

الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر

ن. الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات

ترجمة:

عبد السلام رضوان
د. إسحق عبيد

تأليف:

ببشور نيلسون
كونن فلينت

بدأت الدراسات في حقل الجغرافيا السياسية في العام ١٩٩٧ على يد الباحث الألماني واتزل، ولكنها أصبحت تملأ منذ أن جاء صينها نتيجة للتوظيف الذي لها، ولم تعد إلى دائرة الضيق، إلا منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين. فاصبح واحدا من الحقول الواضحة في محاولة فهم عمليات وأليات التحول السياسي على المستوى الدولي، من خلال بحث العلاقات القائمة بين الحقائق المكانية والعمليات السياسية أو بعبارة أخرى: دراسة الخصائص المكانية للعمليات السياسية.

لقد حملت السنوات القليلة الماضية عددا من التغيرات الدراما على صعيد المشترك السياسي، فقد ظهرت دول جديدة على الساحة الدولية، كما استمر التقسيم الجغرافي لمعظم التسميات من القرن العشرين في التحول، ويحاول هذا الكتاب الربط بين هذه العمليات الكونية والحدود اليومية، كما يحاول تحديث التكامل بين السياسات القارية المنشورة عبر الدروع الجغرافية لكي يربطنا، من خلال هذه المحاولة، بمقدمة ضرورية لنهم تنامي ظاهرة العولمة ومدى تأثيرها.

ومن خلال وضع التعريفات العالمية في سياق نظري يستند إلى منظور نهج تحليل النظم العالمية، يحاول هذا الكتاب جعل هذه التغيرات أكثر فائدة للقسم ضمن الإطار العام للتأويل والنظم الجغرافي للتطور السياسي للعالم.

عطر المعرفة

سلسلة كتب لقائمة غزيرة تصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد عشاري المدوافي 1990-1923

283

الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر

الاقتصاد، التنمية، الدولة القومية، المجتمعات

تأليف: بيتر نيلور
ترجمة: عبد السلام رضوان
كولين فلينت د. إسحق عبيد

دار النشر: دار النشر



علم المعرفة

المجلة الدولية للمعرفة
International Journal of Knowledge

المشرف العام:

د. محمد الرميحي
mgremeh@hossail.com

هيئة التحرير:

- د. هزاد وكوبا / المستشار
- حاجم الصعدون
- د. خليفة الوضيان
- رضا الغيلي
- راشد الريسد
- د. سليمان البدر
- د. سليمان الشحلي
- د. عبدالله العمر
- د. علي الطراج
- د. فريدة الغوضي
- د. هناد الثاقب
- د. نايف سعود الزيد

مدير التحرير

هادي صالح الدجيل

التنفيذ والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج

في المجلس الوطني

سعر التغطية

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يقابل دولارا امريكيا
خارج الوطن العربي	اربعة دولارات امريكيا

الاشتراكات

دولة الكويت

15 د.ب	لأفراد
25 د.ب	للمؤسسات

دول الخليج

17 د.ب	لأفراد
30 د.ب	للمؤسسات

الدول العربية

25 دولارا امريكيا	لأفراد
50 دولارا امريكيا	للمؤسسات

خارج الوطن العربي

50 دولارا امريكيا	لأفراد
100 دولارا امريكيا	للمؤسسات

تتمدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على

العموان التالي
المسد الامين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب. 28613 - الصفاة - الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

توقع على الإنترنت

www.kwaar.org.kw

ISBN 99906-0-084-6

رقم الإبداع (2002/0010)

العنوان الأصلي للكتاب

Political Geography

World-Economy, Nation-State and Locality

by

Peter J. Taylor

And

Colin Flint

Pearson Education, England, Fourth Edition 2000

تظم هذا الكتاب ثلاثة أربعون ألف صفحة

مطابع السياسة - الكويت

ربيع الآخر ١٤٢٢ هـ يوليو ٢٠٠٢

المجلد الخامس

7	المجلد الخامس الامة والتوعية
77	المجلد السادس قراءة جديدة للجغرافيا الانتخابية
129	المجلد السابع الجغرافيا السياسية للمحليات
185	المجلد الثامن اماكن تقديمة
283	المجلد التاسع الجغرافيا
347	المجلد العاشر جدول الميقات

المواد المنشورة في هذه السلسلة تصدر عن رأي كاتبها
ولا تصدر بالضرورة عن رأي المجلس

يرى ديفيد مايت أن هناك تماقضا مثيرا للاهتمام في معالجة موضوع القومية في الجغرافيا السياسية (Knight-1982)، على رغم صلتها الوثيقة بحقل الجغرافيا السياسية بما يشوق سائر الحركات السياسية الأخرى فقد جرى تجاهلها كموضوع للبحث. لقد دارت الجغرافيا السياسية التقليدية حول ثلاثة الأرض: والدولة، والأمة، فالأرض هي «الوطن الأصلي» أو «أرض الآباء» المشبعة بكل رموز القومية، والدولة تصبح «الدولة القومية» بوصفها التعبير المثالي عن الإرادة السياسية للقومية. ومن ثم فإن مرجع القرابة في هذا التمسؤل هو أن عدد الدراسات حول القومية حتى وقت قريب كان هزئيا، إذا قورن بالإسهامات الكبرى لكتاب مثل ماكينير في مجال الجيوبولوتيك، أو هارتشورن في الدولة الإقليمية.

وللهذه الأولى قد يبنو هذا الحكم صحيحا، ولكن الواقع أن موضوع القومية لم يكن غائبا عن أذهان الباحثين، مقارنة بالحال مع قضية

«إن بادوس الحديث إلى شديد المراوحة، مألوفاته تصوم على الاشتقاء حسب الحاحية إلى إلى الزواء أو إلى الأمس، وذلك وفق لوليات القومية الحديثة».

المؤلفان

«بكل أصم، تهمى القوة هي التمسمل هي كل التفتاليا القروية، وليس بمسال هذه القومية أو تلك».

المؤلفان

نحرية عينية للحدود أبعد دلالة بكثير من الحرائط المجردة للحدود المعلنة. هوئي حوليات الفصل الدراسي. إن الحضور المتواصل لهذه العناصر «التذكيرية» في حياتنا المعاصرة نشأ عنها قبول لا تحفظ فيه «لطبعية» كل من فكرة الأمة وبوجه وأعتنا نحن بوجه خاص.

وبأنه في مثل هذه الظروف من الهوية القومية الكاشفة تصبح المرصنة متاحة أمام السياسيين في أوقات الحروب أو الأزمات الأخرى لتفعيل التأييد القومي لتدابير الجيوبولوتيكية للدول القومية. وبكلمات بيليج

«ربما يحدّد الممر أن الناس اليوم يبحرون إلى حياتهم اليومية. حاملين آلة نصية تدعى الهوية القومية. ومثل التلفزيون المحمول. فإن هذه الآلة القصية تظل ساكنة أغلب الوقت. ثم حين تقع أزمة ما، ينسادي الرئيس.. ونفزع الأجرام... فيجيب المواطنون الفداء. وتوصل حرارة الهوية الوطنية» (المرجع السابق، ص ٧).

إن «توليد» النزعة القومية بشكل متواصل أمر ضروري من أجل التمكين لإعلان الحرب، حيثما أصبح مطلوباً أن يضفي المشروع على الأعمال الجيوبولوتيكية. وفي هذا الفصل سنركز مهمتنا على توليد الجغرافيا السياسية لمساعدة القومية «المفككة» فكرياً بحيث يمكننا أن نفهم تركيبها ونقيم تجليها المعاصر في ظل ظروف العولمة.

إن كلا من الأمة والقومية تظلان متطوئتين على الأهمية بوجه خاص بالنسبة لهما في حقل الجغرافيا السياسية لسبب أساسي هو أنها تتسمان بطابع الإقليمية بصورة كلية واضحة.

يقول أندرسون (١٩٨٦: ١١٧). «إن الأمم لا تشغل حيز المكان بشكل البساطة التي تشغلها المؤسسات والنظم الاجتماعية الأخرى، وإنما بوصفها ترتبط بهذا الموقع الجغرافي بالذات». وهذه هي الخاصية التي تجمع بين الأمة والدولة ذات السيادة، فهي شراكة إقليمية يعبر عنها بمصطلح «الأمة - الدولة». وهذه هي ركيزتنا الأيديولوجية في الجغرافيا السياسية التي تميز بين الأخيرة والواقع، كما مبنا في الفصل الأول، وعلى هذا فإن الدولة الإقليمية بوصفها الدولة القومية هي التي تمثل مجال طرحنا لهذه

الإمبريالية على سبيل المثال والجغرافيا السياسية مشربة بفكرة القومية كما أن مفهوم «الأمة» قد شاع في البحوث الجغرافية إلى حد ما من قبل هذا المفهوم لا يمثل مشكلة. بل إن الأمة والقومية صارتا من «المسلّمات» في الكثير من الفروض التحليلية. ولكن البعد الثالث هو أن هذه المسلّمات والفروض لم تخضع للنسج وإعادة النظر. ولذا فإن الكثيرين من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية كانوا يتأسسون لفكرة المحدث في موضوع جبري هو القومية (أ. د. سميت ١٩٧٩). على أن هذا الوضع قد تبدل مع بداية ثمانينيات القرن العشرين، عندما ظهرت نظريات جديدة عن القومية منسجمة إسماعيات قيمة من علماء الجغرافيا السياسية. حيث لم يعد «الأمة» والقومية. من المسلّمات التي لا تحتاج إلى الفضاض والدرس في العلم الاجتماعي المعاصر. بما في ذلك الجغرافيا السياسية.

ولقد تمثل المسبب الأساسي، في اعتقاد موضوع القومية عن دائرة الاهتمام التحليلي الجاد لهذه العنزة الطويلة، هي أن ممارساتها لم تتحدد بعمق كمكون في البنية الاجتماعية سوى في المجتمع الحديث فقد نحتلت النزعة القومية بوجه خاص في فترات التأزم السياسي مثل الحرب، عبر أنها مثلت دائماً شيئاً يتجاوز مجرد السياسة. وقد أوضح ذلك، حديثاً، مارك بيليج (١٩٩٥) M Billig من خلال مفهومه المتعلق بـ «القومية البينذلة» وهو يبين أن القومية تمثل جزءاً من الحياة اليومية في كل المجتمعات. والأمة والدولة القومية، يضفي عليهما الطابع «الطبيعي» بوصفهما ضروريين وأصحيين وبديهيتين تشكّلان حياتنا وتشكّلان نظرتنا للعالم. وليفيا بيليج، فإن الأمة «تدفع كرامة» لنا كل يوم ونحن نعيّز، ونستخدم، ونلتصق الراحة من الترابيات، والعملية الوطنية، والرموز القومية الأخرى لوظائفها المألوفة. كذلك يجري استخدام تعبير «نحن» و «us» و «we» في الصحف اليومية لتذكّرنا على نحو مطرد بأنها جزء من أمة وأتأ مختلفون عن الآخرين. وكل الأخبار، في الصحف أو الراديو أو التلفزيون، تنقسم على نحو معتاد إلى «أخبار داخلية» وأخبار خارجية». كذلك الإعلانات نجدها تشير إلى المنتج في ارتباطه بالأمة التي ينتمي إليها المستهلك المستهدف بالإعلان. واليوم ألفت ملايين عدة ممن يساهرون في عطلات نهاية الأسبوع عند مراكز الجوازات كجزء من تجربة السفر، وتلك

الأيديولوجية. وسوف ننوع في القسم الأول من هذا الفصل في مناقشة هذه الفكرة على ضوء الميراث الأيديولوجي عن الفرنسية. ومنها نلخص إلى نتيجة مؤداها أن القومية ليست تعسفاً أو شعاراً ترفعه الأمم على مدار الحقب التاريخية. وإنما هي تتألف من مجموعة من الممارسات السياسية لا يمتد تاريخها لأكثر من مائتي من الأعوام.

وبعد أن نحلي هذا الميراث الأيديولوجي، سوف نركز في الجزء الثاني من الفصل على الدراسات النقدية التاريخية وعلى النظريات الحديثة عن القومية، حتى نتضح هذه الأيديولوجية ونطبيقاتها العملية التي درست في تفكيرنا، ثم نمرج على القومية في مراحل التطبيق العملي معتمدين على الدراسات التاريخية من أجل فهم دلالتها هي السياسة المعاصرة. وفي القسم الرئيسي الأخير نقاش مختلف التفسيرات للممارسات السياسية في الجدل الدائر حول نظرية القومية. لقد تصور العديد من المنظرين السياسيين أن القومية مثلت طورا عابرا من التحديث إما أخذ في الزوال أو هو في سبيله إليه. وقد انضج منذ عقود أن ذلك الرأي غير صحيح وأنه ملط عليه الضوء بقوة في عقد التسعينيات مع ظهور الصراعات القومية الحديدة في كل القارات. فبدلاً من «التعانس مع العالم، تمتنير العولة ردود فعل سياسية تتجم عنها أمزجة هجينة من المحلي والوطني (فيلزسنون وآخرين، ١٩٩٥). وعلى ذلك ففي ظل ظروف العولة بعد طرح مسألة القومية من جديد، وهو ما سنعرض له بإيجاز على المستويين النظري والتطبيقي، ونحتم الفصل بمركب يسمى للربط بين السياسة المحيطة بالمؤسسات الرئيسية الأربعة: الأمة، والدولة، والطبقة والأسرة، حيث يسلط الضوء بقوة مرة أخرى على الدور المحوري والحاسم للمؤسسة الهجين، أي «الأمة - الدولة».

الميراث الأيديولوجي

إن جل ما كتب عن القومية قد جاء، بأفلام قومية على درجة كبيرة من الاعتزاز بالذات. وكانت النتيجة أن صار لدينا فيض من أدب القومية. فبما هو فيه هذا وذلك بمناقب قومه، ولكن هذه الأدبيات خالية من الرؤية للفرانة العلمية. ويتهم سميت (١٩٨٦: ١٩١) هؤلاء الكتاب بأنهم أخفقوا في الالتزام

بقواعد البحث العلمي. لأن الموضوعية ليست داخلية في حساباتهم. وهكذا خلف لنا هؤلاء القوميون نمطا من الفكر التقليدي يفسر القومية كما لو كانت قوة تطفلية داهية تحرك أحداث التاريخ. وتمثل هذه الرؤية وجهة نظر قدر لها أن تحل مركز الإدارة على المستويين الشعبي والأكاديمي ردها من الوقت (أخنيو، ١٩٨٧). ومهدنا في هذا القسم من البحث أن نكتشف عن جوانب القصور الرئيسية في هذا الميراث إسهاما في تحرير الحفراعها السياسية من غلال هذا الاستعلاء.

عالم من الأمم

سنحاول أن ننرم في تناولنا لموضوع الأمم خطا موضوعيا بنهج لنا أن نتساءل: لماذا ينظر إلى وجود الأمم على أنه أمر مسلم به؟ ثم لماذا تصور الأمم على أنها شيء طبيعي شأنها في ذلك شأن الأسر وصلات الدم؟ وإن علينا أن تبدأ القضية بهذه التساؤلات لكي ندأ هم لماذا نعيش في «عالم من الأمم».

تفسيرات «بداوية» وتفسيرات «حداوية»^(*)

نحن ننتمي جميعا لأمة أو لأخرى، ولا خيار لنا في اختيار هذه الأمة، فهي «مكتوبة» لنا: أن تولد في هذه الأمة أو تلك، وهذا هو الأساس الطبيعي للقومية. والكلمة (Nation) مشتقة من الأصل اللاتيني (Natus) بمعنى «يولد»، وبهذا تبدو الأمم كمجتمعات تاريخية، ينتمى كل منها إلى نسب مشترك، بمعنى أن «أصول الأمم» اليوم ترجع إلى «قبائل» الأسس. وهذا التأسيس التاريخي بطرح وجهة نظر مثورية، ترجع كل قوم إلى شجرة أنساب خاصة ومتفرقة (دي بيلج ١٩٧٦).

ويصف أ. د. سميت (١٩٨٦) هذا التفسير للأمة والقومية بأنه «بداوي»، «لاعتماد على الروابط العرقية والمذهبية البدائية، خاصة أن أصحاب هذه النظرية يرجعون الجماعات العرقية إلى أوقات موهلة في

(*) «بداوية» Primordial و«حداوية» Modernist. واستخدام «بداوي» هنا من معانيه، هنا لأن الكلمة لا تصف التفسير نفسه «بداوية» وإنما باطلالة من مفهوم البدائية، مسألة نشوء الأمم (الترجم)

القديم أو قبل تاريخية». هال شعوب الحرمانية - مثلاً - ظهرت في النازح كفضائل ماطقة بالحرمانية. بتاتل الرومان على نحوم نهر الراين. وهي كغيرها من الشعوب - هي بطر هؤلاء - تمثل ظاهرة طبيعية. وإذا نحن فسمنا الأجانب البشرية وهن إعرافها حد أعداداً هائلة منها وإن كانت لم تعبر عن أصولها العرقية بهذا الوضوح الذي نعرفه عن الماصي القروسية وعلى ذلك شكل الحف التاريخية رحدث بها أمم بحج بعضها في الإملات من كوارث الهجرات. أو معارلات تدويب الهوية. أو العزو الحارجي لتكون بعد ذلك أصول الأمم الحديثة. كالألمان والصينيين. في حين بلاد أمم مثل البابليين. والآشوريين.

ولا ينكر أحد أن هذه الجماعات العرقية من هذا النوع أو الآخر قد وجدت قبل الحقبة الحديثة. ولكن المهم هو الصلة بين هذه الأعراق والأمم التي نراها اليوم من حولنا. ويرى أ. د. سميت (1982) أننا ننظر إلى الأمم بوصفها شكلاً خاصاً من الجماعة العرقية يمزج بين الهوية الثقافية والمتطلبات السياسية. والواقع أن هذه الصلة هي الشيء الحديث جداً من حيث الظهور. ويورد بريولي (3: 1993) مثلاً كاشفاً لتوضيح هذه النقطة. فقد تعرض الشاعر الإيطالي دانتي في العصور الوسطى لفكرة وجود «الأمة الإيطالية». ولكنه أقام هذه الأمة على أساس اللسان «الطلياني» الواحد. إذ كان يرغب في أن تكون هذه اللغة هي اللغة الأدبية لكل الشعراء الإيطاليين. كما كنف عن السياسة وطرح صورته المثالية للحكومة. غير أنه لم يكن هناك أي إفساد ترافيقي بين هذه الكينايات: ففكرة التوحيد السياسي لإيطاليا كانت غائصة كلياً. وكانت «الأمة» بمنزلة ظاهرة ثقافية. والحكومة ظاهرة سياسية. ولم ير دانتى سبباً في أن ترتبط كل من الظاهرتين بالأخرى.

أما النظرة الحديثة للقومية - إذا استخدمنا تعبير أ. د. سميت (1982) فتجمل من الأمة ظاهرة تاريخية قريبة العهد. حيث تتجم الثقافة بالسياسة في نسج واحد. كما أن مصطلح «القومية» لم يظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر. وإن كانت الفكرة قائمة قبل ذلك في أذهان الناس تحت مسمى «المواطنة» (هويسوم 1987: 2). وهذا المبدأ بسيط للغاية وله دلالاته أيضاً.

لعل أمة الحق هي إقامة دولتها الخاصة. وقد ظهرت هذه المفكرة في القرن الثامن عشر. ثم أصبحت تمثل قوة مؤثرة في السياسة العالمية في القرن التاسع عشر. لتسود بعد ذلك في القرن العشرين. ومن ثم - وكما يوضح هويسوم (1990: 14) - فإن «الخاصية الجوهرية للأمة الحديثة» وكل ما يتصل بها إنما هي حدانها. والواقع أن هذا الإقرار الذي أوردته مجموعة من الكتب المرحمة خلال العفدين المصريين هو الذي أنتج مجموعة الكتابات النقدية التي جعلت كتابة هذا الفصل أمراً ممكناً.

وعليه فإننا سوف نقارب «الأمة» والقومية» من منظور «حداشي» وليس من موقع «بداوي». ولا يعني ذلك أننا سوف نهمل الميراث «البداوي» برمته وإنما سوف نعرض عليه بالصدر نفسه الذي عرجنا به على مبررات السلطة والحبوبولوتيكاً. على أن تركيزنا سوف ينصب على التأكيد على مفهوم القومية كإستراتيجية سياسية. مثلاً عمل بريولي (1985) من قبل. ومن ثم سينمثل موضوع بحثنا في أنشطة السياسة الحديثة الطابع بالفعل. فسيكون علينا أن نبدأ بالمبحث في أصولها.

الثورة الفرنسية بوتلة اختبار

إن الفكرة الحديثة عن الأمة والقومية تختلف عن كل تعبيرات الولا. والتسمية القديمة. إذ إنها تصب في المقام الأول على «الشعب». وهذا ارتبط هذا المفهوم الحديث بمذهب العضالانية الذي ساد في المناخ الثقافي في أوروبا القرن الثامن عشر. وكانت الخطوة الأولى في هذا النهج هي التشكيك في السلطة التي كانت تتمتع بها الذات الملكية كمصدر لمباداة الدولة. وأصبح البديل المطروح أن تنقل هذه السلطة المبادية من التاج إلى أيدي الشعب. وقد زودت هذه الفكرة في أكثر التعبيرات السياسية شهرة في العبارة الاستهلالية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر سنة 1787م: «نحن الشعب... إلخ». وإن كانت الولايات المتحدة لم نسج نفسها أمة في الأصل (بلنجنون 1980: 57). وعلى العكس من ذلك. فرد فكرة الشعب كركيزة محورية في الثورة الفرنسية.

ولقد طرح مفهوم الأمة تعريفًا ملموسًا وبعيدًا وتعبيرًا أكثر شمولًا. هي الوئدة ذاتة. عن الثورة. لقد اكتسبت الثورة أبعادًا مكانية ومن ثم نجسدت لا هي المؤسسات الجمهورية التركية وحدها. بل أيضًا في دوائر بسيطة متحدة المركز. وغدت حدود فرنسا نقطة أبديولوجية خارجية. أما باريس فقد كانت الظلة الداخلية. وأصبحت «الجمعية الوطنية» نقطة الاكتمال للسلطة داخل باريس نفسها. (مختون ١٩٨٠: ٥٧ - ٥٨)

وقد ارتبطت هذه «الأمة» الفرنسية الجديدة بمعاصمتي الوحدة والمركز. فيها منظومة لا تنقسم كما عبر عنها الثوريون في فرنسا. ولعل هذا ما جعل الناس من مؤسسي الميديتالية الأمريكية يتعجبون هذه الكلمة بوجه عام (هويسموم ١٩٩٠: ١٨٠). ومع ذلك يمكن القول إن الثورة الفرنسية هي التي أدخلت مصطلح «الأمة» ككلمة شعبية سياسية يملك زمام دولته في هاموس السياسة العالمية.

ويروي بلنجنون (١٩٨٠: ٥٦٦) قصة ذات معنى تصور لنا كيف كانت كلمة «الأمة» عندما ظهرت على لسان الفرنسيين بمنزلة البداية الجديدة: ففي أبريل ١٧٩٠م، حدث أن استوفعت جماعة من الفلاحين الثوار شخصًا في هذام الوجهاء يرميهم فأسكوا به وأصروا أن يهتف معهم: «تحيا الأمة» (Vive la nation). ويعد أن هدف الرجل بحياة الأمة، طلب منه هؤلاء الملاحون في استجابه: «هلا شرحت لنا المقصود بالأمة؟». من الواضح أن النخب السياسية للثورة الفرنسية كانت ترسمي فواعد سياسية جديدة، عندما أقاموا «الجمعية العامة» سنة ١٧٨٩م، وعندما أعلنوا على العالم مولد فرنسا «كأمة عظيمة» (La grande nation) سنة ١٧٩٠م (روستو ١٩٦٧: ٢١، ٢٧).

لقد تضمن هذا المفهوم الجديد مبدئين مهمين كان لهما أثر بالغ فيما تلا من تاريخ على الأفكار السياسية للقومية. وهما: اللغة، والأرض. فلقد ابتدعت النخب الفرنسية المثقفة الجديدة، بعد انهيار الأرستقراطية القديمة، صيغة جديدة من اللغة الفرنسية. وأخذت تسرع لها بوصفها «اللغة العالمية للجمهورية» (La langue universelle de la République) (بلنجنون

١٩٨٠: ٢٦). ونم فرض هذه اللغة الجديدة على اللغات المساعدة هي الأقاليم الفرنسية. كوسيلة لتقويض النزعات الانفصالية الإقليمية الضمنية. وعلى الرغم من أن هذا الجهد للنساق اللغوي لم يكتمل حتى سنة ١٩١٥ (رير ١٩٧٦)، إن سياسة إرساء فواعد حكومة مركزية قد بدأت تدخل في التنفيذ منذ سنة ١٧٩٢م. ففي ذلك العام توفقت عملية تسييط وثائق الحكومة المركزية إلى اللغات المحلية. ويصف بلنجنون (١٩٨٠: ٢٦) هذا الإجراء بأنه كان بمنزلة إحلال اللغة الفرنسية الواحدة محل شخص الملك كمرور جديد لوحدة الأمة. ويعد هذا الحدث أول استخدام مؤثر لخاصية ثقافية كأداة سياسية، كما جاء تغييرًا عن بداية ظهور القومية.

ومن ناحية ثانية فإننا نجد الرابطة الواضحة بين الأمة والأرض قد تشكلت هي اكتمالها هي بوقلة الثورة الفرنسية هذه. وفي هذا الصدد يمكن القول إن الثورة الفرنسية كانت تنظر إلى فقدان شر من الأرض للبدو كما لو كان عملية «بشر» وخطرا يهدد بوضا للأمة. ولهذا جاءت مادة في دستور ١٧٩٢م، تحرم نحرما فاطما عقد سلام مع أي قوة أجنبية تحتل جزءا من الأرض الفرنسية (بلنجنون ١٩٨٦: ٦٦). ولم تعد الحرب واجبة - في نظر الفرنسيين - لمجرد الدفاع عن الأرض هنا أو هناك، وإنما لأن إقليمية الأمة وتكاملها قد بانا في خطر.

لقد ورث العالم عن الثورة الفرنسية هذه السياسة التي تجمع بين الشعب، وتراثه، وأرضه. ويرغم بعض التعبيرات التي طرأت في أوقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فإن هناك استمرارية عامة متمثلة في مبدأ القومية، الذي يسود الساحة السياسية حتى يومنا هذا.

مبدأ القومية

تمثل أبديولوجية القومية أهم ركائز العصر الحديث، فلم يقدر لأي من الرؤى في العالم أن تترك بصمتها على الخريطة العالمية مثلما فعلت القومية. في تحريك الوجدان والوعي بالهوية. (أ. د. سميت ١٩٧٩: ١). والحق أن فكرة «الأمة» وما يرتبط بها من مشاعر قد ترسخت في ضمائر الناس، حتى أنها أصبحت تستخدم في وصف الأفعال والأشياء المناهضة

لقومية كقولنا مثلاً «منعم للقوميات» أو «متعدد القوميات» أو «متجاوز لحدود القومية». وهي جميعها مصطلحات تدور على مختلف الألسن مصرية مما سبقا الواقع القائم للأمم (توفي ١٩٨١، ٦). وبالمثل فإن المتعلمين وجدوا من غير الضروري أن نذكر الدول نفسها. ووجدنا لدينا شعبين هما على الترتيب «عصبة الأمم» و«هيئة الأمم المتحدة» وبطبيعة الحال فإن الأمم التي لا تمتلك أمما معترف بها، مثل الأكراد، على سبيل المثال، ليس في مقدورها الحصول على العضوية في هذه المنظمات الدولية. أما الدول التي ليست لها «أمة» مثل بلدان أفريقيا التي حصلت على استقلالها حديثاً، فإنها تحصل على هذه العضوية لتعزز من وضعها السيادي الجديد. ونرى نمساك المنظمات العالمية الكبيرتين مصطلح «الأمم» إلا أن ستيون وملسون (١٩٧٧: ٢٠) قد وصف هيئة الأمم المتحدة في شيء من الدعاية بقوله: «إن هيئة الأمم المتحدة قد أثبتت أنها مجرد موقع يلتقي فيه ممثلون لدول غير متحدة». والحق أن كلا من عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة كانتا وتظلان أشبه ما تكونان بنواد خاصة للدول وليس للأمم، وإن كان المسميان قد عكسا صدى فكرة القومية الجامع في القرن العشرين.

ويجربنا هذا إلى البحث في هذا المبدأ، ذلك المثال الذي يتطالع إليه القوميون في كل مكان؟ إن القومية أكثر من مجرد نظرية تربط المواطنين الفرد بالأمّة التي ولد فيها، فهي تعطي الإنسان شعوراً بالهوية، ولكن كل هذا مشروط بقبول الآخرين لهذه الهوية والاعتراف بها. كما أن القومية تطوّر على ما هو أبعد من مجرد الفصل بين «هم» من ناحية، و«نحن» من ناحية أخرى، فليس الأمر مستطماً كان لدى اليونان أو الرومان القدماء، الذين كانوا ينظرون إلى أنفسهم كأبناء الحضارة، وللآخرين بوصفهم «برابرة». ففي العالم الذي تصنع القومية هنا العديد من «هم» كما أن العديد من هذه القوميات معترف بها على قدم المساواة مع «نحن» ومع قوميتنا.

ولقد أعد كل من توفي (١٩٨١: ٥٠: ٦)، وميمب (١٩٨٢: ١٥٠) عدداً من الفرضيات حول القومية. تتفق مع مقياسنا التحليلي، وهي كالآتي:

- ١ - ١ يتألف العالم من فصيصة من الأمم
 - ١ - ٢ يتوفّر النظام والاستقرار في المقموعة العالمية على التفاعل الحر لهذه الأمم وأحدتها مع الأخرى
 - ب - ١ الأمم هي الوحدات الطبيعية للتعبير عن المجتمعات.
 - ب - ٢ تتمتع كل أمّة بتألفتها الخاصة. القائمة على سم وفاريج مشترك.
 - ب - ٣ كل أمّة تحتاج إلى دولتها السيادية، التي تعبر من خلالها عن فاعلتها.
 - ب - ٤ تتمتع كل الأمم (وليس الدول) بالحق المطلق في أرضها أو وطنها.
 - ج - ١ لا بد لكل إنسان فرد أن ينتمي إلى أمّة ما.
 - ج - ٢: الولاء الأول لكل إنسان لأمته
 - ج - ٣ لا حرية حقيقية للإنسان الفرد إلا من خلال الأمّة التي ينتمي إليها.
- نستطيع أن نسمي هذه القائمة «المبدأ العام» للقومية، كما أنها تعكس واقع ما يجري على الساحة العالمية اليوم: فالعالم منقسم سياسياً وليس متحداً بحال. والدولة - الأمّة هي الميدان الرئيسي للعمل السياسي، كما أن النطاق المحلي يجري تجاوزه مع تجاوز التجارب من خلال مثل «أعلى» وأبعد تأثيراً، وتصبح القائمة نفسها عن أعداد خطيرة على مستوى العلاقات الاجتماعية، فلقد كان على ابيولوجيات سياسية أخرى أن تكيف نفسها مع ابيولوجية القومية أو تكتب على نفسها الهلاك أمام فيار القومية الحارفة. ولقد كانت القومية وقت اندلاع الثورات هي أوروبا سنة ١٨٤٨م حصصية للبرالية التي تتمركز حول الفردية بفهومها الكلاسيكي العتيق. وصار لزاماً على هذه الليبراليات أن تنسج الطريق أمام رجف النياز «القومي الليبرالي» الجديد. وعلى الطرف الآخر من الساحة. شعرت الاشتراكية الدولية بالهزيمة من أساسها مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومقابلة أبناء الطبقة العاملة، بعضهم البعض الآخر، كل تحت راية بلده التي يحارب من أجلها. ولكن تبقى الاشتراكية على الساحة كان عليها مثل الليبرالية أن شكّنت مع واقع القومية الجديد. ويدل ذلك على أن الليبرالية الفردية والاشتراكية الدولية لم تكونا نفاً للقوة المارسة لأبيولوجية القومية. وكانت النتيجة بروز بنية «ثلاثية الأطراف» للاقتصاد العالمي، المرتكزة على قاعدة الدولة القومية.

إن المبدأ المشترك عام وواحد بالنسبة لكل القوميات، وإن كان لكل قومية خصوصيتها، أو ما يسمى به أ. د. سميت (١٩٨٢: ١٥٠) «النظريات الثابوية الخاصة، ويسميتها تارلين (١٩٧٧) بـ «الترعة القومية» مؤكداً على الأيديولوجية المشتركة الشاملة الحصون، والترعة «القومية» مؤكداً نضد كل أمة بصناعات وخصائص تجعل المرء وأثنا هي تميزها بمجموعة معينة من الرابطة، والرموز والتواريخ، وحيث إن كل أمة مختلفة عن بقية الأمم فإن وصفاً مختصراً لواحد من أمثلة تلك الخصوصيات القومية سيكون كماها هنا.

بسون ولسون (١٩٧٠)، اقتباساً، ثماني حصائص وردت هي إحدى الرسائل المكتوبة عام ١٧٨٧م عن ثماني سمات للمجتمع الأمريكي، والتي صارت فيما بعد سمات مميزة لمشاعر الأمريكيين بصورة عامة. وهذه السمات هي: حب التجديد، والترب من الطبيعة، وحرية الحركة، ومخالطة الشعوب، والنزعة الفردية، والوعي بالمصير، والميل إلى العنف، ثم النظرة الشمولية للبشرية ككل. وتعكس الخصائص الأربع الأولى تاريخ الأمريكيين، خاصة وقت التوسع واقتحام النجوم، وتمثل الخاصيتان التاليتان دعامتين أماميتين لأسلوب الحياة الأمريكي، فالنفاض الفردي لتحقيق المكاسب الشخصية هو أساس الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية، وينطلق ذلك على البسطاء من أهل الأكواخ الخشبية حتى الرؤساء في البيت الأبيض. أما الوعي بالمصير فهو الذي دفع بالأمريكيين إلى بلورة أهداف قومية بدأت على ساحة قارية شاملة ثم تطورت لتشمل ساحة الكرة الأرضية بأكملها. أما الخاصيتان الأخيرتان فإنهما تكشفان عن تناقض صارخ، هواجس تشي بالصراعات القائمة داخل المجتمع الأمريكي، والأخرى تغازل المثاليات العليا والتعايش بين الشعوب وحل الخلافات بأسلوب عقلاني. على أن هذه الخصائص الثماني مجتمعة تعزز ما وصفه ولسون «بالأسطورة الأمريكية»، وهي تعد، من منظورنا، «النظرية الثانوية الخامسة للقومية الأمريكية». ومن الجدير ملاحظته هنا كيف أن هذه الأوصاف لعالم أمريكي مختلف تماماً كان قائماً قبل قرن من مضيا، يمكن أن تطوي على تعين معاصر مباشر وواضح. إنها النزعة القومية، وقد تجسدت في البنية

المجتمعية من الواضح أننا سنتطرق، وقد وصلنا إلى هذا المستوى من التطوير، أن نوصف العناصر التي درسها علماء الجغرافيا السياسية في الماضي - مبرر الوجود، الأنتروغرافيا، فكرة الدولة... إلخ، ولقد كان التركيز على هذا المستوى من النزعة الرمزية هو السبب الذي حال بين المشتغلين بالجغرافيا السياسية والنفاذ إلى المبدأ العام في محاولتهم فهم الأمة والقومية. وقد نتج عن ذلك أن احتطت مفاهيم القومية عند الكثيرين بالأساطير والخصوصيات الثانوية، والقوايغ المحرفة عن الأصول العرفية والمجتمعية. وعصور البطولة الغامضة، والخيانات التي ابتليت بها حنب تاريخية نسبها، ثم المقام الخاص، لهذه الأمة أو تلك هي التاريخ العالمي.

الاستخدامات القومية للتاريخ: «بانوس» الحديث (*)

من المهم في هذا المنعطف أن ننظر إلى النظريات الثانوية الخاصة على أنها تاريخية هي الأساس من حيث طبيعتها، وتاريخ عامل بالغ الأهمية في صنع الأمم، تماماً مثل الشفاعة والأرض. ولكن التاريخ الذي نغنيه ليس تلك الروايات التي تعلق بين الواقع والأسطورة لأغراض قومية وبطريقة ملفقة. ولقد كان هوسبوم (١٩٩٠: ١٢) على صواب عندما قال: «إن بعض الشعوب تحاول أن تزيّف في تاريخها كي ترتدي نسوح أمة بين سائر الأمم الأخرى». والحق أن خلق أمة جديدة قد انطوى دائماً على خلق قوايغ جديدة.

إن دخول «الشعوب» إلى الساحة السياسية قد خلق تحولاً في المتطلبات التاريخية لقيام الدولة. ففي دول الحكم المطلق كانت الشرعية تتجسد في شخص الحاكم الذي كان من حقه أن يحكم استناداً إلى نسبه (أو نسبها) الملكي. وليس غائباً عن أحد أنه في الإمبراطوريات القديمة كان أهم تاريخ يتم تدوينه هو شجرة أنساب الأسر الحاكمة. ولكن هذه الأوضاع العتيقة قد غفا عليها الزمن، ولم نعد نصلح لعالمنا الجديد وأمة، هالشعوب وليس مجرد رموز السلطة من فوق، هي التي تبين عليها أن تبحث عن اتصالها بالماضي.

(*) هانوس، ٢٥٥٥ إلى ٢٥٥٥ نوات الدين ٢٥٥٥ وإلى الولايات عبد الترمز.

ومن المستحندات هي التواريخ القومية على الساحة أو بعض الشعوب أحدثت تولي أهمية خاصة لتاريخ معين، من قبيل الاحتفال الشري لبعض الأمم على سبيل المثال (هويسوم ١٣: ١٩٨٧). كما حدث في الاحتمال بالثورة الأمريكية والثورة الفرنسية في معارض دولية في ١٨٨٩م. ثابعا، كما أن أمما أخرى أقامت مهرجانات تذكري تأسيسها هي تواريخ عابرة يكتسبها القوموس. من ذلك ما يشول به القوموسيون المحريون أن أصولهم ترجع إلى غزوات الماحيار لأوربا سنة ٨٩٦م. وذلك كي يحتفلوا بالانظمة القومية سنة ١٨٩٦م. وفعل السويسريون الشيء نفسه عندما احتفلوا سنة ١٢٩١م كتاريخ لتأسيس دولتهم في مهرجان أقيم سنة ١٨٩١م (أندرسون ١١٧: ١٩٨٢). ومنذ وقت قريب احتفلت تولندا بذكرى دخول المسيحية إليها سنة ٩٦٦م، حتى تلحق هي أيضا بذكرى أمية كاملة على أشأ على بغير من أنه لم يكن هنالك احتفالات في البحر، أو سويسرا، أو تولندا، بهذه المناسبات خالدة الذكر في السنوات ١٧٩٦، ١٧٩١، ١٧٦٦. ثابعا، لأنه لم تكن هناك حاجة قومية وهنأ لابنداع تواريخ جديدة، أو بمسألة: لم يكن هناك شيء يحتفلون به.

إن ما يحرك هذه الذكريات والاحتفالات هو أنها تصادف هوى في نفوس الشعوب على مستوى الساحة العالمية، فالجميع أصحاب نصيب في الماضي البعيد، تشعر الأمم اليوم بضرورة التعبير عنه على الملأ في كرفال قومي، والغزى عميق الدلالة بالنسبة للأمة. فالتاريخ شرط مسبق لأفكار الشعوب، وهو الضمان لخلودنا، وهو أيضا درس الأجيال جميعا (أ. د. د. سميت ٢٠٨: ١٩٨٦). ومن دون تاريخ، لا مجال لوجود أمة.

ساعات الشعر والعصور الذهبية

بعدد أ. د. د. سميت (١٩٨٦: ١٧٨) ثلاثة أشكال من التاريخ القومي: فهناك تاريخ الأمم الحديثة التي تملك سجلا سياسيا رسميا عن الماضي لردح طويل من الزمن، مما يوفر لها المادة التاريخية التي نحتاج إليها. لإعادة الكشف عن الماضي، مع انشاء مؤالفة من هذه الحقائق لتشكيل تاريخ جديد. وهناك أيضا تاريخ لأمم حديثة لم يكن لها نصيب وافر من الأحداث أو الإنجازات المهمة

في الماضي. ولذا فإنها تلجأ إلى ابتداء تاريخ عن طريق «النجمين» أو العنصر ليريد أحداثا معينة بعضها ببعض. وأخيرا تاريخ بحثي أو يلقى نعاما. وذلك في حالات نادرة.

وهذه التواريخ جميعا تنأف من توافقات محسوبة بين ما هو حقيقي وموق في مادته. وما هو كولكوري في طبيعته. ثم ما هو من محض الخيال على حد تعبير أندرسون (١٩٨٦: ١٢٠).

وتنأف كل دراما تاريخية من عنصرين أساسيين: العنصر الأول ينعتل في خلق رواية متواصلة نسد الثغرات في التفسير الزمني من الأصول الأولى للأمة حتى الوقت الحاضر، مع عدد منقذ من اللوحات الرمزية التي تصور الأحداث الكبرى التي تمثلها الأمة ككل. ومن أشهر الأمثلة هي هذا الصدد لوحة ولیم تل وهو يصوب سهمه على القنحة التي وضعت على رأس ابنه الصغير (سويسرا)، وحن دارك وهي تحرق في الحرق في الحرق على أيدي محاكم التفتيش (فرنسا) (أ. د. سميت ١٩٨٦: ١٨٠). وهاتان اللوحتان تستلبران مشاعر البراءة لدى المواطن البسيط الذي يتصدى لعدو مغادر جبار يهدد كيان الأمة.

وتحدد التواريخ القومية، وتوجه، من خلال توفير إحداثيات المكان/الزمان المتعلقة بالأمة. ووفقا للثقائيد الرومانسية، فإن هذه التواريخ تخلق لوحة شعرية وعصر ذهيبا، حسب تعبير أ. د. د. سميت (١٩٨٦: ١٨٢). أما اللوحة فهي أرض الأمة ونطاقها الجغرافي ومواقعها المقدسة، وآثارها التاريخية. وكل هذه المفردات هي مفاحر الأمة بساحتها العريضة التي تمثل الهيئة الشعبية الحقيقية للأمة. فهالغسبة لإحتلرا، على سبيل المثال، تتمثل هذه اللوحة الشعرية في المواقع التاريخية في العاصمة لندن، وفي الريف الإنجليزي مروجوه الخضراء وأكواحه البنية من القش. ولا ينبغي علينا أن نستخف بالقيمة التي ترمز لها هذه الشاعريات حتى في تاريخنا المعاصر. وقد اصططلح في السنوات الأخيرة على وصف هذه القصيدة من أشكال التاريخ باسم «النراث» وأصبحت المتاحف مراكز لهذا التراث. ويقول هويسون (١٩٨٧: ٩) في تأكيد هذا الهوس بإقامة المتاحف «إن بريطانيا تشهد كل أسبوع افتتاح متحف جديد، إلى حد أن بريطانيا تبدو كأنها مقبلة على تحويل البلد كله إلى متحف كبير».

اختراع التقليد: «الطرطاز» البولندي و«الكنية» الإنجليزية (*)

إن تزييف التاريخ تزييفا كاملا أمر نادر الحدوث بين القوميات، ولكن الذي يحدث هو تسليط الأصواء على حصة معينة لخدمة غرض معين يتوافق مع طموحات الأمم الحديثة. وهذا التلاعب بالأحداث على حساب أحداث أخرى من سجلات الماضي يتم على يد مؤرخين تلقى بهم. ولذا فإن ما يقولون به قد يبطلي على قوميين كثيرين أمراء لا ذنب لهم.

ومن قبل هذه المحادعات التاريخية ما يشاع على المستوى العالمي عن الزبي القومي لأهل اسكتلندا وتطورهم الشهيرة التي تنسب عادة إلى العشائر الكلتية القديمة. وقد يدهش الكثيرون عندما يعلمون أن هذه التتورات ليست اسكتلندية، وإنما هي من أصول هولندية. كذلك هناك أصول إنجليزية لهذه التتورات. كما أثبت ذلك الباحث ريفور روبر (١٩٨٣) من خلال دراسة توثيقية عن هذه التتورات إذ ينصف روبر ثلاث مراحل هي سيناويوهات التاريخ الاسكتلندي: فهي المرحلة الأولى مؤترة حقبة مهيمة من الثقافة الكلتية، ثم فيها قلب الحقائق التاريخية رأسا على عقب، فعلى رغم أن الثقافة الأيرلندية هي التي كانت سائدة هي مرتضعات اسكتلندا في العصور الوسطى، إلا أن الاسكتلنديين قد زيفوا ملحمة شعرية بعنوان «أوسيان» (Ossian) في القرن الثامن عشر، تظهر من خلالها اسكتلندا صاحبة حضارة مرموقة، هي حين تظهر أيرلندا هي موقع متدن حضاريا، مع أنها هي صاحبة الحضارة الكلتية الحقة.

وفي المرحلة الثانية يظهر ميراث اسكتلندي جديد، يتمركز حول «التتورة» الكلتية. على الرغم من أن هذه التتورة قد جاءت في الأصل إلى كل من إنجلترا واسكتلندا من الأراضي الهولندية في القرن السادس عشر. وفي سنة ١٧٢٧م، قام أحد النسابين في مقاطعة لانكشير - دوي تائر بالوارد الهولندي - بإبتكار لباس خاص للعاملين بقطع الأحشاب، وقد اشتقه من لباس سكسوني قديم، معروف باسم «السمق» (Smock). وعندما اندلعت الثورة الكبرى في اسكتلندا سنة ١٩٤٥م، كانت التتورة اختراعا حديث العهد

(*) الطرطاز: ربي قومي هولندي من الفاضل الصوف المحطوف «الكنية» تتوة يرتديها الرجال في اسكتلندا وأجزاء المرق الاسكتلندية في الجيش البريطاني (انظرهم).

إن حمراويا «الأماكن الخاصة» هذه تمنزج بالتاريخ القومي. ويمكن تشبيه هذه الترمزية «القومية» معقدة «الجمال النائم»: فكل أمة عصرها الذهبي الراحر بالأبطال. على قدر لها أن تتعرض لكبوة أو مكابدة هي مساوها. فليس عليها إلا أن تتحلي لتلميع القبلة المحيرة على شفهي الجنبلة النائمة (وهي هنا رمز للأمة) لتوضفها من سبائها العميق وتعيدها إلى الحياة كي تستعيد زونتها وأمجادها الحميلة. لتلك هي الدراما المحورية في سلسلة الأساطير الثماني التي يعددها أ. د. سميت (١٩٨٦، ١٩٢) عن القومية. وتستخدم كل هذه الحكايات لاستلهام الماضي الشديد للأمة وإعادة المسار ضالة المستقبل. ولهذا فإن نوم نير (١٩٧٧) يصف القومية الجديدة بأنها «يانوس الحديث» وهو وصم سليم تماما. ينانوس هو الإله الكلاسيكي الذي كان يتطلع بوجه نحو الأمام ويأحر إلى الخلف هي أن واحد. وهذا ما نصلط به القوميات في عالمنا الحديث.

وتنتهي الأمم حضا تاريخية معينة بحيث تتواعم مع توجهاتها المستقبلية، ولو كان ذلك على حساب الحقيقة التاريخية: فالليونانيون - على سبيل المثال - يتكون عصرين ذهبيين: عصر الدولة البيزنطية وأمجادها التي حفظت تراث الإغريق في جنبات الكنيسة الأرثوذكسية في روما الثانية أو القسطنطينية، والعصر الكلاسيكي بدويلات مدنة المرموقة على أرض شبه الجزيرة اليونانية، بما يجعله هذا العصر من أمجاد في الفكر والفن والحرب أيضا. ولو أن اليونان أحييت ذكريات الأسطورة البيزنطية، فإن هذا سوف يجر عليها مشكلات مع الأتراك هي الأناضول، ولذا فإن أهل اليونان يفضلون التفسير الأسطوري الثاني حيث تمثل فترة الدولة البيزنطية حقبة السيطرة الرومانية الأجنبية وهو ما يبرز إمكان سياسة بناء الأمة داخل حدودهم القومية الأصغر حجما. وقد حدث بالفعل أن ساد هذا التصور الأخير على نطاق واسع بعد هزيمة اليونان على يد تركيا سنة ١٩٢٢م. على أن النقطة الأساسية منا هي أن أشكال التاريخ المختلفة تناسب أشكالا مختلفة للمعاصر ومن ثمة أشكالا بديلة للمستقبل. وتستخلص من هذه الأمثلة أن يانوس الحديث إله شديد المروغة، فأوليواته تقوم على الانتقاء حسب الحاجة، إن إلى الوراء أو إلى الأمام، وذلك وفق أولويات القومية الحديثة.

لنعمال. ولم يكن هناك ثورات عشائرية في مرتفعات اسكتلندا. وبعد أن ضعفت الثورة، صارت اسكتلندا مصدرا أساسيا لتزويد الجيش البريطاني بالجنود. وبمرور الوقت أصبحت الثورة الكلتية الريي الرسمي الذي يميز الفرق البريطانية الجديدة برمتها من اسكتلنديين وإنجليز على حد سواء. ثم انتقل هذا الري من الطبقات الدنيا والحد إلى الطبقات العليا في المجتمع في مناخ الحركة الرومانسية في القرن الثامن عشر. ففي سنة ١٧٧٨ أنشئت جمعية المرتفعات الاسكتلندية في لندن، وهي سنة ١٨٢٠ أنشئت الجمعية الكلتية في أدنبرة. وكان الطلب على الثورات الكلتية قد أخذ يترابط منذ سنة ١٨١٩م. إلى حد نطلب نشر كتالوج مفصل عن هذه الثورات يكون في متناول الجميع وعندما قام الملك جورج الرابع بزيارة رسمية إلى أدنبرة سنة ١٨٢٢م، صار هذا الموروث الاسكتلندي علامة مميزة للحياة الاسكتلندية. إذ كان حفل استقبال الملك الإنجليزي مزرعشا بأزياء الفوم من ثورات هرتندية وكتلية.

أما المرحلة الثالثة فقد شهدت انتقال التقاليد الكلتية في الري من منطقة المرتفعات الشمالية إلى المناطق المنخفضة، حيث تعيش الغالبية العظمى من الشعب الاسكتلندي. وهنا يقع تزيف تاريخي آخر: فقد ظهر أنذاك أخوان يذعبان أنهما من نسل أسرة ستيوارت الملكية، ثم أبرزوا وثيقة عن «الري الاسكتلندي» (Vestiarum Scutum) تظهر فيها عشائر أهل العمور الوسطى وقد أرندت كل منها طرازها الخاص من الثورة. وقد نشرت هذه الوثيقة كمصدر تاريخي سنة ١٨٤٢م، وبعد عامين أورد الأخوان محتواها في كتابهما «أزياء العشائر» الذي كان يشبه نأما، وبطريقة تدعو إلى المحب، الكتاب التجاري السابق عن الأزياء المنشور سنة ١٨١٩م. وهكذا دمع الإسكتلنديون اسمهم على صك الثورات العشائرية، وولدت بذلك كلية «الثورة الكلتية». وبعد أن شاعت الثورة في المناطق المنخفضة من اسكتلندا، انتعشت صناعتها، وأربط اسم الاسكتلنديين في العالم أجمع بهذه الثورة، وهم لا يفترون منذ ذلك الحين عن إظهار اسكتلنديتهم في جميع المناسبات في هذا الري القومي من الصوف المقلد ذي الألوان المتقائمة.

الوحدات الشعرية والتاريخ الجديد. المتطلبات الجديدة للإنجليز

لقد قدر للأسطورة الاسكتلندية في المرتفعات الشمالية أن تتحول وتلقى رواجاً واسعاً. لأن معرفتها عن مجتمعات شمال اسكتلندا القديمة شحبة وادرة للعامة. ولا بد من ملاحظة أن تزوير المعلومات التاريخية يحدث بطريقة نسمع لأصحابها وقعا مرضوعيا ونزها على التلوي، وذلك بانتفاء حقائق معينة وتأكيدا ثم تحويرها حسبما تتطلب الأوقات. ولديها في تاريخ إسكتلندا أمثلة كلاسيكية لهذه التبديلات والتحويلات.

إن جل ما نحتمل به إسكتلندا هذه الأيام من «تراث قديم» يعود تاريخه إلى أواخر القرن التاسع عشر (دود ١٩٨٦). وقت التدهور النسبي في الاقتصاد البريطاني. وشعور الناسة بالخرج من هذا التدهور. والظهور النوعي على الصعيد السياسي للإمبريالية الجديدة ومثل هذا التتبر للسمار تطلت ظهور تقاليد جديدة وتاريخ جديد. ولقد أنشئت بالفعل في كل الفترة مؤسسات مهمة مثل «المسرح القومي» و«الجائري القومي» و«معجم الجيغرافيا الطبيعية». وتختلف عملية «إعادة الإنشاح» الإنجليزية هذه عن مجرد احتشاد الماضي الكلتية عند الاسكتلنديين.

واتحدت عملية إنباط مشاعر الاعتزاز بالذات الإنجليزية (Englishness) صيغتين، حفرافية وتاريخية. فلقد زادت جرعة التأكيد على صورة إنجلترا كمساحة ريفية من المروج الخضراء، مزانة بالكواخ بسيطة من القش، ومن حولها الحقول المنسطة إلى أفاضي جنوب الجزيرة هذا مع أن إنجلترا في ذلك الحين بالذات كانت أكثر بلدان العالم مدنا وحضرا، ولكن هذه المدن والبلدات في مناطق الشمال الصناعية ارتبطت في أذهان الناس بمشكلات ونوترات المجتمع الحديث. ولم تقدم إنجلترا نفسها للعالم بوصفها الأمة الصناعية الأولى في العالم إلا في «المعرض الكبير» الذي أقامته سنة ١٨٥١. ولكن مع ظهور الإمبريالية الجديدة راح العاسمة يحلون الصناعة وماكيناتها وزر السمعت الذي يات بنت في عظام «السلالة العرضية» الإنجليزية، وعليه فإن إنجلترا بدلا من أن تقاخر كعاسية، بمدنها الصناعية الهائلة، راحت تعمل على طمس هذه الصورة في مخيلة الشعب الإنجليزي (تيلورب ١٩٩١). فبرزت على السطح صورة الريف الإنجليزي، برغم ما كان يكابد من هتار

يرجع تاريخه إلى أيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م، ويعني ذلك أن النظام العالمي كان يسير على دريه العالمي لمدة قرن أو ثلاثة قرون دون أيديولوجيات ترتكز على القومية. وقد كانت هناك دول عديدة بالفعل قبل سنة ١٨٠٠م، ولكن الممارسات السياسية لهذه الدول كانت تتم بطريقة يمكن وصفها بأنها «مهاضمة» للقومية (ولاشئنا من ١٨٠٢: ١٨٧١)، إذ كانت هذه الدول تعاني الأمرين من الحماقات العرفية داخلها. للحيولة دون قيام دولة مركزية قوية، لقد كان سعي هذه الدول إلى وضع النشاط الاقتصادي في رماح الدولة من خلال المؤسسات المركزية سمة من سمات الدول قبل حلول القرن التاسع عشر. على أننا شهدنا منذ ذلك الحين مجموعة واسعة التنوع من الممارسات السياسية تقوم على أساس قومي. وسوف تتمثل المهمة الأولى لما نطرحه من نقاش فيما يلي هي إضفاء بعض النظام على هذا التنوع خلال تقديم طوبولوجيا للقومية. بعد ذلك ندرس التفسيرات المتعارضة لهذه الممارسات السياسية الخاصة.

التنوع: الطب، والشرس، والقبيل

سوف نبدأ بطوبولوجيا نموذجية للقوميات طرحت بصورة مضمضاة في كتابات أرنولد (١٩٨١) وما مشورده فيما يلي مأخوذ في أغلبه عن تناوله لتعريف القوميات المختلفة، وتميز في هذا الصدد خمسة أنواع أساسية من القوميات:

١ - القومية المبكرة: وهي التي تميزت بها دول المركز منوسطة الحجم في غرب أوروبا. ويختلف الباحثون حول تحديد تواريخ دقيقة لنشأة هذه القوميات. فباحث مثل جونمان (٢٢ - ٢٦، ١٩٧٢) مثلاً، يرجع فكرة «الموت في سبيل الوطن» (Pro patria mori) إلى سنة ١٢٠٠م. وإذا ما وصلنا إلى سنة ١٤٢٠م نجد الأستاذ جان دارك تعبير عن المشاعر نفسها وهي تستفز الفرسان الفرنسيين للقتال ضد العدو الإنجليزي على الشراب الفرنسي. أما مشاعر «الوطنية» عند الإنجليز فتجدها واضحة في مسرحيات ولهم شكسبير في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. ولكن ينبغي ملاحظة أن هذه المشاعر الوطنية إنما كانت من

حقيقي. لإبضاط الأحاساس بالماضي القومي الجميل وأيامه التحولي أيام إنجلترا «الباسمة الصعوبة» (Merry England). عندما تم تكم مشكلات الأيام التحلية بنحو باليال أو الخاطر. وهكذا بعث العصر الذهبي للملكة إليزابيث من الأكفان لتصبح روحاً من الأمل الباسم من حديد في نفوس الإنجليز (هركنز ١٩٨٦).

ولم يكن اختيار أواخر القرن السابع عشر «عصرًا ذهبياً» اختياراً عشوائياً (كولر ١٩٨٦). فقد اعتنق أهل القرن التاسع عشر أن «الثورة المجيدة» التي امتحنت سنة ١٦٨٨ هي «العصر الذهبي» في تاريخ إنجلترا وهي التي وضعت حداً لحكم أسرة ستيوارت المطلق على يد البرلمان الإنجليزي الثوري. ويلاحظ أيضاً أنه في ظل المناخ الليبرالي في إنجلترا الهيمنة البريطانية على المساحة العالمية. ظهرت الحريات واحتفل في التاريخ القومي. على أن هذا كله قد تفهر مع ظهور الإمبريالية الجديدة، التي دعمت بمصادر الاعتزاز «بالذات الإنجليزية» إلى مسافة أبعد في الزمان بقرن كامل، أي مع التوسع فيما وراء البحار تحت حكم الملكة إليزابيث. ولا بد من الاعتراف بأن حكم إليزابيث - من منظور ليبرالي حقيقي - كان أكثر تسليماً من حكم أسرة ستيوارت، ولكن مع نهاية القرن، اتخذ التواصل في التاريخ الإنجليزي مساراً جديداً يضع في أولوياته التوسع فيما وراء البحار، ولم تعد هناك حاجة إلى التنبؤ عن «الحريات» التي كان البرلمان الثائر قد حفظها هي «الثورة المجيدة» سنة ١٦٨٨م. لقد تحولت «الأنجلزة» من المسرح الجزري المنزلي إقباليسياً إلى المساحة العالمية الرحبة فيما وراء البحار. وضارى القول، إن هذا التاريخ القومي لإنجلترا، مثله في ذلك مثل تواريخ قومية أخرى عديدة، هو من نتائج نوع خاص من الحاضر تمهيدا للترويج لمستقبل من نوع خاص. حفاظاً على الدور العالمي، إنجلترا.

القومية في التطبيق

القومية هي في المقام الأول ممارسة سياسية، وبرغم الأهمية المحورية للميراث الأيديولوجي فإنه لا يشكل أساس القومية كما افترض العديد من القوميين. كذلك ينبغي أن نتذكر أن القومية مصطلح أيديولوجي حديث،

فقبل الولاء لشخص الملك أو الدولة وليس الفكرة الكلية للشعب بوصفه أمة تضم داخلها كل العنصرات والطبقات، ويرغم هذا التصحيف، على هاتين الدولتين كانتا في طريقهما إلى تركيز الحكم داخل حدود ثابتة، الأمر الذي أسهم في خلق صيغة من الانساق والوظائف الوطني مع حلول العام ١٨٠٠م. وإذا كان كلا من إنجلترا وفرنسا شقيان كمثالين كلاسيكيين لهذه «الوطنية» المبكرة، ولم تلبث البريشتال، والسويد، وهولندا، وإسبانيا أن لحقت بالركب. ولا بد من القول إن مفهوم الدولة - هنا - كان أسبق من مفهوم الأمة. بحيث يمكن الوصول إلى نتيجة مؤداها أن الدولة هي التي أفرزت الأمة، وهذا ما يطلق عليه أورينج (١٩٨١) مصطلح «الدولة - الأمة» أو الدولة القومية، هي صورتها المبكرة، ولكن القومية كأيديولوجية راسخة القواعد لم تتضح إلا في القرن التاسع عشر. وهنا يمكن القول إن مفهوم الأمة قد سبق ومهد لمفهوم القومية.

٢ - القومية الوحشية: من أجل التطور الكامل للأيدولوجية القومية سيكون عليك البحث في الأماكن الأخرى، فهي شرق أوروبا منعت مثل تلك الدول صغيرة الحجم من التطور تحت وطأة ضغط الدول الصغيرة (الدول - المدن) من ناحية، وضغوط الإمبراطورية الكبرى متعددة الأعراق. ففي كل من ألمانيا وإيطاليا كانت الصورة أشبه ما تكون بالتمسيق، المؤلفة من دويلات صغيرة الحجم المستقلة، والمزققة مع ولايات تخضع للإمبراطوريات الأوروبية الكبرى حينذاك، ثم جاءت الحروب النابليونية سنة ١٨٠٠م لتعطل كيان هذه الإمبراطوريات المهيمنة على وسط أوروبا منذ معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م. ومع أن مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥م حاول إعادة هيكلة أوروبا على الشاكلة القديمة، إلا أن الضوى الجديدة للثامية على المسرح الأوروبي تصدت لهذا التبرار الرحمي، وهيمنت على الموقف حتى نهاية القرن. وكانت مشاعر القوميين هي المحرك الأول لتوحيد الألمان في رقعة مناسكة من الأرض تحت زعامة بروسييا، ليهبط بذلك تاريخ جديد للدولة هناك الألمانية. وحدث الشيء نفسه في إيطاليا، عندما تحولت من مجرد «نابير جنرافي» إلى دولة شاعمة إيطالية، ويمد هذان اللذان الألماني والإيطالي من الأمثلة المبكرة لقيام قوميات وحدوية الطابع.

٣ - القومية الانفصالية: عندما تفككت الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى هي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، اسلمت قوميات عدة من تحت عتاة هذه الإمبراطوريات - النمساوية والمجرية والعثمانية، ثم الإمبراطورية الروسية، وقد بدأت اليونان هذه السلسلة سنة ١٨٢١م، ثم تبعها مجموعة أخرى من بلدان شرق أوروبا هي بلغاريا، صربيا، رومانيا، وروسيا، ومن الأمثلة التي مهدت واستمرت بعد التتويج، وهولندا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا، ويوغوسلافيا، وألبانيا، ثم اليونان. كما تدخل أيرلندا أيضا ضمن هذه المجموعة من الدول. وكان يطرأ حتى وقت قريب إلى هذه الدول على أنها طواغر قومية من ذكريات الماضي. ومع ذلك، فقد شهدت التسعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ظهور «قوميات» ذات نزعات انفصالية في العديد من الدول، مثل ما وقع في اسكتلندا، وويلز، ومنطقة الباسك (إسبانيا)، وكورسيكا، وكويك (كندا)، ووالونيا. ولم تتح أي من هذه القوميات في إقامة دولة لها، وإن كانت قد حصلت على بعض المزايا السياسية داخل إطار الدولة، وسوف نعود إلى هذه النقطة مرة أخرى فيما بعد.

٤ - قومية المنحرف: كان انهيار الإمبراطوريات الأوروبية فيما وراء البحار (راجع الفصل الرابع) عاملا حاسما في ظهور التشكل الأكثر انتشارا للقومية وهو حركات التحرر القومية. ويمكن القول بوجه عام إن كل الحركات التي شاعت من أجل الاستقلال في المستعمرات كانت «حركات قومية للتحرر». وجاءت أولى هذه الحركات في للمستعمرات الأمريكية سنة ١٧٧٦م، في حرب الاستقلال عن بريطانيا، والتي توجت في النهاية بإصدار دستور يغول «لشعب» الأمريكي حقه في السيادة، كذلك شهدت أمريكا اللاتينية ثورات عديدة في أعقاب الحروب النابليونية وكانت «قومية» الطابع، وهي أيضا حركات قومية تحريرية. وفي القرن العشرين ارتبطت الحركات القومية بشعارات اشتراكية متباينة، ما بين الأسلوب الهندي المعتدل والنهج الفيتنامي الثوري. وهناك طريقة أخرى لتقسيم قوميات التحرر القومي بين تلك القائمة على جماعات الاستيطان الأوروبي واقتناصة على أهل هذه المستعمرات الأصليين، وتتمثل حال المعنوقين فيما جرى في الولايات المتحدة وأمريكا

الثلاثينية. إضافة إلى دول الكومنولث من عاصم البيض المستوطنين في جنوب أفريقيا. وكندا. وأستراليا. ونيوزيلندا. وهؤلاء جميعاً دخلوا في مفاوضات مع القوى الاستعمارية وحصلوا على الاستقلال دور قيام حركات للتحرر. أما أهل المستعمرات فقد حصلت دولهم في كل من أفريقيا وآسيا على الاستقلال في أعقاب سنة ١٩٤٥م.

٥ - قومية التجديد: نعتت بعض البلدان فيما وراء المركز. من أصحاب الحضارات القديمة في الصمود أمام الهيمنة السياسية الأوروبية لمجموعة متنوعة من الأسباب. وتمكنت من محاكاة القومية المبكرة في المركز، مستخدمة في أغلب الحالات سياسة مناهضة للقومية الوحدية. وقد ارتكزت هذه الحركات القومية على مبراتها التاريخية الطويلة. فراحلت شعنة الأكراد لاستئناف المشاعر القومية نحو التوحيد تحت لواء واحد. وبهذا النهج أمكن لبلد مثل إيران أن تعيد اكتشاف هويتها ومبراتها الفارسية العظيمة. كذلك فعل الأتراك بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. وتركيزهم على إحيائهم التركية. والمثاليان الكلاسيكيان لهذا النوع من القومية في القرن العشرين هما الصين واليابان.

وهذا النمط من القوميات نشأ أيضاً بوصفه جزءاً من عملية بلورة هوية جديدة للدولة في محاولة لإعادة تحديد علاقتها بالاقتصاد. وهي في حدود هذا المعنى ترتبط بالثورات الحديثة العالمية، مثلاً فعل سنغاف - على سبيل المثال - في قوله بإمكان بناء الاشتراكية في بلد واحد، ويعمل في الوقت نفسه على إيقاظ الأمة الروسية من سباتها لتسعيد آمحادها من جديد. وهناك أمثلة أخرى عديدة لحالات «إعادة الإحياء» شهدتها بلاد كالكمبيك ومصر والصين وإيران.

من الواضح أن هذه الأشكال الرئيسية الخمسة للقومية توفر نمطية معقولة للتنوع الحاصل في مجال القوميات. ويصلط التعاقب المتسلسل في حركة النزعة القومية منذ أنواعها المبكرة وحتى محاولة إحياء هذه الأنواع المبكرة مرة أخرى في أشكالها الأكثر حداثة، بلقي النبوء (طلساً لأويرديج (Orridge) على العملية الأساسية للنسخ والتعديل التي كمنت خلف قوة الأيديولوجية. فقد استطاع الزعماء السياسيون اللجوء إلى المشاعر القومية

للإلهاب حماس مواطنيهم. ولتسرير بعض مواقفهم السياسية. ويمكن هذا الوصف صورة عريضة من الازدواجية في استخدام القومية. ومع أن طوبولوجيتها المعيارية إنما تقدم هي واقع الأمر صورة وصفية للقومية بمحتلف أشكالها. فإنها لا تسعنا بالدرجة نفسها في تفسير سياسة هذه الممارسة الشاملة أو الكلية والمتنوعة في الوقت نفسه.

لقد اعتدنا أن نشكر سياسياً بلفظ تعبيري «اليمين» و«اليسار» متباينين المواقف المحافظة والمواقف الليبرالية والأشعة الثورية بالنظام الرحعي. والعرب أن كلا من القوى الرجعية من أهل «اليمين» والقوى الثورية من أهل «اليسار» قد استخدمنا القومية على حد سواء أداة لتحفيز أغراضهما؛ فلهذا استخدمت الرحعية اليمينية المشاعر القومية أداة للمطش والضعف. واستخدمتها القوى اليسارية أداة للتحرر والانعتاق. والقومية بهذا تحمل وجهين، فهي من ناحية صاحبة وجه حمل وإيجابي في التاريخ الإنساني، عندما ترتبط بحركات التحرر من الهيمنة الأجنبية، وهي من ناحية أخرى صاحبة وجه قبيح وسليبي ترتبط بنظم الحكم النازية والفاشية والديكتاتوريات العسكرية على طول بلاد الأطراف وأسماء الأطراف وعرضها. وحير مثال لهذه الازدواجية في استخدام القومية ما وقع للعالم في الحربين العالميتين الأولى والثانية؛ ففي سنة ١٩١٩م انصب اللوم في اندلاع الحرب الأولى على «قمع» (Suppression) القوميات، وفي سنة ١٩٤٥م انصب اللوم في اندلاع الحرب الثانية على «التعبير» عن القوميات (expression) (روستو ٢٦، ١٩٦٧). ولعلنا فلا بد لنا من أن نتوقف قليلاً لنفكر في للممارسات السياسية الماثلة قبل حلول القرن العشرين للإحاطة بالخلفيات التاريخية التي أدت إلى بروز مثل هذا التناقض.

تحولات مفهوم القومية في القرن التاسع عشر

على الرغم من البريمة التي حلت بالثورة الفرنسية والحروب النابليونية، إلا أن هذا لم يوقف تيار القومية الجارف وأيديولوجيتها المنقذة حماساً. حذيفة أن الملكية الفرنسية (الرجعية) قد أعيدت إلى باريس، وأن الدول الأوروبية قد ألقت عصمة فيما بينها للتنسيق والتحكم في الشارطة السياسية

فمن موقع كانت القومية فيه تعزز سل تقرير المصير السياسي وتنصمن مواضع اجتماعية وملياسية ودينية متنوعة، بدأت تطالب بالتمائل وبالأولاء الصريح مع تحولها إلى «عقيدة مدنية» أو قومية تكاملية، تحدد «كيف يرى الناس العالم وموقعهم فيه» (موس ١٩٩٢). ومن أجل أن تصبح عقيدة مدنية منسجمة بالنظام، والتمائل، وحديرة بالإيمان، صنعت الأمة «قطعا مكتمل التكوين ومحبوكا، يمكنه - عبر رموزه وأعماله الجماهيرية - توحيد أفكار الناس وحاجاتهم» (المرجع السابق: ٢). وثمّلت النتيجة في أن الأمة نحت إلى «حرمان الفرد من أي مساحة يمكن أن يعبرها نفسه هو وحده» (المرجع السابق نفسه ٣). وتجمعت رموز وطبوس الأناشيد القومية والأعلام، والنصب التذكارية، والمراسم، وعبادة تاريخ قومي أسطوري لنشكل مما بنيت تحدد الإطار الذي تشكل فيه هوية الفرد. ولا عجب إذن أن ييلنجتون (١٩٨٠: ٢٤) يصف هذا التحول من قومية ثورية إلى قومية رجعية بأنه «مسح ماساوي».

وهكذا ورث القرن العشرون نمطين من القومية: القومية الثورية، ثم القومية التي استخدمت كأداة لحقن بها دول معينة أضرارها. ويمكن أن نطلق على الحالة الأولى «قومية حق تقرير المصير»، وعلى الثانية «الحتمية القومية». وفي الحالة الأولى يكون الخيار في أيدي الشعوب لتقرر مصيرها وانتصاها القومي لأمة من الأمم، وهذه هي الحركات التي حطمت الإمبراطوريات العتيقة في القرن العشرين لتقيم لنفسها دولا جديدة. أما الحالة الثانية فتتطوي على دفع الشعوب إلى الانتماء إلى أمة يعينها بالطريقة التي ترضها الدولة، من ذلك على سبيل المثال أن بعض الدول تحظر استخدام لغات الأقليات داخلها، وتتخذ هذه الأمور من واقع ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما بلغت القومية ذروة قوتها واكتسبت مشروعية في السياسة الدولية، وباتت بمنزلة العقيدة الراسخة. فلقد انكب المؤتمرون في صلح باريس سنة ١٩١٩م على إعادة رسم خريطة وسط وشرقي أوروبا، ولكتم جوبها بوجهي القومية أمامهم بطريقة محسوسة. فلقد كان النيار القومي سببا في اشتعال الحرب العالمية الأولى، عندما كانت الشعوب تعمى إلى حق تقرير مصيرها،

أوروبا. إلا أن «الحني» القومي كان قد نوح في الإغالات من محجسه داخل الرحاحة وهبت ثورات قومية في مختلف أصقاع أوروبا. وبحث في إشاعة دول جديدة في مواقع لم تكن تؤثر بطريقة مباشرة في القوى المهيمنة آنذاك. مثما حدث في اليونان سنة ١٨٢١م، وفي بلجيكا سنة ١٨٣٠م، وفي رومانيا سنة ١٨٥٩م، وفي بولندا - بعد عدة سنوات - سنة ١٩١٩م. ولكن هذه الأمثلة المحدودة لا توفي النيار القومي حقه في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ويبرز وسط هذا الزخم القومي شخصية جيوزيبي مازيني G.Mazzini رائد هذه الحركة القومية. ففي سنة ١٨٢١م أسس مازيني جمعية «إيطاليا الفتاة»، وبعد ثلاث سنوات أسس رابطة «أوروبا المتحدة». كانحاد للحركات القومية، وهي غضون عام واحد صار لهذه المبدالية أو الاتحاد فروع في طول القارة الأوروبية وعرضها. ويطلق ييلنجتون (١٩٨٠) على هذه الحركة اسم «أممية مازيني»، ويستخلص من هذه التسمية أن مازيني كان صاحب نظرية من القومية تقوم على الأمم للمستقلة، كوحدات عضوية، متفاعلة العلاقات، تشكل النظم العنيفة من الطريق، لتخلق مناخا من التضامات الملحمي جنبا إلى جنب دون صراع. وهذه المثالية تمثل حلما بعيدا كثيرا عن القومية العدوانية التي ألقاها كثيرا في القرن العشرين، لكنها تمثل إيمانا مبكرا فيما سبق أن أسماه «عبد القومية».

ومن غرائب الأمور في سبيلها هذا أن إيجار توحيد إيطاليا لم يتأت كنتيجة لثورة قومية وإنما جاء التوحيد بطريقة تقليدية من خلال تحويل ملك سردينيا (بالطرق السياسية العنيفة) إلى الملك الجديد لإيطاليا الموحدة. وبعد هذا علامة من علامات التحول في طبيعة القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما صارت القومية أداة لبناء الدولة مثلما فعل بيمارك في توحيد ألمانيا، ثم صارت القومية فيما بعد من مكونات السياسة الإمبريالية عند نهايات القرن التاسع عشر. وبذلك ارتبطت القومية بمعسكر اليمين وبالسياسة العدوانية الجديدة (هويسوم ١٩٠٠: ١٠٢) وشنان بين ما كان يدوم إليه مازيني من مثالية ومسالمة هذه القوميات العدوانية الجديدة.

هذه الاستفتاءات، وحيث أدت كل طريقة إلى نتائج مختلفة بطبيعة الحال وكان اسقط السبل هو الاحد بمقاعدة الأغلبية، بمعنى أن بحرى الاستفتاء في منطقة متنازع عليها ثم تصم هذه للمنطقة إلى الدولة التي بصوت المأخوون لصالحها بالأغلبية، وعلى هذه القاعدة، ضمت منطقة «سويرون» إلى البحر، برغم أن مجليات كثيرة في المنطقة نفسها قد صوّتت للانضمام إلى النمسا وأمام هذا الجرح الذي عسرت عنه «الأغلبية القومية»، رُئي أن بحرى الاستفتاء في مناطق مختلفة كي تختار كل منطقة موضع براع الدولة التي ترغب في الانضمام إليها، وهذا ما تم بالفعل في إقليم شلزيو، حيث صوّتت منطقة منه للانضمام إلى ألمانيا، في حين صوّتت منطقة أخرى للانضمام إلى الدانمارك، وأنشع الأسلوب نفسه في حوض كلاخنفورت، وإن كانت المنطقتان المختارتان للاستفتاء قد اقتصرتا للانضمام إلى النمسا بدلاً من بوجوسلافيا. وهناك مثال آخر أكثر حساسية من الأمانة السابقة كُضمت عنه الاستفتاءات التي أجريت على الحدود المتنازع عليها بين ألمانيا وبولندا في منطقة الشنباين ومارينفرد لتعيين الحدود بين الدولتين. وبعد ذلك بذلت محاولات لترسيم الحدود الألمانية - البولندية وسعت منطقة سيليزيا الصناعية، على أساس إجراء الاستفتاء في كومبون (بلدية) بعد الآخر لتقرير مصير الانضمام لهذه الدولة أو تلك، وقد أدى هذا التقسيم فيما بعد إلى مشاكل كبرى بين البلدين، إذ إن هذه الاستفتاءات كشفت عن وجود العديد من النقصات المتداخلة التي تجمع بين المان وبولنديين معاً. وفي نهاية الأمر اتفق على تعيين مفوضية خاصة لترسيم هذه الحدود الألمانية - البولندية، واستخدمت المفوضية نتائج الاستفتاءات فقط كدليل تيسرشد به في قرارها لا أكثر ولا أقل.

يتضح مما سبق أن القومية على أرض الواقع لم تكن باليساسة التي مدت عليها النظرية القائلة بحق الشعوب في تقرير مصيرها. فالو أن القواعد التي طبقت في الاستفتاء على منظمة سويرون، طبقت أيضاً على منطقة سيليزيا العليا لأن كل هذه للمنطقة الأخيرة إلى ألمانيا، وإلى جانب مشكلة سيليزيا كانت هناك مشكلات أخرى كثيرة حول مناطق الحدود في أوروبا، ولم يفتن إليها السياسة إلا بعد انقضاء ربح من الزمن، وقد كانت

واكتسب هذا التيار قوة دفع مهمة بدخول الولايات المتحدة إلى حلبة الصراع مع القوات الحليبة، وعندما اجتمع مؤتمر باريس، كانت دول جديدة قد قامت بالفعل على أرض الواقع على أراضي الدول التي ميّنت بالهزيمة وهي: ألمانيا، وإمبراطورية النمسا والمجر (كوبان ١٩١٩) ولقد أمضى المفاوضون في باريس حل وفصلهم في محاولة لترسيم حدود نسيج حول كيانات سياسية موجودة بالفعل على أرض الواقع. وكان هؤلاء الساسة يظنون أنهم يسترشدون بمبدأ حق تقرير المصير، وهو في تقديرهم مبدأ بسيط لا خلاف حوله ولكن سرعان ما انصح هؤلاء الساسة أن هذه المسألة المسترسفة كانت بساطة حادعة تماماً.

حق تقرير المصير القومي: الاستفتاء الشعبي

إن النتيجة المنطقية لأحد التقاليد القومية أن تصبح السيادة في أيدي الشعوب، وعليه يتحتم أخذ رأي الشعوب في أي قضية تتعلق بالسيادة في الأمة. وهذا هو المبدأ الأساسي في حق تقرير المصير، والذي يتطلب إجراء استفتاء شعبي عند تهيئ الحدود. ويحدد واميابو Wambow (١٩٣٦) ثلاث فترات أجري فيها الاستفتاء الشعبي لتقرير مثل تلك القضايا: ما حدث في أعقاب الثورة الفرنسية في مناطق سافوي، ونيس، وجنيف، وبلجيكا من أجل إضفاء الشرعية على توسيع حدود الدولة الفرنسية. وما وقع بين عامي ١٨٤٨، ١٨٧٠ من محاولات لتحويل مملكة سردينيا إلى مملكة إيطالية. ثم ما حدث في أعقاب مؤتمر باريس لصالح سنة ١٩١٩م، بدرجات متفاوتة، وفقاً لأهواء الحلفاء المنتصرين في الحرب، فلقد أجريت سنة استفتاءات، أربعة منها لترسيم أجزاء من حدود ألمانيا الجديدة، واثنان لتحديد أجزاء من أراضي النمسا الجديدة.

على أن الخلاف الذي نشب بين المؤتمرين حول قواعد الاستفتاء أدى إلى الحد من إجراء هذه الاستفتاءات، وكان الخلاف حول قواعد إجراء هذه الاستفتاءات، ومنماطها، ثم كيفية الاقتراع وتجميع نواتجه وتفسير دلالاته. وبعد مفاوضات طويلة، استقر الرأي على اتباع أربع طرق مختلفة لإجراء

هناك مشكلة أخرى تواجه هذه الاستفتاءات تمثلت في تحديد من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاءات، خاصة أن الحرب العالمية الأولى - مثل بقية الحروب الكبرى - قد دعت بالكثيرين من البشر إلى الفرار أو الهجرة على نطاق واسع من منطقة إلى أخرى. وبعض المهجر حدثت تحت وقع التهديد والنزوح. فهل يحق لهؤلاء المهاجرين والتازحين الإدلاء بأصواتهم في مثل هذه الاستفتاءات؟ إن ما تم في إقليم سيليزيا العليا هو أن ما يقرب من ١٥٠ ألفاً من هؤلاء الفازحين من خارج الإقليم قد أدلوا بأصواتهم في هذا الاستفتاء، وعكس هذا تماماً هو ما جرى في إقليم سلزويج - حيث كان حق التصويت مخصصاً على من ينسب إقامته في الإقليم منذ سنة ١٩٠٠م، والأهم من هذا أن الاستفتاء - في منطقة طلت لردح من الزمن تحت تأثير ثقافة دولة معينة - لا يمكن أن يسفر عن نتائج نزيهة. ففي سلزويج - على مبدل المثال - كانت ألمانيا قد وضعت خطة قوية لـ «جرمنة» التعليم وساحات القضاء وبقية المؤسسات الأخرى. كما أن بوغوسلافيا راحت تشكو من أن النمسا ظلت لمدة خمسين سنة تغسل أديمها السلاف في منطقة كلاجنفورت لغزيرهم عن بوغوسلافيا. وهناك نقطة أخرى حول هذه الاستفتاءات، وهي أن نتائج الاستفتاءات لا تتفق مع الأنماط اللغوية للمنطقتين أنفسهم. ففي حوض «كلاجنفورت» رغم وجود أغلبية كبيرة من الناطقين بالسللافونية، جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام إلى النمسا الناطقة بالألمانية. وبالمثل جاء الاقتراع في كل من ألتشتاين، ومارينفردور، وسيليزيا العليا لصالح ألمانيا. ورغم وجود جماعات لغوية مختلفة في المنطقة. يتضح من هذه الأسئلة أن قاعدة «الحمية» القومية التي مارسها بعض الدول في الماضي لصالحها كانت تتغافل عن الأوضاع اللغوية السائدة في مناطق الاستفتاء.

الحمية القومية: خرائط جوفان يفيجتش اللغوية لمقدونيا

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولات كبيرة في أيديولوجية القومية، وذلك لخدمة توسعات الدول الإقليمية (كويان ١٩٦٩). وبذلك ضمت أراضي كثيرة بشعوبها دون أن يؤخذ رأيهم في الأمر، فقد

قامت ألمانيا بنضم إقليمي سلزويج واللورين عن طريق الغزو، وراحت تسرق فلانها من أهالي هذين الإقليمين من الناطقين باللسان الألماني. وهذه «الحمية» في تحديد القوميات هي التي سادت عند ترسيم الحدود في صلح باريس سنة ١٩١٩م. لكن حتى لو قبلنا المعيار اللغوي بوصفه المؤشر المشروع على التخصيب القومي، فإن افتراض العامل اللغوي مسوغاً لنضم الأراضي بشعوبه الكثير من الشكوك. وذلك على صوة، ما كشفت عنه الاستفتاءات المشار إليها، كما أن الحديث عن لغة قومية، قبل قيام الدولة القومية نفسها بعد معياراً صعباً عند الحديث عن شرعية ضم الأراضي. وما المقصود باللغة القومية، وكيف يتوزع على أرض الواقع. علماً بأن القوائم عملاً في هذه المناطق المتنازع عليها هو مجرد خليط من اللهجات المختلفة؛ إن هناك تفسيرات متباينة للأوضاع اللغوية وتوزعها على الأرض، وغالباً ما تأتي تفسيرات اللغويين لهذا التوزع والتداخل لخدمة الانتماء «القومي» للباحث نفسه. وخبر مثال على ذلك تلك الخرائط اللغوية التي نضم مقدونيا التي ظلت تبدل وتغير من حين لآخر، لتوائم طموحات الوطن الذي ينتمي إليه الخير الذي وضع هذه الخرائط، وهو يفيجتش. وقد انكب العالم هـ. ر. ولكنسون (١٩٥١) على دراسة ثلاث وسبعين خريطة إثنوغرافية (عن الأعراق) خاصة بمقدونيا ما بين العامين ١٧٢٠، ١٩٤٦م، وأخرج كتاباً قيماً بعنوان: «خرائط وسياسات»، وهو كتاب لم يزل حظّه من التقدير في حقل الجغرافيا السياسية رغم قيمته العلمية الراهنة حول لغات مقدونيا. بمقدونيا تقع بين مجموعة دول مؤلفة من يوغوسلافيا (الصرب)، وبلغاريا، واليونان، وألبانيا، وقد كانت دوماً محل أطماع ومزاعم، ثم مزاعم مضادة من جانب جيرانها حول انتمائها القومي، حتى ضُمت سنة ١٩٩٩م إلى يوغوسلافيا. ولقد لعب الجغرافيا جوفان يفيجتش دوراً خطيراً في إضفاء الشرعية على مطالب الصرب (والبانوي يوغوسلافيا) لنضم مقدونيا إليها. وسوف نكتفي في هذا العرض بمناقشة أربع فقط من هذه الخرائط التي وضعها يفيجتش (الشكل ٥ - ١).

الوقت نفسه، ليوحى للعالم بأن الصرب، في هذه المنطقة من البلقان، لا هم من الصرب ولا من البلقان مع أن هذا التفسير كان محلًا لجميع الآراء السائدة آنذاك، والتي تجعل أرض الأمة السلغارية تطول أراضي مقدونيا. ولقد أثار مصطلح يفيجيتش موجة عارمة من النقد، وهو يظهر لأول مرة في خريطة تعود إلى سنة ١٩٠٩م، والتي وصفتها ولكسون بأنها خريطة «تورية»، ويتوزع الصرب على هذه الخريطة حتى تحوي مدينة سكوبيي (عاصمة مقدونيا)، ومن أمثلها قاعدة عريضة من أسماخ يفيجيتش المقدونيي - السلغاف (ولكسون ١٩٥١ ١٦٢). وعلى العكس من هذا النزوع المظوني - السلغافي، يأتي توزيع البلغار محدودا ولا ذكر لهم في مقدونيا، والدالة السياسية في تعريف هذه المناطق - على أنها مأهولة «بمقدونيين سلغاف»، وليس ببلغار - كانت مضبوطة بهدف تجريده هؤلاء القوم من أي انتماء لهوية ضمنية يفيجيتش، تمهيدا لتترك المسرح مفتوحا أمام سزاعم الصرب (وطن يفيجيتش) المستقبلية لضم هذه الأراضي إليها.

ولم يكن هذا المستقبل المأمول بعيدا، ففي حروب البلقان التي اندلعت سنة ١٩١٢/١٩١٣م، وسعت الصرب أراضيها قبالة الحلوب لتضم إليها المزيد من هذه الأراضي، وتحرك يفيجيتش، بخرائطه الجديدة ليتحاو مع موقف بلاده الجديد، ففي الخريطة التي أخرجها سنة ١٩١٣م يتضح التوسع الصربي في المناطق الجنوبية فاصدا على الخريطة، ولا يمثل هذا التوسع في الحدود موجة من الهجرات أو النزوح، وإنما يمثل سيطرة مصالح سياسية للصرب، وذلك بطبيعة الحال على حساب الألبان أكثر من كونه على حساب البلقان، إذ إن بلغاريا، وقت ظهور الخريطة، كانت تحتل بعض الأراضي التي كان يفيجيتش قد وصفها سنة ١٩٠٩م بأنها «مقدونية - سلغافية». ومع أن هذه الجماعات المقدونية - السلغافية كانت تتخذ موقفا محايدا بين الصرب والبلغار، فإن يفيجيتش كان يرى فيهم «الصرب الأوائل» حسب تعبير ولكسون.

وفي سنة ١٩١٨ أخرج يفيجيتش أخطر خرائطة جميعا، في مؤلفه عن الجغرافيا البشرية للبلقان. وعلى الرغم من انحصارية يفيجيتش الواسعة، إلا أن كتابه هذا قيل بالترحاب والتأييد كرائحة حفرافية فريدة،



الشكل (١٠٥)، خرائط يفيجيتش اللغوية لمقدونيا
١٩٠٦-١٩٠٩م/١٩٠٩-١٩١٣م/ج-١٩١٣م/٢٠١٨م

كان حوفان يفيجيتش من علماء الجغرافيا الطبيعية المميزين. وقد اكتسب سمعة علمية واسعة من دراساته حول المنطقة الحجرية الجيرية لجنوب جزيرة البلقان، إلى جانب كونه رئيسا لضم الجغرافيا بجامعة لبحراد. وفي تلك الأوقات كان الجغرافيون يشكل عام يشتغلون بفنانيا الجغرافيا العامة، دون تخصص في فروعها المختلفة، ولذا فإنه كان في مقدور أي منهم أن يتطرق إلى أي من الفروع الجغرافية للبحث فيه دون حرج. ومن بين ما أخرج يفيجيتش، كتاب عن الجغرافيا البشرية للبلقان وخرائطها الإثنوغرافية، وهو الكتاب الذي بعثنا في هذا السباق، ظهرت أولى هذه الخرائط سنة ١٩٠٦م، ولم يحاول يفيجيتش فيها أن يميز بين الصرب والبلغار، بل اكتفى بوصف الاثنين «بالسلغاف». وهو أيضا الذي أدخل مصطلح «مقدونيي - سلغافي» في

سنة ١٩٢٤م شنت بلغاريا هجوماً على مقدونيا واستولت عليها، ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م كانت بلغاريا ضمن المحسكر الخاسر للحرب، وإذا كان مقدونيا أعيدت إلى حوزة يوغوسلافيا، على أنه ربما تطلت نهاية ساخرة لهذه المفارقة في أنه مع تفكك يوغوسلافيا سنة ١٩٩٢، أعلنت مقدونيا نفسها دولة مستقلة.

لقد توافقنا طويلاً عند هذا المثال، لأنه يصور في وضوح تام عنم فائدة «الحمية» هي قضية القومية، التي ارتكز عليها مؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩م، ومعظم الفكر الذي تلا ذلك عن مفهوم الأمة - الدولة. إن الأمم ليست مجرد حزم أو ورم من البشر مترصاة كاللورق وتتطهر من تسبيح حوالمه بسياج ويقيم منهم دولة من الدول، وإنما هي بالأحرى كيانات سياسية تتجاوز تكثير نوزع الأعراق. وتشهد الحدود التي رسمت مائتسبة لمقدونيا في صلح باريس على تأثير سياسة القوة في رسم خريطة البلقان في التسف الأول لهذا القرن، وذلك حسبما ترجم لمسياسة القوة وتحمس لها جوفان ميميتش. ولنا نعتقد بأن هناك مثالا صارخا آخر لمثل هذا الرجل الذي أثر في ترجمة فكرة القومية بالشكل الذي وقع، ولكنه في الوقت نفسه يعكس طبيعة الأحابيل السياسية بشكل عام.

والواقع أن هناك نتيجة مثيرة للاهتمام والاستغراب لهذه القصة. فهؤلاء الصرب «الأوائل» منحوا وحدتهم الفيدرالية الخاصة بهم في يوغوسلافيا ما بعد الحرب العالمية الثانية. ثم أصبحت هذه «المقدونيا» مستقلة مع تفكك يوغوسلافيا في بداية التسعينات، وكان ذلك انتقالا سلميا، ومعنى ذلك أن شعبا اخترعه طرف دخیل - فلم تكن هناك أبدا حركة قومية مقدونية - حمل الآن على دولته القومية الخاصة به. ومع مثل هذا الوضع الغريب تماما، لم يكن من المستغرب في شيء أن تكون الشبكة الخارجية الكبرى التي تواجه الدولة الجديدة هي اسمها - فمقدونيا الأصلية كانت وطننا للإسكندر الأكبر، وحكومة اليونان الحالية ترفض أن تسمى الأرض باسم أعظم أبطالها العسكريين. وقد جاء حل الوسط السياسي كوميديا ودراما في آن؛ فقد اتخذت هذه الدولة الصغيرة الجديدة لنفسها أحد أطول الأسماء التي نعرفها للدول - «جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية المايطة».

ومؤثرت خرائطه الإثوغرافية هي «الحواليات الجغرافية الفرنسية» (Annales de Geographie) للقومية بمقامها العلمي الرهيب. وظهرت الخرائط نفسها في «المجلة الجغرافية الأمريكية». وفي بريطانيا كُرم فيجيتش بأن معناته «الحمية الملكية الجغرافية» ميدالية «بانون» الذهبية تقديرًا لمؤلفاته عن البلقان، وس ثم هتقد كان بميميتش من الشخصيات القادرة على التأثير في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩م. بوصفه من أكثر علماء الجغرافيا نهرا، والخبير في التوزعات العرقية في شبه جزيرة البلقان. ولقد امتدت يد فيجيتش «الخبيثة» في خريطة سنة ١٩١٨م لتوسع من نطاق الأعراق الصربية فوق مناطق سبق له أن حددها ضمن السيادة البلغارية. ورغم هذا التحيز الموضوح الذي انتحه فيجيتش في كتاباته وخرائطه، فإنه قد لقي ترحيبا حارا في مؤتمر السلام في باريس (١٩١٩)، ووصف بأنه «طرف محابيه» (ولكنسون ١٩٥١). وفي حين أن قيام الصرب بضم أجزاء من مقدونيا سنة ١٩١٢م قد انتقد على نطاق واسع بأنه يمثل اغتصابا لحقوق بلغاريا، فإن فيجيتش نجح في سنة ١٩١٩م في إقناع المراقبين بأن ضم مقدونيا يرتكز على أسس قومية، وذلك برغم قيام أطراف محايدة بإبراز خرائط تثبت أن جل مقدونيا بلغاري الصبغة (ولكنسون ١٩٥١: ٢٠٤). ودخل مصطلح «المقدونيين» - السلاف - الذي سكه فيجيتش ضمن المفردات السياسية البريطانية والأمريكية. وكان طبيعيا أن يحتج البلغار على ذلك، وطلبوا لإجراء استفتاء شعبي يقرر به أهل المنطقة مصيرهم. ولكن طلبهم قوبل بالرفض، وقيل وقضوا إن هؤلاء «المقدونيين» - السلاف - لا يملكون هوية قومية واضحة المعالم، ولذا فإن مؤتمر السلام في باريس لم يمنحهم حق الأقلية العرقية. وفي سنة ١٩٢٤م، عندما أجري إحصاء سكاني، صنفت هؤلاء القوم على أنهم أصحاب لهجة من اللغة الصربية الكرواتية. وقد ترتب على هذا الموقف أن الخرائط الإثنية التي وردت في كتاب مومان (١٩٢٤) بعنوان «العالم الجديد»، وأيضاً في «المجلة الجغرافية» (١٩٢٥)، جعلت هؤلاء البلغار «مقدونيين» - سلافاً، يتبعون الصرب، وقد تم كل هذا التزييف استنادا إلى كتاب ألفه جغرافي صربي هو جوفان فيجيتش. وفي

ينظر إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية للعالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى على أنها كانت تنويهاً لنزاع سياسي قومي بالنظر إلى الحركات القومية التي بدأت في القرن التاسع عشر. غير أن القرن العشرين أيشأ ما شهد تمار حركات قومية عديدة خارج أوروبا. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدرحة أكبر بكثير عما تحمست عنه الحرب العالمية الأولى. ومع أن نسمية الاستعمار الأوروبي كانت العامل الأساسي في استقلال الكثير من الدول، فإن تيار الحركات القومية في تلك البلدان قد جعل نسمية الاستعمار وقيام هذه الدول المستقلة. كذلك جاء انهيار يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي ليمهد لقيام دول مستقلة أخرى في القارة الأوروبية. ويعني هذا أن دولاً كثيرة قد ظهرت على خريطة العالم السياسي اليوم، خاصة في أعقاب سنة ١٩٤٥م. ومن ثم فإنه يتحتم علينا إنشاء نظرية جديدة على الدولة والأمة من منظور عالمي. وليس من متطور أوروبي أو إقليمي.

إن القومية، كأداة مثالية تصارع ضد القوى الكبرى المهيمنة، امتنعت قوة دفعها من التحولات التي طرأت على الساحة السياسية في أواخر القرن التاسع عشر، وهو ما أسماه هوبستوم (١٩٩٠-١٣٠) بالتدخل عن مبدأ (الأهلية القومية). ومبدأ الأهلية، كما تصوره زعيم مثل ماترتزي، يعترف بوجود الأمم الكبيرة التي تملك القدرة على إقامة دولة متماسكة اقتصادياً. ومن ثم لم تشمل خريطة ماترتزي، عن القوميات الأوروبية الملائكة «للأهلية»، أكثر من اثني عشرة أمة. على أنه مع اختفاء مبدأ «الأهلية»، الذي أشار إليه هوبستوم، أخذ عدد الأمم التي تتطلع لأن تصبح دولاً في الزيادة. ففي مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩م كان الاتفاق على إقامة سبع وعشرين دولة قومية، وعندما حلت التسعينيات ازداد هذا العدد زيادة كبيرة، وواحد كل جماعة عرقية تتطلع بدوره لإقامة أمة لها، وهو ما يمكن أن يشكل تهديداً لاستقرار خريطة العالم السياسية.

ولقد قام جوتار تيلسون (١٩٨٤) بدراسة قصية العلاقة بين الدول المعاصرة والجماعات العرقية من «قوميات»، وأقليات، وقدم قائمة بمائة وأربع وستين دولة وجماعة وتسع وأربعين جماعة عرقية تغطي العالم كله. وأمام هذا الكم الهائل من الجماعات العرقية الذي يربو على ثلاثة أمثال عدد دول العالم، قال تيلسون لا يشير بحال من الاستقرار في ظل عالم مثالي. يتألف من مجموعة أهم قومية على علاقات طيبة وأحداها بالأحراريات. والواقع أن تيلسون قدم طوبولوجيا احتوت على مدى متتبع من العلاقات بين الدولة والأمة.

ويرى مايكل (١٩٨٣) أن أيسلندا هي المثال العرقي الأوحده على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد في دولة واحدة. أما سائر الدول الأخرى - في رأيه - فإنها تحوي خليطاً بدرجة أو بأخرى من الأعراق. مما يجعل مؤهلاتها، لكي تتسوا مركزاً للدولة «القومية»، محل شك. على أن الاقتدار إلى «التقاء الثقافي» لم يمنع أغلب الدول في العالم من اعتبار نفسها دولاً قومية. ولتأمل قليلاً في هذه القضية: يعرف تيلسون (١٩٨٤) الدولة القومية بأنها تلك التي لا تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى أصول عرقية واحدة عن ٦٠٪ من مجموع السكان. وبهذا الحد يتأهل ١٠٧ فقط من مجموع ١٦٤ دولة لهذا الشرط. ويمكن تقسيم أهم العالم إلى شريحتين، شريحة تتوزع فيها الجماعات العرقية الواحدة على أراضي عدة دول، مثل الأمة العرقية التي تضم سبع عشرة دولة قومية ذات أصراق متعددة، وهي بهذا تصنف في عداد الأمم المتقسمة التي عارضنا لها في الفصل الرابع، مثلها في ذلك مثل الكوريتيين (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية)، والألمانيين سابقاً (ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية)، وذلك كما يقول تيلسون. أما الشريحة الثانية فتشمل دولاً تسود فيها جماعة عرقية واحدة وتمثل أكثر من ٨٥٪ من السكان. وهي بهذا تقترب من الدولة القومية المثالية، ويمكن حصر ٣٣ حالة من هذه الدول، ومن بينها: أيسلندا، واليابان كأتملة وأصح. وهناك دول كثيرة في العالم تسود فيها جماعة عرقية معينة، ولكنها لا تبلغ هذا الحد «المثالي» الذي تمنع به الدول القومية المثالية واحدة الأعراق. ومن الأمثلة التي تجد فيها جماعة عرقية سائدة على بقية الجماعات العرقية الأخرى بريطانيا، والولايات المتحدة، وتيكاوا جوا، وسريلانكا، وزيمبابوي.

ويحدد نيلسون (١٩٨٤) ٥٧ دولة لا تكتمل لها مسوغات القومية. حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل ٧٠٪ من مجموع السكان. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط:

- ١ - نمط بسيط حيث تشكل جماعة عرقية واحدة ما بين ٤٠ و ٦٠٪ من مجموع السكان. ويوجد من هذه الترتيبة ١٧ دولة من بينها الاتحاد الموهيقي (المانين)، والفلبين، والسودان.
- ٢ - نمط ثنائي القومية، حيث توجد جماعتان عرقيتان توثقان معا أكثر من ٦٥٪ من مجموع السكان. ويبلغ عدد هذه الدول ٢١ دولة من بينها بلجيكا ونيجيريا وهنري.
- ٣ - نمط متعدد القوميات حيث تسود حالة من التشرد العرقي. مثل الهند، ماليزيا، وبجربيا.

الجدول (١.٤). التوزيع الجغرافي للدول القومية وغير القومية

الدول القومية	الدول غير القومية				
	دول من قومية واحدة أكثر من 2٩٥ من أصراق واحدة				
القارة	دول من قومية واحدة أكثر من 2٩٥ من أصراق واحدة	دول من قومية واحدة أكثر من 2٩٥ من أصراق واحدة	دول من قومية واحدة أكثر من 2٩٥ من أصراق واحدة	دول من قومية واحدة أكثر من 2٩٥ من أصراق واحدة	دول من قومية واحدة أكثر من 2٩٥ من أصراق واحدة
أفريقيا	٧	٤	٢	٩	٩
الأمريكتان	٧	٦	١١	١	٥
آسيا	٢٢	٢	٦	٦	٢
أوروبا	١٢	٩	٩	١	٢
أوقيانوسيا	٤	٢	٢	٢	٢
المجموع	٥٢	٢٣	٢٢	١٧	٢١

يبين الجدول (٥ - ١) توزع هذه الدول في القارات الخمس. ويلاحظ أنه يتمخض مع النمط الجغرافي الذي كنا نتوقعه. فافهم الدول الحديثة تقع في أوروبا والأمريكتين حيث نجد المصطلح الأول والثاني. أما النمط الثالث فهو شائع في قارة آسيا هي الدول كبيرة الحجم.

ونشجع الدول متعددة القومية (الأعراق)، وشائعة القومية في قارة أفريقيا، وهي بذلك تعكس طبيعة الحدود الحسرية التي أمنتها القوى الاستعمارية على شعوب أفريقيا وقت النكبات الاستعمارية على القارة السوداء. وبشكل عام يمكن القول إن الأنماط الثلاثة للدول القومية موجودة على خريطة العالم في جميع القارات بصورة أو بأخرى. مع ضرورة ملاحظة أن الدول متعددة القومية نادرة في قارة أوروبا. ولعل هذا يرجع إلى ما أصاب أوروبا من تشكل وإعادة هيكلة هيكلية هي أعقاب الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك فإن الدول القومية من هذا النمط أو ذلك تؤلف أغلبية خريطة العالم. أما الدولة «الثنائية» القومية الواحدة فلا وجود لها حتى في منطقة «القلب» في أوروبا.

وأما الدول متعددة القومية أو الأعراق، فإنها تبقى عرضة لتعقيدات من قبيل هذه الجماعات من الداخل، وعلى حكومات هذه الدول أن تضع في الحسبان مطالب هذه الجماعات والأقليات. وكما في الفصل الرابع قد بينا كيف أن الحكومة الهندية - على سبيل المثال - قد سمحت بضم هيكلة فيدرالية على أساس لغوي، لاحتواء غضب الجماعات العرقية فيها. وبشكل عام، فإن الأقليات العرقية في السنوات الأخيرة قد عثرت عن مكانها بصيغة أو بأخرى في دول قومية كثيرة في العالم.

الامة في مواجهة الدولة

مثل انتفاض الأقليات العرقية داخل دول أوروبا بداية من الستينيات فصاعدا مفاجأة لأغلب المشتغلين بالعلوم السياسية: ذلك أن النماذج التي كان قد طرحها هؤلاء الباحثون كانت تتوقع حدوث انحسار تدريجي في الولاء الضام على الانتماء لرفعة من الأرض، وذلك مع تقدم سبل الاتصال داخل الدولة الواحدة، حيث انصهر جميع السكان على مختلف ضروبهم ليكونوا

محتكما واحدا (دويتش ١٩٦١). وكان من المتوقع أن يؤدي هذا الانسحاب إلى تمارج وطني جديد في شكل طيفيات متجمعة بدلا من التكتلات العرقية التقليدية في نول المركز والأطراف (زوكمان ١٩٧٠). ولكن أوروبا هي أوروبا بكل تناقضاتها المعقدة، التي أعيد ترسيم حدودها عدة مرات في أعقاب الحروب العالمية. لحق دول قومية جديدة، فهدت شهدت الثورة الأوروبية حركات تضامنية وأخرى قومية تطالب بالحكم الذاتي. حتى وقتنا كان أزمات العولم السياسية متكررة على نظم مرشحاتهم في عبي قوميات الأقليات. ففي ألمانيا كانت تنطد حركات الأقليات القومية لتعطي شرق أوروبا. خاصة في الاتحاد السوفييتي. وهي الدولة التي كان يظن أنها قد سميت أوصاح بعد هذا العرقي منذ وقت بعيد في سلام (ح. ١٠٠ سميت ١٩٨٥). ومع سقوط التسوية هي شرقي أوروبا انطلقت القوميات من عقالها لتتقيم لسمها دولا جديدة. ووفقا لمفاهيم القومية الجديدة، يمكن القول إن الشرق قد تجاوز الغرب في هذا الصعيد في السنوات الأخيرة. مع أن التسويات شهدت حولة أخرى من دوران القوميات في معظم أرجاء القارة الأوروبية.

ولعل من سمات الحركات القومية الأخرى المثيرة للدهشة، أنها نمر عن نفسها بشكل صارخ في أعرق الدول الأوروبية تاريخا. مثل إسبانيا. وبريطانيا. وفرنسا. ويمكن اتخاذ هذه الدول الثلاث أمثلة للتعرف على النشاط السياسي للقوميات المنخفضة الجديدة (وليامز ١٩٨٦). خاصة أساليب العنف ضد الدولة وأجهزتها المختلفة. وهذا ما نشاهده في نشاط جماعة «الباسك» في إسبانيا، و«السنتر» في المملكة المتحدة (بريطانيا). وحركة «كورسيكا» الانفصالية في فرنسا. وإلى جانب أساليب العنف. هناك أشكال أخرى من المقاومة السلمية نحددها في كتالونيا بإسبانيا. وفي ويلز في بريطانيا. وبريتاني في فرنسا. كذلك تمثل الأحزاب المعارضة إستراتيجية أخرى للقوميات في كل من غاليسيا بإسبانيا. وإسكتلندا في بريطانيا. والإلزام في فرنسا. ونخلص من هذا كله إلى أن القومية هي صيغتها الجديدة ظاهرة مركبة تعبر عن نفسها بطرق مختلفة في أماكن مختلفة أيضا. ولكنها جميعا تشترك في هدف واحد وهو مناهضة الدول القومية الحديثة.

سنتقل الآن إلى التساؤل عن مستقبل هذه الجماعات القومية المتعددة، التي تسمى إلى الحصول على حق تقرير المصير وهو المبدأ الذي اتحد فاعده ترسيم حدود الدول في أعقاب الحرب العالمية الأولى. فهل في مقدور هذه الجولة الجديدة من انعاش القوميات أن تتخلص عن حريضة سياسية جديدة إن الاحانة عن هذا التساؤل تتناوب في الأروقة الأوروبية المختلفة. ومع ذلك فليس في الالح ما يشير إلى وقوع تغيرات دوات نال في المستقبل الضريب. لقد طلق مبدأ تقرير المصير في أعقاب الحرب العالمية الأولى. أما اليوم فإن الدول الأوروبية الغربية لا تشعر بما يلزمها لكي تبدي استجابة شبيهة بما حدث سنة ١٩١٩م. وألعل الطل أن هذه الدول سوف تعمل على تسوية مشكلاتها مع الأقليات العرقية داخلها بصحها استقلالا ذاتيا محدودا. أو بتشرييات من الحكم الفيدرالي أكثر رسمية. أما في شرق أوروبا فقد فعل التعتك فعلة. ويعد اليوم تعديل الخريطة السياسية لتتخذ شكلا جديدا نعاما. على أنه ينبغي التحذير بأنه مع موقف سياسي شديد الميوعة. إلى جانب اقتصاديات منهورة في هذه المناطق. فإنه من الصعب أن نتكهن بما سوف يتمخص عنه هذا الموقف الشديد التعقيد.

حقوق السكان الأصليين

يتبين من تحليلات نيلسون (١٩٨٥ جدول ٢ - ٢٠ ٢) لجماعات العرقية أن ما يبرز من نصفها (٢٨٩ جماعة بشرية) تقسم داخل حدود دول. وتؤلف فيها نسبة ثقل عن ١٠٪ من السكان. وتقع القوميات الجديدة في أوروبا ضمن هذه المجموعة. ومعها أيضا أقبليات السكان الأصليين في الولايات الأمريكية التي استوطنتها الأوروبيون وأوقياسيا. الدين بعد أن حلت بهم الهزائم والمصائب أعمقا وهشوا وخدعوا على أيدي السلطات الاستعمارية. وكان المصدر الأساسي للصراع بين هؤلاء السكان والمستوطنين هو الأرض. ويظل ذلك هو المظلمة العملية الرئيسية للسكان الأصليين اليوم.

وفي السنوات الأخيرة وجد هؤلاء السكان الأصليين منابر يسرون من خلالها عن نضالهم من أجل النقاء. ومن أشهر هذه المنابر المجلس العالمي للشعوب الأصليين. هذا إلى جانب مساعي هيئة الأمم المتحدة في بني قضايا هذه

الشعوب والدفاع عنها. وفي سنة ١٩٨٤م التقى أكثر من مائتين من ممثلي هذه الشعوب الأصلية في حلقة نقاشية مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالسكان الأصليين حول قضية حقوق الإنسلي بالنسبة لهذه الشعوب الأصلية (تأيت ١٩٨٨ ١٩٨٤). وفي هذا ما يشير إلى تزايد حجم هذه القضية وما يتصل بها من كفاح سياسي. ويصعب علينا أن نرصد إحصائيات جيدة عن أعداد هذه الجماعات أو الشعوب الأصلية. وإن كان يبرحر (١٩٨٧: ٢٧٠) قد جمع بعض هذه الأرقام فهي كذا هناك ٨٠٠ ألف من السكان الأصليين. وفي الولايات المتحدة ٢٢ مليوناً. وفي أمريكا اللاتينية ٢٠ مليوناً. وفي أستراليا ٢٠٠ ألف. وفي نيوزيلندا ٤٠٠ ألف ومالدي أيضاً ملايين أخرى عدة هي فارتي آسيا وأوقيانيا ثم يتم حصرها حتى الآن. وفي جميع الأحوال. فإن هذه الشعوب الأصلية تطالب بمجموعة مشابهة من الحقوق. أولها الحق في الاحتفاظ بهويتهم الثقافية. ثم الحق في أراضهم ومواردها الطبيعية خاصة المياه والحق في تحمل المسؤولية عن شعوبهم وعن بيئتهم. والحق في حكم أنفسهم وفق ما تمارف عليه المجتمع الدولي تحت شعار «حق الشعوب في تقرير مصيرها».

إن لهذه المطالب دلالات ذات مغرى. فهم يقولون إنهم ليسوا مجرد أقليات عرقية. وإنما هم «أمم» لهم الحق في الحياة كسائر الأمم الأخرى. والسؤال الآن: هل ينبغي هذا للملعب؟ هي أن يكونوا أمم على المطالبة بسيادة دولة؟ إن المصطلح هنا يبدو مختلطاً ومتداخلاً ومبهماً (تأيت ١٩٨٢). وإن كانت أغلب الدلائل تشير إلى أن المطالب بتحصير في الحصول على حكم ذاتي وليس على دولة منفصلة أو مستقلة. وقد أبدت دول كثيرة استعادتها للتسليم بمبدأ الحكم الذاتي. ولكنها تقف شدة ضد دعاوى الانفصال عن الدولة. هذا وقد ساهم منبر الأمم المتحدة مساهمة جادة في إفساح منابر أمام هذه الشعوب لكي تسمع صويتها للعالم. على أن الأساليب التي درجت عليها دول العالم في معالجة هذه القضية في الماضي تجعل الصورة أقل تفاؤلية عما قد يبدو لنا في الظاهر.

وتوفر مجموعة القضايا والأحكام القضائية التي شهدتها أستراليا حديثاً مثلاً جيداً للصعوبات التي يواجهها السكان الأصليون. وقد تمكن السكان الأصليون في بعض المناطق من تحقيق بعض المكسبات فيما يتعلق

بإستعادة موروهم. فأصبح من سياسة الحكومة الآن. على سبيل المثال. أن يجل محل الأسماء الأصلية سكسوبة للجيال وللطواهر الطبيعية الأخرى أحد الأسماء المتداولة لدى السكان الأصليين «Ayers Rock» على سبيل المثال أصبح «Uluru» (Mercer ١٩٩٢). على أن المطالب الأهم لدى سكان أستراليا الأصليين هو الحصول على الأراضي التي كانت لهم ذات يوم والاعتراف بحق ملكيتهم لها. وقد رفض النظام القضائي الأسترالي مثل هذا الحق في الملكية بناء على مبدأ «أرض لا أحد» (* Terra nullius). وهو المفهوم الذي بني على قضية «توبر ضد سنهورات» المتطورة أمام المحاكم عام ١٨٨٩. حيث رجم أن مستعمرة «نيوساوث ويلز» لم تكن مأهولة وقت صحتها سلمياً إلى بريطانيا في القرن الثامن عشر (المرجع السابق: ٢٠٥). وتستند هذه القضية إلى تفسيرين للتاريخ أولهما أن الأرض كانت خالية قبيل استيطانها من قبل الأوروبيين. والثانية أنه لم يكن هناك نزاع بين أهالي هذه المنطقة من البسديين والمستوطنين الأوروبيين. على أن الدراسات التاريخية الحديثة تفقد كلا من هاتين الفرضيتين. وأصبح يقدر الآن أن حوالي ٧٥٠ ألف نسمة كانوا يسكنون أستراليا قبيل الاحتلال. كذلك قدرت بعض المصادر عدد السكان الأصليين فيما يعرف الآن بجنوب ويلز الجديدة وفيكتوريا بـ ٢٥٠ ألف نسمة بما يوازي أربعة أضعاف التقدير المطروح في الثلاثينيات (المرجع السابق). ظهرت شواهد عدة على حروب مقاومة من قبل سكان أستراليا الأصليين. على أن الدعاوى التالية التي نظرتها المحاكم أيدت موقف توپر ضد سنهورات على أساس أن الموضوع. إنما يتعلق بقانون الأرض لا بواقعة تاريخية.

وفي العام ١٩٧٧. أيد استفتاء قومي إجراء تعديل في الدستور يسمح للولايات وللحكومات في أستراليا بإصدار قوانين خاصة تتعلق بالأهالي الأصليين. تمنحهم حق الانتخاب والترشيح وإدراجهم في الإحصاء القومي للسكان (المرجع السابق). وفي العام ١٩٧٤ حدث تقدم آخر عندما نجح نيفل بويز. عضو مجلس الشيوخ الوحيد المنتمي إلى السكان الأصليين. في أن يقدم اقتراحاً إلى المجلس بأن يقر البرلمان أن سكان أستراليا الأصليين

(*) أي أرض لا تصنع لسيدة أي دولة

كانوا يحوزون كل هذه الأرض التي تقوّم عليها دولة أستراليا قبل العام ١٧٨٨ الذي شهد رسم الاستيطان الأول... وأن يطلب من الحكومة الأسترالية الاعتراف بالملكية السامية للأهالي الأصليين وتصدر التشريعات اللازمة لتعويض هؤلاء السكان الأصليين عن فقدان أراضيهم (ميرسر ١٩٩٣: ٢٠٧-١٨).

وفي العام ١٩٨٨، أقر مجلساً استرشادياً بأن أستراليا كان يقطنها هؤلاء السكان الأصليون، وأنه عاينوا الاستيلاء على أراضيهم والتهميم في الوقت الذي تجاهل به مسألة ملكية الأرض. ولقد مثل نصريحا العام ١٩٦٧ والعام ١٩٩٨ نقصاً لمصهوم terra nullius، الذي أنهى أي أثر باق لوجود قصبة (مايو ضد كوينزلاند) وكومنولث أستراليا، فقد لجأ أيدي كويكي مايو، أحد السكان الأصليين، إلى المحاكم لوقف استيلاء حكومة كوينزلاند، على حق ملكية الأرض والصيد، وأنشئ نضاح دعواء على إثباته الارتباط للتصل بلا انقطاع بالأرض من خلال صيانة الحدائق؛ ففي نزاعات التمدي على الأراضي بين السكان الأصليين، على أنه لم يكن من المرجح أن تؤدي درجة كفاية الأدلة المطلوبة لتعزيز مطالبة الأهالي الأصليين بملكية الأراضي إلى كم كبير من الدعاوى الناجحة بشأن ملكية الأراضي (المرجع السابق). فالحاجة إلى إثبات الارتباط غير المنقطع بالأرض يمثل إشكالية كبرى في ضوء السياسات التي مورست لأزمات طويلة، والفائسة على إعادة النوطين الإحيائية للأهالي الأصليين (ميرسر ١٩٩٧).

وفد حلفت قضية مايو رد فعل قويا داخل المجتمع الأسترالي وصمّن الإطار الواسع للمعلومة، شنت دوائر الزراعة والمناجم حملة ضالت فيها إن الدعاوى في القضايا المتعلقة بالأراضي من قبل السكان الأصليين ستشكل عقبات أمام النجاح الاقتصادي لأستراليا (المرجع السابق). وقد تمثلت حصيللة دعوى مايو القضائية في صدور قوانين ١٩٩٣ و١٩٩٨ بشأن حق حيازة الأرض للسكان الأصليين، والتي جرى التفاوض بشأنها في مباح سياسي فوامه العنصرية المتزايدة في صفوف الأستراليين البيض. وعلى الرغم من أن هذه القوانين تعكس الرأي المأخوذ به في دعوى مايو

القضائية والمثاقيل إن السكان الأصليين لهم حقوق في الأراضي وهي النصار. فإنها توجّه في واقع الأمر فرصة لمزيد من المشاحنات القانونية والسياسية أكثر مما توجّه حلاً مرضياً. وتظل الشكوك تحيط بحجم التعويض الذي يمكن للسكان الأصليين أن يطالبوا به ومن الأهمية مكان هي هذا الصدد أن من المرجح أن يعرّض سيداً الاستخدام غير المنقطع للأراضي - وليس الانتماء للقدس لها - أي تحول ملموس في توارس ملكية الأراضي في أستراليا.

وصفة عامة يمكننا أن نخلص إلى القول إن الاستفزاز النفسي (هيما عدا بلدان شرق أوروبا) لخريطة العالم السياسية مع أواخر القرن العشرين لا يرجع إلى أن الدولة القومية المثلى قد تحققت على الخريطة. وإنما يرجع ذلك إلى ميّادة سياسة الأمر الواقع الذي تملّيه سياسات القوة، وليس المثالية الطوباوية التي تبشّر بحق المسموعين هي لتقرير مصيرها. وبكل أسف، تبض القوة هي المصطلح في كل القضايا الدولية، وليس نضال هذه القومية أو تلك!

النظريات الحديثة عن القومية

يمثل الاتجاه أو المبدأ الأيديولوجي الذي عرضنا له في القسم الأول من هذا الفصل ما يمكن أن نسميه بـ «نظرية التوميج» عن القومية، وهي نضاح كمفهوم انطلفت منه أفكار شتى عن القومية، ولكنها لا تكفي لوضع إطار شامل لكل أبعاد قضية القومية، وللموصول إلى رؤية نقدية وموضوعية عن الموضوع لا بد من التوقف عند النظريات الحديثة عن القومية، التي نشأت عن الأيديولوجيات والانتماءات العارقي.

وتتمثل الخطوة الأولى في هذا النهج من التحليل هي أن نعترف مع أندرمسون (١٩٨٣: ١٤) بوجود ثلاثة تناقضات في قضية القومية نفسها:

- ١ - هناك محاولات لبناء نظرية موضوعية حديثة عن القومية، ولكنها تقوم على قواعد دائية قديمة، وهذا يوضعها بالضرورة في شرك «بائوس الحدين»، كما يقول نارين.

- ٢ - هناك أيضا شعبية أو عمومية المفهوم التي تجر على خصوصية التطبيقات: فهي عالم الأمم، تمثل كل أمة حال متشردة.
- ٢ - هناك القوة السياسية للمركبة، التي تتعارض ناعسا بالما مع حوائها الفلسفي. لذلك فإنه يتعين على هذه النظريات أن تعترف بهذه التناقضات وأن تشرح مبرراتها.

لقد بدأ ظهور النظريات الحديثة عن القومية مع محاولة توم نارين (١٩٧٧) بلورة نظرية ماركسية جديدة عن القومية. وإن كانت نظريته تلك قد هويست بانضاد شديد من قبل الماركسيين وعصر الماركسيين على السواء (أوريدج ١٩٨١، ب. جيلر ١٩٨٢، هيسبرم ١٩٧٧ بلاوت ١٩٨٠، ١٩٨٧). ويمكن تشبيه الدور الذي قام به نارين بدور «الحفارة الذي يثر روية من حوله ويزود أعمال شتى، قد ينمض عنها بروز شيء إيجابي في نهاية المطاف، ومن المنطقي أن تبدأ أولا بعرض لنظرية نارين القومية، وتقسيمه لمصطلح «التسمية غير المتكافئة»، مع ملاحظة أننا نصنف هذه النظرية كواحدة من النظريات التي يشترط أصحابها أنها قومية «من فوق» لأنها تؤكد على دور البورجوازية في ظهور الحركات القومية، ولقد جاء النقد الأكبر لنظرية نارين على لسان بلاوت (١٩٨٧) الذي نادى بنظرية بديلة تقول بقومية «من أسفل»، وسوف نتناول في الجزأين الأولين من هذا القسم الأخير من الفصل هاتين الرؤيتين نياها. وهي الجزء الأخير سنعرض لبعض الآراء الراهنة في القوميات على مستوى النظرية والتطبيق، حيث نداد مسائلة الأفكار الضمنية عنها.

القومية «من فوق»

حررت العادة عند الماركسيين على ربط هذا النمط من القومية بمرحلة معينة من الرأسمالية، ارتبطت بصعود طبقة البورجوازية في أوروبا القرن التاسع عشر: فعندما تمكنت هذه الطبقة من وضع الدولة في قبضتها، لم تعد هناك حاجة إلى قوميات جديدة، حتى إذا ما اكتمل الهرم الرأسمالي لا يبقى للحركات القومية أثر ذو بال على الساحة السياسية (بلاوت ١٩٨٧: ٢٦-٢٧)، ويعني هذا أن النظريات الماركسية استبعدت قيام

حركات قومية جديدة في أوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين. وهذا ما جعل توم نارين يعد العدة لمل هذا الصراع الطري، وله في ذلك شبل رده بعدة الكثرين «إن النظرية الماركسية عن القومية تمثل الأعمال التاريخي الأكبر للماركسيين» (نارين ١٩٧٧: ٢٢٦).

القومية والعنصرية غير المتكافئة

لم تظهر القومية متعزلة عن التيارات الأخرى من حولها. وإلى حاسبا كطاهرة سياسية حديثة. شهد القرن التاسع عشر أيضا الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن إجمالها ضمن تعبيري «النصيص»، ونمو المدن. وهذه التطورات المتوازنة ليست من بات الصدف طبيعة الحال، ولذا ينبغي علينا أن نبحث في الروابط التي تجمع بين هذه الظواهر جميعا في مختلف السياقات، ولقد وضع نارين (١٩٧٧)، مسترشدا بحط جيلر (١٩٦٤)، نموذا يجمع فيه بين هذه التحولات المتعددة ليخرج بنتيجة مؤداها أن القومية هي نتاج لتبار «التحديث» الذي ساد أوروبا في القرن التاسع عشر. ولكن هذا التحديث أو بمعنى أدق «النمو الاقتصادي» لم يكن عاما في كل بلدان أوروبا بشكل متساو، إذ كانت دول أوروبا الغربية أكثر تقدما من بلدان شرق أوروبا، وكان طبيعيا أن تكون الحركات القومية معبرة عن ردود الفعل المعاصرة لهذه التسمية غير المتكافئة هنا وهناك. ذلك أن المصالح التي ارتبطت بالبيئة الحضرية الصناعية الناشئة قد بدأت أصلا في مناطق مناخية للمناطق المنتعشة اقتصاديا، غير أنها لم تكن آنذاك قادرة على مناهضة نقاط الإنتاج الأقدم في المركز، التي كانت أكثر كفاءة ومراسا. وكان يتحتم على هذه المناطق الصناعية الجديدة أن تطور من نفسها، ومن خلال إستراتيجيات جديدة، ولا تخلعت عن الركبة وأصبحت في عداد مناطق الأطراف. وقد ناقشنا طرعا من هذه التحولات وردود أفعالها في موضع سابق، عند الحديث عن قيام نظام «الزولفيرين» (الاتحاد الجمركي) الألماني سنة ١٨٤٢م. وعن نظريات «المست» حول هذا النظام. ونعود هنا لنشير أن السياسات الاقتصادية وحدها ليست كافية لإحداث التحول. فمثلا، كيف يمكن إقناع

العمال بأنهم عندما يدفعون صراحتاً أكثر على مبلغه العدائية - هي ظل نظام الرأسمالية الجديد - سوف يعود عليهم هذا بالفتح في آخر الأمر إن المسألة هنا تتجاوز كثيراً مجرد الفطرة إلى احتياجات الناس المادية وصولاً إلى ما وراء ذلك من «قيم عليا» تهم الشعب الألماني في مجموعته. وعلى هذا فإن الرصيد الذي يحتاجه الرأسماليون المحليون لتعويض مصالحهم قد تمثل في انتعاشهم الثقافي للقاعدة الشعبية المربضة. وهي ميزة لم تكن متاحة للجمعة من أهل المدن الكبرى. وعندما نتأكد هذه الظروف بين هذه الجماعات، يمكن للمصالح الإقليمانية المحلية أن تكون لها قاعدة واسعة من التحالفات «القومية» تطالع بها نقاط المركز القوية. ولهذا فإن المناطق التي شهدت انتعاشاً للروح القومية كشوة دافعة على الفتح الأوروبي وجدت في بلدان وسط أوروبا، التي شهدت، نتيجة لذلك قيام الوحدة الإيطالية ثم الوحدة الألمانية نجاحاً. ومن هذه البدايات أخذت ربيع القومية تهب في بقاع مختلفة، وفي سياسات التنمية المتفاوتة مع إردباد موجة التحديث. وهكذا ولدت الحركات القومية الانفصالية في بلدان شرق أوروبا، ثم حركات النحر القومي خارج حدود أوروبا في القرن العشرين. على أن القومية في بلدان أشباه الأطراف والأطراف لم تكن مجرد ردود فعل فحسب، وإنما كانت سعيًا من هذه البلدان لتطول نشاط المركز نفسها، مترامنة مع نهاية عصر الهيمنة البريطانية. وصارت الروح القومية مهملاً في حلقة العداينة وتنافس الكبار زمن الإمبريالية الترميمية في دورتها الثانية. وفي القرن العشرين أصبحت القومية هي الأيديولوجية السائدة على المساحة الاقتصادية العالمية.

لقد ناقشنا فيما سبق «الوجه الظاهري» للقومية داخل إطار هذه النظرية. يبقى علينا أن نتبين الوجه التقدمي في هذه الأيديولوجية. إن أصحاب التصالح الصناعية الحضارية في مناطق أشباه الأطراف والأطراف رغم مسحهم بعباءات الماضي والرعوي الريفي المبعيد لكسب عواطف الشعب، لا أنهم لم يكونوا على استعداد للركون إلى هذا الماضي بتقاليد

المحافظة التي تعوق عجلة التقدم في الدوران. لقد كان هدفه النهائي أن يتجهوا إستراتيجية من توحيد المصروف كي يخلصوا بموجب نقاط المركز المتقدمة. ولم يكن هذا ليتحقق إلا باضطلاع مصدرات النخب السائرة. والتي كانت الحركة أصلاً معارضة لها. فعلى سبيل المثال، هل كان باستطاعة ألمانيا الموحدة أو إيطاليا المتحدة وفي مفاهيم العصور الوسطى أن تتحداً بما صارت إليه بريطانيا أو فرنسا الحديثة؟ لقد نشأ في جبهة الخلفاء أن أدبيات القومية، وحماسها في نمجيد الماضي لم تكن أكثر من فتاة تستمر حلقة عجلة التحديث التي تدور بأقصى سرعتها لتحق بالركب. والمثل الكلاسيكي الواضح لهذا الخلف بعدد في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر. عندما قامت بهجة صناعية كبرى. حبا إلى جنب مع حركة «إحياء» ثقافية ألمانية شعبية.

أما وقد وصلنا إلى الخلاصة، فإنه يبقى علينا أن نتساءل كيف لنا أن نقيم شخصيات من أمثال صاحبة فيبحث الصربي صاحب خرائط مشروبها سابق الفكر لا بد لنا من الاعتراف أولاً بأن طبقة المثقفين قد لعبت دوراً مهماً في إكفاء الروح القومية في بلادها (أ. د. سميت ١٩٨١: ٨) ناهيك عن قدر الاحترام الذي حظيت به وإن لم يكونوا جميعاً أهلاً لهذا القدر. لقد انبعث طبقة المثقفين الجديدة في أوروبا القرن التاسع عشر في أغلب الأحوال من بين أبناء الشرائع الواضحة على أطراف الطبقة الوسطى. وهم الذين كسبوا للناس عن الأسس التاريخية والفلسفية والإثنوغرافية والجغرافية للقوميات الجديدة. وهي هذا يقول نازين (١٩٧٧: ١٠٠). وإن الأزمة الناجمة عن التحلل تصبح قضية قومية فضلت عندما تنعكس آثارها على أبناء المجتمع. وهنا يضطلع أبناء الطبقة الوسطى الجديدة من المثقفين بدور الطلائع الذين يدفعون ناقوس العطر. ويرجع نازين بدايات انتشار هذه الطلائع من المثقفين إلى أيام الثورة الفرنسية، وهم يمثلون المرحلة الأولى لتبار القومية (أ). أما المرحلة الثانية (ب) فقد شاعت فيها روح القومية بين أبناء الطبقة الوسطى، وذلك في الفترة ما بين ١٨١٥ و ١٨٤٨م في أوروبا. ولكن هذه الحركات القومية فشلت في ثوراتها ضد الرجعية الأوروبية سنة ١٨٤٨م. ثم تأتي المرحلة الثالثة (ج) في النصف الثاني من

الامة كمنشآت متخيلة

جerry اندرسون (١٩٨٣) أقر أنه لا ينبغي أن نربط القومية ألبا بايديولوجيات سياسية متخيلة بوعي. كما هي الحال مثلا مع الليبرالية أو الاشتراكية ذلك لأن القومية أكثر ارتباطا بالهوية الثقافية العريضة. لسابق على ظهور الأيديولوجيات على مختلف ألوانها ولا يفي هذا أن القومية ليست صمم الأيديولوجيات السياسية ولكنها تشوّن دون غيرها على ما هو أكثر من الأبعاد السياسية. ولعل هذا ما عات على العديد من المنظرين.

لقد نالحت المنشآت الإنسانية على مدار التاريخ بعمل عوامل كثيرة من بينها - بطبيعة الحال - العوامل الطبيعية فهي حصة الإمبراطوريات الأولى كانت هي أدهان الناس «منشآت متخيلة» أو معرضة تستغل بايديولوجية دينية تهيمن على هذه الكيانات الكبرى. وهي أيضا تملك لغة مقدسة خاصة تقوم بدور الوسيط الذي يسل أهراد المجتمع في سبيل واحد. كما كانت الحال مثلا في الإمبراطورية الرومانية العالمة في العصور الوسطى. ولكن مع قيام النظام العائلي الحديث، وجدت أوروبا أنها قد ورثت عن أوروبا الإقطاعية المسيحية عقيدة تشرق ولا تجمع. فهي القرن السابع عشر كان الآلاف من البشر في مختلف بلدان أوروبا يقاتلون ويهلكون وأدهم الآخر دماغا عن هذه الطائفة الدينية أو تلك من العقيدة نفسها. هذا ما وصلنا إلى القرن العشرين نجد الملايين من البشر من شعوب مختلفة يقاتلون في صراوة بالغة أيضا، كل من أجل وطنه وأرض أمته، فقد حلت الأمة محل العقيدة الدينية كقوة دفع نهدي الشعوب من حلاتها إلى هويتها. ويتصمم هذا التحول من حقبة أنه بات من الطبيعي جدا أن يشهر الألمان البروتستانت السلاح في وجه الإنجليز البروتستانت أيضا وأن يقاتل الألمان الكاثوليك الفرنسيين الكاثوليك أيضا. لقد توارى العامل الديني من موقع الصدارة، ليحل محله دور الأمة كركيزة ثقافية.

ويذهب أندرسون أيضا (المرجع السابق) إلى أن فكرة «المجتمعات المتخيلة» تمزقت من خلال التوافق بين ظهور الرأسمالية والأثر الهائل لاختراع الطباعة في التنوع اللغوي الواسع في أوروبا. سمع أن اللغة

تقرر التاسع عشر عندما انتشر نثر القومية بين أبناء ثقافة «السيه ثوند» معها القوميات الشعبية الحديثة من هذا ينصح أن حصة المنطق من ساء «ثقافة» الوسطى عندما نبوا الأعراق القومية كانوا يسمعون من تحديق مصالح قنطنهم الواسع. رغم أنه ظلوا فاعلة مهمة لحدوث على «يديولوجية القومية» وتثويرها، أيضا وثكن شخصية قنطنهم ولا يقل كل شئ. وصمم هذا الأثر يقع صاحبا حوصا بيهنشل ومثاله من منطقي الثقافة الوسطى الذين كانوا يتصلون إلى ترجمة ايديولوجياتهم القومية على أرض الواقع في أوائل القرن العشرين.

ثم إن هناك نقطة أخرى مهمة في قضية القومية تتعلق بالجناسات السيكولوجي، أشار إليها كل من جيلبر (١٩٠٥)، وبارين (١٩٧٧)، وحيديس (١٩٨١). ومصادها أن الطبيعة المتخيلة لم تكن هي حاجة إلى أن تلهم الجماهير في حلفومها المشاعر القومية. فالقومية أولا وأخيرا هي قضية الجميع في كل الأحوال. والحق أن الجماهير كانت في حال ترشف، كما أن ردود أفعالها كانت عارمة وإيجابية لتأكيد هويتها القومية. ولقد جاءت حركة «التحديث» لتمثل تهديدا لمصالح الطبقات القديمة صاحبة النفوذ، وأبصا لتندل من أسلوب حياة عامة الناس أيضا. فبعد أن هاجر العمال من الريف إلى المناطق الصناعية الجديدة، وحدوا أنفسهم بعلمون حياة روتينية من ضيق وسط لم يمهدها في فراقهم الأصلية. وأدى هذا التحول إلى شعور بالاعتراب والتناهد عن عاداتهم وتقاليدهم القديمة. وهنا جاء دور القومية في التخصيص من متاعر العربة والاعتراة والتونز. وهي إحياء موروثات الضوم وهويتهم في عالم كان غريبا على نفوسهم وأرواحهم. وكذا فإن المشاعر القومية قد ارتطمت شكل أوصح بأوقات الثورات الراديكالية التي تتزامن مع اشتعال الحروب. ونشر عادة زعامات شعبية تتمتع بحاذبة وهالة خاصة. كما يقول جيلبر (١٩٨١) وإحصالا يمكن القول إن القومية تقوم بدور سيكولوجي تعويضي إزاء حال الاعتراب في المجتمع الكبير من خلال «مايسميه أحيانا (أندرسون ١٩٨٣) بـ «المنشآت المتخيلة».

اللاتينية كانت لا تزال وسيلة الكتابة في الأوساط الأوروبية المنشقة في القرن السابع عشر. فإن اختراع الطباعة أتاح نشر المزيد من الكتب والمجلات والكتيبات باللغات القومية المحلية، وسرعان ما راجت الصحف والنترجمات بالأسس المحلية بين الحاص والعام. وهكذا حطت الأمة خطوة أخرى إلى الأمام. وصارت لها «صورة» واضحة المعالم. لأمة تتألف من شعب يعيش أفرادها معاً في المكان والزمان. ومع التقدم التكنولوجي، وخاصة في عالم الطباعة، حل محل الناس شعور بالأمة أو القزاق. بمعنى أن الناس أصبحوا يرون هويتهم تسير من يوم لأخر موارية ومتزامنة مع حياة أفعالهم الآخرين. وكان للصياغة روحه خاص دور أساسي في خلق هذا الشعور «بالعبرة» والشراكة داخل المجتمع الواحد، وفي تأكيد مضمون المجتمع الواحد من حيث الزمان والمكان جميعاً. وحيث إنه من قبل المستحيل على أي فرد أن يلتقي بكل الأفراد الآخرين الذين يشاركونه هذا المجتمع، فإنه يصبح محتملاً منحنياً، بما يشبه أسلافه من المجتمعات الأكثر اتساقاً بالطابع الليتاهيزيني الديني.

إن جغرافية نظرية أندرسون عن القومية نضجت بشكل واضح عن نظرية نارين (١٩٧٧)، وهذا أمر مهم، بوجه خاص بالنظر إلى أن أهم نقد وجهه إلى نظرية نارين من قبل بلاوت (١٩٨٠) تمثل في «مركزية» الأوروبية». ويسوق بلاوت أمثلة بكرة عديدة لحركات التحرر القومي خارج القارة الأوروبية، في الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦م، وفي جزر هايتي سنة ١٨٠٤ على سبيل المثال. ويأتس أندرسون بأفكار بلاوت هذه في إبراز القومية مؤاندة العالم الحدي من المستوطنين المنحدرين من أصول أوروبية بوصفه النمط الأول من أنماط القومية الثلاثة. وقد ظهرت المرحلة الأولى من مراحل القومية خلال السنوات ما بين ١٧٧٠ و ١٨٢٠م. تمخضت عن قيام الولايات الأمريكية الجديدة من خلال حركة الكفاف من أجل الاستقلال القومي. ولم تكن هذه حركات جماهيرية، بقدر كونها حركات من أجل تعزيز مصالح جماعات المستوطنين الأوروبيين المولودين محلياً والذين صرحوا باسم «كريول» (Creoles) في مواجهة سلطات الحكم الإمبريالي. ولقد عبر هؤلاء «الكريول» عن مطالبهم من خلال تكنولوجيا

الطباعة الجديدة لمخاضاً بذلك مجتمعات «كريولية». وجاء انهيار الإمبراطورية الإسبانية إلى عدة دول جديدة نتيجة للنضال الجغرافي المحدود للتكنولوجيا الجديدة. الذي أقام المجتمعات «الكريولية» على نظام الأقسام الإدارية مضمه، الذي كان قد حططه المنعمرون الإنسان. وتسلاخظ هذا أن هذه «القومية الانفصالية» الأولى لم تقم على أساس الاشتراك في لغة واحدة لأن «الكريول» كانوا يتكلمون كل بلسان ساداتهم المستعمرين، بل على الانفصال المبرياني أو المادي مع توهير تكنولوجيا الطباعة الوسيلة اللازمة لقيام مجتمعات جديدة عبر المحيط الأطلنطي.

أما النمط الثاني للقومية شدد ظهره على الساحة في السنوات ما بين ١٨٧٠ و ١٩٢٠م في أوروبا. وهنا كانت لفظة أمة خاصة في تحديد معالم المجتمعات الجديدة، فقد حامت الطباعة لخلق كادراً أدبياً خاصاً يحد من اللهجات المتعددة والمفردة، وصارت للبروقراطيات الأوروبية الجديدة لغتها الخاصة، كما أن الطبقات المتعلمة أوجدت لنفسها أيضاً لغتها الخاصة بها، وهكذا ولدت طبقة جديدة من المتعلمين يسببون أمور الدولة في القطاعين العام والخاص. ويلاحظ أندرسون (١٩٨٧) بشأن هذا التطور الجديد، مجتعباً وثقافياً، مالياً: «لا يمكن بحال، أن تتصور وجود بورجوازية أمة، وعليه فإنه من منظور التاريخ العالي كانت البورجوازية هي أولى الطبقات التي حققت لنفسها تضامناً يجمعها على قاعدة متخيلة». وقد نجحت هذه البورجوازية الجديدة المنغلقة في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وربما قبل ذلك، فبال، في أن تقيم لنفسها دولة قومية مستقلة، وصار هذا النموذج البورجوازي متاحاً لمن يمكن أن له بحدته (أندرسون ١٩٨٢) ومضت هذه البورجوازية في طريقها لتحول القرن التاسع عشر إلى «عصر للقومية». وذلك هو النموذج الكلاسيكي للقومية، كما ورد في صلب نظرية نارين، التي تقدم الأمثلة على أول القوميات ذات الحفينة الشعبية.

ويحدد أندرسون قومية أخرى تزامن ظهورها مع هذه القومية الشعبية، بل واستمرت إلى ما بعد سنة ١٩٢٠ وصولاً إلى أيامنا الحاضرة، ألا وهي القومية الرسمية التي نجحت فيها الدولة في كبح جماح القاعدة الشعبية

أن أثارها ومعالمها القومية تشكل من خلال كتفها عن عالم من الرمز والأسطورة، الموسيقى السرية لروحا» (Movie ١٩٧٥-١٩٧٩). وقد ذهب العماري الألماني نوبير هينر، مشفا في ذلك مع نفيه أندرسون الأدبي للقومية، في بداية القرن العشرين، إلى أن النصب التذكارية القومية مثلت نمطا حديدا من الكسبية أتاح إمكان عبادة الأمة «إن علينا أن نسجد ممانى... يمكن للرجال أن يشكوا مرة أخرى من حالنا في صورة مصنع كوني، أكثر رقا» (المرجع السابق ٦٧). لاحظ نوع الحس شهما يتعلق بهؤلاء الذين سبتمين نحويلهم... أن عبادة الأمة هي إطار هذه الأنبة تتكلم من الرجل أن «برع قبمته ومن المرأة أن نمسك لسانها» (المرجع السابق نفسه ٦٧). فهي هذه الأيديولوجية، يُعد الرجال المخططون والمقدون الأساسيون، ورسل الأمة وحماني، في حين تمثل النساء الأمهات السلبيات للأمة، اللاتي يحنن إلى الحماية. وقد واصل الحكم النازي بناء النصب التذكارية والمعاليم المشهدة تمجيدا للأمة الألمانية وللنازية، وقصلا عن ذلك فقد صممت الساحات العامة والاسنادات الرياضية المبنية في عهد النازي بحيث تنسج لحماهير كبيرة العدد لإظهار المشاعر القومية وتسهيل المشاركة الجماهيرية. ولم يقتصر دور النصب القومية فيما يتعلق بالهوية القومية على ألمانيا بطبيعة الحال، في النصف الأول من القرن العشرين، فكل المدن والعواصم لديها نصبها القومية... وهي بريطانيا، نبي في الوقت الحاضر «قبة الألفية» The Millennium Dom، هو تشكيل هجيني من العلم والتسجيل التذكيري بالمنجزات البريطانية، ووسيلة لتوضيح أهمية المنجزات الماضية والتحديات المستقبلية التي تواجه الهوية القومية، وهنا سوف نحد «يانوس» الحديث حيا يلاحق أقدامنا ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين قائلا، إن الترويج لأبعاد الماضي وهنجاته يعد نوعا من «نداء العنينة» من أجل التلاح المستقبلي في ارتباط افاق تكنولوجية، ومن ثم تحارية، جديدة.

وبوجه عام، تم النصب القومية بمنزلة النحلي الأكثر وضوحا وللغومية من فوق، فهي تصور التواريخ القومية في محاولة لإخفاء الأجزاء والمعاليم البديلة الموجودة عند كل الأمم الأخرى.

لنرمع من شأن قومية الدولة الرسمية. وهذا التحول هو الذي تمثل القومية في مسكرو «البهم».. على أن هذه التظلة تطلبت من الدولة أن تقوم «تأمية» الامر الأوروبية الحاكمة، ويطلق هويسوم (١٩٨٧، ١٥٠) على هذه التحفة «عصر المرحلة الاندائية» حيث الحاجة إلى قوة عاملة متعلمة ووهيرة العدد عيها ربحو الدولة المدنية (العلمانية) والدعاية القومية. راصح علما الجغرافيا والتاريخ هي تلك الحقبة آداتين مضطرتين لتمر الوعي المحدد بين أفراد الجماعة (حراو ١٩٨١). ويحد هذه السياسة القومية في صورته المتطرفة في روسيا القيصورية، التي راحت تعمل على صنع الجماعات عبر الروسية الحاضرة لها بالصيغة الروسية وذلك بإحارها على تعلم اللغة الروسية، وحدث الشيء نفسه عندما حاولت ألمانيا «حرمية» أهل الدانمارك وبولندا داخل إطار الإمبراطورية الألمانية، كما فعل ماكولوي الشيء نفسه في محاولة صنع الهند بالصيغة الإنجليزيرة. لقد كانت سياسة القوميات الرسمية متحفظة الطابع، ولا تنول رجعية المذهب، وهي سياسة اقتبستها الدول من النمط الشعبي العموي الذي سبقها (أندرسون ١٩٨٣). ومن خلال هذه القومية الرسمية، جرى تدبير متعدد للعديد من اللغات واللهجات، وهي لغات «لم يكن لها جهش أو بوليس بجميها» من البطش الرسمي للدولة وهي تقيم ذلك النمط من التماثل المسمى بالدولة القومية (هويسوم ١٩٨٧، ١٥٠). إن طابع «المسولة» الذي يتسم به التمييز بين اللغة واللهجة يتضح بلاء من خلال تلك اللهجات التي تعاد هيكلتها بوصفها لغات، والمثال الذي يرد إلى ذهننا هنا هو تفكك يوغوسلافيا، الذي كان العنصرية القاضية للفتها الصربية الكرواتية. فقد تمثلت إحدى أوليات المهام لدى كل من الصرب والكروات في وضع قواميس جديدة نزال منها إما التعبيرات الصربية أو الكرواتية لتبقى كل من اللغة الصربية والكرواتية الجديدة «نقية» من أي آثار من اللغة الأخرى.

على أن اللغة ليست سوى أداة واحدة من الأدوات الرمزية المتعددة للقومية. فنجده في القوميات الرسمية حضورا قويا للنصب والمعاليم التذكارية للخطات الجد. ونجد القومية الألمانية مثلا واضحا في اعتبارها

وأخيراً، علينا أن نذكر هنا أن أندرسون تحسّن خصائص القومية الرسمية بلتقي مع أوجه نقد مهمة وجهها بلاوت (١٩٨٧) لنظرية نارين الأصلية. فدراسة نارين أغفلت - شأنها شأن أغلب معالجات القرن التاسع عشر لموضوع القومية - قومية «الأمم الكبيرة» لصالح قومية «الأمم الصغيرة». ولم تكن مناهضة القومية الانفصالية ثاني من قبل حركة مناهضة للقومية. وإنما من قومية بديلة أكبر. هالفوميون الأيرلنديون، على سبيل المثال، يضافون البريطانيون بوصفهم قوة أجنبية، بل كانوا يواحدون مشروعاً قومياً أكبر حجماً تمثل في الإمبريالية البريطانية. وهذا النوع الأخير من القومية الرسمية لا ينبغي التخلي عن أهميته. هالفوميات الكبيرة مثلت أداة تمزيق لشعبية الإمبريالية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر، ومن ثم أنشأت المشروع - وعلى نحو ديموقراطي من خلال الانتخابات في أغلب الحالات - على اضطهاد ثقافات أخرى في أنحاء مختلفة من العالم. إن هناك جانبين لكل نزاع قومي، وكل منهما قومي الطابع.

يقول أندرسون (١٩٨٢) إن الدول الجديدة العديدة، التي قامت منذ العام ١٩٤٥، ضمت خليطاً من قومية «الكريول» والقوميتين الشعبيّة والرسمية. أما حركات التحرير فقد قامت على أبندي أجنحة «الشعبية» التي مثلت الجدل الأول الجديد من المتعلمين. حتى أنه عندما نصح القوميون في الوصول إلى الحكم في هذه الدول الجديدة، حلت القوميات الرسمية محل هؤلاء القوميين الأوائل، حتى نصل في نهاية المطاف إلى عودة السياسات الرجعية من جديد. وخبر مثال لذلك نحدّه في الصراعات التي نشبت في الصين، وفييتنام وكمبوديا سنة ١٩٧٢م، وهي صراعات بالغة التأكيد في تاريخ العالم لأنها تكشف عن سطوة القومية الرسمية حتى في ظل نظم حكم ثورية اشتراكية على وعي كامل بهويتها (أندرسون ١٩٩٢: ١١). ويخلص أندرسون من هذه الأمثلة إلى أن القومية تظل بالضرورة ذات طابع بورجوازي، ولذا فإنه شديد التشاؤم بالنسبة لحركات التحرير القومية شريطة العهد. وبهذا الحكم يصح أندرسون نفسه في موقع مخالف لموقف بلاوت من القومية (١٩٨٧).

القومية بوصفها مقاومة

عندما طرح بلاوت (١٩٨٧) رؤيته للقومية قصد أن يبه الدارسين للقومية بوجه عام إلى أنهم أغفلوا في دراساتهم دور القومية في كفاح الشعوب ضد الاستعمار. سواء أكان هؤلاء من الماركسيين أم من غيرهم وتتخص رؤية بلاوت في هرسيني رئيسيتي.

١ - لا يمكن لنا أن نفهم العالم الحديث في كليته دون أن نفهم ديمامة ذلك الحزب كله الذي صمد أمام الاستعمار وقاومه.

٢ - لا يمكن فهم ظاهرة نظرية متكاملة عن التنمية، وعن الإمبريالية وتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، ما لم نتواخا لدينا نظرية متكاملة عن التحرر الوطني والكفاح القومي ضد الاستعمار (بلاوت ١٩٨٧: ٩).

على أن بلاوت لا يجد جدوى كبيرة في النظريات المتداولة حول القومية، لأن أغلبها قد أملي من «فوق»، على حد تعبيره. ويضفي بلاوت أهمية على الكفاح ضد الاستعمار في مفردات نظريته التي يصفها بأنها منبثقة من «أسفل» وليست معالة من «أعلى»، كما يتصدد لتفنيد الفكرة القائلة إن القومية في الأساس نظرية بورجوازية. وينبع في ذلك منهجا إمبريقياً موثقاً من واقع حركات التحرير التي قام بها العمال والفلاحون، وبذلك يقدم لنا نظرية بديلة عن القومية تلعب فيها القوى المناهضة للاستعمار الدور الأساسي، بحيث تصبح القومية نضالاً للشعب أو نمطاً من أنماط الصراع الطبقي.

الكفاح القومي بوصفه صراعاً طبقياً

في حين رأى نارين (١٩٧٧) أن القومية بعيدة عن قضية الصراع الطبقي، فإن بلاوت (١٩٨٧) يصر على العكس، مؤكداً أن الصراع يكون دوماً منصّباً على الدولة التي تملك زمام السلطة في يدها. وقد يتعدّد الصراع الطبقي أيضاً صيغته القومية عندما تؤول أمور الدولة إلى طبقة أجنبية مهيمنة. وفي كلا الحالتين من الصراع، سواء ضد سلطة داخلية مستبدة، أو حكم

أحيى استقلاله. تكون المشاعر القومية هي الحاضن الجوهري للصراع ومن هذا ينصح أن القومية ليست قوة مستقلة في ذاتها. كذلك ليس بالضرورة أن تكون القومية حركة «قديمة».

ويأخذ بلاوت هنا برأي هوراس دافيس (١٩٧٨) الفاضل إن القومية أداة محببة متاحة أمام كل الطبقات أو الفئات بين الطبقات، من هنا إشارة بارين (١٩١٧) إلى النازية والصانعية كموذجين للقومية في ثوبها الرجعي والمنطوق. وأوافق أن ربط القومية بهذه النظامين الكريهين في التاريخ الحديث يشوه صورة القومية في وحدانها، بل ينعكس سلباً على مصداقية بعض حركات التحرر في العالم الثالث.

هذا وي طرح بلاوت من جديد ما يعتبره نظرية قدمها لينين عن نضال الأمة بوصفها جزءاً من النظرية الأشمل عن الإمبريالية العالمية، وعندما يعند الصراع بين القوميات الكبرى في العالم، تزداد وطأة استبداد هذه القوى العظمى بأهل المستعمرات، مما يولد ظاهرة جديدة على الساحة العالمية تتمثل في تآزر الطبقات المضطهدة في العالم في صف واحد لمناهضة الاستعمار (بلاوت ١٩٨٨: ١٢٩). ويختلف هذا النضال عن النضالات القومية التي شهدتها القرن التاسع عشر، والتي تبنتها القوى البورجوازية ضد قوى إقليمية لخلق دول بورجوازية الطابع. أما النضال الحديث للقوميات، فإنه لا يولد دولا بورجوازية رجعية، وإنما ينشئ دولا ثورية اشتراكية، مثلاً حدث في كويا على سبيل المثال.

وعلى هذا اتفق بعدد بلاوت ثلاثة أشكال للقومية في العالم اليوم: (١) القومية البورجوازية الأصلية، التي تتضائل أهميتها بمرور (٢) القومية البورجوازية المتصاعدة في الدول الرأسمالية الكبرى. (٣) حركات التحرر الوطني في الأطراف. من هنا يتعين على أي نظرية حديثة في القومية أن تواجه التناقض الراهن بين قومية القوى الكبرى وقومية المقاومة في دول الأطراف، مستنداً في تحليلاته إلى نظرية لينين عن «القومية في ظل الرأسمالية».

لكي نقيم نظرية بلاوت لا بد لنا من التركيز على طبيعة الدول الجديدة، التي ظهرت على المسرح العالمي من خلال هذه «القومية الجديدة». فبعد أعرب أندرسون عن خيبة أمل شديدة من واقع مسلك

الدول الاشتراكية الثورية الحديد في سنة ١٩٧٩. الأمر الذي يشير لدينا التناقض في مقولات بلاوت عن روح التضحية، في دول الأطراف. ويشترك فراك (١٩٨٠: ١٧٨) مع أندرسون في معارضة، على ضوء ما وقع من ضلائل وحروب في بلدان جنوب شرقي آسيا سنة ١٩٧٩م. ويصف فراك أطراف هذه الفلافل بأنهم «قطعة قومية ترندي أضعة اشتراكية». أما سمير أمين (١٩٨٧) فهو أيضاً يعبر عن خيبة أملة. لأن الحركات القومية الراديكالية قد انتهت بها المطاف لتصبح دولا مورجوازية تتستر بعباءة القومية. ثم تتنحى النجح البورجوازي العتيق نفسه. من هنا يمكن النظر بكثير من الشك إلى تأكيد بلاوت على وجود نمط جديد من القومية في النصف الثاني من القرن العشرين. على أن هذا الحدل أصبح الآن خارج الموضوع بصورة متزايدة. ومع انهيار الدول الشيوعية في أوروبا، تعرضت القوميات الراديكالية في العالم الثالث الضديم - تحت ضغط متزايد - للتسليم في التسعينيات. وأكثر الأمثلة وضوحاً في هذا الصدد هو كويا: ففي غياب دعم الاتحاد السوفييتي ومساندته، نحارب المقاومة القومية لكويا في ظل ظروف من الضر ونحت وطأة الحظر التجاري الأمريكي المتواصل. ولم يمد في مقدورها أن تعلن عن نفسها بوصفها عنارة للعساواة. ويوحى مصير كويا إلى أن القومية الراديكالية قديمة الطراز - بالغة الأهمية فيما يتعلق بالممارسة السياسية لدول الأطراف في القرن العشرين - قد أصبحت الآن ظاهرة متعلق بالتاريخ. وعلى الرغم من أن الراديكالية لم تختف، فإنه يجري التعبير عنها الآن بأشكال أخرى من المقاومة (الحركات الاجتماعية الجديدة).

النضال القومي بوصفه حركة ضد النظام

يمكس النضال السياسي بكل أشكاله، من منظور تحليل النظم العالمية. النضال أساساً باسم الاقتصاد العالمي الرأسمالي: فالأنشطة السياسية تركز على الدولة، في حين يقوم الإنسان على تقسيم العمل وتجاوز للدولة. وهذا الصراع والتوتر الناجم عن ذلك الوضع النيو لي لا بد من فهمه وإدراجه ضمن أي نظرية عن القومية.

الأمة والقومية

ومنظومة العلاقات الدولية. وهذا السبيل هو الذي يفتح لكل فريق إمكانيات جنسية نعيمه على معالجة القضايا الملحة داخل أرضه، جميع الدول تملك مخرجاً من أرضها من نوع أو آخر داخل المنظومة الكبرى. عن طريق المفاوضة، كما بناها في الفصل الرابع. غير أن سياسة المفاوضة تحقها محاذير كثيرة إذ سرعان ما تكتشف البطم الثورية أنها تحنّاج إلى أن تصحب بعض مثالياتها وأيديولوجياتها. وهذا يفتح مكن حبيّة الأمل التي عبر عنها البعض حول مسلك بعض الدول الاشتراكية الحديثة. من صراع وحروب بين بلدان حروب شرقي أسبانيا سنة ١٩٧٩م. ولا ترجع العلة إلى أن الاشتراكيين قد تحولوا إلى فرميين. وإنما إلى تبني هؤلاء الاشتراكيين لسياسة تركيز جميع السلطات في قبضة الدولة. مثلاً كانت الحال في القرن التاسع عشر. ويعني ذلك أن الحركات الاجتماعية الاشتراكية قد تلاقت بالضرورة مع التيار القومي (نيلور ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٨٧). واليوم لم يعد هناك شك فيما يتعلق بأي من هاتين الأيديولوجيتين هي الأقوى على صعيد الممارسة السياسية. رؤية العالم بوصفه مجموعة من الأمم تطل الركيزة الأساسية للسياسة العالمية... وفي ذلك يقول مايكل بيليج (١٩٩٥: ٤): «في عصرنا، يبدو كما لو أن حالة ما تلازم الفكرة المتعلقة بالأمة ذاتها. ماغنصا الأرص أسوأ بما لا يقاس من اغتصاب الأمهات العمليات، وموت أمة هو المأساة في اكتمالها. الأبعد غوراً، بما لا يقاس بعوت اللحم والدم». ومن الواضح أننا لم نستخدم على الإطلاق من التشبيه الثوري الفرنسي للدفاع عن الأرض القومية كما لو أنها جسد إنساني.

إعادة تشكيل الأمة

على الرغم من علاقتهما التكاملية. فإن الحديث عن نهاية القومية يعد أقل بكثير من الحديث الدائر عن انحلال الدولة. ولقد أوضحت تجربة الانعاث العرقي في سبعينيات القرن العشرين أن ما هو حاصل فعليا هو أن «الأمة قد وجدت لتبني». هاتقومية أثبتت صمودها وقدرتها على البقاء في مواجهة حروب مهلكة فضلا عن خمسة وأربعين عاما من الحكم البلشفي في أعقاب الحرب العالمية الأولى في شرق أوروبا (موسس ١٩٩٢: ١٠) على أن رأي

نشهد عالما مثل ولارشتاين (١٩٨٤) يصف النضال القومي بأنه حركة مناهضة للنظام.. وهذه الفكرة كانت من معطيات الثورة الفرنسية. ثم تطورت في القرن التاسع عشر لتتحدى النظام القائم برمنه. وقد انجذبت المناهضة، شكلين مختلفين (١) حركات اجتماعية تبس مطالب الطبقات الكادحة خاصة بمروليتارية المدن. (٢) حركات قومية في دول استواء الأطراف. شنت مطالب الشعوب المتهورة. ولقد أتاحت كل من الحركتين مثيراً امام الساخطين على الوضع القائم. وإن كان لكل فريق أسبابه التي نادى منها. والعدو الذي يكافح ضده. ولكن اتصريفين يشتركان في الإمبرااتبية السياسية. ألا وهي ضرورة السيطرة على أجهزة الدولة داخل النظام القائم لتحقيق أهدافهما. وقبل سنة ١٩١٧م كان يعطر إلى هاتين الحركتين على أنهما مناعارسمان. الأمر الذي ولد حدا نظريا كبيرا بين الفريفيين حول العلاقة بين «الطبقة» والأمة والتنمية الشعبية في مواجهة الدولة. على أنه بعد سنة ١٩١٧م حقت حدة هذا الخلاف. حتى إذا وصلنا إلى سنة ١٩٤٥ نجد جميع حركات التحرر قد تحولت إلى حركات قومية واشتراكية في أن واحد. ويلاحظ في حركات النضال القومي. قريبة العهد بالنشاط السياسي الذي أوردنا بلاوت (١٩٨٧). أن الشككين السائدتين في القرن التاسع عشر للنشاط السياسي القائم على مناهضة النظام قد اندمجا في ممارسة سياسة واحدة (فيليبس، ولارشتاين ١٩٨٦). من هنا يتفق ولارشتاين مع بلاوت في مسوغات هذه السياسة الثورية في بلدان الأطراف. إلا أنه يختلف معه حول مفرد النتائج الذي أحزته هذه الحركات القومية للتحرير. فهو يزيّد كفاح الشعوب بوصفها مفردات لسياسة مناهضة للمنظومات (ولارشتاين ١٩٨٤). ولكنه ينيه إلى أوجه الضمور التي تعري هذه السياسات.

ويعيدنا هذا مرة أخرى إلى التناقض القائم بين السياسات التعددية المتباينة تحت مظلة منظومة اقتصادية عالمية واحدة. ويقض النظر عن تمكن الاشتراكيين أو الفررميين أو جماعات التحرر الوطني من السيطرة على مقاليد الحكم في دولة من الدول، فإنه يبقى على هؤلاء وأولاء أن يهيجوا من خلال الفوائد والمحددات التي تحكم نظام الاقتصاد العالمي.

موسس هو أكثر تعقيدا مما توحي به هذه العبارة بالنظر إلى انتباهه الواضح لشمعية انتقيرة للقومية عبر الزمن. ويؤدي بنا تحليله للكيفية التي يتمزق أن تشير بها - باطراد - الطبيعة الأيديولوجية للأمة حتى تحافظ على مقومات بقائها. يؤدي بنا هذا التحليل إلى دراسة العلاقة انتقيرة للأمة مع المطامع والوحدات الإقليمية الأخرى. وعلى الرغم من أهوال التطهير العرقي فإن هناك علامات على فقدان القوميات الرسمية المتماثلة العناصر التي سادت سنوات القرن العشرين. مواقعها الآن. لقد ذهبنا إلى أن القومية مرت بتحول سريع في أواخر القرن التاسع عشر. فهل تشير الدلائل الآن إلى تحول جديد يقع اليوم؟

إن إعادة طرح موضوع القومية لا يتطوّر سوى على معنى واحد هو الخروج من نطاق التوجهات القومية التماثلية المكتوبات، من الحتمية القومية. والمعنى - ببساطة - هو أن القومية الرسمية أصبحت موضعاً لهجوم ومعارضة غير القابل للمعارضة يمكن أن تحدث في أماكن عدة غير متوقعة. وفي حين أنه لا بعد أمراً غير متوقع أن ترقب أستراليا في إنهاء التقليد المتعلق بوجود ملكة إنجلترا على رأس الدولة، فإن عدم انخفاص شعبية الأسرة المالكة في بريطانيا في أعقاب وفاة الأميرة ديانا بعد أمراً مثيراً للدهشة. فقد طرحت في وقت سابق أسئلة حول تكاليف الأسرة المالكة. ثم امتد نطاق هذه الأسئلة إلى التساؤل بشأن العلم والتشديد القومي. فما «القومية» في القول محقق الله الملكة؟ إن «الذاتية الإنجليزية» يعاد طرحها على بساط التساؤل. وأحد الأسئلة الأخرى في هذا الصدد تحده في الولايات المتحدة حيث يتخذ الأمريكيون الأقارفة موقفاً معارضا من أعلام الولايات الحيوية الحاملة لراية الولايات الإحدى عشرة الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر، بوصفها رموزاً لقطائع الماضي (Leib 1995). إن أحداً من الناس لم يعد يقبل فكرة أن الأمة وأخلاقها أشياء تتمتع على التغيير.

إننا نركز هنا، ملتزمين في ذلك نهجنا في تحليل التنظم العالمية، على إعادة تقييم الأفكار القومية من أجل تفسير مسألة إعادة طرح القومية على بساط التساؤل (انظر في هذا أيضاً يامسي: 1997: Pass). هل تداعت

الأيديولوجية إلى هذا التساؤل أصبح يطرح في سياق عولة الشبائط الاقتصادية، التي أسعرت عن تحجيم قدرة الدول القومية على إدارة شؤونها الداخلية. يقول وليام ولاس في هذا الصدد (Wallace 1991: 66-7) «الاستثمار الداخلي والخارجي الإلتحاق متعدد القومية، الهجرة، النقل والاتصالات على نطاق ضخم» كل ذلك يمهو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر فيما بين ما هو قومي وما هو أجنبي. لقد أسمر التعدي الأساسي لسيادة الدولة خلال فترة نشوء الدولة القومية. أسقر بصورة آلية عن طرح مسألة الهوية القومية للمسألة، غير أن الهويات الجديدة التي يجري تشكيلها هي أكثر تعقيداً من أن تكون مجرد هوية قومية رحيمة جديدة أو احتصاص مع لتقافة كوزموبوليتانية جديدة. يقول ميث (1991: 562) «إن السيادة في التحلل، لقد أصبحت الدول أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية» فالعوامل الكونية تؤثر بصورة متزايدة في كل القرارات المتخذة من قبل الحكومات، وأنماط الهوية تصبح أكثر تعقيداً باطراد. مع تأكيد الناس لولائهم المحلية في الوقت ذاته الذي يريدون فيه المشاركة في التقيم وأساليب الحياة العالميتين. لكن كيف ستعمر العولة على إعادة تشكيل القومية. وأي شكل يمكن أن تتخذه القومية؟ يذهب أبادوري (Appadurai 1991) إلى أن العولة قد نجم عنها إفراغ الهوية من طابعها المحلي بالتأثر إلى أن ما يبرز من الجماعات العرقية والقومية من تقاضات معها يتجاوز الحدود المحلية كما أنها تنخرط في تقاضات مع هويات أخرى. وبخلاف ذلك فقد حفزت شبكات الإعلام الكونية وتمازج الهجرة قيام «مجموعات» جديدة (المرجع السابق 1991)، هي أكثر تعقيداً من المجتمع المتخيل القومي الذي تحدث عنه أندرسون (1983). فالصورة المتغيرة للأمة انطلوت على إنكار للفروق داخل الأمة، بخلاف عن مشروعية وجود الهويات الأخرى، وجاءت العلاقات المعقدة بين الكوتي والمحلي، والتي تمثل إحدى السمات الرئيسية للعولة، لتقوض الصورة الوجدانية المتتالية للفرقة وتمزج وجود هويات متعددة أكثر تعقيداً.

ويحدد رودريجز (Rodriguez 1996) ثلاثة أبعاد للتفسير في الهوية القومية والعرقية ترتبط بعولة العلاقات الاقتصادية. أول هذه الأبعاد هو الشتات الكوتي الناجم عن حركة الهجرة الهائلة على المستوى الدولي،

هل هناك هوية أوروبية جديدة هي طور التكوين؟ ربما كان الاتحاد الأوروبي هو أول الأماكن وهذا فيما يتعلق بالبحث عن عملية إعادة تشكيل الهويات تلك وعلى الرغم من أن بإمكاننا الرجوع فكرة «أوروبا» إلى العصر الإغريقي الكلاسيكي ونعطي «الثلاثي القارات» للعالم، فإننا لا نجد أي تصور أو مفهوم لـ «أوروبا» حديث يتنافس التوميمات المكونة لأوروبا، أو فيما يتعلق بالمشروع العباسي للاتحاد الأوروبي فإن له أهدافا محددة منطلقة من توجهات الدولة، وهو ما سبق أن أوضحناه في الفصل السابق. وفي هذا التضم سوف نعرض لمحاولات هذا الاتحاد الأكثر طموحا في تشكيل معالم الهوية السياسية والثقافية.

وقد درس أنتوني سميث (A. Smith 1995) مسألة الهوية الأوروبية المعاصرة باستقفاضة، وانتهى إلى تحديد نمطين متنافسين لتشكيل هويات جماعية (7-126 PP). النمط الأول يتمثل في هويات يمكن النظر إليها على أنها مناجات مبنية اجتماعيا، يمكن وضعها في حيز الوجود وتشكيلها من خلال التدخل والتخبط الفاعلين.. وعلى ذلك فإن مكان سيامات استباقية من قبل الشعب الأوروبية أن تتسبب هوية أوروبية فوق قومية، تماما مثلما أنشأت هذه النخب إطارا مؤسسيا فوق قومي، أما النمط الثاني فتبدو فيه الهويات الثقافية موصفاها «ذاكرة جماعية» أو «شجرة الأجيال» من الذكريات والتجارب المشتركة.. ومن ثم يمكن للهوية الأوروبية، طبقا لهذا النمط أن تتطور أو تتحول بطريقة عشوائية وغير مخطط لها، بوصفها مجموعة متنوعة من الرموز، والأساطير، والتقاليد من مختلف أجزاء أوروبا، اندمجت واتحدت في هوية فوق قومية تشمل داخلها كل شعوب أوروبا.

ومن الواضح في ضوء الشواهد الراهنة، أن إمكان تحقق النمط الأول أمر بعيد الاحتمال. فقد كشفت ردود الفعل الشعبية السابقة إزاء معي ديمقراطية الاتحاد الأوروبي إلى إجراء استفتاءات قومية تستهدف إقرار سياسات «أوروبية» عن تصور - أو حضور على الأقل - تجاه زيادة سلطة الاتحاد الأوروبي على حساب السيادة القومية، وهكذا فإن ردود الفعل

وبخاصة من بلدان الأطراف إلى بلدان المركز، ويتمثل السند الثاني في «السياق المدني الكوني المتنامي للعلاقات بين المجتمعات العرفية (ريديجرز: ١٩٩٥: ٢١٣)». ونحدث العلاقات فيما بين المجتمعات داخل المراكز المدنية في إطار الدور الذي تلعبه المدينة في الانتماء الكوني. فقد أدى انخفاض أسعار النفط في أواسط الثمانينيات، على سبيل المثال، إلى زيادة معدلات البطالة في صفوف الموظفين الإداريين البصر في ولاية هيوستون. وأدى الانهيار الاقتصادي لسوق العفارات بالأمريكيين الإسبان والأفارقة إلى الانسحاب إلى أحياء بلدان معاصرة تلك منضمرة من قبل على البصر، مما أسفر عن ثورات وشلال مما يمس بين المجتمعات (المرجع السابق: ٢١٤). وأخيرا يتمثل السند الثالث للتغير الكوني في نمو المجتمعات ثنائية القومية بعد أن انحلت الحركة السريعة للفصل والاتصال إمكان إنشاء أمرتين في بلدين مختلفين. فعلى سبيل المثال، قامت شركات النفط باليونانيين والتوصل عبر الحدود الأمريكية المكسيكية، ومحطات الإذاعة المكسيكية، بزيادة قوة محرراتها ومحللاتها لتتمكن من الوصول إلى المدن الأمريكية (المرجع السابق: ٢١٥). كذلك يروي أيدوري طريقة عن سفر أسرته من الولايات المتحدة إلى الهند لزيارة معبد هندوسي، فإذا بهم يجدون أن القس الذي أتوا من أجل رؤيته كان في هيوستون، في ذلك اليوم نفسه، يضع حجر الأساس لبناء معبد جديد للجلالية الهندية هناك.

إن هذا السياق العام من التدفقات والروابط الكونية، والطريقة التي يحبرها بها الناس في مختلف الأماكن، هما الإطار الذي ننشأ داخله الهويات «المتشكلة» داخلها والتعددية خارجها (بوندي - ١٩٩٣: ٩٧). وتشكل هذه الهويات الجديدة وإفقا سياسيا يقوم على الاختلاف ومناقضا للهويات المروضة من قبل النزعة الاستعمارية والنزعة القومية (Bhabha ١٩٩٠). ومن ثم فإن الهويات الجماعية هي الآن في حال من السيولة مع محاولة الناس إيجاد تواريخ مشتركة لها معنى ووقع، على أن تسهل لهم في الوقت ذاته المشاركة في اقتصاد جرت عولته. وعلى ذلك، وكما أن دور الدولة يمد تشكيله الآن، كذلك يحدث الأمر نفسه بالنسبة للهوية القومية.

الثقة والقومية

يبقى بعد هذا أن نحاول المصالحة بين هذه الآراء المتعددة، وذلك بالرجوع إلى دائرة المؤسسات التي كنا قد تعرفنا عليها في الفصل الأول. حيث تشتمل كل من الدولة والامة معا وبالمودة إلى هذا الإطار سوف نستمد الكثير من المعلومات عن المؤسسات الرئيسية التي عرضنا لها بالتفصيل في الفصل الأول

تجاوز ديانة المؤسسات

طبعا لولارشتاين (١٩٨٤) تتمثل المؤسسات الرئيسية الأربع في: الدولة، والطبقة، والامة، والسيوتات. وهي تتعايش جميعا هيمبا بنسبه الدائمة، بحيث تشتمل كل منها بموازاة الأخرى ودهما في صورة اشبه ما تكون بالشكل الهندسي العاكس للألوان (كاليدوسكوب) الذي تتداخل فيه المؤسسات التي تحدد معالم عالمنا الاجتماعي ومساهماته. ويصلح هذا التشبيه المجازي لتصوير الموقف المعقد للعالم، ولكنه لا يفسر لنا السري في تمركز السلطة في مؤسسة واحدة في مائة العام الأخيرة، وإلى جانب تنوع العلاقات، داخل وبين هذه المؤسسات، هناك تيار يترجى إلى تجميع السلطة في قبضة الدولة بوصفها الجديد: الدولة - الأمة حيث تلعب مؤسسات داخل هذه الدولة الكبرى مما لا يتنازع السلطة كلها، وهو ما نشهده اليوم كظاهرة غالبة في عالمنا المعاصر. ولعل في هذا ما يفسر الاستخدام المتبادل في مصطلحنا بين الدولة حينها، والأمة حينها آخر حتى في حياتنا اليومية.

وكنا قد أوضحنا من قبل أن الحفنة الحرجة التي نؤرخ لها في الدولة بكبح جماح القومية ترجع إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وتمثل هذه الحقبة أهمية خاصة بالنسبة إلى استراتيجيات الحركات التي لم تتخذ القومية شعارا لها. فلو كان ينظر إلى الدولة حينذاك على أنها أداة يمكن تطويرها لتحقيق الأهداف الراديكالية، بمعنى أن نظرية الدولة «كأداة» التي عرضنا لها فيما سبق، قد اتسعت لتتجاوز عناوينا النخبية السياسية وحظائنها من رجالات الاقتصاد. ومع توسع دائرة الحق الانتخابي في المجتمعات، وحصول المرأة بعد كبحها على الحق نفسه، إلى جانب

الشعبية إزاء أي نقد مفروض في الهوية القومية هي مسار فرض هوية «قومية». نجعل مهمة أصحاب الأوربية هيمبا يتعلق بتحقيق النمط الأول عن شعبي سميت أمرا بالغ الصعوبة

ولا نفل الشواهد، هيمبا يتعلق بالمعطيات التي تحكم مسار نمط سميت انساني عن ذلك، خصوصا هيمبا هوية قومية، عبر الفضول أساسا طير ورموز وفيه مرتبطة بها. أمر صعب والسبب في ذلك على وجه التحديد يتمثل في محدودية الهويات القومية ذاتها عبر بلدان القارة، فالنابج الأوربي مثقل بالأحشاد الداخلية وبالحدود والمذابح وحملات الإيذاء. وكما يؤكد منلرغر (١٩٩٢) فإن النسيان أو فقدان الذاكرة الجمعي مكون مهم من مكونات الذاكرة. لكن هل يوسع الأوربيين تحمل رهاية نسيان الحرفة، على سبيل المثال في ضوء صمود النازية الحديدية والهجمات على المهاجرين؟ هيمسب هذه المفكرات المريرة وتتوفاها المستمر فإن هوية أوربية يجب أن تصبح مجردة، وتشجع في الوقت ذاته تصامنا اندماجية (Smith 1995: 133).

مؤلفة المفردات: عزوة القومية

تحمل القومية بين طياتها العديد من المفاجآت، حتى للعبراء الذين ينكبون على الكتابة عنها. وكنا قد ناقشنا العديد من الأسباب وراء هذه المفاجآت، ولعل أهم النشاط في هذا السياق ما قال به أندرسون (١٩٨٢) عن «الزواج الفاضل بين قومية هنية متحفزة ولسعة عافرة». على أنه على الرغم من هذا نجد لزما علينا في نهاية هذا الفصل أن نتأمل في طبيعة هذه العزوة التي تتمتع بها القومية.

ومن بين النظريات العديدة التي عرضنا لها، نختار نظرية بندكت أندرسون لأنها تقدم الإجابة الشافية لتهم تلك السطوة العجيبة للصبغة بالقومية. يتناول أندرسون الضويع بطاقتها المتعددة، لا كمجرد أيدولوجية سياسية، وإنما كمجتمع مغنر أو «كمخلوق» سياسي حديث ينرب على شغاف اللوب من حيث الهوية السياسية والنافعية للشعوب، أما ما هيمسبه أصحاب النظريات فهو ترجمة لممارسات القومية عن طريق الدولة كأداة للتنفيذ.



ارتبطت رغبة مكانية معينة، مثلما هي الحال مع المصالح المحلية والمشتعلين بالانحياز في العفارات والأراضي. هؤلاء جميعاً يؤمنون بهذا مشتركا بالنظام مع العمالة المحلية ومصلحتها لتكوين سياسة ترتبط بالمكان (سياسة مكانية). نتعاون الخلاصات السياسية التقليدية. ونجد ما يتبته ذلك في هياكل التنمية الإقليمية في الولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا حيث نتم ترقية مصالح المدينة وإعاش نشاطها الاقتصادي. ويمثل هذا الاهتمام بالمدن توجهها سياسيا في الوقت نفسه، وهذا ما سوف نعبر له لاحقا.

والحق أن سياسات الدول ما هي إلا سياسات «مكانية» شبيهة بالمثل السابق عن رغبة أحوال المدن، من حيث توجه الدول اقتصاديا ودفع البلاد إلى الانتعاش على ساحة أكثر انمعاها من مجرد مدينة واحدة أو مدائن عدد قبالة التنمية الشاملة، وذلك، بطبيعة الحال، بتعاضد من تحالف طبقات المجتمع القومي، وإن كان هذا التحالف بين الطبقات يمثل اختلافاً نوعياً، فهو مكون الأمة في نهاية الأمر. من هذا يتضح أن «المكان» هو التجسيد للملوس للدولة، وهو أينما مجتمع متخيل بكل ما يتضمنه التخيل من معان عن الهوية بالنسبة لكل الأفراد على هذه الأرض أو تلك.

وتعمل الدولة - الأمة في جوهرها على تزويد أفرادها أي مواطنيها وقومها بالمتطلبات الأساسية التي تؤكد لهم هويتهم المكانية - الرمائية. وهذا هو مسك الختام بالنسبة إلينا في هذا الطرح. إذ بذلك نكون قد وصلنا من جديد إلى «نموذج جانوس» عن الدولة. وكنا قد حلصنا من النموذج «الطوبولوجي» في الفصل الرابع إلى أنه من الناحية المكانية أو الصاحبة، تتجه نظرة الدولة إلى الداخل حيث المجتمع المدني، وهي في الوقت نفسه تشخص بصرها نحو الخارج قبالة منظومة العلاقات الدولية. ومعنى ذلك أن الأفراد يقومون - بالمعنى الحرفي للكلمة - داخل المنظومة العالمية، هم إما أنهم أصحاب هوية وموقع محدد، أو أنهم ليسوا من هذا ولا من ذاك. وهكذا ضلّنه ضمن الأمة إلى الدولة يتحقق نموذج جانوس عن جانوس الحديث صاحب الوجهين والاتجاهين: إلى الزوا حيث

انعدام الانتماءات السياسية هي أحزاب سياسية للدخول في حلبة الانتخابات. أصبحت الدولة هي المستهدفة كمحرك للمطامع من وراء تلك التحولات والمستحدثات. لقد كانت الدولة - وهي مركز الدوام - هي التي تمنح السلطة. مستقلة هي استراتيجيتها بمظلة الأمة. وعندما نحول القوم في المجتمع من مجرد رعية إلى مواطنين لهم حقوق وأصابع، أمكن مدادلة الدولة بجموع المواطنين. أي بالأمة. وعندما انتشحت الدولة بوشاح الأمة ضمارت «دولة» أمة، حققت ما كان براود خيالنا من مجتمع متخيل (ضلي)، كافي الملايين من البشر بأرواحهم في سبيل تحفيثها في القرون العشرين. إن هذه العروة التي تتمتع بها الدولة - الأمة لشيء جد مروع!

الدولة - الأمة - رابطة الأرض

لقد خلق تركيز السلطة في قبضة المؤسسة المزوجة من الدولة - الأمة إشكالية من التناقض تبقى بارزة حتى اليوم. على أن مفهما جوهريا واحدا كفيلا بأن يجمع الكثير من عناصر الإشكالية في قالب واحد. وذلك هو مفهوم الأرض. فكل من الدولة والأمة شتركان في التماثل كل منهما يقتصر الساحة التي تشغلها. ومع أن جميع المؤسسات الأخرى كبيرها وصغيرها، لها مصالحها التي تعمل من فوقها، إلا أن الدولة والأمة تختصان بملاحة محددة وحميمية بساحة معينة من الأرض وهي مكانها. وإذا فإن ما (١٩٨٦) يشول إن جميع الدول تركز على قاعدة أرضية، كما أن المنظومة العالمية الحديثة تحدد الدولة وفق حيازتها لأرضها الحرة. كما يعرف أندرسون (١٩٨٦) القومية بأنها «أيديولوجية مكانية» قائمة من دون أرض (مورقة عن الأب، أو الأمهات (Father land-Mother land) أمر لا يمكن تصوّره. وهذه المداولة بين هاتين الحنيتين (أرض حرة - وطننا قومية) هي التي مكنت لظهور مؤسسة مزوجة تضم الدولة والأمة في مصفوفة واحدة.

لقد بلور جغرافيون كثيرون العديد من النظريات السياسية عن تحالفات طبقية إقليمية قامت في الأصل على شراكة الجميع في رغبة أرض واحدة. ويعتقد هارفي (١٩٨٥) - على سبيل المثال - أن بعض شرائح رأس المال قد

نرى دكریات الكفاح القومي البعيد، وأيضاً إلى الأمام حيث نباشير
الأهل هي مستقبل قومي أم إن الأفراد يحققون هريتهم وفق أصولهم
المكانية وحسب نوجهانهم المستقبلية. وناحصر فإن الدولة - الأمة
هي التي تحدد لنا الأبعاد الرمائية والمكانية للمجتمعات المنحيلة التي
سنسب إليها



6

6 قراءة جديدة للجغرافيا الانتخابية

لو أن قياس النجاح يتم على أساس حجم
الإنتاج فإن الجغرافيا الانتخابية تصبح خير مثال
لقصة النجاح في الجغرافيا السياسية الحديثة.
فبعد السبعينيات ظهرت مئات من الدراسات حول
الجغرافيا الانتخابية، إلى حد أن البعض قالوا إن
هذا الكم الهائل لا يتناسب قياساً إلى المنطلقات
العامة للجغرافيا السياسية. (موير ١٩٨١: ٢٠٤).
وواقع الأمر، كما يوضح موير (١٩٨١: ٢٠٢) أن
الأفكار حول دور الجغرافيا الانتخابية في مجال
الجغرافيا السياسية تنقسم ما بين فريق ينادي
بأنها «من صلب مادة الجغرافيا السياسية»، وبين
فريق لا يرى لها صلة بالجغرافيا السياسية بالمرءة
وعني عن البهل أن عوقف هذا الفريق أو ذاك في
هذا الجدل يشوقنا على مفهوم الجغرافيا
السياسية عند كل فريق منهما. ونحن من جانبنا
نعتمد أن الانتخابات تلعب دوراً أساسياً على
المستوى الأيديولوجي، إذ إن الانتخابات هي التي
تثقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية.
ومن ثم تصبح دراسة الجغرافيا الانتخابية أمراً
ضرورياً، ولكن ليس في شكلها التقليدي المعروف.

الديمقراطيات التي ظهرت
لم تكن مجرد مقلات لمجموعة
مائلة من سائر النماذج.
أوتمان

قراءة جديدة للجغرافيا الانتخابية

لدراسة الانتخابات هي كل من المركز والمحيط. وفي القسمين التاليين لقسم «المبراة» يتناول موضوع الانتخابات في بلدان المركز وما وراء المركز. شاعا، والنظرية التي تطرحها في هذا العرض تقول بوجود نمطين مختلفين من العمليات السياسية في كل من المركز والأطراف. وهو ما يطوئ على تداعيات خطيرة بالنسبة إلى النجاح الراس لعلمية القرطعة عبر العالم. ثم يأتي تساؤلنا المهم عن موقع بلدان «العالم الثاني» السابق الخارجة من الحكم النوعي بين هذين النمطين.

إن التأكيد على الاختلافات الليبرالية هي الجغرافيا الانتخابية أمر لا يشر الدهشة، نظرا لأنه في رسم الحزب الباردة كان ينظر إلى التنافس الانتخابي كسمة مميزة تفرد بين «الشرق والغرب». ومع انتهاء الحرب الباردة انتقلت الأنماط الاقتصادية والسياسية الغربية إلى البلدان الشيوعية السابقة، مما وسع من البعد الجغرافي لدراسات الانتخابية، ويحري وصف جغرافيات انتخابية جديدة. على سبيل المثال مؤلف كولوسوف (1990)، «عن التنافس الانتخابي في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفييتي».

ويؤدي بنا هذا التحليل إلى تساؤل مهم هل ستقدم بلدان شرق أوروبا، بعد أن حيرت التنافس الانتخابي حديثا، على تطوير سياساتها وفق النمط السائد في دول المركز، أم أنها سوف تسلك في هذا على شاكلة بلدان العالم الثالث؟ لا شك في أن الوقت مبكر جدا للتكهن بما سوف تكون عليه الحال، ولكن دراساتها قد نبهنا على التكهن بما هو أكثر احتمالا بأن يقع. ثم نختم الفصل بالتساؤل أيضا عما إذا كانت نهاية الحرب الباردة سوف تسمح للديمقراطية بأن نواصل الركب، أم لا؟

المجرات الليبرالية

هناك قاسم مشترك يجمع بين الجغرافيا الانتخابية والحيويولوجيا في أن كلا من المصنفين قد ورد في كتابات بعض الرواد الأوائل من علماء الجغرافيا الحديثة. فلفد كانت الدراسة التي نشرها في العام 1912 أندريه سيجمريد، وهو من مؤسسي المدرسة الإقليمية الفرنسية، حول إقليم غربي فرنسا تحت حكم

وهناك جدل آخر حول طبيعة الجغرافيا الانتخابية. هم كثير من الحدس تسبق بتسأل «تساؤل عما يمكن أن نصفيه للجغرافيا السياسية» الدراسات «الترابية» حول «الجغرافيا الانتخابية» وحول النهاية التي ترمي إليها الدراسات من غيات. وسرد إلى القول إن حل هذه الدراسات له بعد أن يكون محاولة فهم موقفه عليه كان وقتها قيد البحث والنتيجة كانت شيئا عاما في رسم الجغرافيا الانتخابية هي فوام معرفي متعاضد، وفصاري القول أن ما لدينا من بحوث حول هذا الموضوع تقت عليه «الضخالة» وعدم التسايق. وبعض النتائج المعروفة التي لا تؤدي إلى خلاصة عامة يمكن الاستناد إليها كحجة علمية على أنه إضافة للحق لابد من الاعتراف بأن هناك بعض الاستثناءات القليلة والتي سوف نعرض لها فيما يلي. وإن كان «الكلم» فيها قد طعن على الكيف، الأمر الذي يجعل من الصعب على الكثيرين أن يحكموا بأن الجغرافيا الانتخابية كانت «فئة نجاح». وهو أمر لم يعد مقبولا في وقت بعدنا به انتشار الممارسات الديمقراطية عبر العالم ببعض الأمل في إضفاء سمعة إنسانية على العولة. ولكي تتمتع بالمصداقية، يتعين على الجغرافيا السياسية المعاصرة أن تسهم في الحوارات الدائرة حول عملية القرطعة (إشاعة الديمقراطية). ومن هنا تتبع الحاجة إلى عملية إعادة تفكير جادة في الجغرافيا الانتخابية.

وعلى الرغم من أن الجغرافيا الانتخابية ليست واضحة المعالم في التطوير لها، فإن نظريتها الضمنية سهلة التحديد. فإجمالا قبلت الجغرافيا السياسية الضرصيات السياسية لبلدان المركز، حيث ولد هذا الفرع من الجغرافيات، وتتلخص هذه الضرصيات في مصطلح «الديمقراطية الليبرالية». ولسمو الحد هناك «فحات كثيرة» في هذا الموضوع، مما لا نجد مقارنة بين الانتخابات في البلدان المختلفة. ولذا فإننا سوف نضطر إلى الرجوع إلى بعض الكتابات السياسية المقارنة، للخروج بتبسيط موضوعي للضرصيات الليبرالية.

ويلاحظ في هذا السياق أن أشد ما يعيق الجغرافيا الانتخابية في صيغتها التقليدية هو الانتخابات في بلدان المحيط وشبه المحيط. وبإني طرحا للمنظومة العملية ليمس هذا النقص، وذلك من خلال توفير إطار



الجمهورية الفرنسية الثالثة. من أفضل ما كتب في هذا المجال. ويعد سيجفريد
 باماء الجغرافيا الانتخابية، لأنه وضع حزمة تشايع لاشتهاد وفازها
 بالخرائط الجغرافية الأخرى ليكشف عن العوامل الجغرافية التي أثرت في هذه
 تشايع تكون بهذه الصورة أو تلك. وفي الوقت نفسه تقريبا كان كدزل ساور
 (١٩١٨م) يسهم في الحوار الأمريكي للمؤثر حول تحديد دوائر الكونغرس
 وساور، هو الذي أسس المدرسة التشايعية - لانتيسية الأمريكية في
 جغرافيا ندا ثم يكن من المستغرب أن ينضم لحل الذي اقترحه التمثيل
 من خلال المنطقة الجغرافية. وهناك دراسات أخرى متفرقة على أنه حتى
 السبعينيات طلت هذه الدراسات متفعلة باستثناء الحال في فرنسا.

ولكن هذا الوضع قد تغير تماماً مع ظهور ما يعرف بـ «الثورة الكمية» في
 مجال الجغرافيا، والتي أثرت بشكل خاص في الجغرافيا البينية. وقد نتج عن
 هذه الثورة «الكمية» تراجع في الدراسات الإقليمية النوعية لحساب دراسات
 المنظومات الكمية في عوالم الاقتصاد وجغرافية المدن. ومع أن حواش كثيرة من
 الجغرافيا السياسية قد أصبحت من هذه الثورة والتطورات، إلا أن جدا لم يؤثر
 في الجغرافيا الانتخابية. فلقد ظهرت مجلدات ضخمة تزخر بمادة علمية عن
 العمليات الانتخابية، مبرنة حسب مواقع المناطق الانتخابية، مما زاد النوجه
 «الكمي» ثراء على ثراء (نيلور ١٩٧٨). ومن هناك تولد الاهتمام الزائد
 بالجغرافيا الانتخابية نظرية نتي بالتفاوت في البطورة إلى الجغرافيا السياسية
 كسبق واحد. وعقبه فإنه يحسن بنا في مستقبل هذا الفصل أن نمرح على هذا
 الجانب «الكمي» للجغرافيا الانتخابية ثم ننقل بعدها إلى تسليح هذا الكم في
 إطار منظومتنا التحليلية، ثم نتوقف عند فهمهم نموذج الدول الليبرالية
 الديموقراطية التي لم تحط باهتمام الجغرافيين حتى اليوم.

الجغرافيا الكمية للانتخابات

هناك ثلاثة أوجه للمقاربة الكمية الجديدة التي طبقت على الجغرافيا
 الانتخابية: جغرافيات التصويت، والتأثيرات الجغرافية في التصويت،
 والتحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية. وثلاثة دراسات الجغرافيا

جدها أولا ماكسويل (١٩٧١) ثم استخدمها لاحقاً بسنيد (١٩٧٥) وتيلور
 وجونسون (١٩٧٩). والواقع أن البوع الأول هو النوع الأكثر شهرة في
 مجال دراسة الجغرافيا الانتخابية، وفيه نطلق التحليلات الإحصائية
 المقارنة بشكل واسع على المتغيرات الجغرافية للتصويت. وهو ما مفركر
 عليه في هذا القسم.

وهي داخل الجغرافيا عامة، كان هناك اهتمام متزايد بدور العوامل المكانية
 في السلوك الإنساني عند السبعينيات. الأمر الذي انعكس على التأثيرات
 الجغرافية في الانتخابات وهو ما أدى إلى خلق من «تأثير الحي» في نتائج
 الانتخابات وبلغت الدراسة الجغرافية للدوائر الانتخابية. فإن الممدجة
 الاحتمالية للتوزيعات المكانية قد استخدمت في دراسة جغرافية التمثيل النيابي.

جغرافية التصويت

تسبر جغرافية التصويت على الأسس التي وضعها العالم الفرنسي
 سيجفريد من حيث الهدف ألا وهو شرح خرائط خاصة بالأصوات الانتخابية
 في منطقة ما. مع ملاحظة أنه في جغرافيتنا الحديثة قد حلت التحليلات
 الإحصائية محل مقارنة الخرائط. على أن هذه الدراسات الخرائطية
 والإحصائية قد قوبلت بالنقد، على أساس أنها تركز على نمط معين من
 التصويت كهدف في حد ذاته، اعتماداً على تحليلات كمية. دون أن تضيف
 شيئاً يذكر يساهم في فهم العملية الانتخابية في مجموعها. ولقد حاول كل
 من نيلور وجونسون (١٩٧٩) التغلب على هذا النقص. واستمعنا بنظرية
 شتاين ووكان (١٩٧٠) لإخراج إطار يمكن من خلاله تفسير جغرافية التصويت
 ودلائها على العملية الانتخابية ككل.

نموذج ووكان للتقسيمات الجزئية

يذهب ووكان (١٩٧٠) إلى أن تاريخ أوروبا الحديث قد شهد أربعة
 صراعات رئيسية نتجت عن الثورة القومية في فرنسا، والثورة الصناعية
 في إنجلترا؛ فالقد تمحضت الثورة الفرنسية عن تمرود الرعية الفرنسيين

على الثقافة التي كانت مهيمنة على المجتمع الفرنسي قبل الثورة. وهي الوقت نفسه وفقت الكتب الفرنسية لمعارض الجمهورية الفرنسية الموحدة. وأما الثورة الصناعية في إنجلترا فقد تميزت عن نشوب صراع بين طبقة المزارعين وأرباب الصناعة. ثم بين أصحاب رأس المال والعمالة فيما بعد. وكان كل صراع من هذه الصراعات الأربعة يسم تحت لوائه هبات معية من المجتمع مع هذه الصراعات. حسبما يتوافق مع خلفيتها الثقافية والتاريخية. ويخلص روكان إلى أن هذه الانقسامات الاجتماعية الساكنة في بلدان أوروبا تعكس أصداءها اليوم فيما نراه من تعددية في نظام الأحزاب السياسية. ويسمى روكان هذا نموذجاً للتحولات البديلة والمعارضة أيضاً. وفي كل بلدان أوروبا سمعت الجماعات التي كانت تتادي بأرساء فواعل للأمة إلى عقد تحالفات مع هذا الفصيل الاجتماعي أو ذلك، الأمر الذي حدا المعارضة على إهامة تحالفات مضادة حفاظاً على مصالحها. هذا، وقبل أن تتسع دائرة الحق الانتخابي (حوالي سنة ١٩٠٠م)، كان أمام بناء الأمة في الثقافة السائدة أحد خيارين: إما التحالف مع أصحاب التوجه العلماني أو مع رجال الدين من ناحية، وإما مع طبقة ملاك الأراضي الزراعية أو رجال الصناعة من ناحية أخرى. وطبقاً لروكان (١٩٧٠)، كانت هذه الخيارات المتحدة في حلبة الصراع هي التي حددت التنوع الذي نشهده في الأحزاب السياسية الأوروبية ما بين سياسات الوسط، واليمين. وبعد سنة ١٩٠٠م، إثر دخول الإصلاح في حق الانضباط حيز التمييز، حدث تقارب بين أصحاب رأس المال والعمالة ليكون الفريقان نوعاً من الانساق النسبي في سياسات أهل اليسار في السياسة الأوروبية.

من الأمور الجديرة بالملاحظة أيضاً أنه حتى في الدول العريقة لم يقدر لمشروع الحشد السياسي أن يكتمل تماماً. وهذا ما كنا قد لاحظناه عند مناقشتنا لانتفاضات الحركات الانفصالية القومية في الفصل الخامس. ويوجي نموذج روكان أيضاً بتخلص أهمية عامل الموقع الجغرافي في موضوع التحيزات، وذلك بسبب ظهور عوامل أخرى مؤثرة مثل العامل الاجتماعي - الاقتصادي في حلبة السياسات الحديثة. والحق أن الكثيرين

من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لم يكونوا يتوقعون قيام حركات انفصالية قومية في أوروبا. فهي بريطانيا مثلاً لم يكن للحركات القومية في إسكتلندا وويلز أبعاد سياسية إلا هي أواخر الستينيات والسبعينيات. ولكن هذا لا يعني أن مواطني إسكتلندا وويلز قبل هذا التاريخ كانوا يدلون بأصواتهم وقت الانتخابات بالنهج نفسه الذي كان يدلي به بقية المواطنين البريطانيين خارج هذين الإقليمين. ولقد بين هشر (١٩٧٥) أن النزاعات الإقليمية ظلت تغل عن نفسها على الساحة السياسية في بريطانيا، سواء في ظل المنافسة بين المحافظين والليبراليين. أو بين المحافظين والعمال.

المؤثرات الجغرافية في التصويت الانتخابي

بالنسبة إلى بعض الجغرافيين لا تمثل المعلومات المستخلصة من نتائج الاقتراع في الانتخابات على أساس الوحدات المساحية أي دلالات «كافية» كافية للخروج برؤية واضحة للجغرافيا الانتخابية (رينولدز وأشر ١٩٦٩). كما أن الأساليب الإحصائية المفضلة، مثل التحليل الاسترجاعي الذي استخدمه هشر والذي يتناول كل وحدة انتخابية في معزل عن سياقها الجغرافي الكبير، تعد تبسيطاً مخللاً لتقسية الجغرافيا الانتخابية إلى حد قد يسيء إلى الجغرافيا كعلم من العلوم. ولذا فقد استجلبت التحليلات الإحصائية التقليدية بتماذج تبرز صلة الموقع بالسياق الجغرافي الأكبر الذي تتبع عملية الاقتراع في إطاره. ومضى هذا أن يمزج منهج الجغرافيا الوصفية لنحل محل جغرافيا جديدة منطوية، يتضح أثرها في عملية الاقتراع. وهذا المنهج الجديد يتسق مع المدرسة السلوكية في علم الجغرافيا، التي ظهرت في أواخر الستينيات. وقد عبر كوكس (١٩٦٩) عن هذا التحول المهم في أطروحته التي شارك بها في واحد من الميتمارات بعنوان واضح المفرد: «قرار الاقتراع في الانتخابات من خلال السياق المكاني».

ويمكن تحديد أربع عمليات أساسية تؤدي إلى التأثير في اتخاذ القرار

وقت الاقتراع.

١- التصويت لمصلحة المرشح بحكم «الصدافة» أو «الخبيرة» وهو ما يتضح في الانتخابات الأمريكية، واليابانية، والبرلمانية والنرويجية (نيلور وجونسون ١٩٧٩، ٢٧٤ - ٢٩٤) وقد لوحظ في الانتخابات الرئاسية الأمريكية أن بحرر المرشح أصواتا كثيرة هي مسقط رأسه.

٢- غلبة قضية يعيب على القضايا الأخرى في موقع انتخابي معين، حيث يؤثر بروز قضية معينة في أصوات الناخبين.

٣- الدعاية الانتخابية وما تحفّضه من خلق توجهات معينة لدى جمهور الناخبين، ويتوقف هذا على نوع الدعاية وحجمها، ويتضح هذا جليا في معركة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، حيث تتضمن الدعاية بذل جهود مضاعفة في الولايات المتحدة الكبرى، وبطبيعة الحال نختلف الحملات الدعائية حسب الموارد المتاحة لكل من المرشحين للرئاسة (جونستون ١٩٧٧).

٤- عامل الخبرة أو الجوار الذي يمثل أهم المؤثرات الجغرافية في عملية الاقتراع، وقد لوحظ أن الأحزاب نحتل أفضل النتائج في دوائر جبرتها.

ويوضح عامل الجوار وتأثيره في العملية الانتخابية من موقف الأفراد في ضوء ما يتفون من معلومات، فبالنسبة لأي فرد في وقت المعركة الانتخابية هناك مصدران للمعلومات، العام منها الذي يصله عن طريق وسائل الإعلام المتاحجة لكل المواطنين، ثم المعلومات الخاصة التي يستنبطها من علاقته الخاصة المحلية. وهذه العلاقات الخاصة متعارضة بطبيعة الحال، وهذا ما يصعب الأفراد تحت تأثير متعرب منذ البداية. وواقع الأمر أن ما تبثه وسائل الإعلام من معلومات تتم غريته ومراجعتها من قبل هذه المحليات عند اتخاذ القرار وقت الاقتراع. وما من شك في أن جميع الطبقات التي تعيش في مناطق صناعية سوف تكون غالبا على استعداد للاقتراع لمصلحة المرشح «المعهود» أو «الطبيعي» لهذه المنطقة أو تلك، وبماثل بالنسبة إلى المناطق الخاصة بالطبقة الوسطى، وهكذا.

جغرافية التمثيل النيابي

تمثل جغرافية التمثيل النيابي حقلا جديدا للبحث في البلدان التي تتبع النظام «التمثيلي» في الانتخابات، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. ففي هذا المضام يتنوع استنخاب المرشحين للهيئات البرلمانية على أساس حصول المرشح على «غلبة» الأصوات في دائرته الانتخابية، ويتفق هذا النوع المكابي مع بعض نظريات التجليات المكانية المتطورة والتي سوف نعرض لبعض نتائجها في هذا الطرح (وللمزيد من التفاصيل راجع جودن ونيلور ١٩٧٩). ويحسب اهتمام جغرافية التمثيل النيابي على قضية الأحياء الانتخابية، حيث تفرز الأحياء المختلفة نتائج مختلفة، حتى هي ظل نمط واحد من الاقتراع (نيلور ١٩٧٣) ويرجع هذا الاختلاف إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية، وأيضاً إلى عدد الأصوات الحقيقية التي تشارك في الاقتراع. وينطوي هذا التصميم المعتمد على شكلين من أشكال التحاليل والتلاعب سواء من حيث عدم العدالة في تقسيم الدوائر بين المرشحين، أو تخصيص دائرة معينة لمرشح بعينه (وينطوي هذا على تركيز الأصوات المعارضة في أقل عدد ممكن من الدوائر).

وهي حالة سوء توزيع الدوائر بطريقة غير عادلة، يتم التخطيط لبعض الدوائر التي تسكنها شريحة معينة من شرائح المجتمع لتتساوى مع مصلحة حزب بعينه على حساب حزب آخر، من قبيل تخصيص الدوائر الريفية لمرشحين يتبنون قضايا الريف مثلاً، وهذا ما يقع بالفعل في الانتخابات في كل من بريطانيا، واليابان، وحبوب إفريقيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وهنسا، وشيلي، وكندا (نيلور وجونسون ١٩٧٩، ٣٦٠). وقد كانت الولايات المتحدة مثالا بارزا في هذا التوزيع، قبل إدخال تعديل لإعادة توزيع الدوائر الانتخابية على أسس جديدة في الستينيات، عندما أقرت المحاكم جعل هذه الدوائر متوالية على المستويات كافة من حيث عدد السكان في كل دائرة.

وقد أثارت مسألة التلاعب بالدوائر الانتخابية لمصلحة حزب بعينه اهتمام الساعين، إلا أن نتائج أبحاثهم قد بينت أنه في الإمكان أن يتم التلاعب بنتائج الانتخابات بسهولة، دون الحاجة إلى تقسيم الدوائر

قراءة جديدة للجغرافيا الانتخابية

ويطلق على هذا أحيانا مصطلح «شانون المكعبات» الذي يصور المحيط الاجتماعي المتأثر في الوحدات الانتخابية طبعا لنوع الحفراحي (نيلور وجونسون ١٩٧٩: ٢٩٢ - ٢٩٦).

نموذج منظومي للجغرافيا الانتخابية

يلاحظ على مساق الجغرافيا الانتخابية شكلها الحالي أنها تعاني مشكلتين. فهي من ناحية تتضمن ثلاثة أطراف لا تجمع بينها رابطة (جغرافية النصويت، جغرافية التأثير في النصويت جغرافية التمثيل البرلماني) ومن ناحية أخرى تبني هذه الأطراف في منأى عن التيارات العام للجغرافيا السياسية. وإن كان ثمة روابط موجودة بين هذه الأطراف، من قبل ما هو من جغرافية التمثيل البرلماني وجغرافية الاقتراع. أو بين جغرافية الاقتراع في مناطق الأطراف ونماذج العلاقة بين المركز والأطراف، إلا أن هذا كله لا يعدو أن يكون من متاع الرصد الروتيني البرلماني. ولذا فإن على الرغم من الجهود التي بذلت في السبعينيات، نبض الجغرافيا الانتخابية مساقا ثانويا منعزلا بشوية الكثير من عدم الاتساق.

وليس هنالك مرجع للجغرافيا الانتخابية من هذا المأزق إلا من خلال مؤلفة جديدة لإطار شامل يجمع كل الأطراف بين حثانته في مطومة واحدة، وليس فقط بالجوء إلى المنهج الإمبريضي (التعريبي)، كما حاول البعض. وقد ظهرت منظومة المنهج التعديلي في عالم الجغرافيا السياسية منذ عقد أو يزيد، ولكن الجغرافيا الانتخابية لم تأخذ بهذا المنهج، على رغم بعض الإشارات «الكاذبة» من قسيل المحاملة التي وردت في بعض المراجع مثل: سبرجمان (١٩٧٥)، وموير (١٩٨١) على سبيل المثال (بيرنت ونيلور ١٩٨١). وقد استخدمت هذه المراجع النموذج السياسي الذي وضعه إيسنسون (١٩٦٥) والمؤلف من أربعة عناصر (المدخلات، نقل المعلومات، المعطيات، التغذية المرتجعة)، كما أن جونسون (١٩٧٩) قد حاول الجمع بين هذه العناصر ونظم الإدارة، ولكن لا هذا ولا ذاك تمخض عن خلق إطار شامل مرضي بقي بالفرض تفهم قضية جغرافية الانتخابات كما ينبغي.

الانتخابية قضية عبر متراوية من حيث عدد السكان، من ذلك رسم حدود حول بعض الدوائر بطريقة تؤدي إلى جميع الأصوات المواتية تحزب أو مرشح ماض داحر حتى واحد أو اثنين على الأكثر بحيث يحصل هذا الحزب أو المرشح على أغلبية ساحقة مما هي حين يصبح نصيبه من الأصوات في نسبة نسوثر هزيل للغة.

ومعنى هذا أن الحزب أو المرشح الخضم يعنى بحساسة مزودجة من خلال هذين هائض الأصوات في الدائرة التي يهتق فيها أغلبية ساحقة ومن عائد هزيل في الدائرة المعادية وواقع الأمر أن الحكومات تسبل للسلطة أمر ترسيم حدود الوحدات الانتخابية وفق الأهواء السياسية والأهتلة على هذا التحايل واضحة مشكل ملحوظ في انتخابات الولايات المتحدة وهنسا (نيلور وجونسون ١٩٧٩، ٢٧١ - ٢٧٩).

ومن الحلول المقترحة للحد من التلاعب في العملية الانتخابية أن يرفع السياسة أيديهم عن التدخل في ترسيم حدود الوحدات الانتخابية، وأن تتولى هيئة مستقلة الاضطلاع بهذه المهمة، وهذا هو المنهج في كل من بريطانيا، واستراليا، ونيوزيلندا، وكندا، وجنوب إفريقيا، على أن مشكلة أخرى نبض في هذه البلدان أبضا، ذلك أن ترسيم الحدود بطريقة تزيهه لا يضمن استبعاد موايا السوء المعبته ضد هذا المرشح أو ذاك الحزب، كما أن رفع السياسيين أيديهم لا يضمن عدم الانحياز أو الحيدة، وواقع الأمر أن مجرد التمسك في الحيدة الكاملة في العملية الانتخابية يعد من صروب «الأسطورة» أو التمراب بعضا عن «خارطة انتخابية - لا حزبية» (ديكسون ١٩٦٨، نيلور وجونسون ١٩٧٩)، أو كما يقول ديكسون (١٩٨٦) إن تقسيم الوحدات الانتخابية هي حد ذاته يشي به «الحزبية في ثوب البراءة» أو بـ «سياسة القردة الثلاثية، التي لا نتكلم في السياسة، ولا ترى السياسة، ولا نسمع بالسياسة». ويذكرنا كل هذا بمقولة شانشاندير الشهيرة التي تقول: «إن كل تطبيع إنما هو انحياز».

وإجمالا يمكن القول إنه إن كان ثمة تحيز هنا أو هنالك، فإن أحدهما كفيل بأن يلغي الآخر، وهي الحالين فإن حزب الأغلبية هو الذي يحرز النصر، ولكن بأغلبية غير متوازنة في البرلمان بين عمال ومحافظةين في بريطانيا.

المدخلات: نقل المعلومات: المعطيات

لعل أهم عمل رصد وأصح ومحدد للتفكير المنظومي في الجغرافيا الانتخابية هو منظومة المقاييس التي يستعملها تيلور (١٩٨٦) في مراجعته للجغرافيا الانتخابية (الموصوفة في الشكل ١-٦). ووجه هذه المنظومة نجد أن جغرافية الاضطراب والمؤثرات الجغرافية فيها هي المدخلات في المنظومة وتصبح جغرافية التمثيل بمرحلة عملية نقل المعلومات داخل المنظومة. ثم تأتي العوامل الجغرافية التي تؤثر في نتائج الانتخابات النهائية أو التفضيلية كمخرجات أو معطيات للمنظومة. وتتضح من هذا الشكل نقاط ثلاث

- أ - بروز هدف واضح للجغرافيا الانتخابية يتجاوز مجرد العملية الانتخابية في حد ذاتها.
- ب - تأكيد على عنصر المدخلات مقارنة بالعناصر الأخرى في المنظومة.
- ج - إغفال واضح لعنصر المعطيات.

تبين هذه النقاط الثلاث الأسباب الكامنة وراء عدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى الجغرافيا الانتخابية، ذلك لأن النظر إلى العملية الانتخابية كغاية في حد ذاتها يتم عن قصور في فهم القصدية من وراء العملية الانتخابية، ألا وهي اختيار ممثلين نيابيين وحكوميين. وعليه لا مناص للوصول إلى هذا الهدف إلا بتطبيق مناهج التحليل المنظومي الذي يتجاوز بعدي المدخلات ونقل المعلومات.

ولقد قام جونستون (١٩٨٠) بتطوير هذه الفكرة، فوضع الجغرافيا الانتخابية ضمن إطار منظومة الجغرافيا السياسية ككل، بحيث تصبح التغذية المرتجعة بمرحلة اللغة أو همزة الوصل بين المدخلات والمعطيات داخل المنظومة، حتى تتكامل العملية الانتخابية مع العملية السياسية في سياق واحد. وينصح الریسط بين العملية الانتخابية والعملية السياسية فيما هو متبع في الولايات المتحدة والمعروف بـ «المنفعة المتبادلة» (Pork barrel)، بمعنى أن يتمهد الساسة لأهل المناطق التي يمثلونها كنواب عنهم، بأن يلقوا رعاية أفضل وخدمات أوفر من جانب الحكومة، وذلك في مقابل

اعتراف المواطنين بهذا الصنع الجميل بأن يشعروا لممثلتهم في الانتماءات. كسئل في الكونجرس الأمريكي، يسمى انقواء والشيوع للحصول على عضوية لجان الإنفاق العام التي تؤثر تأثيراً مباشراً في مصانع مواطني دوائره الانتخابية. وإذا نجح هؤلاء، النواب أو الشيوخ في الوصول إلى هذه العضوية، ينطلقون أيضاً إلى موقع رئاسة مجالس إدارة هذه اللجان، كي يصمموا تخفيض الوعود التي قطعوها على أنفسهم لأهالي المناطق أو الولايات التي ينجحون فيها. ومع أنه يصعب التذليل على هذا إحصائياً (جونستون ١٩٨٢)، إلا أنه ليس من شك في أنه يمثل جانباً مهماً في السياسة الأمريكية. ويتم الشيء نفسه في بلدان أخرى، مثل بريطانيا، على رغم أنها لا تعترف بذلك، حيث نشر بشكل واضح الآثار الجغرافية في أداة الحكم والإدارة في الأقاليم والمدن الإقليمية.



الشكل (١٠٦) نموذج منظومي مطبق على الجغرافيا الانتخابية

التقييم: فرضيات لبرالية

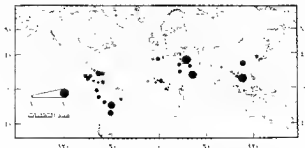
إلى جانب تقديم الحلول لمشكلات الجغرافيا الانتخابية التي عدهاها هي بداية مناقشتها، فإن هذه المنظومة قد أثبتت جدواها أيضاً فيما تكشف عنه أكثر مما تقدمه من حلول. والحق أن هذا التناول «المنظومي» قد فتح لنا صناديق «باندورا» على مصراعيه، فلقد امتنعت جميع الفرضيات القديمة التي كانت ترتكز عليها الجغرافيا الانتخابية لردح طويل من الزمن. كما اتضح أيضاً أن الركائز التي تتشقق بها دول المركز في القرن العشرين هي الركائز الليبرالية الكلاسيكية نفسها، التي مؤداها: حكومة طيبة تستجيب لناخبين طيبين، يخاضون النواب الذين ترضى عنهم

هذه الحكومة. على أن هذه الركيزة الكلاسيكية لا تقم وربما لشيء. ولكن الصراعات قد اختلفت مع الحلية. ولكن التاريخ قد طمس في الأصابع! ولكن الأحزاب ليست سوى وسائل نقل تتحرك فيها رعبات التشريع والمالخب أيضا

إن النموذج الليبرالي ينطوي على تبسيط مبالغ فيه للنسبة. هامور الجغرافيا الانتخابية ليست بهذه الدرجة من البساطة. فأحيانا نجد عدم تكافؤ بين المدخلات والمخرجات. ولا يقدم لنا النموذج حلا لهذه الإشكالية وسوف نشرح هذا التناقض بمثال واحد يكشف عن هذه «المزاحات الفاضلة». ويمكن أن نطلق على مثالنا هذا لقب «معارضة جوسون»، الذي انكب على دراسة الانتخابات التي أجريت في بريطانيا سنة ١٩٩٠م، وخرج منها ملاحظات مهمة عدة. يمكننا في صوغها أن نميز بين الشمال البريطاني والجنوب على أساس المصالح الاقتصادية. إذ يمثل الشمال جماعة «المتحيزين». ويمثل الجنوب جماعة «المستهلكن». وقد انعكست هذه الأحوال الاقتصادية على نتائج الانتخابات، حيث حقق الليبراليون مكاسب أكبر في الشمال، في حين حقق المحافظون أوصافا أكثر في الجنوب. والمفارقة هنا هي أن هذا التمعق من التصويت لا يتفق مع مصالح الشمال أو الجنوب، ولكن اندي حدث أن الحزبين المتنافسين قد توارثا هذا النمط التقليدي من الناخبين منذ القرن التاسع عشر، على أساس التحيزات المدنية والريعية التقليدية. يوم أن كان الليبراليون يبنون سياسة التجارة الحرة، بينما تمسك المحافظون بسياسة «الحماائية». عن طريق إصلاح الترفيز الجمركية - والذي حدث في انتخابات سنة ١٩٩٠م يعني أن «المستهلكن» في إنجلترا قد صوّتوا من أجل سياسة «الحماائية» ومن ثم فإنهم بهذا قد ساهموا في رفع أسعار السلع، في حين أن «المتحيزين» قد صوّتوا لصالح مبدأ التجارة الحرة، أي أنهم قد عرضوا منافعهم الصناعية للمنافسة الأمريكية والألمانية، التي كانت على قدم وساق حينذاك. وتمثل هذه المفارقة التي رصدها هوبسون (١٩٦٨) شذوذا تاريخيا يخرج على كل قياس منطقي. وهناك مفارقات أخرى شبيهة سوف نعرض لها فيما بعد.

ويرجع السبب في تردّي الجغرافيا الانتخابية إلى مثل هذا التحمل. إلى أنها قد قامت في الأصل على فرضيات وصعبيّة الليبراليين. واعتقدوا صحتها وأنها ليست في حاجة إلى تعديل. وأهه هذه الفرضية الليبرالية. أن نموذجها يرتكز على حجج معيارية يعتقد أصحابها أنهم يمثلون فئة التقاليد الغربية التي لا بأنها بطلان في صحتها ومفوليتها. وإذا كانت هذه الفرضية سليمة. هين لنا أن نساءل عن الأسس التي جعلت من الصعب على العرب الأوروبي أن يتغلّ تجريته الليبرالية تلك إلى الحياة البرلمانية في دول الأطراف

إن الإرادة الشعبية. كما يتم التعبير عنها في الانتخابات في بلدان المركز الأوروبية. تؤدي إلى تغيرات في تشكيل الحكومات. لكن هذا السبيل نضعه قد يؤدي في بلدان الأطراف إلى نتائج أخرى ليست في الحسبان. وإذا نظرنا إلى الخريطة (الشكل ٦ - ٢) يتبين لنا أن جميع «التغيرات في السلطة التنفيذية، كما حدثها فيلور وهيدسون (١٩٧١ - ١٩٥٠ - ١٩٥٢) في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧م، قد تمت خارج الأعراف، إما تحت مظلة التهديد وإما باستخدام العنف. وبغلي هذه الفترة المشار إليها مرحلة الانعاش الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية على الساحة الدولية. إلا أن هذا الانعاش لم يمنع وقوع ١٤٧ حالة من تقلبات الحكومات في دول الأطراف، في حين أن حالة واحدة هي التي وقعت في دول المركز. ألا وهي عودة الجنرال ديحول إلى السلطة في فرنسا سنة ١٩٥٨م. إلى جانب حالتين أخريين هي كل من تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨م، واليونان سنة ١٩٦٧م. ومعنى هذا أن ١٤٤ حالة من تقلبات الحكم قد وقعت جميعا في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا. ونستخلص من هذه الأرقام أن هناك نمطا تقليديا في دواليب السياسة. في بلدان الأطراف، لا وجود له نظريا في دول المركز. وعليه فإنه ينبغي في ساحة الجغرافيا الانتخابية ألا ننظر إلى عملية الانتخابات كهدف في حد ذاتها، أو كطوباوية مثالية، وإنما ينبغي أن ننظر إلى الانتخابات بعين الواقع على أنها مجرد وسيلة واحدة من بين وسائل عدة أخرى لاختيار الحكومات، وهي وسيلة بالغة التحيز من المنظور الجغرافي الحقيقي.



الشكل (٢٠٦): خريطة نظريات في السلطة التنفيذية (١٩٤٨، ١٩٩٧)
(في ضوء المادة الواردة عند تيلور وهندسون (١٩٧١).

هذا ومع أن بريكوست (١٩٦٩ : ٢٧٨) يعد الجغرافي الوحيد الذي علق على التنفس النسبي في الليبرالية الديمقراطية في بلدان الأملام، إلا أنه قد صالح القضية كمجرد إشكالية معلومات، ويدل ذلك بكون قد عزل القضية عن «مضمون» جغرافي تحليلي، ونخلص من هذا العرض إلى أن الجغرافيا الانتخابية كمساق علمي يبحث في طريقة قيام الحكومات أمر غائب بطريقة مؤسفة في الجغرافيا الانتخابية «الكبيرة». إلا أنه لحسن الحظ فإن هذه الرؤية الصائبة قد لفتت قدرا من الاهتمام عند المشتغلين بالعلوم السياسية. ويعتد علينا هذا الوضع أن نعالج قضية الليبرالية الديمقراطية على نطاق عالمي من منظور تحليلي للمنظومة العالمية، حيث تتسق دراستنا مع النظرية الكمية في الجغرافيا الحديثة.

نموذج كولتر عن الديمقراطية الليبرالية على مستوى العالم

لعل أهم إنجاز علمي قدمته العلوم السياسية، والذي ساهم في ظهور العلوم الاجتماعية «الكبيرة» الحديثة، هو ذلك الكم الهائل من المادة العلمية التي نظفي معظم بلدان العالم (كما ورد عند بانكر ونكستور ١٩٦٣،

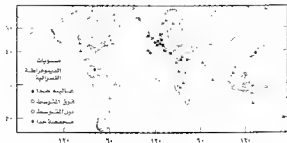
وروسيت وأخريين - ١٩٦٣). ولقد سهلت هذه المادة الغزيرة على الباحثين أن يتجهوا دراسات سياسية مقارنة على نطاق واسع لم يسبق له مثيل. ونضربون أشهر هذه الدراسات المقارنة باسم روسيت (١٩٦٧)، وكولتر (١٩٧٥)، وقد أحرز هذا الأخير دراسة عن الليبرالية الديمقراطية ونقطة الصلة بالجغرافيا السياسية، وقد لفتت دراسة روسيت (١٩٦٧) قسولا حسنا عند الجغرافيين. لأنها تستخدم المفهوم الإقليمي وعلاقاته في مجال التكامل السياسي، وإن كانت قضية التكامل السياسي بين بلدان العالم لا تشمل بال أحد في أغلب أجزاء هذا العالم. أما كولتر (١٩٧٥) فإنه يحاول اختبار تطبيق نموذج دويتش (١٩٦١) عن التعبئة الاجتماعية على نطاق العالم. ولما كان نموذج دويتش شائعا في الجغرافيا السياسية، فإن محاولة كولتر تمثل أهمية خاصة في ربط نموذج دويتش بالقياس العالمي.

الديمقراطية الليبرالية والحركة الاجتماعية

يستخدم كولتر خطة تقليدية من معطيات الجغرافيا الكمية في بحثه والخطوة الأولى هي تحديد «خريطة للمشكلة» لكي يركز على مسرئورها. ويتضمن هذا قياس درجات الديمقراطية في ٨٥ دولة مختلفة. وهو يحدد ثلاثة جوانب مهمة للديمقراطية الليبرالية هي: التنافس الليبرالي، والمشاركة السياسية، ثم الحريات العامة. ويمدها يقوم بربط هذه الجوانب معا في مهندس واحد (كولتر ١٩٧٥ : ١ - ٣)، مضمنا في هذا المهندس عناصر الانتخابات في ظل أحزاب متعددة، ومشاركة الناخبين وحريات جماعات المعارضة، وذلك حتى يتمكن من قياس دقيق للمتغيرات التي تؤثر في نتائج الانتخابات وتحديد نوع الحكومات المنتخبة ما بين عامي ١٩٤٦ - ١٩٦٦م، والمبنية في الشكل (٢٠٦)، التي يمكن قراءتها على أنها الجوانب الأخر للشكل (٢٠٦).

يستعين كولتر في تحديد المتغيرات لشرح خريطة عن الديمقراطية الليبرالية بأفكار دويتش عن «التحريك الاجتماعي» والديمقراطية. ويعتقد دويتش (١٩٦١) أن هذا التحريك الاجتماعي يتم عن طريق تغيير

مع حياة المجتمعات التقليدية إلى شيء وسلوكيات جديدة بحيث تتكيف مع مستحدثات الزمن. وحيث نعتبر أعيانهم يصيغون عن صفة جديدة رموزاً للاعلام ويوظفون في موقع عمل الفصل احتساب نجر عليه حداً مالياً حصل عن ذي قبل ويحدد كوتنر (١٩٦٠: ١٠٠) عن شيء - خمس مجموعات من المتغيرات التي تغير مؤشرات تنمى في شمس م تنمى والاتصالات، والتصنيع ثم التنمية الاقتصادية ويحدث كوتنر فيسبب سماتيات المتغيرات بالنسبة إلى السماتيات، وبسبب هذه المتغيرات فيسبب من عامي ١٩٥٦ - ١٩٦٦م



الشكل (٩، ٣): خريطة العالم من الديمقراطية الليبرالية (١٩٤٦، ١٩٦٦م)
(اعتماداً على مادة كوتنر ١٩٧٥)

ويمثل هذا النموذج منها تحليلياً تراجعاً يقع في إطار الديمقراطية الليبرالية هي دور التابع، هي حين تلعب الحوائط الحمسة للتحريك الاجتماعي دور المتغيرات المستقلة.

والواقع أن النتائج التي يسفر عنها هذا النموذج مرضية للغاية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النموذج يبرز عملية التنمية الاقتصادية كأفضل العوامل في قضية الديمقراطية الليبرالية، يليها هي ذلك مؤثر عامل الاتصالات.

ومع ذلك فليست هذه المؤشرات مستقلة، وأحدتها عن الأخرى. هي جميعها مترابطة ومعلّمة كذلك يؤكد كوتنر أنه في الامكان رصد الديمقراطية الليبرالية على المستوى العالمي بطريقة احصائية عن طريق مؤشرات تحريك الاجتماعي

تفسيران للعلاقة واحدة

يشتمل الشكل (٦ - ١٠) ملخصاً للنتائج التي توصل إليها كوتنر. حيث يرصد تحت اسم الأساس الذي يحدد الرتبة في التحريك الاجتماعي بارزاع في درجة الديمقراطية الليبرالية. كما ينصح من هذا الرسم المباني أيضا تفسير كوتنر للنتائج التي توصل إليها جميع البلدان التي تقع ضمن نطاق نقطة معيارية واحدة من حيث المسار تدخل تحت شريحة «الديمقراطيات الأعظم» أي التي تحقق فيها مستوى مرموق من الديمقراطية الليبرالية على أساس من عوامل التحريك الاجتماعي. وتشمل هذه الشريحة بلدان غرب أوروبا كما هو متوقع كما تقع جزر هايتي. وجنوب إفريقيا أيضا ضمن هذا النطاق. أما البلدان التي تقع أسفل هذه الشريحة في الشكل فهي على مستوى أدنى من الديمقراطية، وتشمل إسبانيا، والبرتغال، وهذا يدعو إلى القول إن الثورات الديمقراطية التي هبت في هذين البلدين بعد سنة ١٩٦٦م تمثل تحركاً نحو التوافق مع نموذج دويتش عن التطور السياسي. أما البلدان الواقعة أعلى هذه الشريحة الوسطى فهي التي حققت أعلى مراتب الديمقراطية، بمعنى أنها تملك قدراً واحداً من الديمقراطية الليبرالية أريد عما تنصح به عوامل التحريك الاجتماعي في هذه البلدان، وتشمل هذه الشريحة اليونان، وأوغندا، وشيلي. ولذا أن تفسر الانفلاتات التي وقعت ضد الليبرالية الديمقراطية بعد سنة ١٩٦٦م على يد الحركات البوليسية، وغيندي أمين، والجنرال يهوشيه تباعاً في هذه البلدان كأدلة نعمل هذه البلدان تقترب من نموذج دويتش. ولعل أكثر ما يثير الدهشة في نتائج تحليل كوتنر (١٩٧٥) أنه قد اكتشف في سنة ١٩٦٦م - أي في منتصف حقبة الحرب الباردة - أن الاتحاد السوفييتي يقع ضمن بلدان «الديمقراطية الأعظم» وأن الولايات المتحدة تقع ضمن بلدان ما

دور الديمقراطية، وهذه النتيجة عكس ما كنا ننوّهه. والديمقراطية أن هذا التصيب لا يعني أن الاتحاد السوفييتي كان أكثر ليبرالية من الولايات المتحدة، وإنما المسألة هي بساطة أنه بالنسبة إلى التحريك الاجتماعي في كلا البلدين، يصبح الاتحاد السوفييتي أكثر شوعاً من الولايات المتحدة على حد الديمقراطية الليبرالية وفق هذا القياس. وهذا ما يدعو إلى القول إن القياس يقوم على قواعد خضنة كما أن بنية النموذج - هي أيضا - قد رُفِعت في خطأ كبير.

وعليه، فإننا نقدم بديلاً للمرجح كوشنر في الشكل (٦ - ١ ب)، حيث نستعيض عن التركيز على حد المسار الطولي، الذي يرمز إلى التحريك الاجتماعي، بعنطين من النشاط المتجمعة في شكل عنقودي (واحدة في شكل بيضاوي عمودي، وأخرى في شكل بيضاوي أفقي). وتمثل هاتان الحلفتان مستويين منفصلين غير متداخلين من التحريك الاجتماعي. ويسمى هذان المستويان من التحريك الاجتماعي بقدر ارتباطهما بالتممية الاقتصادية سواء في بلدان المركز أو الأطراف. ونقدم النقطة المنتشرة داخل الحلفتين مؤشرات إلى درجة الديمقراطية الليبرالية، سواء في بلدان المركز أو الأطراف. هبلدان المركز تملك تجربة ديمقراطية ليبرالية عريقة، أما بلدان الأطراف فإنها تسجل تدرجاً عريضاً من الأنظمة السياسية ودرجة الديمقراطية الليبرالية في هذه الأنظمة. ويتوقف هذا بطبيعة الحال على طبيعة هذه الدول أو تلك، كما سبق أن بيّنا في الفصل الرابع.



(ب) حلفاء عنقودية



(أ) حد المسار الطولي

الشكل (٦ - ١) - الديمقراطية الليبرالية والتحريك الاجتماعي

ويبدو تقسيمنا هذا أكثر معقولية من نموذج كوشنر لبلدان العالم، لأنه يتسق مع إطار منظومتنا العالمية في التأكيد على تعطين مختلفين في سياسات العالم الاقتصادية. وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى يعود لنفور أن التفسير من خلال أطر المنظومة العالمية أفضل كثيراً من مجرد الارتكاز على التنمية في محاولة رصد البلدان على أفضل الدروب قبالة التطور السياسي. وببساطة لا بد من الاعتراف بأن السياسة لا تتطور في عزلة، في بلد وراء الآخر، في العالم، وإنما يتم التطور السياسي في بلدان هذا العالم وفق روابطها بمنظومة رحيمة منبسطة للاقتصاد السياسي على الساحة الدولية.

تفسير العملية الانتخابية وفق المنظومة العالمية

يسود اعتقاد بأن العملية الانتخابية، من دون سائر المظم الاجتماعية الأخرى الحديثة، تحتاج إلى دراسة تقتصر على نطاق الدولة الواحدة، على أساس أن الانتخابات فصبية داخلية تتم داخل الدولة في وقت بعينه. وعليه فإن جغرافية الانتخابات وفق هذا المفهوم الضيق تمثل تحدياً خاصاً في أطر الجغرافيا السياسية من منظور المنظومة العالمية، التي تنطلق من فرضية وجود مجتمع عالمي واحد، على رغم تعدد وتباين الدول على الساحة الدولية. ويتطلب هذا الموقف أن ننظر إلى الساحة العالمية من حيث تعدد مجتمعاتها، ومن ثم تعدد عملياتها الانتخابية.

على أنه في الوقت نفسه ينبغي أن نوضح أنه ليس من العسير تماماً أن نثبت أن الأنشطة المتصلة بالعملية الانتخابية هي هذه المجتمعات المتعددة ليست بحال منعزلة عن المنظومة العالمية، كما قد يتوهم البعض، ويكفي هذا للتدليل على ذلك أن نشير إلى التغيرات التي تراقبها الأحزاب المختلفة، والتي تتضمن روايات وأصحة مع دول العالم الأخرى، وفترات الانتخابات. ومنذ اللحظة التي تطورت فيها الانتخابات من مجرد تثبيت النخبة في المجتمع على كراسي السلطة، انتقلت العملية الانتخابية إلى ناصية الأحزاب السياسية. وتمثل هذه الأحزاب مجموعة من الأفكار التي

ترتبط بأيديولوجيات سياسية بطريقة أو بأخرى. كما نقرأها هي زخم السمات: فمن أحزاب العمال، إلى أحزاب ليبرالية، وأخرى مسيحية ديمقراطية، ومعاظنين، وشيوعيين، وديموقراطيين اشتراكيين، إلى آخر هذه السلسلة الطويلة. ويضم كل حزب من هذه الأحزاب مجموعة من المبادئ لا يمكن الضول أنها حكر عليه وحده، ولكن هذه الشعائر العامة نعد لها تفسيرات مختلفة من بلد إلى آخر، ولكن لا توجد أحزاب منفردة عن محريات الأمور في العالم الكبير خارج حدود الوطن. ويكفي في هذا المقام أن نسوق مثلاً واحداً للتدليل على صحة ذلك، فلقد بلغ تأثير الليبرالية الإنجليزية - وقت الهيمنة - حداً نجده منعكسا في عبارة صرح بها ممباسي برازيلي ليبرالي في قوله: «إني عندما أدخل قاعة مجلس النواب، فإنني أشعر بأنني واقع تماماً تحت تأثير الليبرالية الإنجليزية، ولكنني أعمل وفق أوامر هلامستون، وإذا بي ليبرالي إنجليزي في البرلمان البرازيلي». (سميث ١٩٨١: ٣٤).

ويطبيعة الحال فإن للادة المتاحة في هذا المجال من عصر الهيمنة شريحة جداً، ولكن في مقدورنا الحكم بصحة عامة بأن جميع السياسات الانتخابية في تلك الحقبة كانت تتم ضمن الإطار السائد لتفاعلات الاقتصاد العالمي.

ويأخذ منهج المنظومة العالمية في دراسة الجغرافيا الانتخابية على عاتقه مهمتين: الأولى هي ضرورة تفهم عوامل التنوع والتباين في استخدام الانتخابات، ودلالاتها في مختلف مناطق منظومة الاقتصاد العالمي، وهذا ما نتناقصه ههنا تبقي من هذا القسم. أما المهمة الثانية فهي توضيح أن النشاط الانتخابي داخل الدول بظل الانغماس الأول للجغرافيا الانتخابية كما نراها، وهذا ما سوف نعالجه ههنا يتبقى من هذا الفصل.

الديموقراطية الليبرالية والديموقراطية الاشتراكية

تعد فكرة الديموقراطية الليبرالية ظاهرة حديثة جداً في منظومة الاقتصاد العالمي، مغايرة بفكرة القومية. وقد عبر انبيرياليون طيلة القرن التاسع عشر - على سبيل المثال - عن مفاهيمهم من منحة قديمة تهدد

الديموقراطية. ويرجع هذا الشعور إلى اعتقاد هؤلاء الليبراليين بأن حركات الديموقراطية الرائدة هي الدولة تشر بالكارثة والرعب لأنها سوف تؤدي في نهاية الأمر إلى سيطرة الطبقات الدنيا على مقاليد الحكم في الدولة ثم استخدام هذه السلطة لتهيب أسواق الناس وحقوقهم (أربلاستر ١٩٨٤). ويمثل هذا الموقف من جانب الليبراليين ضد مسيرة الديموقراطية تقييماً لايدبولوجيا الديموقراطية الليبرالية. وقد ظهرت هذه الأفكار المتطورة والتقدمية كمناج لحقبة التعاؤل والتيسر، التي انعكست على العلوم الاجتماعية في أعقاب سنة ١٩٤٥م. عندما صار ينظر إلى الديموقراطية الليبرالية على أنها «النتيجة الطبيعية» للتقدمية السياسية. ويلاحظ أنه مع حلول سنة ١٩٢٩م، كان ما يقرب من نصف الديموقراطيات الليبرالية التي شهدتها أوروبا في الخمسينيات قد وقعت في قبضة نظم حكم استبدادية تسلطية. وهذا المناخ هو الذي ولد روح التطوير والنشأ حول مصير الديموقراطية. على أننا عندما نتجاوز تلك الأوقات من مناخ التشاؤم والنفاؤل، وننتقل إلى المنظومة العالمية، نكتشف أن الديموقراطية الليبرالية قد نشأت في بلدان المركز بعد سنة ١٩٤٥م. ولكن تفهم الأسباب التي دعت إلى هذا التمرکز، لابد لنا أن نعود من جديد إلى القرن التاسع عشر.

وكتب في الفصل الخامس قد نوقشنا عند قضية مهمة واجهت السياسة في القرن التاسع عشر، وهي قضية القومية. والحق أن القومية كانت على رأس قضايا سياسية أخرى فرضت نفسها على الأجندة السياسية آنذاك. وبين الشكل (٦ - ٥) ثلاث قضايا تتصل بمسألة الديموقراطية الليبرالية:

(١) الأسس الدستورية التي تبناها الليبراليون في مناداتهم

بضرورة استبدال نظم الحكم الاستبدادية بضمانات دستورية وتوازنات تحول دون هذا التسلط القائم.

(٢) الأسس السياسية التي تبناها دعاة الديموقراطية

في أن يتقلد الشعب مقاليد الحكم من خلال ممثليهم ليبرالية جديدة.

وتتوارى هذه الضمانات - بسفة عامة - في كل بلدان المركز، وإن كانت تتنوعها بعض التوائسب. وتتمتع هذه الدول بميزة مهمة وهي الاستقرار السياسي. فبعد سنة ١٩٤٥ تمنعت بلدان المركز بحكم ديموقراطي ليبرالي متواصل. يميزها عن دول أخرى نقلت فيها الحكم بين الديموقراطية الليبرالية حيناً والعكس أحياناً أخرى. وهذا النموذج الأخير من عدم الاستقرار هو السائد في الكثير من بلدان العالم خارج دول المركز.

ولاحظ أن تحليل كولنر (١٩٧٥) قد وقع في حلق بين هذين النمطين من دول العالم. ولذا فإنه في تحليل المنظومة الدولية ينبغي التمييز بين الدول الديموقراطية الليبرالية والفترات العابرة من الحكم الديموقراطي الليبرالي في بعض الدول الأخرى. هذا ولكي نسيب المسر في نمركز الدولة الديموقراطية الليبرالية على بعدي المكان والزمان، لابد لنا من النظر في قضية الديموقراطية الاشتراكية بسفة عامة تتجاوز الحزب الواحد أو السياسة الواحدة، أي بوصفها نمطا يميز هذه الدولة أو تلك، ونختص الديموقراطية الاشتراكية بمواس ثلاث هي: تحمل الدولة مسؤولية الصالح العام لجميع مواطنيها بما تقدمه من خدمات اجتماعية وسياسات الدعم، ثم إجماع سياسي بين الأحزاب الكبرى المتنافسة حول واجب الحكومة في الإنفاق العام بسخاء وعدالة لمصلحة أبناء المجتمع جميعاً، ثم تغطية نفقات الخدمات العامة عن طريق فرض ضريبة تصاعدية، تحديقاً لسياسة إعادة توزيع الدخل.

ونجد هذه الصفات جميعاً في بلدان المركز بدرجات متفاوتة، وفي صيغ مختلفة، فهي في الولايات المتحدة نتخذ شكل برامج من فيل «الوفاق الجديد» والمجمع الكبير، وفي السويد نتخذ شكل إعادة توزيع الدخل عن طريق خدمات الدولة. وترجع بعض أصول هذا النمط إلى أيام الإمبريالية الاجتماعية، كما أوضحنا في الفصل الثالث. ويقض النظر عن القنوات والأساليب المتبعة، فإن الأرمينيات قد شهدت قيام «دول الصالح العام» في كل بلدان المركز، وقد ظلت هذه السمة علامة مميزة لها، على رغم بعض التكتسات التي أمت بها منذ عهد قريب.

(٢) القضايا الاجتماعية التي دافع عنها الاشتراكيون، وكيفية معالجة الحكومات الجديدة لشكالات الفقر، التي كانت قد تفاقمت في مجتمعات المدن.

إن الإجابة عن الفصيتين الأولى والثانية تتمثل في إقامة دولة ديموقراطية ليبرالية، أما الإجابة عن الفصيتين الثانية والثالثة فتتمثل في إقامة دولة ديموقراطية اشتراكية. وسوف نناقش كل قضية على حدة، قبل أن نصل إلى حتمية اتجاها تاريخياً في أعقاب سنة ١٩٤٥ م.

القرن التاسع عشر القرن العشرين ١٩٤٥ م



الشكل (٥.٦)، ثلاث قضايا والدولة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية

إن تسميرنا للديموقراطية الليبرالية بتجاوز بكثير مجرد الشعارات التي ترفعها بعض الأحزاب للإفصاح عن خطها السياسي. إن الديموقراطية الليبرالية صيغة للدولة نفسها، وهي تركز على ثلاث ركائز.

(١) الانتخابات التعددية الدورية، حيث المنافسة بين حزبين أو أكثر لتشكيل الحكومة.

(٢) حق جميع المواطنين في الإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات.

(٣) ضمان الحريات السياسية التي تؤمن لجميع المواطنين حرية الانتماء والتعبير عن الرأي في الأمور السياسية.

ولقد أدت المشكلات السياسية الموروثة من القرن التاسع عشر إلى ظهور شكلين من أشكال الدولة في منتصف القرن العشرين. ومع مرور الوقت اتحد هذان الشكلان معا، لتصبح جميع الديمقراطيات الليبرالية اليوم ديموقراطيات اشتراكية. حتى أنه يمكن القول إننا نشاهد الدولة نفسها من زاويتين مختلفتين (الشكل ٥-٦). ومن منظور المنظومة العالمية نجد هذه الدولة الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية ناسجا لتطورين أحدهما اقتصادي والأخر سياسي. فمن ناحية كان التركيز الاقتصادي العائلي في دول المركز في دورة كوندراييف الرابعة قد حدا هذه الدول على أن تتجه سياسة إعادة توزيع الدخل. ولم يكن هذا الأمر ممكنا في حقب زمنية أخرى أو أماكن أخرى خارج نطاق المركز. ومعنى هذا أن هذه الدول كانت وضعا على درجة من الثراء تتبع للأحزاب أن تتناقص حول إعادة توزيع «الكعكة» الوطنية، بحيث يكون لجميع المواطنين نصيب من حلاوتها. وفي الوقت نفسه كانت قضية الانتخابات مطروحة على المساحة. مع التأكيد على حق جميع المواطنين من مختلف الشرائح والطبقات تحت شعار: «من يحصل على ماذا».

ومن ناحية ثانية أحدثت بوادر الحرب الباردة انعكاس على النظام العالمي الأمر الذي كان حافزا على التجهيل بإقامة دول ديموقراطية ليبرالية اشتراكية. كأفضل خيار بديل عن «السياسات التقدمية» التي كانت تتلدى بها الشيوعية. وكانت سياسة إعادة توزيع الدخل من بين التوجهات التي لقيت تأييدا كبيرا في الولايات المتحدة لأنها تمثل الصمان الأكبر لحلق حواجز في وجه النهيار الشيوعي الزاحف على بلدان غرب أوروبا. ويلاحظ أن المفهوم الأيديولوجي «للعالم الحر» قد ظهر أولا لوسيف البلدان الأوروبية غير الشيوعية. وأن هذا المصطلح لم ينتقل بسهولة خارج نطاق المركز إلى مناطق الأطراف.

لازمة «العالم الحر»

يؤدي بنا هذا النقاش إلى لازمة نظرية مهمة تقول: حيث إن الاقتصاد العالمي مستطلب أصلا، فإن هذا سوف يؤدي حتما إلى أن تعود المكاسب الليبرالية والديموقراطية الاشتراكية على مراكز الاستقطاب نفسها.

وأما لا يمكن نقل هذه المكاسب إلى مناطق الأطراف. وعليه فإن النموذج الديموقراطي الليبرالي الاشتراكي للدولة. حتى وإن طرح أمام بلدان الأطراف، فإنه يصبح مستحيل المثال بالنسبة إليها. وعلى رغم ذلك، فهذا النموذج هو الذي أتاح للصيغة الديموقراطية الليبرالية ألا تتدنر. على أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا لم يكن هناك أمل في قيام حكومة تعيد توزيع الدخل في بلدان الأطراف، فلماذا إذن يهتم أبناء الشعب بالمشاركة في العملية الانتخابية؟ وينبع هذا التساؤل أن الدعوة للعودة إلى الخط الديموقراطي تصبح هي أيضا هدفا لا يستحق الغناء في الدول المستقرة. وليس غريبا أمام هذه الظروف أن تتحول الانتخابات في بلدان الأطراف إلى حروب أهلية صغيرة، وأن يسفر المراكز الانتخابية عن حصر أعداد القتلى إلى جانب حصر أعداد أصوات الاقتراع. وسواء أكان هناك تهديد بشيوعي أم لم يكن، فليس ثمة «عالم حر» بالمعنى الديموقراطي الليبرالي في بلدان الأطراف. وتحمل هذه الخلاصة دلالات خطيرة بالنسبة إلى الجغرافيا الانتخابية، وخاصة بالنسبة إلى مستقبل الديموقراطية الليبرالية في شرقي أوروبا.

الجغرافيا الانتخابية تكشف عن التناقض بين المركز والأطراف

تقوم نظريتنا على فكرة مؤداها أن العملية الانتخابية تختلف بين منطقة وأخرى، وذلك وفق منظومة الاقتصاد العالمي. وينص صديق هذا التقييم عندما نقارن بين العملية الانتخابية في بلدان المركز وبلدان الأطراف، ففي دول المركز نجد سياسة جادة لإعادة توزيع الدخل. مما يسمح للأحزاب بأن تحشد من ورائها الدعم الكافي من الناخبين الذين يثنون في تنفيذ سياسات تخدم مصالحهم. وهنا تتصع مصداقية نموذج روكان (١٩٧٠) بالنسبة إلى أوروبا التي أظهرت نمطا مستنيرا من الاقتراع الانتخابي الذي يقوم على تحيزات اجتماعية. ويترجم هذا الوضع إلى ما يمكن أن نطلق عليه «جغرافية التصويت المستقرة». لأن الشرائح الاجتماعية تتوزع على المساحة الجغرافية للدولة: ففي بريطانيا - على

المصدر: نقلا عن مادة جونسنون وآخرين (١٩٨٧). يلاحظ أنه بالنسبة إلى جميع البلدان، ما عدا غانا والهند، فإن درجة الثبات هي متوسط ما يحققه الحزبان الرئيسيان في كل دولة. أما بالنسبة إلى غانا، فإن الدرجة تمثل ما أحزروه تكميلا في كل جولة انتخابية. ولمصلحة حزب المؤتمر في الهند.

تتوزع الدول المبيطة في الجدول (٦ - ١) ما بين سبع في المركز. وثلاث في الأطراف، وذلك بمقصد التكتف من الاختلاف في السياسات الانتخابية بين المركز والأطراف. ففي كل بلدان المركز الأوروبية نجد نقاط الثبات في أعقاب سنة ١٩٤٥ م عالية جدا. وبغسر روكان (١٩٧٠) هذا الوضع بأن الأحزاب الكبرى في هذه الدول قد نجحت في «الإبقاء على زياتها على طول الوقت». ونجد عكس ذلك في بلدان الأطراف الثلاثة، حيث كانت نسبة الحفاظ على «الرياسة» منخفضة للغاية. وتضرب جمابكا إلى معدل الثبات اللازم لنسبة إعادة توزيع الدخول، ولكنها، على رغم ذلك، تبقى هي معدل أقل من الدول الأوروبية التي تتميز بسياسات متطورة من إعادة توزيع الدخول.

ونستخلص من هذه الأرقام أن دول الأطراف عرضة دائما للتقلب في نمط الدعم الجغرافي من جولة انتخابية إلى أخرى، ذلك لأن الأحزاب في هذه البلدان عاجزة عن مكافأة الناحين الذين سوتوا لمصلحتها في الجولة الانتخابية السابقة. وباحتصار يمكن القول إن محريات الأمور السياسية في بلدان الأطراف تتخذ شكلا مختلفا عن دول المركز. ومع أن العمليات الانتخابية - في كل من جمابكا، وغانا، والهند - التي يقوم التحليل عليها، قد تبدو انتخابات نزيهة ومنفصلة مثل الانتخابات التي تجري في الدول الأوروبية، إلا أن الجغرافيا الانتخابية هنا وهناك مختلفة من الأساس، وبذا فإنها تشير إلى سمات أخرى غير دلالات الدول «الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية».

وينبغي بنا كل هذا إلى القول إن دراسة العملية الانتخابية على نطاق دولي تتطلب منا أن نأخذ في الاعتبار الفروق الهائلة في الأحوال المادية والموارد في كل من دول المركز والأطراف، والتي تنعكس بالضرورة على

سبيل المثال - بحزب العمال نتائج انتخابية أفضل في مناطق مكسي الطبقات العمالية، هي حين يحصل المحافظون على دعم أكبر في مناطق مكسي الطبقة الوسطى. وعلى النقيض من ذلك، فإن آلية صمان أصوات الناحين غائبة تماما عن الساحة في بلدان الأطراف. لأنها لا تنهج سياسة إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فإن الأحزاب فيها عاجزة عن تلبية احتجاجات الناخبين. ويؤدي هذا بطبيعة الحال إلى تقلبات في الجغرافيا الانتخابية في مناطق الأطراف.

وبممكن أن نختبر مصداقية هذه النظرية بتحليل إمريقي بسيط عن طريق قياس درجة الاستقرار الجغرافي للأصوات المؤيدة لحزب من الأحزاب على أساس المعيار التحليلي للمعط الجغرافي للأصوات على مدارات متوالية من عمليات الانتخاب. فلو أن المعط السائد للافتراع يفيض كما هو لا يتغير في كل عملية انتخابية، فإن العامل الأول في هذا التحليل يساوي ١٠٠٪ للمعيار الحسابي الرياضي. وكلما قلت درجة ثبات الأصوات جغرافيا على مدار الوقت، نباعد العامل الأول في التحليل عن حد المائة في المائة (١٠٠٪). ويكشف الجدول (٦ - ١) عن نسبة الثبات الجغرافي للأصوات بالنسبة إلى الأحزاب الرئيسية في عشرة بلدان من المركز والأطراف، في العمليات الانتخابية التي تمت ما بين أعوام ١٩٥٠، ١٩٨٠ م.

الجدول (٦ - ١). الثبات الجغرافي لأنماط الافتراع من حوالي ١٩٥٠ - ١٩٨٠ م

للأحزاب الكبرى في بعض البلدان.

بلدان المركز	النسبة المئوية	بلدان الأطراف	النسبة المئوية
إيطاليا	٩٥	جمابكا	٥٩
سويسرا	٩٤	غانا	٢٥
هولندا	٩٤	الهند	٢٢
بريطانيا	٩٣		
ألمانيا الغربية	٨٨		
النمسا	٨٦		
فرنسا	٨٢		

تنتج عنه من تحولات سياسية هي الجغرافيا الانتخابية، ثم ينبع ذلك بمناقشة الآراء التي سبق طرحها، ومحاولة ربطها بالمصاهيم الجديدة حول قضية الانتخابات.

يكمن التناقض الأساسي في السعي الذي لا ينهي وراء تراكم رأس المال وفي الحاجة - من ناحية أخرى - إلى إضفاء الشرعية على هذا المسعى. ولما كان التراكم يعني تركيز رأس المال في أيدي فئة من أبناء المجتمع، فإنه بهذا يباعد بينه وبين الشرعية في عيون الكثيرين من أبناء المجتمع ولكن هاتين القصبتين (التراكم × الشرعية) ضروريان إذا ما أريد للنظام أن يتجاوز إكراه الأغلبية للأغلبية في المجتمع. وهنا يأتي دور الأحزاب السياسية في حل هذا التناقض، وإضفاء مسوح الشرعية من خلال سياسة الديمقراطية الليبرالية الاشتراكية. ولتستعرض باختصار الخطوات التي يتم من خلالها حل هذه التناقضات.

(١) إن ما يحتاج إليه رأس المال، بالدرجة الأولى، هو النظام والاستقرار للعبولة دون قيام فلالق تهدد عملية الإنتاج. وتضطلع الأحزاب بهذه المهمة الكبرى للتنظيم، من بين ثلة واسعة من سياسات أخرى عديدة، وتعمل الأحزاب أيضا على حصر سياساتها في احتيازين أمام الناخبين (كما هي الحال بين الجمهوريين مقابل الديمقراطيين في الولايات المتحدة على سبيل المثال).

(٢) وفي الوقت نفسه تضطلع الأحزاب بمهمة «التحريك الاجتماعي»، لكي تدخل جموع الشعب في ساحة العملية السياسية، وذلك أيضا بهدف إضفاء الشرعية على السياسات التي تنتهجها الأحزاب.

(٣) لقد ارتبطت الأحزاب السياسية المختلفة منذ البداية بهاتين المهمتين الأساسيتين، اللتين يمكن تعريفهما بمصطلحي: الكوادر الحزبية، وأحزاب الأغلبية الشعبية. وعندما تلجأ هذه الكوادر مع القاعدة الشعبية تبرز المؤازة بين تراكم رأس المال وإضفاء الشرعية على النظام السياسي.

(٤) يتلأفي تأكيد الكوادر الحزبية على السياسات الخارجية (كالتشاور النعاري مثلا)، مع فضايها السياسة الداخلية (الصالح العام للمجتمع) في صيغة الدولة الديمقراطية الليبرالية الاشتراكية.

السياسات هنا وهناك. وسوف نعرض في القسم التالي للجغرافيا الانتخابية في بلدان المركز، ثم نخصص القسم الأخير لدراسة دور الانتخابات في السياسات المتصلة في دول الأطراف.

الديموقراطية الليبرالية في دول المركز

ينظر إلى الأحزاب السياسية في معظم الجغرافيا الانتخابية التقليدية على أنها إما أن تكون انعكاسات لتحيزات اجتماعية (نيلور وجوستون ١٩٧٩). وإما أنها مجرد عمليات شراء لأصوات الناخبين (جونسون ١٩٧٩). ويبدو هذا الحكم صحيحا، فقد تنسج الأحزاب بأحدى هاتين الصفتين أو كليتهما معا. ولكن دور الأحزاب السياسية ينطوي على ما هو أكثر من هذين البعدين، فهناك بعد مهم غائب في هذه التحليلات وهو بعد السلطة، فالأحزاب السياسية تسعى أساسا إلى الإمساك بزمام السلطة والنحكم في أجهزة الدولة. فلو أننا أضفنا هذا البعد عن السلطة إلى تحليلنا، فإنه يمكننا عندئذ أن نتجاوز نموذج منظومة الخط الطولي الذي وصفناه سابقا، ويصبح لدينا نموذج يبدل أكثر تدقيقا. وهذا ما سوف نعرض له في الجزء الأول من هذا القسم، في تطبيقنا لهذا النموذج الجديد على بروز الديمقراطيات الليبرالية في دول المركز، مع التركيز على العلاقات النوعية بين الأحزاب والحكومات، والطبيعة الديناميكية (دائمة الحركة) لنظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

هالكينك (منطق) الجغرافيا الانتخابية

تعرف العملية الديالكتيكية بأنها الوسيلة التي تلتقي من خلالها - تاريخيا - قضيتان متناقضتان عند صيغة حل هذا التناقض القائم. ويعبر عن هذه الصيغة بالمعادلة: «القضية × نهوض القضية»؛ مؤلفة أو تركيبة من النقيضين تلغي التناقض القائم. وفي اعتقادنا أن هذا الديالكتيك قد وقع بالفعل في السياسات الانتخابية لبعض دول. ويبين الشكل (٦ - ٦) هذا الديالكتيك وما

(٥) من هذه النقطة الأخيرة نهزج صبة بديلة تجمع بين سياسة القوة وسياسة الدعم. وهي سياسة النطاق بين النول والعمل. وهذا ما شاهده في دول المركز منذ سنة ١٩٤٥م.

(٦) إن الجمع بين أحزاب التمتع الليبرالي، والدولة الديمقراطية الليبرالية الاشتراكية، وسياسات النطاق. هو الذي يمثل في النهاية صيغة المواقفة التي نحل التناقضات القائمة في أصول هذه القضايا جميعها ولننحصر الآن الأفكار والمفاهيم المتضمنة في هذا النموذج بشيء من التفصيل.



الشكل (٦٠٦). دياكتيك الجغرافيا الانتخابية

التنظيم والنعينة

تضطلع الأحزاب السياسية بمهمتين أساسيتين: إعداد الأجندة السياسية أو على الأقل التأثير في هذا الإعداد، ثم السعي إلى كسب تأييد الجماهير لهذه الأجندة السياسية. ويرتبط هذان النشاطان معا ارتباطا وثيقا، حيث إن النجاح أو الفشل في واحد منهما يؤثر إيجابا أو سلبا في الآخر، فعلى سبيل المثال كان التدهور الذي أصاب الحزب الليبرالي في بريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين نتيجة لفشل هذا الحزب

في التحكم في الأجندة السياسية بخلاف الحال معه في القرن التاسع عشر. الأمر الذي أدى إلى انحصار الجماهير الشعبية من حوله. فقلد اعتقد العديد من الناحية البريطانية الحد أن الليبراليين لم يعودوا يصلحون لتحقيق مطالبهم. وفي الحالت الآخر كان حزب العمال البريطاني يحقق النجاح المتوعد. بعد أن شى أجندة سياسية جديدة نجحت في جذب أصوات كثيرة كانت هي صف الليبراليين من قبل، إلى جانب أصوات أخرى جديدة ظهرت على الساحة. وكانت النتيجة أن حلت حكومة العمال محل الليبراليين في الحكم. وبذلك تقلت السلطة من يد إلى يد أخرى معاصرة. من هذه الرؤية ينشع أن الأنشطة السياسية للأحزاب هي التي تنفصع عن الترجمة العملية لبرنامجها السياسي المطروحة به، فهي من ناحية تضع سياسات الدولة، ثم تتبع ذلك بتعبئة الجماهير لتأييد هذه السياسات. ولكن أي حزب يفرضه لا يستطيع أن يتوهم بكل هذا الجهد وحده، ومن هنا تنشع أهمية المعارضة والتنافس في الحياة الحزبية في الدولة.

على أن انتقال السلطة التنفيذية ليس باليسيرة التي قد تشي بها هذه المناقشة، ذلك لأن تشكيل الحكومة ليس أمرا متاحا للجميع، فهذه عملية محكمة الخطوات تلعب فيها الأحزاب الدور الأساسي. وفي الكثير من بلدان العالم يوجد ثنائي حزبي يحتكر السلطة، ففي الولايات المتحدة - مثلا - جاء الرؤساء الأمريكيون منذ وقت الحرب الأهلية حتى اليوم، إما من مرشحي الحزب الجمهوري وإما من الحزب الديمقراطي. وفي بريطانيا نجد ثنائي المحافظين والأحرار حتى عشرينيات هذا القرن، ثم المحافظين والعمال بعد ذلك. وحتى في الدول متعددة الأحزاب، يجد الناخب نفسه منحصرا في مجال ضيق في الاختيار، وتلك هي النقطة المحورية في النظام الحزبي، فهي الساحة العرضية للانتخابات بزعمها من المواقف الحزبية حول عدد واخر من القضايا، لا يطلب من الناخبين سوى أن يدعموا "هنا" لهذا الحزب أو "هنا" لذلك. وهذا ما يصفه شانتشايدر (١٩٦٠: ٥٩) بعمارة "العمل التظاهري الكبير"، حيث تفتقر البدائل السياسية إلى أقصى حد من التبسيط. ومؤدى ذلك أن في مقدور

الناخبين أن يصوتوا لمصلحة مرشحي هذا الحزب أو صده. ولكن لا يملك هؤلاء الناخبون أن يصوتوا مع أو ضد نظام الحزب نفسه أو هيكلته (حاصص ١٩٧١، ١٧٣).

إن العملية الانتخابية محكومة بالضرورة وساطة الأحزاب السياسية. انني نضع أذاً نحكم مهمة هي الديموقراطيات الليبرالية كذلك فإن ما يتم من تعديلات وقت إحراز الانتصارات ليس محددًا فقط لحوجة معينة من الانتخابات، وإنما هي مناج لخصائص تاريخية تتصل بكل دولة على حدة. وليس التلاعب بالأجندة السياسية وقت الانتخابات مؤامرة من حاسب الذخيرة الحاكمة، وإنما هو إشارة إلى النشأ في حجم المصالح الذي يواكب تطور كواثر الأحزاب السياسية.

ويعتقد شاتشبيرد (١٩٦٠) أن تحكم الأحزاب السياسية في اختبار السياسات الثلاثة هو الذي يحدد سياسة الدولة ككل في نهاية الأمر. وغني عن البيان أن المجتمع الحديث مؤرق يكمل لا يحمي ولا يبعد من الصراعات للشكليات التي هي سمة العصر. وعندما تتحكم الأحزاب في تقديم البدائل السياسية هي برامجها على الناخبين، فإنها بذلك تقرر قضايا معينة لتدخل في الأجندة السياسية للدولة. كما أن الأحزاب هي أيضا التي تقرر استبعاد قضايا معينة عن الأخذ. ومعنى ذلك أن سياسات العمليات الانتخابية تتحدد من خلال المنظومات الحزبية، التي تضع محددات كثيرة في برامجها السياسية للدولة.

وينطوي هذا الدور الذي نصلطح به الأحزاب بشكل من التكامل على مفارقة مهمة: فكلمة «حزب» (Party) مشتقة من الجذر نفسه لكلمة «جر» (Part)، التي تعني القسمة أو التجزئة داخل المنظمة. وعلى ذلك فإن لأحزاب السياسية دوراً آخر تقوم به، ألا وهو السعي إلى تسوية الخلافات والانقسامات داخل الدولة. على أن هذه الانقسامات أو الصراعات الاجتماعية وما ينجم عنها من «تحيزات» - والتي أشار إليها روكان - لا تترك الدولة كما قد يتوهم البعض، وإنما تصبح جزءاً مكملاً لهيكله الديموقراطية في الدولة. وهنا تستطيع الأحزاب أن تحول الجماعات المنعزلة للتصود داخل المجتمع إلى ناخبين هادئين تحت لواء

قراءة جديدة للجغرافيا الانتخابية

هذا الحزب أو ذلك، بدلا من تفجير الصراع والتقاتل، عند كان قيام الأحزاب السياسية الديموقراطية في معظم بلدان أوروبا، وخاصة في إيطاليا، مثالا لانتصار الدولة على مراعاة الكنيسة الكاثوليكية في الإمرة على الكاثوليك في سائر بلدان أوروبا، سواء داخل إيطاليا أو خارجها. وهكذا تمت تعبئة الكاثوليك المخلصين كما تم احتوائهم ضمن إطار سياسة الدولة الإيطالية، من خلال أحزابهم الدينية أو الكنسية. وهذه السياسة الحزبية هي الإنجاز الأكبر في مجال «النميشة» الشعبية. ولا يكاد يغلو بلد من بلدان المركز من هذه الإستراتيجيات الحزبية

تطور الأحزاب السياسية

قد تكون الديموقراطية الليبرالية حقا من صنع الأحزاب السياسية. فكيف إذن قدر لهذه الأحزاب أن تصبح على هذا القدر الكبير من الأهمية؟ إن المسألة تنطوي على تركيبة منشائية تحتلف من دولة إلى أخرى، على أنه يمكن القول بصفة عامة إن الأحزاب قد اصططعت بمهمتين كبيرتين: هما النميشة الشعبية، والتنظيم السياسي. ونعود أصول هاتين المهمتين إلى مراحل التطور التي خيبرها حزبان مختلفان في أوروبا القرن التاسع عشر:

لقد تم الاعتراف بالمعارضة السياسية المشروعة داخل الدول أول الأمر عند إقامة نظم برلمانية تقوم على التفاهم الحزبي. وفي البداية كانت جماعات من السياسيين من مختلف الاتجاهات والمصالح، من أبناء الطبقة العليا، تتحلق معا في شكل تحيزات. في منتصف القرن التاسع عشر بدأ التمييز بين الجماعات التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة وبين الأحزاب التي تقوم على مبادئ تمثل المصالح العام للمجتمع بمختلف شرائحه واتجاهاته. ففي بريطانيا - على سبيل المثال - تداعى حزبا «الإصلاح» (Whigs)، والمحافظين القدامى (Tories) ليحل محلها حزبا الأحرار والمحافظين الجدد. وقد اثبتت هذان الحزبان في الأصل من داخل البرلمان الإنجليزي، كما يذكر ذلك دوفر (١٩٥٤)، وتم الاعتراف

نشوب الحرب العالمية الأولى لم تكن على درجة كافية من الاستمرار كما يبدو على السطح، كما أن محاولة الجمع بين الكوادر الحزبية التي لا تستعيب دوماً لمطالب الناخبين، وبين القواعد الشعبية داخل الحزب الواحد كانت مدعاة للصراع أكثر من كونها صعبة للإجماع. فقد كانت الأحزاب الجماهيرية منذ البداية توحى بوقوع المرفقة والانقسام، لأنها قد تسلمت بأيديولوجيات سياسية طموح وشاملة، فالأحزاب الاشتراكية - على سبيل المثال - كانت تنطلق إلى نمشة جميع قوى الشعب العاملة في الدولة لكي تنضم لنفسها أغلبية برلمانية دائمة. وهذا الموقف لا يترك مجالاً للتعددية الحزبية بطبيعة الحال، وأمر مثل على هذا حزب الاشتراكيين الديمقراطيون في ألمانيا الغربية، الذين كانوا بمنزلة «طبقة» في شكل أمة، داخل ألمانيا.

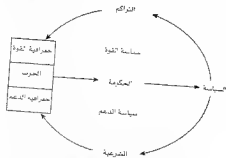
سياستان وجغرافيتان في كل عملية انتخابية

كما في الفصل الرابع قد كشفنا عن معطين من السياسة في نظرية الدول كإداة (على مستوى الدولة وطبقات مجتمعاتها من ناحية، ثم على مستوى العلاقات الدولية وطبقات مجتمعات هذه الدول من ناحية ثانية). ولما كانت مهمة الانتخابات هي تقاضى الأحزاب من أجل الوصول إلى الحكم بصيغة شرعية، فإن هذا يعني أن الأحزاب السياسية تتبنى هاتين السياستين: المحلية والدولية. وبشكل عام فإن أحزاب الكوادر كانت تتبع سياسة تحقيق مصالح الطبقة المهيمنة داخل الدولة، تارةً بإذباع سياسة التجارة الحرة، وأخرى باتخاذ مبدأ الحمائية، ففي الولايات المتحدة - على سبيل المثال - أنبغ الجمهوريون سياسة الحمائية، في حين كان الديمقراطيون من أنصار سياسة التجارة الحرة. وفي بريطانيا اضطلع الديمقراطيون بحماية الحمائية، في حين تبنى الأحرار سياسة التجارة الحرة. وعلى النقيض من ذلك، ركزت الأحزاب الجماهيرية خطتها على قضايا إعادة توزيع الدخل، وظلت هاتان السياستان تملكان جنباً إلى جنب على الساحة الانتخابية، وكان هذا الوضع سبباً في حالة عدم الاستقرار

بهما فقط عندما صارت لكل منهما قاعدة شعبية. في أعقاب توسيع دائرة حق الانتخابات للمواطنين، ويزور المنافسة بين الأحزاب على ساحة الانتخابات. ثم جاء تأسيس «اللجان الانتخابية» في أنحاء الاقتراع لتنظيم الحملات الانتخابية خطوة جديدة نقلت الأحزاب التقليدية إلى أحزاب حديثة كاملة النمو. حتى أن بلوندل (١٩٧٨) يطلق عليها «الكوادر الحزبية» التي كانت تسعى منذ تأسيسها لتوهمول إليه، بحيث تضمح قوة الحزب في صلب تنظيماته.

وعندما وصل حق الانتخاب إلى الطبقات الكادحة من المنتخمين، ظهر نمط آخر من الأحزاب خارج البرلمان. وهذه الأحزاب التي نشئت خارج البرلمان لم يكن لها من رصيد سوى أعضائها، ومن ثم فقد تعين عليها أن تحشد الدعم ممن لهم حق التصويت وممن سوف سيكون لهم هذا الحق في المستقبل، حتى تصبح أحزاباً جماهيرية بمعنى الكلمة. وكان الاشتراكيون أكثر الأحزاب نجاحاً في هذه المهمة، ففي سنة ١٨٨٩م أعلن الاشتراكيون قيام «الدولية الثانية» كجلف يجمع كل الأحزاب الاشتراكية في العديد من بلدان العالم. وقد سلكت أحزاب أخرى الدرب نفسه، من أمثال أحزاب «الخضر» الشعبية، والأحزاب «المسيحية»، وهي بدورها أحزاب تطورت في بلدانها حتى صارت أحزاباً جماهيرية.

ومع بدايات القرن العشرين، وجد على الساحة نمطان مختلفان من الأحزاب في أغلب التظم الديمقراطية الليبرالية المعاصرة: أحزاب جماهيرية، ثم أحزاب تعتمد على الكوادر في التنظيمات للانتخابات. على أن هاتك ما يجمع بين التعمطين من حيث التنظيم الحزبي نفسه، الذي تمت هيكلته في العقدين الأولين من القرن العشرين، وظل «مجمداً» على هذه الحال، حتى أن المارك الانتخابية اليوم تدور بين أحزاب سياسية كانت نشطة على الساحة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى (روكان ١٩٧٠). على أن التشابه في الشعارات التي ترفعها الأحزاب المختلفة لا ينبغي أن يسوقنا إلى الافتراض بأن السياسات المتبعة في المارك الانتخابية لم تتغير منذ ذلك الوقت. فلقد أوضح بلوندل (١٩٧٨) أن التنظيمات الحزبية قبل



الشكل (٧٠٦). نموذج معدل للجغرافيا الانتخابية

أما المادة عن جغرافية «القوة» فهي محدودة للغاية، وغني عن البيان أنه حيثما تركن السياسة إلى السرية والكنمان، فربما لا يفدر لنا أن نعرف شيئاً مما يجري في الدهايز أبداً؛ خذ مثلاً مسلح وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) في تمويلها لأحزاب «أجنبية صديقة»، أو في مسلحها لزعزعة حكومات أجنبية «غير صديقة» لأمريكا، أليس هذا صحن إطار جغرافية القوة في الكثير من بلدان العالم؟ إن هذه الخبايا جميعاً قد بدأت تتكشف خبوطها بالنسبة لنا منذ وقت قريب جداً. وبطبيعة الحال، فإننا لا نملك صورة لفاتورة حجم هذا التمويل للأحزاب السياسية عبر خريطة العالم، كي نرجع إليها في إصدار أحكام دقيقة، ولذلك فإنه ليس في مقدورنا أن نجدول جغرافية القوة بالطريقة نفسها التي أمكن بها رصد جغرافية الدعم الشعبي. يضاف إلى ذلك أن دراسة جغرافية عمليات السياسة نفسها لم تتطور هي أيضاً بشكل منظومي، وباختصار يمكن الخروج بنتيجة مؤداها أن جغرافية القوة هي العملية الانتخابية قد ظلت مهمة لردح طويل من الزمن. وفي جميع الأحوال تبقى الجغرافيتان - من دعم وقوة - ضرورتين لضمان «المعيار الديمقراطي الليبرالية». وعلينا ألا ننسى من حساباتنا جناحاً من جناحي العملية الانتخابية، لمجرد أن

التي تحدث عنها بلوندل (١٩٧٨)، وهو السبب أيضاً المعلق الذي ورد في معودج هويسون عن «المعارضة» في الانتخابات البرلمانية، التي أحرقت سنة ١٩١٠م، والتي سبقت الإشارة إليها وواقع الأمر أن سياسات أحزاب الكوادر (الشحارة الحرة × إصلاح التميرية العمركية) قد أحدثت تشتت سياسات جديدة لتعمية القاعدة الشعبية (أهل الحضر × أهل الريف). الأمر الذي أدى إلى حال من عدم التوافق بين المصالح من ناحية والانتخابات من ناحية أخرى. وعلى هذا فإن كل حولة انتخابية قد أمطوت على سياستي: سياسة القوة التي ترتبط ببرنامج رأس المال والعمل على كسب الانتخابات للحفاظ على المكاسب لمصلحة طبقة معينة، ثم سياسة الدعم وقت الانتخابات، مثل لضمان الأصوات. وهذا ما يؤدي إلى «المعارضة» في نتائج الانتخابات، مثل تلك «المعارضة» التي وقعت في بريطانيا سنة ١٩١٠م. وما إن ظهرت الأحزاب النائية في أعقاب سنة ١٩٤٥م، حتى حرصت هذه الأحزاب الجديدة على حل هذا التناقض (أو إخفاؤه) بأن ركزت في برامجها السياسية على القضايا التي شغل الرأي العام والمصالح العام أيضاً.

ويبقى علينا في تناولنا لتقسمة الجغرافيا الانتخابية في هذا المصطلح أن نكشف عن الحقيقة الكامنة وراء هذا المظهر الخارجي البراق المخادع. ولعل الدرس الذي نستقيده من «معارضة هويسون» أن هناك نمطين من الجغرافيا الانتخابية: جغرافية القوة (مصالح جماعات معينة، وعمليات تمويل الأحزاب) وجغرافية الدعم. والحق أن جغرافية الدعم قد باتت موضوعاً مألوفاً ومذكوراً لدى الباحثين. أما جغرافية القوة فإنها لم تحط بنصيب معادل من الاهتمام، وعليه فإننا نطرح هنا نموذجاً معدلاً (الشكل ٦ - ٧)، يختلف عن النموذج الخطي الذي عرضنا له هبماً سبق (الشكل ٦ - ١)، لتوضيح جغرافيتي القوة والدعم في العملية الانتخابية.

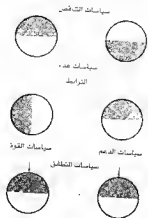
ويرجع انحصار الاهتمام بجغرافية الدعم إلى أن المادة العلمية عنها متواضعة وغزيرة، فالانتخابات مهما قيل هي ممارسة علينية من خلال القنوات السياسية الشرعية، كما أن نتائج الاقتراع التي تعلن أولاً وأخيراً نتج للمرايين مادة دسمة للبحث، وهذا هو السبب الرئيسي في انتعاش جغرافية الدعم في الانتخابات في السنوات الأخيرة.

البحث فيه صعب وشحيح المادة إلى الدرس منه في نموذجنا المعدل (الشكل ٦ - ٧) هو تعديل دقة المسار في الجغرافيا الانتخابية تجاه تصميمها المنهمل ألا وهو جغرافية القوة

٤- أنماط ثلاثة للسياسات الانتخابية

يساعد هذا النموذج المعدل في تحديد ثلاثة أنماط من العلاقات بين جغرافيتي القوة والدعم على الوجه التالي. (١) علاقة معكوسة (٢) لا علاقة (٣) علاقة إيجابية. وبطريقة موحدة يمكن وصف هذه العلاقات تباعاً على أنها: علاقة تناقص، ثم علاقة عدم ترابط، ثم علاقة تناظر (الشكل ٦ - ٨):

فيالنسبة لجغرافيتي الدعم نجد خطاً يقسم الناخبين إلى نصفين، أما في جغرافيتي القوة فإن فئات المنتفعين من أصحاب المصالح ينقسمون إلى شريحتين من سياسات المصالح. أما التظليل لـ «الدوائر» فيشير إلى مدى التوافق بين سياسات المصلحة وقطاع التصويت. وبهذا تتضح أشكال ثلاثة لسياسات الانتخابات، ومن هذا المنطلق أيضاً تتجلى «الفارقة» السياسية في نموذج هويسون على أنها علاقة تناقص: لأن أصوات الناخبين من قطاع المنتفعين قد ذهبت (سنة ١٩٦٠م) لمصلحة سياسة التجارة الحرة، هي حين جاءت أصوات قطاع «المستغلين» أو المستغلين لمصلحة سياسة الحماية أو التعريفية الحمركية. أما السياسات «غير المترابطة» (اللاعلاقة) فتشير إلى البلدان التي فيها تمثيل نهائي نسبي، حيث تعمل الحكومة مساقاً خاصاً، يمثل الاقتراع مساقاً مغايراً. ففي هذه البلدان لا يستطيع حزب واحد أن يشكل الحكومة بمفرده لعدم حصوله على الأغلبية الكافية، ولذا تقوم المفاوضات بين الأحزاب حول تشكيل حكومة ائتلافية. هنا يكون دور السياسة كإداة، ويهيئ الشكل النهائي في صيغة سياستين غير مترابطتين. ويمكن توضيح هذا الموقف من واقع النتائج التي أسفرت عنها دراستان من المسح للنظم الديمقراطية الليبرالية في أوروبا بواسطة آرند ليجفارت:



الشكل (٦ - ٨). ثلاثة أنماط من السياسات الانتخابية

يقوم ليجفارت (١٩٧١) في دراسته الأولى بقياس نسبة الانحياز في الانتخابات عند شرائح مختلفة من المجتمع نحو الأحزاب التي تؤيدها هذه الشرائح بشكل «طبيعي». ويوضح العمودان الأولان من الجدول (٦ - ٢) الانحيازات القائمة على أسس دينية واقتصادية في سبع من الدول الأوروبية التي تتبع نظام التمثيل النيابي النسبي. أما الأرقام فتتضح عن نسبة انحياز الناخبين المتدينين (من ينتمون للصلابة في الكنائس) تجاه الأحزاب الديمقراطية المسيحية، وكذا نسبة الانحياز لدى الطبقات العمالية اليدوية تجاه الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية. ومما يستلفت الانتباه في هذا الجدول أن الانحياز الديني يمثل هيمنة واضحة في الدول الأوروبية.

الجدول ١٢٠٦ : مقارنة سياسات الدعم بسياسات القوة في سبع دول أوروبية

سياسات القوة		سياسات الدعم	
حكومات ائتلافية (٥٥)		تحركات شعبية (٥٤)	
اقتصادي	ديني	اقتصادي	ديني
فرنسا	٢٥	١٢	٢٩
ألمانيا	٢٥	١٩	٢١
المملكة المتحدة	١٢	٢٧	١
هولندا	١٠٠	٣٦	٧٣
لوكسمبورغ	٧٠	٣٥	٧٢
إيطاليا	٩٥	٣١	٥١
سويسرا	١٩	٢٦	٥٩

(٥٤) معيار سمي نحو الأحزاب الدينية والاشتراكية من جانب المكيين ووطنات العمالة الدينية
(٥٥) نسبة سنوات الائتلاف المكونة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٩م

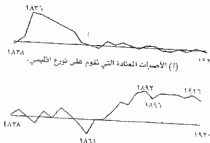
ويبين العمودان الأخران في جدول ليخفارت (١٩٨٢) النتائج التي تمخضت عن قيام حكومات ائتلافية لهذه البلدان الأوروبية نفسها. ويخلص ليخفارت من تحليله نتائج تشكيل هذه الحكومات الائتلافية ما بين أعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٩م إلى أن كل حكومة من هذه الحكومات قد ارتكزت إما على انحياز من جانب جماعات دينية، وإما على أصحاب مصالح اقتصادية، أو على عضوية حزبية. ويبين الجدول (٦ - ٢) مدى ولاية كل من هذه الحكومات، منسوبة إلى مجموع سنين بناء هذه الحكومات الائتلافية منجذبة في كراسي الحكم. ولعل أشد ما يستوجب الانتباه في هذه النتائج أنها تتناقض مع النتائج التي نجدها في التجزئات الانتخابية: فقد اتضح أن العامل الديني يمثل أهمية توافرية ثلاثة أمثال العامل الاقتصادي في نمط الاقتراع، في حين أن المعيار الاقتصادي يمثل أهمية توافرية ثمانية أمثال العامل الديني عند تشكيل الحكومات الائتلافية.

وهذا الوضع يمثل حالة كلاسيكية على نعمة أصوات الناجحين على أساس نقابي، في حين يبقى تشكيل الحكومات مرتكزا على العامل الاقتصادي وتحقيق المكاسب. وهكذا أحرز نمط السياسات غير المتزامنة.

وأخيرا نأتي إلى سياسات «التطابق» وهي التي تتبع فيها الأحزاب سياسات تتطابق مع مصالح القاعدة الشعبية التي تدعم هذه الأحزاب. وهي النمط الحقيقي لسياسات أحزاب التمثيل السياسي منذ ١٩٤٥م. ويلاحظ بصفة عامة أن أحزاب اليمين تركز سياسات موالفة لصالح كبار الطبقة الوسطى الذين تعتمد عليهم في الانتخابات، أما أحزاب اليسار الطبقة الوسطى الذين تعتمد فإنها تسعى سياسات موالفة لصالح صغار الطبقة الوسطى، الذين تعتمد عليهم بدورها في الانتخابات. ولأنك في أن المبالسات نحتل من بلد إلى آخر، ولكن يمكن القول بصفة عامة، إن ما نشاهده اليوم على الساحة هو نمط السياسات المتطابقة هي بلدان المركز، وهي سياسة تمثل عنصرا جوهريا لصفة المؤالفة السياسية التي كنا قد توصلنا إليها من خلال هذه المناقشة (راجع الشكل ٦ - ٦). وهذه السيف من التطابق هي التي تضمن سياسة إعادة توزيع الدخل، والتي تعد الميزة الكبرى للكون الديمقراطي الليبرالية الاشتراكية. وهذه الثلاثية المؤالفة من الحزب والسياسة والدولة تكمل وأحدتها الأخرى، وهي التي تحل التناقض الأصلي بين تراكم رأس المال وإضفاء الشرعية على هذا التراكم في بلدان المركز في منظومة الاقتصاد العالمي.

إقامة الديمقراطية الليبرالية

أما وقد توصلنا إلى تحديد ثلاثة أنماط انتخابية (تفاضل، عدم ترابط، تطابق)، فإننا نصبح في موقف أفضل لفهم الكيفية التي تمت بها إقامة الديمقراطية الليبرالية بعيدا عن التوافق الخطي القديم، الذي لا يكشف إلا عن دورات تاريخية متناوبة تركز نمطا واحدا من الديمقراطية الليبرالية. وكانها نتاج «طبيعي» لتوجهات القرن الماضي. ولكن الرؤية المحددة ثلاثية الأبعاد تبين لنا أن الديمقراطية التي ظهرت لم تكن مجرد نضالات



(ب) الأصوات. المعطاة التي لا تقوم على ثورع اقليسي

الشكل (٩-٦) صورة محتملة للأصوات المعطاة في الانتخابات في الولايات المتحدة من ١٨٢٠ - ١٩٢٠ م

وسوف نعرض فيما يلي بجانب من معامل التحليل الذي قدمه كل من آرثر وتيلور (١٩٨١) عن انتخابات الرئاسة الأمريكية ما بين عامي ١٨٢٨ و ١٩٨٠ م. ويتلخص هذا التحليل في استخدام نسبة الاقتراع لمصلحة جميع المرشحين من الحزب الديمقراطي، للخروج بأنماط متباينة من الدعم الذي صادفه هؤلاء المرشحون في عدد من الولايات الأمريكية. وعندما تكشف عمليات انتخابية عدة عن النمط نفسه، فإننا نطلق على هذا الوضع مصطلح «الأصوات المعتادة»، بمعنى أن نسبة من يدلون بأصواتهم قد استقروا في قرارة أنفسهم على هذا الاقتراع لمصلحة حزب أو مرشح بعينه. هذا وقد اتضح من تحليلنا لنتائج الانتخابات في الولايات التشريعية الأمريكية. فيما بين عامي ١٨٢٨ و ١٩٢٠ م، بروز نمطين واضحين. ففي حين أن النمط الأول يتفق مع حقبة ما قبل نشوب الحرب الأهلية (من ١٨٢٦ - ١٨٥٢ م)، يتوافق النمط الثاني مع حقبة ما بعد هذه الحرب (من ١٨٧٦ م فصاعدا). وينوز هذا النمطان عبر الولايات المختلفة، على نحو نستخلص منه وجود نوعين من الأصوات: الأصوات المعتادة التي لا تنتمي إلى ولاية معينة، ثم الأصوات المعتادة التي تنتمي إلى ولاية

طبيعية هادئة من سن التاريخ. إذ لم يكن الأمر كذلك بأي حال. ولقد سجل ثورين (١٩٧٧) حجم المعارضة السياسية للتيار الديمقراطي هي كل البلدان التي تمنع اليوم بحكم ديموقراطي ليبرالي، والتي تدعو إلى نهي هذه الصيغة على المستوى العالمي. كما أن تحديدنا لهذه الأنماط الثلاثة من السياسات الانحائية - طويولوجيا - يمكننا من تفهم طبيعة المازق الذي واجهته الديمقراطية في القرن التاسع عشر. وكيفية الخروج من هذا المازق بانصرار التيار الديمقراطي في القرن العشرين.

وسوف نوضح في القسم التالي النموذج الذي قد توصلنا إليه في ضوء أمثلة ملموسة من الجغرافيا الانتخابية: ولتبدأ بأحزاب الكوادر في الولايات المتحدة قبل صدور وثيقة «الوفاق الجديد» لأنها تعكس سياسة عدم التوافق (التناقض) التي كانت تميز السياسة الأمريكية آنذاك، ثم لننتقل بعد ذلك إلى دراسة طبيعة سياسة التوافق التي تبلورت في أعقاب سنة ١٩٤٥ م. ونختم هذا القسم بإلقاء نظرة فاحصة على السياسة البريطانية.

الإقليمية والحزبية في الولايات المتحدة قبل صدور «الوفاق الجديد»

اختلست الولايات المتحدة بسجل طويل ومتواصل من الانتخابات القائمة على مبدأ التناقص واتساع دائرة حق الانتخابات للمواطنين. فعند وقت مبكر يعود إلى سنة ١٨٢٨ م، ارتكزت انتخابات الرئاسة الأمريكية على أصوات المواطنين البيض الذكور التي بلغت الملايين. وفي حين أن الساسة في أوروبا وقتذاك كانوا منشغلين بمآزق الديمقراطية، كان الأمريكيون يعارضون سياسة تدخل الطبقة العاملة (المتنجمين) حق الانتخاب من دون أن يكون لهؤلاء تأثير مباشر في سياسة الحكومة في اتخاذ قراراتها. وجددير بالملاحظة أنه في تلك الحقبة التاريخية بالذات صارت كلمة «رجل سياسة» مرادفة في أذهان الناس لمعان وصفات وضيفة وصهبة (سبزاز ١٩٧٩). وقد جاءت هذه الوصفة نتيجة طبيعية لسياسات الانتخابية غير المتنافسة، أي تناقض القول مع الفعل. ويتطلب هذا المخاض العسير، الذي كان على الديمقراطية أن تتجاوز، شيئا من التدقيق والتأني.

معبها. وتمثل هذه الأخيرة النمط المعتاد للتصويت في الولايات المتحدة لروح طويل من القرن العشرين. ومزادها تأييد عريض للديموقراطيين في الولايات الجنوبية وتأييد أقل درجة للحزب نفسه في ولايات الحدود. ثم تعاظم تنسج مع الجمهوريين في ولايات الشمال. مع تأييد قوي للحزب نفسه في ولايات شرقية، وميل شديد على وجه خاص. ويمكن أن نطلق على هذا النمط، الاختراع، وفق التشريع الإقليمي، الذي تتميز به الانتخابات في الولايات المتحدة وهو يختلف عما كان سائداً من قبل في الولايات المتحدة. أما نمط الأصوات المعتادة التي لا تقوم على أساس إقليمي، فنجدها في تأييد كل من الولايات الشمالية والجنوبية للحزب الديموقراطي. ولأول وهلة يبدو هذا التشريع كأنه عشوائي، فقد صوتت الولايات الشمالية والجنوبية لمصلحة حزبي الإصلاح والديموقراطيين، وبخاصة من جانب ولايتين متجاورتين هما: نيوهامبشاير، وفيرمونت اللتين عرفتا بالتشابه الكبير اجتماعياً واقتصادياً وعرقياً، وذلك في حقبة ما قبل الحرب الأهلية. ولا يدخل هذا مجال ضمن الولاء الإقليمي لهذا الحرب أو ذاك.

نخرج من هذه التحليلات ببعض النتائج، منها: أن العوامل الإقليمية في عملية الانتخابات لم تضف أهميتها بمرور الوقت، كما تزعم بعض نماذج التحليلات الميماسية. وفي الولايات المتحدة جاء الاقتراع على أساس إقليمية في مرحلة لاحقة للاقتراع على أساس غير إقليمية، وليس العكس. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة قبل نشوب الحرب الأهلية كانت تتمتع بدرجة عالية من التكاملية. ويتفق هذا التفسير مع نمط الاقتراع الذي كان سائداً آنذاك في البلاد، ولكن الأمر سوف يختلف عندما تقوم التنظيمات الحزبية. أما ما يعكسه الاقتراع عن النتائج التي لا تتركز على أساس إقليمية فهو مجرد انعكاسات لتشكل التحالفات المحلية التي برزت على الساحة القومية لتأييد مرشح وقع عليه الاختيار لشغل منصب الرئاسة الأمريكية. أما المسائل التي تمت عليها الأنشطة القومية فقد تمثلت في الحزبين الديموقراطي والإصلاح. كذلك يلاحظ أن تكتل المحليات هو الذي أخرج في النهاية الأحزاب «الوطنية» لمرء وحيدة ويتمية في تاريخ الولايات المتحدة (ماك كورمك ١٩٦٧: ١٠٩).

وبعد هنا ملاحظة تستحق الالتباه. ففي ذلك الوقت الذي كانت فيه نذر الحرب الأهلية بادية في الأفق من بين مختلف الولايات المتحدة الأمريكية. لم يعمد هذا المناخ المؤثر على الانتخابات، إذ لا تلمس في نتائجها شيئاً من التحيز أو تقيمه. ومعنى ذلك أن تحزب ولايات الشمال ضد تحزب ولايات الجنوب قد بدأ بنفسه عن الأحدث السياسية آنذاك. إذ لم يكن هناك حزب يمثل الشمال وآخر ينافس به يمثل الجنوب. وذلك حتى الخمسينيات من القرن التاسع عشر. أما التغيرات التي كانت تعتمل في الولايات المتحدة آنذاك فكانت من تدبير تنظيمات أخرى خارج الأحدث السياسية لتتلاقح ككل. والحق أن الأحزاب قد عملت وقتها على تعيير فكرة التكاملل للبلاد، بأن اتبعت الحلول الوسط والتراضي الإقليمي. وينتشر إلى فان بورين رئيس الولايات المتحدة من ١٨٣٦ - ١٨٤٠م على أنه سهندس هذه السياسة الحكيمة (آرشر وتيلور ١٩٨١: ٨١ - ٨٤). لقد كانت السياسة في تلك الأوقات المعصية نحتكم إلى الأحزاب في مواجهة الإقليمية لتجاوز الأزمة، وقد نجحت هذه السياسة لجعل كامل من الوقت. ويصفه سبزار (١٩٧٩: ١٢٨) هذه الحقبة من التاريخ الأمريكي بأنها كانت بمنزلة «الترياق الشافي» لتضغلك الإقليمية. وسوف نظل هذه اللحظة مثالا كلاسيكيا على نجاح الأحزاب في الإبقاء على العملية الانتخابية في منأى عن التورط في قضية كبرى، وذلك في حقبة لم تكن فيها القضايا السياسية قد تراكبت بعضها مع البعض الآخر بعد.

غدير أن هذه الحال لم تدم طويلا، ففي سنة ١٩٥٦م حل حيزب الجمهوريين محل حزب الإصلاح، وانقسم الديموقراطيون إلى شقين في الشمال والجنوب، كما أن الحرب الأهلية عصفت بأركان البلاد، وكان على الولايات المتحدة بعد كل هذه الأحداث، أن تعيد ترميم أحوالها السياسية من جديد. وفي تلك الحقبة اختفى من الساحة نمط الأصوات «المعتادة» لما يقرب من عقدين كاملين. وفي أواخر الخمسينيات أخذت تنامي سياسات من طراز جديد، وشهتت الأصوات المعتادة على الأسس الإقليمية مرة أخرى، متزامنة مع إرساء قواعد الولايات الشمالية كمنطقة القلب لاقتصاد الولايات المتحدة، والسعي نحو التكاملل لخدمة القطاع الصناعي

الخاص، ونصطدم هنا بمعارضة أخرى. إذ إن التكامل الاقتصادي كان يسير جنبا إلى جنب مع محاولات الاندصال السياسي بين الشمال والجنوب. وواقع الأمر أن كلا من الشمال والجنوب كان يمثل نظاما سياسيا مختلفا عن الآخر. فقد كان الشمال تحت سيطرة الجمهوريين، أما الجنوب فكان في قبضة الديمقراطيين. وقد حالت هذه الصيغة لتستخدم رجال الصناعة في الشمال (وهم من أهل الشمال)، لأن عدد الأصوات في الولايات الشمالية كان يفوق عدد الأصوات في الولايات الجنوبية. وبمس ذلك أن منصب الرئاسة الأمريكية ظل وقعا على الجمهوريين. حيث لم يحمل الديمقراطيون بهذا المنصب إلا مرتين فقط، عما بين قيام الحرب الأهلية حتى سنة ١٩٢٢م، أي أن حربا واحدا هو الحزب الجمهوري قد نجح في التحكم في الأجندة السياسية لودح طويل من الزمن، في حين تدنت منافسة (الحزب الديمقراطي) إلى مقام شبيهة بمنظمة أطراف.

والآن، أين كان يقف الناخبون من كل هذه التطورات؟ ولمصلحة من كانوا يصوتون في هذا المناخ؟ لقد عكف المؤرخون على إيجاد إجابة عن هذه التساؤلات، باستخدامهم مناهج معاملات الارتباط والاستدلال التراكمي من واقع نتائج الاقتراع والإحصائيات، وقد خرجوا من هذه الأبحاث نتائج مثيرة للغاية: من ذلك أن المحددات الأساسية في عملية الاقتراع في تلك الأونة كانت معاملات ثقافية (ماتك كورمك ١٩٧٤، كلير ١٩٧٩)، فقد كان الناخبون يعبرون بأصواتهم عن انتماءاتهم المذهبية والعرقية، مع ملاحظة أن فصيلين كبيرين في تلك الفترة قد طغنا على الأجندة السياسية الأمريكية، وهما فئتيه الرق كميالة أخلاقية في بداية الأمر، ثم العمل على إلغاء هذا الرق في نهاية المطاف، ومن ناحية ثانية كان هناك خمل فاصل بين الحريين المتنافسين يتمثل في سياسة الحمائية التي تبناها الجمهوريون في مقابل سياسة التجارة الحرة التي تمسك بها الديمقراطيون. وفي حين انصرف الناخبون إلى الإعلان بأصواتهم عن انتماءاتهم الثقافية، كانت النخبة الحزبية تتنافس حول الصفقات الاقتصادية التي يمكن للولايات المتحدة أن تحققها من خلال علاقاتها

النظام الاقتصادي العالمي. وبعد هذا مثلا هريدا من نوعه، من حيث قيام الأحزاب بالمصالح بين أصوات الناخبين وسياسات الحكومة، وتلك هي السياسات، عبر المنافسة..

السياسات الانتخابية الانتخابية وقت الحرب الباردة... وعادة بعد؟

كما قد استعرضنا حتى هذه البقطة فصية الديمقراطية الليبرالية من وجهة نظر الأحزاب التي كانت هي السبب في خلق هذه الديمقراطيات الليبرالية. على أن تطور سياسات داخلية منافسة في بلدان مركز الاقتصاد العالمي لم يكن أمرا منفصلا عن الأحداث الدولية التي وأكبت هذه التطورات الداخلية. لقد قرأنا إصدار «الوقائع الجديد» في أمريكا لإقامة السلام الاجتماعي الداخلي، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تتمتع بالهيمنة السياسية على الساحة الدولية. كما أن انتعاش الأحوال الاقتصادية في فترة كوندرايتف الرأسة كان عاملا مهما في ترسيخ قواعد الديمقراطية الاشتراكية، التي حفظت للديمقراطية الليبرالية ما كانت قد حققتة من إنجازات، بأن قدمت للطبقات الدنيا في المجتمع بعض الحقوق، بالأسلوب نفسه الذي حاولت به الإمبريالية الاجتماعية تطبيع خواطر الطبقات الكادحة مع نهاية القرن، وإن كانت هذه السياسة لم تؤت اكثرا لى الأوقات كانت تغير مواتية. على أنه مع انضمام القرن ظهرت سياسات جديدة من إعادة توزيع الدخل وأشتت هذه المرة جدواها، هي ظل الانتخابات التي كانت حول الاختيار بين سلعتين من سلع الخدمات العامة التي كانت على أجندة الأحزاب النهائية المتنافسة، والتي كانت أحزاب الكوادر القديمة أو حتى الأحزاب الجماهيرية صاحبة الأيديولوجيات المختلفة قد فشلت في القيام به. وفي ظل هذا المناخ أمكن للسياسات المتنافسة أن تبرز على السطح، وأن تجعل مهما الأكبر حجم الخدمات التي تحتاج إليها القاعدة الشعبية. وهذه السياسة التكلفة على مبدأ التنافس داخل الدولة كانت تمارس في إطار سياسة خارجية تتمتع بالإجماع الشعبي، وهذه التوجهات الجديدة كانت من العوامل المهمة في

تشكيل جيوبولوتيكاً الحرب الباردة. وفي سنة ١٩٥٥م كانت بعض الدوائر الأمريكية تنظر إلى الأحزاب الاشتراكية التي كانت تحظى بتأييد كبير من الماخضين في القارة الأوروبية بنهي من الريبة. على أن الأمريكيين سرعان ما أدركوا أن هذه الأحزاب الاشتراكية هي الضمان الأكبر في مزاحمة الأحزاب الشيوعية التي كان السوفييت يساندونها. فبعد كان حرب العمال البريطاني. على سبيل المثال. من أول الأحزاب التي جرى «استئناسها» وهو أيضا الحزب الذي نسي سياسة «الأمم» التي ترعى عنها الولايات المتحدة صاحبة الهيمنة على الساحة الدولية. كما أن حروب العمال البريطاني قد لعب دورا رئيسيا في إقامة حلف الأطلسي سنة ١٩٤٩م. لتدخل فيه الولايات المتحدة طمعا أساسيا للمشاركة في حفظ الدعاج على بلدان غرب أوروبا.

ولم يكن الإجماع الديمقراطي الاشتراكي الذي أضرت هذه الأحزاب صاحبة السياسات «المنطانية» مجرد آفة لخلق دولة ترعى للصحة العامة للشعب فقط، وإنما تطورت الأمور لتصبح دول غرب أوروبا دول «شراكة»، بمعنى أن تعمل حكوماتها على التوفيق بين مصالح أصحاب رأس المال (من طريق نوابهم البرلمانيين) ومعتلي الطبقة العاملة، عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وهكذا صارت الدولة الديمقراطية الاشتراكية تؤدي لكل مواطن نصيبه من الخدمات، مهما كان موقعه الاجتماعي. وظلت الحال كذلك طوال الحقبة التي شهدت انتعاشا اقتصاديا عالميا. ولكن مع بداية المرحلة الثانية لمورات كوندراثيف بعد سنة ١٩٧٠م. أخذت مرحلة الانتعاش الاقتصادي في التراجع، مما اضطر الحكومات إلى خفض حجم الإنفاق العام على الخدمات للمواطنين، وهي السياسة التي كانت من قبل المضموم الرئيسي لـ «دولة الشراكة».

وعندما نصل إلى الثمانينيات نجد هجوما شديدا على برامج الخدمات العامة للشعب من جانب أحزاب اليمين في الولايات المتحدة وبريطانيا، وترتبط هذه السياسة بكل من الرئيس رونالد ريغان والسيدة مارجريت تاچشر. وانتقلت العدوى إلى دول أخرى كثيرة، وتعللت الحكومات المختلفة في تخفيضها للإنفاق العام بضعف السوق العالمية واستفحال الأزمة

الاقتصادية العالمية. وقد شمل هذا التراجع كل بلدان المركز. بعض النظر عن فلسطين وأيدولوجيات الأحزاب الحاكمة آنذاك. وهذه السياسة شبيهة بموقف أحزاب اليمين السابق وقت الإجماع الديمقراطي الاشتراكي. الأمر الذي جعل أحزاب اليمين ترند في موح «المثل» الحقيقي للشعب في مواكبة «الواقع الجديد». والعرب في الأمر أن بعض القرارات شديدة الوطأة على الشعب قد وقعت في ظل حكومات يسارية. صفي نيوزيلندا على سبيل المثال أقدمت حكومة العمال على خفض معدل الإصافي العام في الثمانينيات، وحدث الشيء نفسه في إسبانيا. عندما قامت حكومتها الاشتراكية بهجمة ضارية على النقابات العمالية. وتمثل هاتان الحالتان (نيوزيلندا وإسبانيا) مثالا كلاسيكيا على موقف أحزاب التمثيل النيابي. وهي نعل لشعوبها بأن لا خيار أمامها سوى تقبل حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة. وقد صار هذا شعارا لجميع الأحزاب الاشتراكية لتبرير سياساتها وقت الركود الاقتصادي. ولكن ماذا كانت ردود أفعال البشر الذين كانوا ضحايا لهذه السياسات التشفيية الجديدة؟

كانت المجتمعات الغنية في بلدان المركز في حقبة الانعاش الاقتصادي في أعقاب سنة ١٩٤٥م قد بلورت لنفسها سياسة جديدة، يطلق عليها جون جالبرت (١٩٩٢) سياسة «النراضي»، بمعنى أن تسير حياة غالبية المواطنين في الدولة قائمة بما قد تحقق لها من خدمات سابقة، من دون إلحاق على المزيد من المكاسب الاجتماعية، التي كانت المقوم الأول من مقومات الإجماع الشعبي الديمقراطي. وهنا نصل إلى آخر مراحل أحزاب التمثيل النيابي، التي باتت مهمتها داخليا أن تقوم على خدمة مواطنيها «القائمين». ومع ازدياد استقطاب المجتمعات اقتصاديا، ومع اختفاء نواب يمثلون الشرائح الدنيا، تفقد الأحزاب شرعيتها القديمة، فهي لم تعد بعد أداة لتسيو الخلافات القائمة في المجتمع، بل إنها غدت تزيد من حدة هذه الخلافات. وتضع هذه التركيبة الجديدة في مدن الأقاليم داخل بلدان المركز اليوم. وهكذا نجد أنفسنا أمام ديكالتيك جديد يحتاج إلى حل ما في جمعبته من تناقض. في أثناء ذلك وقعت تحولات في ميزان العوامل

المؤثرة داخل الدولة الديمقراطية الليبرالية الاشتراكية. وإن كانت صفاتها الأصلية قد ظلت باقية. ولعل نميل هذه الدول نمط السياسات الشراعية أو المتطابقة هو الذي جعل البعض يعتقدون بمصادقة النموذج الخطي للجغرافيا الانتخابية، وبهذا الاقتناع تكون الديمقراطية قد اجتمعت أزمستها كما أن الانتخابات لن تمثل مشكلة بأي حال. وعليه فإننا نجد لزاما علينا أن نعبر لبعض الحالات بالتفصيل، لتكشف عن سلطان النموذج الخطي في تقديم صورة صادقة عن الجغرافيا الانتخابية. حتى في ظل السياسات المتطابقة للدولة.



7

الجغرافيا السياسية للمجليات

ها نحن قد وصلنا إلى ميزان الخيرة في منظورنا للجغرافيا السياسية. ونحدد محال هذا الميزان أو المقاس من واقع نشاط البشر في حياتهم اليومية.

ولنبدأ بطرح مفهوم «هاجر متروان» عن عامل الزمن الجغرافي الذي ينظر في المحددات المكانية - الزمانية التي تتحكم في سلوك الأفراد فهي صبيحة كل يوم تبدأ الحياة المعتادة لكل فرد - ذكرا كان أم أنثى - بسلسلة من الحلبي اليومية التي يتحكم عليه - أو عابها - أن يبرمجها، حتى يتمكن في نهاية اليوم من العودة إلى قواعد في البدار كل مساء. ولترتبط هذه الخطى المتتالية على سبيل المواصلات المتاحة للفرد حتى تتم الخطوات في ميقاتها، وهذه الرؤية «الجسدانية» (PHYSICALIST) للجغرافيا تضع محددات «مكانية - زمانية» مخروطية الشكل هندسيا، حول كل فرد من حيث هو، لا يشبه فيها فرد آخر، وبذلك تصبح لكل إنسان فرد خبرة ذاتية مباشرة عن العام ملكه هو وحده في تميز فريد.

إن لكل مجلية حالتها المتغيرة في ذاتها وعليه فإنه يصح القول بأن العولة لا تتماثل الشرق. ولما تعدد ترتيب هذا التفرع بشكل أو بآخر.

المؤلفان

في الدولة الحرة ليست مصدر وكالة للعولة المركزية ولا هي أداة من أدوات المراسلة للسياسة من العاصمة. وإنما هي هذان المدن معا.

تؤلفان

على أن هذا التمييز الصوري لا يعني أن الصرد منقطع عن الآخر. فالمجتمع لا يتألف من جماع «مخروطيات» عشوائية وإنما من ظاهرة لمنظومة قديمة النسيبة. واضح الأمر أن هؤلاء «الأفراد» (المخروطيات) الحكوميين بالنسبة المكاني - الزمني سرعان ما يفرطون كعنايت العقد، كما ينضج للمعان عندنا سلسل إلى وسط المدينة في ساعة الذروة كل يوم. وفي عالمنا الحديث تمثل هذه الحفظات «منظومة الحياة اليومية» في المدينة، بما فيها من مختلف الأنشطة في كل المدخل الكهري، ومع أننا نعرف هذه المنظومة الحضرية عادة من خلال ثقيل الأفراد هي حياتهم اليومية إلا أنها مع ذلك تنطوي على مصالح رجب من احتياجات البشر في المجتمع المعاصر. بما هي ذلك التسوق، والتعليم، والصحة إلى جانب الوظيفة أو العمل بملبسة الحال، وهي بلدان للركز وغيرها من أقطار العالم. تمثل منظومة الحياة في المدينة إطارا للروتين اليومي من أخذ وعطاء، وهي بذلك تعكس مجال الخبرة المردية بطريقة ملموسة.

وقبل أن نتخصص طبيعة هذا المجال، يتعين علينا أن نؤكد مرة أخرى أن تعريفنا للمحالات إنما هو مجرد وسيلة تعليمية، وأنها لا تشير بحال إلى انعزالية أو فصل للمنظومات المتعددة في محالات متعددة ومتباينة أخرى، ذلك أن كل فرد في دوره «أو دورها» إنما هو جزء من مكونات المنظومة اليومية في المدينة، وهو في الوقت نفسه عضو في أمة - دولة، كما أنه شريك في المنظومة الكبرى للاقتصاد العالمي، سواء كان منتجا أو مستهلكا على حد سواء. وعلى رغم أن مبررات المنظومة الدولية يلح على تأكيد المجال العملي للفرد، فإن المبررات الأخر الذي أشرنا إليه في الفصل الأول، الذي نقول به مدرسة التحولات الفرنسية للتاريخ، يؤكد بدوره على النشاط اليومي للأفراد في حياتهم العادية. أما برويل (١٩٧٢)، فإنه يرى أن هذه الأنماط السلوكية الروتينية للأفراد هي التي تنصوع على المدى الطويل بنيت «الأحداث العالمية»، إن مجال الخبرة مجال يتسم بتكامله مع منظومة الاقتصاد العالمي تكاملا تاما، مثلما هي الحال مع مجال واقع الحياة.

وكما نبينا سلفا فإن الدراسات المعاصرة لمجال الخبرة تنصب على حياة الحضر، التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية في القرن العشرين. فلقد انصرف اهتمام علماء الاجتماع والعلوم السياسية والجغرافيا إلى المدن مصفا خاصة لأحيال عديدة، أما انحصارها السياسية، فإنها قد أغفلت هذا الركن الأكاديمي المهم. فيما عدا التعرّيج على المدن المعاصم، ولم يلتفت الباحثون إلى الحضرها السياسية الحضرية إلا مع بدايات التسعينات على وجه التحديد، ومنذ ذلك التاريخ انطلقت الدراسات حول الحضر كمصغر حوهر في الجغرافيا السياسية، يناقش جغرافية الانتخابات نفسها على دور رأس الحرية في هذا الفرع، الذي يشهد طفلة علمية جديدة، وقد ينسأل القارئ عن السر في عدم غونة هذا الفصل بسماء الحظفي، «الجغرافيا السياسية للحضر» أو حتى على مشكلة الفصل السابق: «قراءة جديدة للجغرافيا السياسية الحضرية»؟

إن السبب في ذلك بسيط للغاية، وهو أننا في محاولة ملوذة «نظرية حضرية» لا نريد أن نكفها مبيضا بدالة أو نعت يكون بمثابة المصادرة التي قد يتخس عليها بالمثل، ونود أن شبه أنبشا إلى أن الوهرة المتاحة في المبررات الإمبريقي عن الدراسات الحضرية يتبعني ألا تهينا عن حفقة أخرى مهمة، ألا وهي «المعم» الذي يشوب النظرية، التي نم من خلالها تناول هذه المعلومات المتاحة الوهرة.

المبررات الأيديولوجية

حظي النموذج الذي وضعه «بيرجس» عن نطاق المدينة على شهرة دائمة فاضت الشهرة التي يتمتع بها نموذج «كريستالر» السداسي الأصلاص عن «المواقع المركزية»، وكذا نموذج «هون ثون» عن التفاضلات الزراعية، والواقع أن نموذج بيرجس مشتق من موروث مختلف عن المساق الاقتصادي لنموذجي كريستالر وهون ثون. ويمثل هذا النموذج جانبا من دراسات البيئة البشرية في مدرسة شيكاغو، التي تستخدم مفاهيم بيولوجية في

البحث في طبيعة المدن. ولقد دخل الآن مصطلح «البيئية» (Ecology) في أدبيات الجغرافيا بمعنى تحليل المادة العلمية، مثلما هي الحال في موضوع «معاملات الانبساط البيئية» أو «العوامل البيئية». بحيث لا نجد في ذلك أثرا للأصول البيولوجية. على أننا في طرحنا لهذه القضية سوف نعود إلى هذا الميراث البيولوجي من جديد، لنضم ما يطوي عليه من دلالات لأنه حتى عند استبعادنا للعوامل البيولوجية، فإن مضامينها السياسية سوف تظل نافذة، تختلف من ورائها خطأ في طبيعة الدراسات الحديثة عن الحضري، ومن خلال هذه الحدلية سوف نحاول بلورة جغرافيتها السياسية للمجليات.

اكتشاف المجليات

بعد أن نهأت نظريات «البيئية» الحضرية أخذ الجدل حول الحضر يحتم ويتخذ أشكالا غريبة من التحول، وإن كان لا يحل في بعض الأمور من الالتفاف من جديد حول البيئية، من ذلك الجدل حول ما هو حضري وما هو ليس بحضري، فثمة من يقول بأن ما هو حضري يمثل في صيغة «سياسية» تقوم على بنية مكانية تضاف إلى الأفكار التقليدية عن البيئة. وهناك من ينفي وجود قاعدة حضرية مكانية، على أساس أن ما هو قائم بالفعل يمثل وجهاً من وجوه الدولة العصرية. وهناك فريق ثالث يذهب إلى حد أبعد باستبعاد كل ما هو حضري، لأنه لا جدوى من البحث فيه. وأخيراً هناك من يؤكد على قيمة المكان والساحة الحضرية من جديد، والتي ظلت مهمة في مجال العلوم الاجتماعية. وللوهلة الأولى يخيل للمرء أن هذا الجدل قد اتخذ شكل الدوائر التي لا تنتهي. ولكن هذا الجدل رغم ذلك أمر حيوي لتفهم سمات المجليات الجغرافية الحضر السياسية. ولا يعني هذا أننا نعود الأدراج من جديد إلى البيئية الحضرية، وإنما يعني أننا قد وجدنا قاعدة جديدة لإجراء منهجنا التحليلي. وسوف نتابع كل نقطة من هذا الجدل بدورها، حتى نصل إلى مبررات تصدينا لدراسة المجليات.

أفراد البحث المكثفي

لقد جاء التعرف الجديد لعلم الاجتماع الحضري في أواخر الستينات ليضيف ما هو أبعد بكثير من مجرد تضمين البعد السياسي في تفهم «الصروق بين سكان المدينة». لقد حاول دارك أن يوصل المدينة كوحدة بيئية، وحاول علماء الاجتماع تحليل ما يعمل على ساحة المدينة من تيارات اجتماعية مختلفة، ولكن المنظورين لم يشككا لحظة واحدة في وجود ظاهرة متميزة اسمها «المدينة». وقد كان ينظر إلى هذا الكيان الحضري على أنه نقىض للريف، غير أنه مع احتفاء الريف تدريجياً أخذ الدارسون ينظرون إلى المجتمع ككل على أنه «حضري» المطبق. وعلى هذا الأساس اخفقت فكرة علم الاجتماع الحضري كفرع مستقل عن علم الاجتماع ككل في بعض البلدان مثل بريطانيا. ولقد عكس ر. إ. باهل (1970) على إيجاد تعريف جديد للاجتماع الحضري، مؤكداً على المحددات التي تحكم سلوك الأفراد، وليس الاختبارات المتاحة أمامهم في المدينة. وبذلك أدخل بعد السلطة في قلب مشروعه (البحثي). ولكن باهل مائل نظرية جديدة عن الاجتماع الحضري، فإنه قارنه بعلم الاجتماع الصناعي؛ فمع أننا نعيش في «مجتمع صناعي»، إلا أن العلاقات الاجتماعية للسلطة في عالم الصناعة تمثل اجتماعاً صناعياً قوياً. وبالمثل فإنه ينبغي علينا في مجال علم الاجتماع الحضري أن نبحث أيضاً في العلاقات الاجتماعية على هذا المستوى. ويرسم باهل مخططاً اكتسب شهرة واسعة، يتضمن فكرة الحراس الاجتماعيين، والمخططين، والخصائيين الاجتماعيين، ووكالات بيع العقارات والأراضي، ومتخصصين في قضايا التنمية... إلخ، وهؤلاء جميعاً يسهرون على التنظيم والإشراف على الموارد المحدودة في المدينة، كما أن هناك المديرين التنفيذييين في المدينة، مثل المديرين الذين نجدهم في المصانع، والنتيجة هي بروز منظومة مكانية - اجتماعية. يضطلع فيها المديرين التنفيذييين بدور وسطاء السلطة. وبذلك يكون باهل قد استبدل الفكرة القديمة، التي كانت تنحصر في رقعة محددة كنمط حضري، بفكرة جديدة هي الساحة

الاجتماعية التي تنظم فيها المؤسسات، وإدارات الخدمات العامة، وفتوات الحصول على الموارد، وأثر كل هذا في الفرص المتاحة أمام الأفراد على هذه الساحة العريضة

ونعبر نظرية باهل هذه باسم نظرية الإدارة التجميعية، التي أثارت جدلاً كبيراً من حولها، فهي حين أن فكرة باهل عن المحددات التي تظل من مرسى الاختيار أمام الأفراد هي المدينة قد قوبلت بالاستحسان، إلا أن طبيعة هذه المحددات كما بينها باهل قد لقيت نقداً شديداً، وبمختصر النقد هي أنه قد أولى اهتماماً زائداً بما أطلق عليه النقاد «كلاص الوسط» على حساب «كلاص القمة» هي المنظومة، وهم يتصدرون بذلك أن باهل يركز على المديرين المساهرين الذين يشرعون على موارد المدينة مثل مرافق الإسكان مثلاً، ولكنه قد أغفل المحددات التي تحكم هؤلاء المديرين أنفسهم والقادمة من فوق. ذلك أن هؤلاء الوسطاء، وإن كانوا يشرفون على توزيع الخدمات والموارد، لا حول لهم ولا قوة بالنسبة إلى حجم الموارد التي يمتد إليهم توزيعها على أهل المدينة، وتختلف هذه الأوضاع عما هو متبع في المصانع، حيث تتولى الإدارة وضع أهداف محدودة وفق الأرباح التي تتحقق، وهذا ما لا نجد في منظومة باهل، ومع ذلك فإننا لا ننكر أن هنالك بعض الشبه بين ما يتم في المدينة وما يجري في المجال الصناعي، بما في ذلك الأهداف التي تحكم المنظومتين، والموائم التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

غير أن التركيز على الحيز المكاني قد قهر بمنزلة الضربة القاضية للبيئية الحضرية، وعلى العموم سواء كان التركيز هنا على البيئة الحضرية أو هناك على الحيز الجغرافي، فإن المنظور الشمولي الجديد للتحليل الاقتصادي السياسي كفيل بأن يجب هذا وذلك.

تحية الحيز المكاني

مع أن الدراسات الحضرية لم تحظ بنصيب يذكر لدى المفكرين الماركسيين (قاب، وساورز ١٩٧٨)، إلا أن أهم دراسة ظهرت في السبعينيات من جملة هؤلاء المفكرين هي دراسة مانويل كاستل (١٩٧٧) بعنوان: «المسألة

الحضرية»، والتي تنسحب إلى مدرسة البيئية الماركسية هي فرنسا، ولا نرجع شعبية كتاب كاستل إلى الأفكار الماركسية المتضمنة فيه، إذ كان أكثر المرحبين به من غير الماركسيين، وإنما يرجع ذلك إلى أن الكاتب ينعقد بطريقة مباشرة لنسطة من الفضاء المرتبطة بالتعجيل الحضري، بداية من الأفكار البيئية فصاعداً، ثم إنه فوق ذلك يقدم مشروعا جديداً، يكسره الموروث المتضخم الذي مات كالمسح الموهل في رأي بعض النقاد، ومع ظهور كتاب كاستل، نهجت مدرسة «البيئية» الحضرية إلى مثواها الأخير، دون رجعة هذه المرة.

يمر كاستل ما هو «حضري» بأنه المعيشة اليومية التي هي محال الحيرة اليومية للأفراد، بحيث تصبح «الوحدة الحضرية» ذاك الجزء المحدود من قوى العمالة على حيز مكاني معين (كاستل ١٩٧٧: ١٤٥). وهذا الحيز أو «المجال» هو ما كما قد عرّفناه في مقدمة هذا الفصل بالمنظومة الحضرية اليومية. وإلى هذا الحد تتسق منظومة كاستل تماماً مع مقاييسنا للخبرة. ولكن كاستل يضيق من مجال اهتماماته فيقصرها على بعض الأنشطة من حياة المدينة. ويعتقد كاستل أنه في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تتم عمليات الإنتاج، وتدير العمالة لهذا الإنتاج وفق معايير متباينة، فهي حين أن الإنتاج يخضع لعوامل على المستويين القومي والدولي، تظل العمالة التي تتركز هذا الإنتاج ظاهرة حضرية لصيفة بعمليات الاستهلاك الذي هو الشغل المعامل للدولة، وهذا ما يطلق عليه كاستل «الاستهلاك الجماعي»، الذي يشمل التخطيط الحضري، ووسائل النقل العام، والإسكان الشعبي، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات. وبذلك تصبح المدينة «وحدة الاستهلاك الجماعي» (كاستل ١٩٧٨: ١٤٨). وطبقاً لهذا المفهوم، فإن مشكلات المدينة تنحصر في الصراعات المحلية حول إدارة مؤسسات المرافق العامة، وقضايا الاستهلاك، والمواصلات، والتخطيط، والإسكان... إلخ.

والنتيجة هي ما قال به دنيتشي (١٩٨٠: ٥٠) - إننا أمام تعريف «متواضع» للميدان الحضري، الذي يجعل محل الأفكار القائمة على «الأيديولوجية البيئية»، وذلك وفق المعادلة الآتية: الحضري = الاستهلاك الجماعي. وعلى

الجغرافيا السياسية للمحليات

في توفير الخدمات. ولقد اتسعت آثار تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل حاد على المدن الداخلية في الدولة الحديثة. وبأني تحليل دلتلبي السياسي لمناطق الحصر ليعين أهمية العمليات التي تتم «خارج المحليات» كمكونات في دراسة السياسة الحضرية. ولكن هذه الدراسة التحليلية لا تبرز مفهوم «الحضر» على أساس الروابط المكانية التي يعرفها جميعا عن المدن كبيرها وصغيرها. نحن إذن في حاجة إلى إعادة النظر في المدن كحيز مكاني «ههي المهيان الذي يهيم الناس على ساحته كل أيام حياتهم بشكل روتيني» (ميلو ١٩٧٥: ٢٧٧).

النفط حين يوري (١٩٨١) هذه الفكرة ليمضي بها إلى نهاية التشويع وهو يتأسس للإعمال الذي أصاب البعد «المكاني» في مجال العلوم الاجتماعية، ويهدد بوجه خاص أفكار كامنيل (١٩٧٧) التي لا تقيم وزنا للحيز المكاني خارج أطر العلاقات الاجتماعية التي تحدد هذا الحيز. فمع أن الحيز المكاني من حيث هو لا يمثل أثرا مستقلا، إلا أن يوري يحاج بأن الطريقة التي يتم بها ترتيب هذه الأمور المجتمعية يمكن أن تؤثر في هذه العلاقات. وعلى هذا فإن يوري لا يقبل فكرة وجود علم اجتماعي مكاني له صفة العمومية، كما فعل أنباع مدرسة شيكاغو البيثيون في العشرينيات، أو كما فعل أيضا الجغرافيون «الكميون» في الستينيات، مع ملاحظة وجود مؤشرات نوعية ذات طابع محلي، وهكذا نمود إلى قضية المحليات، التي تمثل في بلدان المركز وفي كثير من بلدان الأطراف منظومة الحياة اليومية في المدن في شكل سوق العمالة المحلية. ومع أن طبقات المجتمع تعبا سياسيا على المستوى القومي، إلا أن توزع هذه الطبقات في المحليات يهي متفاوتا، ذلك أن أنماط الجماعات المختلطة اجتماعيا تؤدي بالضرورة إلى ظهور أنماط من العلاقات الاجتماعية المتباينة أيضا. ولا يمكن التغلب على هذا التفاوت في الخبرة بطريقة آلية على مستوى الدولة بمجرد تأميم الخدمات. ويعتقد يوري (١٩٨١) أنه مع تزايد التحكم الاقتصادي على المسموين القومي والدولي، فإنه من المتوقع ظهور نشاط سياسي على مستوى المحليات، لأن أسواق

هذا الأساس بعد دلتلبي تحليلا سياسيا حصريا ينهي عيه العهد المكاني للمدينة، بحيث لا يبقى أمامنا بعد هذه التعدية سوى سلمة من العمليات المتواصلة حول توزيع العمالة في محاللات الإنتاج. والتي هي بالضرورة عمليات حضرية..

نتيجة «الحضرية» وإعادة اكتشاف المحلية

خرج هيليب أبرامز (١٩٧٨) بأفكار ساهمت بدورها في الإجهاز على التفكير على الحضرية. فهو يدين الموروث البثوي برمته لأنه - كما يعتقد - يجعل من المدينة كيانا ماديا ولكأنها تحسب اجتماعي. في حين أنها هي واقع الأمر لا نعدو أن تكون «مجرد ظاهرة من الظواهر» (أبرامز ١٩٧٨: ١٠) ويرجع أبرامز السبب في عدم وجود نظرية متفنة عن المدينة إلى أن مثل هذه النظرية من ضروب المستحيل، فالمدينة ليست كيانا لأنها ليست منظومة فاعلة. وترجعنا هذه الأفكار مرة أخرى إلى فنية الهدف أو التصدية في منظومة باهل الحضرية. ففي حين أن المصانع والشركات تمثل وحدات فاعلة في المنظومة الصناعية، فإننا لا نجد أثرا لهذه الفاعليات في الدائش في أطر المنظومة الحضرية. وعلى هذا يصبح محاولات تأكيد دور المدن في قيام النظام الرأسمالي سواء في بلدان المركز أو الأطراف الحديثة في غير موضعها. إن المدن الصغيرة والكبيرة هي مجرد ساحات تكشف عليها العلاقات الاجتماعية، ولكنها هي نفسها لا تمثل هذه العلاقات. وحسب قول أبرامز (١٩٧٨: ٣١) فإنه ينبغي النظر إلى المدن بوصفها «معارك حربية أكثر من كونها نصيا أثرية تذكارية».

من مزايا فكرة «الاستهلاك الجماعي» أنها تربط بطريقة مباشرة بين «مشكلات المدينة» والأنشطة المتزايدة التي تضطلع بها الدولة الرأسمالية. وبطبيعة الحال فإن الأزمات المالية التي قد تعرض للدولة تعكس على طريقة الإنفاق العام على مناطق المدن الداخلية. وذلك بسبب عدم التوازن في توزيع هذا الإنفاق العام، والاعتماد الزائد لسكان هذه المدن على الدولة

العصالة هيبتها سوف تسيطر من آثار الكساد الاقتصادي. بما يعكس بالضرورة على توزيع العمالة وعمليات الإنتاج في المحليات نفسها. ويربط بوري (١٩٨٦) هذه القضية مباشرة بالمفهوم البريطاني للمحليات الذي عرّفها له في المقدمة

ونحن إذ نشر ما ذهب إليه بوري من رأي في هذا الفصل. لا نعبر عن تبديل في مواقفنا. وإنما نعترف بضرورة إعادة صياغة المؤثرات التي تؤنبها المحليات في هذا السياق (فلكن، وغير ١٩٧٢). وفي تقديرنا أن المحليات تمثل بعدا جوهريا من واقع حبرات سكانها المتنوعة، ومن حقيقة انعكاس هذه الحبرات على الصعيد السياسي. على أننا لسنا بصدد بناء لنظرية حضرية جديدة. فالمحليات التي نعرض لها فيما يلي هي منظومات حضرية يومية. وإن كان التأكيد على تنوع السياق من حيث التوازن بين الطبقات والفوارد. وليس أبدا على الفكرة العامة لمفهوم «المدينة». وباختصار فإننا بذلك نكون قد تناولنا فكرة المدينة كوحدة بيئية وانتقلنا إلى المحليات كسياق اجتماعي.

أهمية الميز المكاني

إن أهم ما نخرج به من هذا التصميم الأسبق من الطرح هو أن العولة لا تعني بحال فرض صيغة معطية على كل أرحاء المعمورة. حتى مع تسليمتنا بأنها سوف تتطوّر بالضرورة على تحولات في المحليات من خلال إعادة الهيكلة. وينبغي التأكيد على أن لكل محلية حالتها المتغيرة ذاتها، وعليه فإنه يصح القول بأن العولة لا تستأصل التنوع، وإنما تعيد ترتيب هذا التنوع بشكل أو بآخر. فالمحليات دائمة التغير والفعول، ولكنها أبداً لن تخضع من الساحة.

وسؤدى هذا كله هو الأنبي: علينا أن نأخذ في الاعتبار دور المحليات لكي نتقّم سياسة الدولة ككل. وكذا السياسة الدولية نفسها. وسوف نعرض فيما يلي إلى بعض الكتابات في هذا السياق للخروج بنظرية عن المحليات في آخر الأمر.

التطبيع الاجتماعي في الحيز المكاني

تمثل نظرية التطبيع الاجتماعي السياسي بعدا مهما في حقل العلوم السياسية (رندون ١٩٧٧). وينظر إلى هذا التطبيع على أنه مفتاح الاستفرا لاي نظام سياسي والمعروف أن السيطرة السياسية تتم في الدول إما عن طريق القهر أو عن طريق الإجماع الشعبي. أما الفهر فهو طريق مصصوف بالمخاطر كما أنه سبيل بأحد التكلفة. في حين أن الإجماع الشعبي يمثل الاختيار الأفضل كلما سمحت الظروف بذلك. ويحد في كل المجتمعات صيغة من محاولة التوازن بين الفهر والإجماع، ويتفاوت هذا التوازن في الدرجة وفقا لأحوال الاقتصاد المالي وانكاساته على مختلف دول العالم. وكذا في موضع سابق قد أوضحنا وجود التفاضل بين أسلوب نقل السلطة التنفيذية بالقصر. وبين السبل الديمقراطية الليبرالية لتبين جرافية توازنات سياسات الفهر والإجماع.

ويعتمد الإجماع وما يترتب عليه من صلاقات في دول المركز على السياسات التي تنتهجها هذه الدول لعرض مفاهيم التطبيع الاجتماعي السياسي في الأجيال، من خلال الأسرة، والمدرسة، ووسائل الاتصال والإعلام، كي تترسخ المبادئ والقيم السياسية الأساسية في ضمائر الشعوب.

إشارة على آثار صلة التجاور

نود أن نذكر في البداية من أن ظهور العديد من الكتابات في فرع ما من فروع المعرفة لا يفي بالضرورة زيادة نذكر في معرفتنا. وفي ذلك يقول رندون (١٩٧٧) إن محاولات باورة نظرية صالحة في هذا السياق الاجتماعي قد منيت بالفشل، ذلك لأن التطبيع الاجتماعي السياسي لا يتألف من عمليات عابرة الطابع، وإنما من عمليات معينة تتضح صاعبتها في مواقف اجتماعية ملموسة، من خلال خبرات الأفراد في محلياتهم من حيث السياق والمادة الخام لهذا التطبيع. وهذه العمليات هي التي اتفق اصطلاحا على تسميتها «آثار صلة التجاور». وهناك اعتقاد

سائد أن صلة التجاور لا تؤدي إلى نتائج مهمة في العمليات الانتخابية. على رغم أن كلا من كوكس (١٩٦٩)، وريولدر وآرشر (١٩٦٩) قد حاولوا صياغة جغرافية للانتخابات حول هذا البعد المكاني، أو صلة التجاور، ولم تصادف آراء هؤلاء الكتاب قبولاً لأنها في رأيهم (نيلور وكونستور على سبيل المثال ١٩٧٩، ٦٧)، لا تبدو أن تكون هامة في تأثيرها في بعض الانتخابات القبلية وقت الاقتراع. بحيث يمكن «إيجالها» في حساباتها، على أننا هنا نتراجع عن هذا الحكم. ونصع آثار صلات التجاور في دائرة الضوء، لا نظرية محدودة حول «الموقع» وإنما كعملية تطبع في موقعها الصحيح.

ومما يلاحظ على دراسات آثار التجاور أن الفرائز في محصلتها النهائية تنصاع بالنسبة للتجاور في مجموعه، ولكنها ليست واضحة المعالم على المستوى الفردي. ولقد قام ألي (١٩٧٣) بدراسة خمس وخمسين استفتاء حول أقطاب الانتخابات في ثماني عشرة مدينة مختلفة في الولايات المتحدة ما بين أعوام ١٩٥٥ - ١٩٧٢. ونعطي هذه الاستفتاءات العديد من القضايا من قبيل: الموقف من إضافة مادة الملورين إلى مياه الشرب، ومشكلات التعليم والمدارس، والأشغال العامة في المدينة. ثم عقد ألي مقارنة بين نتائج الانتخابات في الدوائر الانتخابية المختلفة، وبين المقومات الاجتماعية الاقتصادية لمواطني هؤلاء الناخبين، كي يحدد ما أطلق عليه «التلاحم الانتخابي» بين الشرائح الاجتماعية في المدينة. وكان الهدف من وراء ذلك أن يتبين ما إذا كانت الدوائر الانتخابية المتشابهة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية تصوت متشابهة برأي واحد عند الاستفتاء على القضايا التي نشعلهم جميعاً. ولقد اكتشف ألي أن سبع عشرة دائرة تفصح عن درجة هزيلة من التلاحم في الرأي، وأن سبعا وثلاثين حالة تبدي درجة عالية من التماسك. وهذه النتائج تدعو إلى التساؤل عن الأسباب وراء هذا التفاوت في درجة التماسك أو التلاحم. يقول ألي أن المدن التي تتألف من أحياء سكنية متصرفة تظهر مستويات عالية من التلاحم وقت الانتخابات، مقارنة بالمدن المتكاملة، بمعنى أن صلات التجاور أوضح في الأولى عنها في الثانية. ولا نأني هذه الأحكام

من فراغ، فقد أظهرت ست عشرة حالة من سجل التسع عشرة حالة التي أبدت نغمة منخفضة من التماسك الانتخابي أنها جميعاً من المدن متكاملة التركيبة السكانية، في حين أن إحدى وثلاثين حالة من مجمل الست وثلاثين التي أظهرت نسبة عالية من التماسك الانتخابي قد جاءت من المدن المتقسمة إلى أحياء سكنية منفصلة. ومعنى ذلك أن الهيكلية المكانية لهذه المدن تؤثر على أنماط الاقتراع من خلال صلات التجاور.

ومع ذلك فإن مثل هذه الاستنتاجات، وإن كانت تبدو واضحة ومحدودة، إلا أنها تدق على رغم ذلك محرد «اختبارات» غير مباشرة لقياس مؤثرات التجاور. ولذا فقد لجأ بعض الباحثين إلى تقصي الحالات الفردية للتعرف على هذه المؤثرات بين سكان المحليات. من ذلك للمسع الذي أجراه فيتون (١٩٧٣) لسبع وثمانين من الناخبين في ثلاثة من شوارع مدينة منشستر بالإنجلترا وقت انتخابات سنة ١٩٧٠، حيث وجد دلائل على تعاطف بعض السكان مع حزب العمال، مراعاة لخواطر جيرانهم الموالين لحزب العمال. ولكن من ناحية أخرى هناك الحذل السياسية الدائر في هذه الشوارع، الذي لا يوحي بحال أن صلة التجاور تدخل في الاعتبار كعامل شديد التأثير في سياسة الدولة. وفي هذا ما يتفق مع الفياسات الأخرى التي تظهر أن أغلب الناس يحصلون على معلوماتهم عن الأمور السياسية من خلال وسائل الإعلام، وبخاصة من خلال الشاشة الصغيرة لأجهزة التلفزيون. والواقع أنه يصعب علينا المقارنة بين آثار التجاور في النتائج الإجمالية للعمليات الانتخابية وآثار التقنيات الحديثة المتبعة في الدعاية الانتخابية، خاصة عند احتياز رؤساء الدول أو رؤساء الوزراء.

وعلى هذا فإن بعض الباحثين قد افترضوا أن آثار التجاور تنعكس في قضايا أخرى، فباحث مثل دتليفي (١٩٧٩) على سبيل المثال - يعتقد أن ما يحدث من انحرافات عند إدلاء الناخبين بأصواتهم لا يرجع إلى آثار التجاور بقدر رجوعها إلى قضايا تتعلق بالخدمات من قبيل مشاكل الإسكان والمواصلات وما شاكلها. ولكن جوستون (١٩٨٣)، بد أن أضاف عوامل المتغيرات المتصلة بالخدمات إلى متغيرات الشرائح الاجتماعية في تحليلاته، وجد - خلافاً لرأي دتليفي - ما يشير إلى آثار التجاور في

نتائج الانتخابات، وعلى حد تعبيره مجده يقول: إنه على الرغم من جهود الكثير من المتشككين، إلا أن آثار النعاجور تبقى عاملاً مؤثراً في العمليات الانتخابية

إن المخرج الوحيد من هذا التحول المستمر هو أن تربط آثار النعاجور عملية التطبيع الاجتماعي السياسي في شعوبها، والتي هي بالضرورة جزء منها. ويعني ذلك أن نحول التركيز على دراسة الشرائح الاجتماعية إلى التركيز على أفاق زمنية أعمق: بدلاً من محاولة استقاء القرائن من معركة انتخابية واحدة، كما فعل هيتلر مثلاً (١٩٣٣)، ينبغي أن نراجع عملية التطبيع الاجتماعي السياسي، كما يدعو ملباند (١٩٦٩: ١٨٢) حتى نتكشف لنا «المعقدة الكبرى من المشارب والتلفيق» التي يتعرض لها المواطن الفرد من المهد إلى المجد. ونقتضن هذه الرؤية صلات النعاجور جنباً إلى جنب مع عدة مشارب أخرى هائلة بدورها في عملية التطبيع الاجتماعي. فلفند أخرى كل من بتر، وستوكس (١٩٦٩) مسحاً شاملاً لمواقف الناحين البريطانيين وتوجهاتهم وتوصلا إلى أن تضميل الأفراد لحزب بعينه إنما يتأثر من اضطرابات أسرهم، وبخاصة الأب. ويعكس هذا بعد التطبيع الاجتماعي داخل الأسرة كخطوة أولى، وإلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى تتصل بغيريات الفرد نفسه خارج محيط الأسرة، من قبيل «المنافس السياسي» السائد وقت أول خبرة للمرء بنوم فيها بالإدلاء بصوته. ويمستخدم بتر وستوكس «نموذجاً عن تعاقب الأجيال» ليبين كيف أن الأجيال المتوالية لحزب العمال مثلاً (من ١٩٤٥ فصاعداً)، وتلك للموازية لحزب المحافظين (من ١٩٥٩ فصاعداً) قد ظلت على ولائها ومواقفها من هذا الحزب أو ذاك لمدى طويل من السنين، لا تتزعزع عن موقفها في كل جولة انتخابية.

إن الدلائل المباشرة لعملية التطبيع الاجتماعي ليست من بنات النعاجور في حد ذاته، وإنما هي في ثبات أنماط التصويت في الجغرافيا الانتخابية. وباستثناء الولايات المتحدة، نجد أن بلدان الديمقراطية الليبرالية قد شهدت أنماطاً ثابتة من الاقتراع، ظلت على حالها لعدة أجيال متتالية. وكذا قد أوضحنا من قبل أنه في الانتخابات التي أجريت

بعد سنة ١٩٤٥ في بلدان المركز، احتفظت معظم الأحزاب أنماطاً ثابتة من الولاء، والتأييد، بل ويعكس الرجوع بهذه الأنماط إلى توازن أسف من ذلك بكثير.

تصدع التطبيع الاجتماعي

يمكن وصف عملية التصدع هذه على أنها «المعركة الانتخابية» الصامتة في المحليات، والتي تصبغ عن نفسها فقط عندما يشعل التصدع قطباً ليلمسه الأهلين. ويقع هذا التصدع عندما تتغير السياسة الحزبية بحيث تصبح توجهاتها غير متوافقة مع مصالح المحليات من أصحاب الأصوات «المعتادة» أو الأمة، وبطبيعة الحال فإن هذا التحول لا يتم بين عشية وضحاها، ولقد قدم لويس (١٩٦٥) صورة لهذا التحول من واقع ما حدث في مدينة هلت بولاية ميشيغان في الثلاثينات. فلفند كانت الأحياء التي يقطنها السود هي هذه المدينة في الأصل من المؤيدين المتشددين للحزب الجمهوري، لأنهم بذلك يصوتون لأدهام لتكوين (الذي حرر السود من أغلال الرق)، ولكنهم فيما بعد تحولوا ليؤيدوا الحزب الديمقراطي، وذلك بعد صدور وثيقة «الوفاق الجديد» (New Deal)، على أن هذا التحول قد بدأ أولاً في القسم الشمالي من المدينة، وذلك بفعل صلات النعاجور، ففي انتخابات ١٩٤٢، كان السود في الشمال يصوتون لصالح الحزب الديمقراطي، بينما كان السود في جنوبي المدينة يصوتون للحزب الجمهوري.

وهناك أمثلة أخرى عن تحول الولاء السياسي، نجدها في دراسة أجراها كريجوري (١٩٦٨) عن مجتمعات عمال المناجم الفحم في برطانيا قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. فلفند ظلت هذه المناطق موالية لحزب الأحرار حتى سنة ١٩١٨، عندما انحازت لمصلحة حزب العمال. ويرجع هذا التحول في جانب منه إلى جهود نقابات عمال المناجم وصلاتهم الوثيقة بحزب العمال منذ سنة ١٩٠٧، على أن هذا الانقلاب من حزب إلى آخر لم يكن بسبب جهود نقابات العمال فقط، أو لأن النقابات قد نهيت

التأخير إلى أن بصوتوا لمصلحة حرب العمال. وإنما هناك إلى جانب ذلك عوامل ترتبط بالمقاييد الراديكالية السائدة في الوسط العمالي نفسه في مواقع العمل. والتي يرجعها حريشوري إلى الظروف الفاسية التي كان هؤلاء العمال يعملون في ظلها. ويطرأ إلى أن العمال في المناطق الشمالية الشرقية لبريطانيا كانوا في ظروف أفضل نسبياً عن غيرهم كانوا من فريق المعتدلين. هي معتقداتهم السياسية. وذلك بخلاف الأحوال في جنوبي ويلز. التي ولدت ظروفها المعيشية الفاسية أفكاراً راديكالية. وقد انعكست هذه الأوضاع على انتخابات سنة ١٩١٠. إذ احتفظت حزب الأحرار ببعض المقاعد البرلمانية في شمال شرقي البلاد. ولكنهم لم يحصلوا على شيء في جنوبي ويلز.

الأيديولوجية والمحلية

إن النتيجة التي نخرج بها من النقاش السابق هي أن آثار صلات التجاور تمثل ما هو أبعد بكثير من مجرد العلاقات الفردية الشخصية. كما أنها ليست نابعة للخبرات السياسية للأفراد تجاه هذا الحزب أو ذاك. إن مطلباً وإن إيجابياً. ولابد لنا إذن من التسليم بأن المحليات هي الأماكن التي تتم فيها عمليات التطلع الاجتماعي. الذي يتجاوز التشجيع أو الولاء لهذا الحزب أو ذاك. والفتيح ينطوي على أيديولوجيات راسخة في ضمائر الفوم. وهذا أمر ينهي على الأحزاب أن تأخذ في الاعتراف. وتتضمن هذه الأيديولوجيات بالدرجة الأولى في المبادئ الضمنية التي يتطلع عليها الأفراد منذ الصغر ليصبحوا مواطنين صالحين في أي بلد من بلدان العالم. ومن واقع هذه الحقيقة يتعين علينا الاعتراف بتعدد الثقافات السياسية في مختلف أركان الكرة الأرضية.

ومن أشهر الدراسات في هذا المجال كتاب الموند وفيبرا (١٩٦٣) بعنوان: «الثقافة الوطنية». فقد قام هذان الباحثان بإجراء مسح اجتماعي شامل، اتضح من خلاله أن المواطنين البريطانيين والأمريكيين في مواقفهم السياسية أميل مطبقهم إلى الديمقراطية الليبرالية عن الألمان والإيطاليين

والمكسيكيين. وهما بقولاً بلن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة «تملكان» ثقافات وطنية حاصلة بهما. مع ملاحظة أن بريطانيا تنقسم بمراكزها لمشارع الثقافات الأخرى المتغيرة. وسوف نواصل مناقشة هذه النتائج في محاولة ربطها بموضوعنا عن المحليات

وبدابة لابد من القول إن المشكلة في مفهوم هذين الساحتين عن الثقافة الوطنية أنه مفهوم «أحادي» النظرة. بمعنى أنهما يجرحان سمعة ثقافي «موحد» بالنسبة إلى كل دولة. وهي هذا مبصادة واضحة للفروق الفاشة داخل الثقافة الواحدة في البلد الواحد. وذلك على أساس الفوارق الاقتصادية في مختلف المحليات داخل الدولة الواحدة كما أن الساحتين قد أضاما مفهومهما من منطق نموذج المجتمع مثالي. مكتمل لخصائص الإجماع والتسامح في القسم والمواظف. وهذا خطأ فادح أيضاً. إذ إن الدراسات الاجتماعية للمجتمعات داخل الدولة الواحدة تشر بوجود ثقافات خاصة لشرائح المجتمع. متفاعة الطبقة العاملة «الوطنية». غير الثقافة الوطنية عند التحبة على سبيل المثال. ولا يمكن تسوية هذه الفروق مع مفهوم الثقافة السياسية الواحدة.

ولذا فإننا سوف نلزم في طرحنا التالي بمتناج جهسوب (١٩٧٤) الذي يعادل بين الثقافة السياسية ومفهوم الأيديولوجية السائدة. كما أننا سوف نسعين بخطة باركن (١٩٦٧ - ١٩٧١) في الاعتراف بالتعددية أو التنوع داخل إطار الأيديولوجية السائدة في الدولة.

أيديولوجية سائدة للجمع

انطلاقاً من المفولة الماركسية الأساسية بأن الأفكار التي تسود في مجتمع من المجتمعات إنما هي أفكار الطبقة الحاكمة. فسوف نعرف الثقافة السياسية للدولة بأنها الأيديولوجية السائدة. أي الإطار العام المعنوي للأفكار والقسم والاتجاهات التي توارز نظام الحكم القائم. ويلاحظ على البلدان التي تتنوع سياسة اقتصاديات السوق أنها تتبنى الأفكار الرأسمالية. وإن كانت هذه الأفكار تتباين وفق قيم معينة تؤكد

عليها محضعات معينة. حفاظاً على التماسك الاجتماعي في سياقات
شومية مختلفة. ففي بريطانيا مثلاً نسود أيدولوجية نساء النظام
الرأسمالي. وإن كانت نغدي تسامحاً تجاه الأيديولوجيات الأخرى. كما
يقول آلوند وفيريا (١٩٦٣)، وإذا كانت هذه الأيديولوجيات المتصارعة تحقق
الحفاظ على الوضع القائم في البلاد. فإن هذا كسيل بأن بعض الدولة
معسة اللجوء إلى أساليب الإكراه والقمع. ما دامت الأغلبية من الشعب
حاكم ومحكومين. نقر بهذا الوضع القائم. ويحدد باركن صيغتين نغسر من
خلاتهما الطبقات الحاكمة عن موقفها تجاه هذه الأيديولوجية السائدة
الصيغة الأولى يمكن تسميتها «الاحتشام» والنسبية بما هو سائد. أما
الصيغة الثانية فيمكن تسميتها «النطع إلى الأفضل» وفي حين أن الحالة
الأولى نغني قبول الرعية بوصفها المتغني الحاكم. فإن الحالة الثانية تنطلع
حديثاً إلى ترقية أوضاعها داخل النظام. وهناك في الدول منظومات قيمية
مرعية تعمل بصورة غير مباشرة على ترسيخ أركان النظام السائد
وأيدولوجيته الحاكمة. حتى يتحقق فنول عام لما هو قائم بالفعل من
خلال أطر أخلاقية. وتأكيد دائم على سمي الدولة نحو ترقية أوضاع
الجماعة داخل المنظومة القائمة. وتعد هذه السياسة نوعاً من التفاضل بين
مجموعة من القيم نرقي إلى عصف الأيدولوجية «المنق عليها» هي شه
إجماع (باركن ١٩٧١: ٩٢). وتحاول الأيدولوجية السائدة يوماً بعد يوم أن
تتوأم مع متطلبات المجتمع. حتى تضي منيع إلهام معنوي مجرد. ومرجعية
للإطار العام للدولة. أما المنظومة الفرعية فإنها تولي اهتماماً بالأوضاع
الاجتماعية الملموسة. بما في ذلك اختيارات الناس وسلوكياتهم. وعلى هذا
يصبح لدينا مستويان من المرجعية المعيارية (باركن ١٩٧١: ٩٥) المستوى
التجريدي. والمستوى العملي. ويلاحظ أن قيم احترام الرأي والرأي الآخر.
وقيم النطع للهادئ إلى الأفضل. وقيم التفاضل تقف جميعاً في مواجهة
الأفكار الراديكالية المعارضة للوضع القائم. والتي تتعزز لإحلال فهمها
محل الأيدولوجية السائدة. وفي بلدان الديمقراطية الليبرالية التي تتمتع
بجبال من الاستقرار السياسي. فإن هذه الأفكار الراديكالية لا تحتل إلا
موقعا هامشياً على حافة المنظومة السياسية.

يتضح من هذه المناقشة أن كل ما حرج به آلوند وفيريا لا يمدو أن يكون
أكثر من طرح مستمر عن الثقافة البريطانية الوطنية التي نحترم التفاهات
الأخرى. ولما نرى في هذا التوضيح قيمة تذكّر. ما دام أنه في ظل
الأيدولوجية السائدة يمكن الحفاظ على الاستقرار من دون اللجوء إلى
الإكراه أو القهر. استناداً إلى منظومة من القيم المتساوية. والمتطلعة إلى
الإصلاح والتي نحترم التفاهات الأخرى وهذه ملاحظة مهمة جديدة
بالاعتزاز. خاصة أن جيسوب (١٩٧٤) قد وجد من خلال أبحاثه أن درجة
مشاعر البريطانيين تجاه الأيدولوجيات الأخرى ليست بالقدر الذي يظنه
آلوند وفيريا.

ولقد جاء بحث آلوند وفيريا ضمن دراسة سياسية مقارنة للكشف عن
خاصية التسامح تجاه الثقافات الأخرى لدى عدد من الدول. ولربما يكون
صحيحاً - كما قال جيسوب - أن الشعب البريطاني أقل من الشعب
الأمريكي في تطلعاته إلى الأفضل. ولربما يكون صحيحاً أيضاً أن يكون
البريطانيون أقل تسامحاً وتعايشاً عن السويديين مع الثقافات الأخرى
(مكيس ١٩٧٧). ولكن هذا لا يعني أن هاتين القيمتين الأخيرتين (من تطلع
وتسامح) لا تمثلان أهمية بالنسبة للبريطانيين. وبشكل عام يمكن القول
بأنه في جميع بلدان الغرب الأوروبي التي تتمتع باستقرار سياسي. موف
تتبعس الأيدولوجيات السائدة في خليط متتو من هذه القيم (تسامح).
نطلع إلى الأفضل. معاشية الآخر). ولكن هذا الخليط القيمي في أي من
هذه البلدان يتوقف على الاستراتيجيات التي تتبناها الطبقات الحاكمة.
وأبضا على الخبرات الملموسة على أرض الواقع بالنسبة إلى الطبقات
الحكومة في حياتهم اليومية.

المحيط البيئي والأحزاب السياسية

وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى نعود إلى المحليات: فلقد ربطت لوكورد
(١٩٦٦) بين منظومة القيم البديلة وبين «نقطة الفرصة المواتية للمواطن
الشرد في الوسط الذي يحيط به». وذلك من واقع الخبرات التي يمر بها

الأفراد في سبيل من التفاوت الاجتماعي في المجتمعات الصغيرة التي يعصون فيها كل حيائهم. وقد حدد جيسوب ثلاثة أبعاد في هذا المحيط البيئي: المحيط الصناعي في المدن بعصانها وشركائها المتحدة حيث تسود علاقات رسمية المتاع مما يؤدي إلى طهي قديم من تعاضد الاحكام الخططة جيبا إلى حد، الوسط الريفي الزراعي مع بعض الصناعات الصغيرة، حيث تسود العلاقات الشخصية بين الأفراد، مما يساعد على طهي قديم من التسامح تجاه الرأي الآخر. وأخيرا وسط سكان الضواحي حيث تسود روح المنافسة في الاستهلاك، مما يولد شيئا تتطلع إلى ما هو أفضل، ويدخل المحيط البيئي كعنصر من عناصر البعد في السياسة البريطانية. فهو يظهر جليا في جغرافية الانتخابات الكمية، كمنع لفه تفسير أنماط نتائج الانتخابات (بيت وآخرون ١٩٦٩، كرويوي ويان ١٩٧٣، كرويوي ويان ١٩٧٦)، ففي النموذج المنظور الذي وضعه كرويوي ويان (١٩٧٦) نجد بعدين جديدين يضافان إلى النموذج الأصلي عن الشرائح الاجتماعية وهما: المتغيرات النوعية التي تحدد دوائر المناطق الزراعية، ومناطق «الغديين»، ثم مقاييس هذا المستوى السابق في عملية الاقتراع في هذه الدوائر، وذلك للأخذ في الاعتبار تلك المحليات التي تؤيد «تسوء» حزب العمال أو حزب المحافظين. وقد تمخض هذا النموذج عن نتائج مهمة كشفت السر وراء التحولات فيما يقرب من ٩٠٪ من أصوات الناخبين سنة ١٩٧٠. ولكن المحيط البيئي يعني أكثر من مجرد إضافة متغيرات تدخل ضمن عمليات التحليل الإحصائي للقطاعات السكانية، ذلك لأن المحيط البيئي مجتمعات حبة دافئة، وصاحبة تاريخ مميز. ولقد قام نيبوي (١٩٧٧) بدراسة شاملة للوسط الريفي في منطقة إيست أنجليا من منظور تاريخي، مستعينا بآراء باركن (١٩٧١)، فوجد أن رصد منظومة هيمية عن التسامح تجاه الثقافات الأخرى في هذه البيئة أصعب بكثير مما كان يفترض سابقا. ولنا أن تتعامل عن مساحة هذا الشعور بالتسامح في مثل هذه البيئة الريفية مع مكابدة الأهالي لمحاولة التكيف سلوكيا مع أوضاعهم المتردية اقتصاديا، ثم هل هذه السلوكيات أو الاتجاهات مجرد فهم برزت على السطح لمواكبة المعاناة كل يوم في فلاة

الأرض؟ ولن نتصدى للإجابة على هذه التساؤلات في هذا المقام. وإنما نكتفي بالتأكيد على الدور الهام الذي تلعبه المحليات في نشوء معلومات تفهم والاتجاهات.

ولنتخصص مثالا واحدا شيء من التفصيل فلتدقق أهاص الكثيرون في الحديث عما يبدو من تناقض في قصة صاحب حزب المحافظين في الانتخابات البريطانية. ففي سنة ١٩٦٧ غير الفيلسوف إنجلز عن اسمه سبب النجاحات التي يحظى بها المحافظون. حتى بعد أن حصل العمال على حق التصويت في الانتخابات، والحق أن هذا الحزب العريق قد نجح في تعبئة المؤيدين له في الانتخابات لمدة تزيد على قرن كامل. فمع أن الطبقات العمالية التي حصلت على حق التصويت صارت تمثل أغلبية ساحقة منذ سنة ١٨٨٥، إلا أن ثلاث حكومات فقط من الأحزاب المعارضة هي التي تمكنت من الحصول على الأغلبية البرلمانية طوال هذه الفترة، وهي الأحرار (١٩٠٦ - ١٩١٠م)، والعمال (١٩٤٥ - ١٩٥١م)، ثم العمال مرة أخرى (١٩٦٤ - ١٩٧٠م). وعلى العكس من ذلك أحرز المحافظون أو الحكومات الائتلافية بقيادة المحافظين الأغلبية البرلمانية في ثلاث عشرة جولة انتخابية منذ سنة ١٨٨٥. ويعني ذلك أن عددا كبيرا من فئات العمال كانوا يصوتون لمصلحة حزب المحافظين طوال هذه المئين. ولهذا فإن البعض قد وصفوا هذه الانتخابات بأنها «مصادمة» أو منحرفة، على أساس أن كلا من حزبي الأحرار والعمال يمثلان الحزبين «الطبيعيين» لضمان ولاء الطبقات العمالية (ماكنتزي، وسلفر ١٩٦٨).

على أننا لو تناولنا الموضوع من منطلق الأيديولوجية المائدة والنسب الاجتماعي السياسي لبريطانيا ككل، لخرجنا بصورة مختلفة عما ذهب إليه ماكنتزي وسلفر. ويقتضى باركن (١٩٦٧) أن أي تصويت لصالح حزب العمال بعد من قبيل الانعراض، من حيث مناهضته لأيديولوجية الطبقة المائدة. وفي الوقت نفسه يعد التصويت لمصلحة حزب العمال انعكاسا لمستوى متدن من التطبع الاجتماعي السياسي، في ظل منظومة فهم التمايش والتراضي التي كانت تصود الفئخ العام في البلاد آنذاك. ولكي يحافظ حزب العمال على الأصوات المتزيدة له، فإنه في حاجة إلى أن

ينضم «حواجز» من نوع أو آخر يعمل بها الناجم في مؤثرات منظومة القيم السائدة في المجتمع البريطاني. وهنا يبرز أهمية المحليات سواء في قطاع الطبقات العمالية أو في تجمعات الحرفيين وأصنافهم وحيثما تتواصل مجتمعات هؤلاء الكادحين من عمال المناجم أو العاملين في مناجم التعدين. تسميح هزيمة هؤلاء عن الأيديولوجية السائدة أكثر بسرا وبذلك يصنع حرب العمال نسبة عالية من أصوات هؤلاء العمال المنزولين. مع ملاحظة أن ربات البيوت وأرباب المعاشات في هذه الأساط يكونون أقل عزلة عن العاملين أنفسهم، ومن ثم فإنه يصعب إقامة «الحواجز» بين هؤلاء والقيم السائدة، الأمر الذي يجعلهم أهل ميلا إلى حزب العمال وقت الانتخابات. وبعد أجرى جيسوب (١٩٧٤) اختصارا لهذه الأفكار ليرصد به انعكاسات هذه «الحواجز»، وخرج بنتائج تؤيد ما ذهب إليه نازكي.

من هذا ينصح أن آثار التجاور كمعيار للتطلع الاجتماعي السياسي على أساس مكان السكني أو المحيط البيئي، لا تمثل وزنا كبيرا في العمليات الانتخابية. وعليه فإن تفسير ما يجري في السياسة البريطانية المعاصرة لا يبنى إلا من خلال فهم لجهود الأحزاب المنافسة في تعبئة الجماعات التي تتبنى قيما مخالفة للقيم السائدة في المحليات المتعددة. ولما كانت المناطق الصناعية قد درجت على الولاء لحزب العمال، ولما كانت مناطق الريف موالية لحزب المحافظين، فلا يبنى أمام الحزبين سوى الأساط التي تتبنى قيما واتجاهات تتطلع إلى حال أفضل من الوضع القائم، سعيا وراء استغلالها. وفي هذا المحيط نالذات نحسم الحركة لمصلحة هذا الحزب أو ذاك، ويلاحظ أنه في الحقب التاريخية من أوقات الإجماع الديمقراطي الاشتراكي وسياسات الطفرة الصناعية، وهما تشلان انتعاشا لقيم التطلع نحو مستقبل أفضل، حقق حزب العمال مكاسب انتخابية ملموسة. أما في حقبتي وضع المصالح القومية البريطانية في الأولويات، فقد جاء السبق من نصيب حزب المحافظين، وتشتهر حزب العمال لتكنف على أشياءه التقليدية في المناطق الصناعية. وتلكم هي طبيعة الأيديولوجية السائدة في أوقات الكساد

الاقتصادي يمتد إلى المطالب المادية الملحة للطبقات الكادحة على أنها هي تلك الأوقات الحرجة مناهضة للمصالح القومية، التي لا يجب أن يعلو عليها صوت (مليماند، ١٩٦٩: ٢٠٧).

المكان والمعارضة

إن الأيديولوجية، من حيث انعكاساتها على أصوات الناخبين. إنما تمثل شفا واحدا من السياسة في أي دولة من الدول. فهناك جوانب مهمة أخرى من النشاط السياسي. ذات صلة وثيقة بالمحليات كما أثبت ذلك عدد من الباحثين. فخلد نغبت فيلي (١٩٧٨) أشكالا من المعارضة وهي تتبدل وتتحوّل بدءا من ظهور منظومة الاقتصاد العالمي حتى قيام الديمقراطية الليبرالية. وتتبدل هذه المعارضة صورا متباينة، من قبل المظاهرات، وإحراق صور بعض الشخصيات، والتخريب، والاحتجاجات المكتوبة، والشغب، والإضرابات، والتجمهر العائض، والعصيان، والتفرد، ثم الثورة. وجميع هذه المظاهر لها جذور اجتماعية وأيديولوجية. من واقع خبري ومعاينة للظروف الاقتصادية، ولما يترتب عليها من علاقات في المحليات. ولذا، فإن تصطبغ العلاقة بين السياسة والمحلية بعد إخلالا في فهم القضية كما يبينها فهمها. ويقول فيلي (١٩٧٨) إن الفصل المادية وحدها لمست في الدافع الوحيد وراء هذه الصور من الاحتجاج والمعارضة والتفرد، ولابد من إضافة عوامل أخرى نجددها منضممة في المنظمات والمؤسسات، وهي سبل تعبئة الرأي العام، وكذلك في التوضيحات لاهتمام مناسبا بعينها لسلوك بعينه. وعليه، فإن نظرية كبروسيجل (١٩٥٤) عن «الكتل الجماهيرية الكادحة المتعزلة» في المناطق الصناعية، ومناطق عمدين المناجم، وتجمعات عمال الموانئ وعمال تدوير الشح، بأنها أكثر مناطق المجتمع تحفزا للقيام بالإضرابات، على رغم تجاهها كقضية نظرية. إلا أن الأبحاث قد أثبتت أنها ليست كذلك (فيلي، ١٩٧٨: ٦٧) في مجريات العملية السياسية هي أطرها الكاملة.

ومع ذلك، فهناك العديد من الدراسات التي تدلل على تأثير المحليات في شتات السياسة: من ذلك ما قال به بريج (١٩٦٢) بصدد نقده لنظرية مفقود (١٩٨٢) عن مدن القرن التاسع عشر - «مدن الفحم» كما يطلق

وايمل ١٩٨٣). ويستدعي هذا منا أن ننوِّف مناقشة هذين الرأيين. يستضيئ ليز (١٩٨٢) قرائنه من واقع الإضرابات التي وقعت في مدن مقاطعة يوركشاير، ولايتششاير، ويونجهام شاير، ولستر شاير. وذلك في موجتين من الإضرابات في عام ١٨٤٤ ثم ما بين عامي ١٨٨٩ - ١٨٩١. وهو يقسم بلدات هذه المقاطعات إلى تجمعات سكانية تضم شرائح مختلفة من السكان، ثم يخصص معدل الإضرابات التي وقعت في خمس من هذه المناطق السكانية محتملة الأحجام. وقد حرج ليز بالنتائج التالية: بطل معدل الإضرابات ليصل إلى أدنى مستوى له في المدن الصغيرة الحجم (سكانها أقل من ٢.٠٠٠ نسمة). وأما أعلى المعدلات في الإضرابات، فإنه يقع في المدن متوسطة الحجم التي يتراوح سكانها ما بين ٢٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ نسمة. ويخلص ليز إلى أن أحجام المدن قد تحكمت في بلورة طبيعة العلاقات بين السكان والسلطة السياسية، وأن هذه العلاقات قد شهدت تحولات واضحة في الحقتبتين المشار إليهما (١٨٤٢ - ١٨٨٩/٩١). ففي الأربعينيات من القرن التاسع عشر كانت المدن الكبرى تمثل كيانات متماسكة منسجمة، وتتمتع بسلطانها السياسية المحلية، بما في ذلك دواوين القضاء وإدارة الشرطة. أما المدن الأصغر حجما فكانت تحكم من خلال سلطات ولايات مجاورة، في حين أن كتائب من الجيش كانت تقوم فيها بدور الشرطة. ويعني ذلك أن المدن الكبرى كانت تتعم بحال من الاستقرار بسبب الصلة المباشرة بين سكانها وبين السلطة، ومن ثم فإن أحداث الاستنزاف والاحتكاك بين الطرفين كانت تسوى عن طريق التفاهم في غير صف. وفي التبعينيات من القرن نفسه (١٩٠١م) اتضحت الفروق بين المدن الكبيرة والصغيرة بشكل أكثر وضوحا، فلقد تضاعفت مؤسسات الوساطة والمصاعبي الحميدة في المدن الكبيرة لتضموية ما قد يعم من نزاعات في العمل في شكل مجالس عامة للحرفيين أو بوساطة العرف التجارية لأصحاب رأس المال، لتؤلف شيئا بينهما بينهما مجالس للمصالحة والتراضي. ويرى فيلبي في هذا الحل أفضل السبل لتوجيه المعارضة إلى القنوات «الشرعية»، وبذلك لم يعد سلاح الإضرابات حادا كذي قبل. ومن

عليها مريح - بأنه ينبغي أن نغرق بين هذه المدن من حيث درجة تماسكها، وألا نجعلها جميعا تحت مظلة واحدة. فمع أن تصوير معمور قد ينطبق على مدينة مثل مانشستر بمصانعها الضخمة وشرائع مجتمعتها بفروقتها الطبيعية الواضحة. إلا أن هذا الوصف لا ينطبق على مدينة صناعية أخرى مثل برمنجهام مثلا. حيث الوحدات الصناعية أصغر حجما، وحيث لا توجد فوارق طبعية صارخة. وبهذا فإن ظروف الميكنات الصناعية في المجلات تعكس وفق طبيعتها الخاصة على سمات العلاقات الاجتماعية والمواقف السياسية. وهذا ما استغل به ريد (١٩٦٤: ٣٥) ليخلص إلى القول إن مدينتي برمنجهام ومانشستر تقعان في عداد «المدن المتحدة» في الرؤية السياسية، في حين أن مدينتي مانشستر وليندر تقعان في عداد «المدن المتحيزة اجتماعيا» ثم جاء فوستر (١٩٧٤) ليقدم دراسة مفصلة عن انعكاسات التباين الاجتماعية المحلية على النشاط السياسي، في مقارنة بين مدن: أولدهام، ونورثامبتون، وسوث شيلدرز. وهي دراسات قيمة عن أثر المكان في العلاقات الاجتماعية، وليس هنالك ما يسرر الخوض في تفصيلات هذا الأمر في هذا المقام، وإنما نكتفي بمناقشة قضيتين مهمتين هما: العلاقة بين حجم المكان والنشاط السياسي، ثم محاولات تهئية أماكن معينة للتحكم في النشاط السياسي.

المعارضة وهجم المكان

لاحظ عدد آخر من الدارسين أن المدن الكبيرة في القرن التاسع عشر كانت مصدرا للفتل والمعارضة السياسية. وكان إنجلز (١٩٥٢) ضمن هذا الفريق، وكذلك كان الرواد في مجال تخطيط المدن. غير أن التحليل الإحصائي لفضايا المعارضة ومنظماتها يقول غير ذلك، فلقد بين ليز (١٩٨٢) أن المدن التي كانت في حال تحفر للإضرابات في بريطانيا في القرن التاسع عشر لم تكن المدن كبيرة الحجم، وإنما المدن متوسطة الحجم. ولقد ثبت لدى الباحثين أن المنظمات العمالية والاشتراكية في الولايات المتحدة أيضا كانت أوضح وأقوى في المدن متوسطة الحجم، وليس في كبريات المدن (بينيت

الجغرافيا السياسية للمحليات

قصبة لاهربات وهي مرحلة تراكبه رأس المال. هان الشركات التي تنجح في تجمع بين هاتين الكفاءتين تصبح ماضيا قويا في السوق المحلية ويلاحظ جوردون أن الكفاءة البرقية هي التي تتحكم في تحديد تضارعت للاستثمار في المحليات هي الولايات المتحدة على سبيل المثال - شهدت المدن قبل سنة ١٨٧٠ انغاشا صناعيا. على بعد هذا التوزيع حد النشاط الصناعي يتأخر في المدن الكبرى على حسب المدن متوسطة الحجم. ويمكن هذا التحول شيئا من التدهور الذي أصاب الكفاءة البرقية في المدن متوسطة الحجم. وينقد جوردون أن تركر العمل في المدن الكبرى قد أدى إلى وضع فدت هبة التجارة المحلية تعودها السياسي في المدن. وقد وأكب هذا التحول تطور آخر هو قيام نشاط صناعي في الصواحي. من قبل ما حدث في صواحي مدينة شيكاغو في مجال صناعة الصلب. ويعزو جوردون هذه الطفرة «الفحائية» من نشاط صناعي لا مركزي إلى قيام الشركات الرأسمالية العملاقة، إذ شهدت أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر ظاهرة اندماج صناعي. نتج عنها قيام تلك الشركات العملاقة التي راحت تنتج استراتيجيات بعيدة المدى من بينها الانتشار اللامركزي في إقامة المصانع. والحق أن هذا التفسير النوعي للكفاءة أكثر وضوحا ومعقولية من التفسير الكمي الذي يفتسر على التحولات في وسائل النقل وإعمار الأراضي. لقد كان أصحاب القرار آنذاك يعلمون ما هم مقدمون عليه من سياسات وأهدافه. فقد باتت المدن الكبرى بدورا ماضية لنشاط النقابات العمالية، وعليه فإن الشركات العملاقة راحت تبيع توزيع استثماراتها في مواقع في الصواحي خالية من هذه النشاطات المشاعية (جوردون ١٩٧٨: ٧٥). وقد نتج عن هذه التحولات الإقليمية أن انتقل الثقل الصناعي من المناطق الشمالية الشرقية المتماصة نفايا إلى المناطق الجنوبية والغربية التي ظلت أقل تماصكا تماصيا حتى يومنا هذا. ويشير إلى هذه النقلة الإقليمية على أنها تحول إلى منطقة «الحزام الشمسي» الذي يمثل المعركة الثالثة في استراتيجيات رأس المال الأمريكي لإحضاع القوى العاملة تحت سيطرته الكاملة.

ذلك يتضح أن الإصراريات في بريطانيا هي الضرر «لناتج عشر كانت ظاهرة». تعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية بين العسكر والسلطة في المدن متوسطة الحجم. أكثر من غيرها من الأماكن الأخرى. هذا وقد رصد كل من بينيت وأبرل (١٩٨٢) «المحتين» الاشتراكيين في الولايات المتحدة هي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين: هي تسعينيات القرن التاسع عشر بلغ عدد العضوية في جماعة «فرس العمل» ما يقارب المليونين من الأعضاء. وفي سنة ١٩١٢ حصل مرشح الاشتراكيين للرئاسة الأمريكية فرانك المليون من الأصوات. ولقد اكتشف بينيت وأبرل أن حجم المدن كان عاملا هاما في هذه النتائج والأرقام. إذ صادفت جماعة «فرس العمل» بصاحبا كبيرا في المدن الأصغر حجما، وهي مناطق غربي الوسط الأمريكي (بينيت وأبرل ١٩٨٢: ١٧). كذلك وجد في التحليل بالطريقة التراجعية لعدد الأصوات التي أحزمتها الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩١٢ حسب الولايات والمقاطعات أن عدد السكان في الأماكن يمثل متغيرا هاما في النتائج، ففي المقاطعات التي يقل عدد سكانها عن ٨٥.٠٠٠ نسمة جاء معامل الارتباط إيجابيا بين عدد السكان ونسبة التصويت لصالح الاشتراكيين، أما في المقاطعات التي يزيد عدد سكانها عن ٨٥.٠٠٠ نسمة جاء عامل الارتباط سلبيا. ومعنى ذلك أن الحزب الاشتراكي في أمريكا كان يحصل على أصوات أقل في المحليات الصغيرة والكبيرة على حد سواء. أما المدن متوسطة الحجم وكذا المحليات فقد كانت متعاطفة مع الاشتراكيين. ويعزو جوردون (١٩٧٦) ذلك إلى الروابط الاجتماعية والأسرية المتينة التي كانت متلاحمة في مواجهة الهيمنة الرأسمالية المتزايدة.

نظرية سياسية للمحليات

قام جوردون (١٩٧٦) بتضمين جميع النقاط السابقة في مؤالفة ليخرج منها بنظرية عامة عن تنظيم العمالة. وقد توصل إلى وجود صيغتين للكفاءة في العمل: الكفاءة الكمية المرتبطة بالتكنولوجيا المتطورة، ثم الكفاءة النوعية المرتبطة بأسلوب إدارة القوى العاملة، متضمنة

وهذا أدى هذا لانحياز في كثير من بلدان الغرب الأوروبي إلى تكسبر أنياب التفاهات العمالية التي قد يؤولها أحدا هي "ترايد". وقد نتج عن هذا التحول إلى "اللامركزية" فضدت المنظمات العمالية الكثير من سطوتها. كما أن أجور العمل قد شهدت هبوطاً ملحوظاً. وهذا ما ملاحظه اليوم في حياضات النصف من هروب بعض مصانع من دول المركز نفسها إلى مصانع تشعب في دول الأطراف: في كوريا، والمكسيك وغيرها. وهذا دليل آخر على "مثراتيجية الكفاءة الوعنة". من كل ذلك نتلور لدينا نظرية سياسية للمجتمعات محل النظرية الاقتصادية التقليدية والتي ظلت لودج طويل من الوقت نعيم على فكر الجغرافيين.

التخطيط من أجل التناغم

إن أهم ما نخرج به من النقاش السابق هو أن رأس المال في نهاية المطاف، سواء من خلال دخوله في استثمارات أو إجهاده عن ذلك، هو المسؤول أولاً وأخيراً عن إهانة الصروح الصناعية في موقع ما، وهو أيضاً المسؤول عن هدم هذه الصروح في مواقع أخرى. ولذا فإن دول المركز في الغرب الأوروبي راحت تتصدد لهذا التحصير الرأسمالي عن طريق استراتيجيات جديدة هي «تخطيط المدن». ونوحي كلمة «التخطيط» أحياناً باستراتيجية مناهضة للرأسمالية بطريضة أو بأخرى. وكنا في الفصل الرابع في عرضنا لنظرية الدولة قد ذكرنا أيضاً أن التخطيط قد يستخدم كبديل للحفاظ على مصالح الطبقات المهيمنة وترقيتها. ولقد أضاف ساركسيان (١٩٧٦) إلى ذلك أن التخطيط يسمى أيضاً إلى استخدام آثار التجاور لتتمية حال من التناغم الاجتماعي. وتقتزن أفكار مخططي المدن بتاريخ طويل من محاولات تثبيت دعائم النماذج الاجتماعي وترقيته. ولكن السؤال الذي يطرئ نفسه هنا هو: لماذا يكون التناغم الاجتماعي أفضل من نظام الفصل بين طبقات المجتمع. هذا الفصل الذي نلمحه موق الإمكان من إيجارات وخلافه على أبناء المجتمع الواحد.

لقد شال المخططون الباكرون للمدن أن تصاح الطبقات هي المجتمع يساعد على الرفع من سلوكيات الطبقات الدنيا فيه. وذلك هي سعي هؤلاء الآخرين إلى محاكاة سلوكيات جيرانهم الأسماء حظاً من التناحية الاقتصادية. وبهذه الطريقة يمكن للسلام الاجتماعي أن يسود المجتمع. فنحن بذلك حدة التوتر والضلال. وقد بعد هذا توجهنا مناهضاً لطبيعة الحياة في المدن. أو دعوة إلى العودة إلى «تقاليد القرية». كما أن هذا التنازع ينطلق إلى أفكار جديدة عن العرص المتكاثرة بين جميع الأفراد من كل الطبقات. وتكون الطبقات الفخيرة في المدينة من أن يكون لها قياداتها من الضريحة نفسها. على أن التأكيد على فكرة محاكاة أهل البصر في المدينة تعني أن المشكلات الاجتماعية قد اخزلت لتندثر إلى المستوى الفردي، بمعنى محاولة تعليم الإنسان الفقير كيف عليه أن يملك السلوك الحسن، ويرجع التطبيق العملي لهذه الأفكار إلى جورج كادبوري الذي ضام بناء حي «بورنشايل» في أطراف مدينة برمنجهام في ثمانينيات القرن التاسع عشر، على أن يكون التنازع الاجتماعي هو الأساس في هذه البقعة التي بطر إليها كمستروح أسري كبير لخلق «مجتمع متوازن» ومثالي. وقد تبس إيزير هوارد فكرة إقامة المجتمع المتوازن في المجتمعات، واعتبر جهوده أهم مساهمة عمالة في تخطيط المدن. ويعرف كتاب هوارد الآن بعنوان «مدن الحدائق الغناء للمستقبل»، والذي كان قد شر أسلاً سنة ١٩٨٩ بعنوان «الغد المأمول: طريق السلامة إلى الإصلاح الحقيقي»، وهو بذلك يصنع حركته الإصلاحية في منظور سياسي. ولم تكن خطة هوارد تتعارض مع القوى السياسية المتحكمة في المجتمع البريطاني، ولكنها وجهت تلك القوى إلى الوجهة السلمية والأمنة. ولم يكن هوارد يعال داعية إلى الثورة، فهو يسمي إلى الإصلاح عن طريق المسألة. كما هو واضح من العنوان الأصلي لكتابه. والواقع أن فكرة المدن المأمولة عند هوارد تبقى على نظام الأنظمة المتشرفة في المدينة، ولا تحبذ فكرة الاندماج الكامل فيها. لأنه يعتقد أن ذلك سوف يؤدي إلى «المساواة المطلقة التي تولد إحساساً بضالة القدر عند الأفراد (التوسطية) (ساركسيان ١٩٧٦-٢٣٦).

لقد لقيت هذه الأفكار رواجا في أعقاب الحرب العالمية الثانية في بريطانيا، خاصة أن التمسعية بالنفس وبتدعيمها من أجل الوطن وقت الحرب كانت تشمل جميع طبقات المجتمع من - بين ثروافة الأمر الذي عزز من النوحه نحو أعادة الهيكلة. ومن أولوياتها أعادة تنظيم المدن المستوحاة من أفكار هورنر عن المدن المتدانة بالسياسة. وقد أخذ محفوظ لندن هي بريطانيا فكرة الوحدات السكنية المتكثورة في المدينة وهي فكرة مقتبسة من الولايات المتحدة. ولقد انضمت هذه المدن الجديدة في كل من الدولتين مع بدايات الحرب الهادرة وضارت صعيبة النحاور المتوازنة. حيث تتمتع جميع طبقات المجتمع بالفرص المتكافئة. فصاروا هاما في بلدان العالم الديموقراطي الحر. ليؤكد مصداقية زعمه بأنه «الضوء التقدمية في العالم» (ساركسيان ١٩٧٦: ٢٢٩).

على أن هذا التخطيط قد أدى في الولايات المتحدة إلى الفصل العنصري بين البيض والسود حتى تدخل مجلس القضاء الأعلى لك هذه التفرقة العنصرية في التعليم والإسكان. وتتركز مدينة بورتفيل في إنجلترا مع مدن ليتل روك وأركانساس في الولايات المتحدة في العمل على إتاحة الفرص المتكافئة للجميع أملا في احتواء الصراع الاجتماعي.

والواقع أن هذه الأفكار كانت قد بدأت في الأصل من عند الرأسماليين الخبيرين من ذوي البصيرة وبعد النظر. ثم تبنت الدول نفسها هذه الأفكار في محاولة خلق مواقع للسكنى يسود فيها السلام والتناغم الاجتماعي بدلا من الأماكن القديمة وسحلانها من الصراع والعنم. على أنه لسوء الحظ ومن سخريات الأقدار أيضا أن التخطيط الذي كان في الأصل عنصرا هاما من عناصر الإصلاح وحل المشكلات في المدينة قد أصبح اليوم جزءا من مشاكل المدينة العنصرية.

نظرية جديدة عن سياسات المحليات

ويبقى الحدال ماخنا حول آثار النجاور لا بهذا؛ فلقد أخرج جونسون (١٩٨٧)، ومارك السنر (١٩٨٧) نتائج معاكسة عن نتائج الانتخابات قريبة العهد في بريطانيا، إذ يقدم جونسون دلائل على تأثير المحليات في التصويت

وبالنسبة للأحزاب السياسية، أما مارك السنر الذي يستخدم تحليلا محتلا فإنه يقول إن متغيرات المحليات ليست مطلوبة لتشرح عملية التصويت لهذا الحرب أو ذلك

ويمكن تفسير هذا الخلاف بين الباحثين على أنه نزاع بين فرعين من هروع العلم. فحينما يهتم الجغرافيون (مثل جونسون) بالنماذج التي تؤكد أهمية الموقع الجغرافي في العملية الانتخابية، يركز المشتغلون بالعلوم السياسية، مثلما فعل مارك السنر، على المتغيرات السياسية وتأثيرها على الدولة ككل بما في ذلك العملية الانتخابية. ولا يكاد هذا الموقف للجغرافيين ولا ذلك لعلماء السياسة أن يحسم النزاع. ولذا فإنه في السنوات الأخيرة بدلت محاولات لنحاور هذا الخلاف بواسطة مشروع جمع بين الجغرافيا والسياسة في نظرية سياسية للمحليات حيث يتم التند البناء لأراء طرفي هذا الحدل.

إن النظرية الجديدة عن السياسة في المحليات تعاد الكشف عن مشاركة سكان المحليات في الأمور السياسية. ومن هذا المنظور فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هؤلاء السكان في المحليات كمجرد رعايا هامدين محزة، لا ينقلهم سوى أمور محليتهم. وقد تطبعوا بهذا وركزوا إليه. إن النظرية الجديدة تعيد السياسة من جديد إلى صلب دراسة المحليات، ولكن ليس بالمعنى الضيق في شكل مؤسسات سياسية، قوم لديهم القوة والإمكانات، لكن يجعلوا من محلياتهم أروسة صالحة لتحقيق أهدافهم، وهم بذلك يدافعون عن هذه المحلية ضد أي تهديد يهددها من الخارج.

سياسات عملية

إن التركيز على آثار النجاور في دراسة المحليات في الجغرافيا السياسية قد أدى إلى تسليط الضوء على أنماط الانتخابات على محاص صيغ أخرى مهمة من الأنشطة السياسية، والمشكلة في هذا التحيز أن التصويت لمصلحة حزب من الأحزاب في أكثر من محلية واحدة قد يعني أشياء أخرى كثيرة. فباحث مثل سافيج (١٩٨٧) يميز لنا بين السياسات العملية والسياسات

الرسمية التي تغطيها، لإحرامه السياسة الرسمية للحرب تضمن التناض من أجل الحصول على تحكم. أما السياسة التعمية فهي تتصل بمهوم الناس ومكائدهم من أجل الدفاع عن مصالحهم، وحماية ممتلكاتهم من مكاسب (سافيج ١٩٨٧: ١١٠). وقد تضمن هذا التناق الأخير مرمى مقابله مباشرة على الدولة طبيعة الحال، وسوف نخصص هذا الجزء من العرض لدراسة السياسات العملية، ثم ننتقل بعد ذلك لعودة إلى السياسات الرسمية عند تناولنا لموضوع الدولة الحديثة.

المكان بين الانعاش والانحيار

من الأمور التي نستحق الالتفات في مفهوم الثقافة السياسية، أن هذه الثقافة قد استجذبت لتفسير الأسباب في الالتزام بمواقف سياسية معينة لمدة طويلة من الزمن، ولهذا السبب فإن كلا من جونسون (١٩٧٦ ب)، وجريفيث وجونسون (١٩٩١) - على سبيل المثال - قد عاودوا البحث في سياسات منطقة «دكرير» لعدد من مناهج الفهم في القرن العشرين؛ ففي سنة ١٩٢٦ في أعقاب فشل الأحزاب العام على مستوى بريطانيا كلها، أقام عمال مناهج مضالمة بوجههم نقابة محلية معارضة لتوجهات النقابات الأخرى المتشددة والأكثر شجاعة. وفي سنة ١٩٨٥، في أعقاب موجة إضرابات عامة ثانية، أعاد عمال نونتهام الكرة فأقاموا نقابة محلية جديدة. وهذا التباين «المعتدل» قد انعكس في الانعكاسات على المستوى القومي والمحلي، وأيضاً على انتخابات الاتحادات النقابية، وبصفة عامة، هناك ميل لتفسير هذه الاستمرارية في السياسات المحلية على أساس من «راديكالية إقليمية»، التي يجددها كوك (١٩٨٥) في مناطق جنوب ويلز في إنجلترا، وفي منطقة بروكس في جنوب فرنسا، وفي منطقة إميليا في وسط إيطاليا.

على أن مفهوم الثقافة السياسية الراديكالية لا يكفي لشرح ما يطرأ من تحولات سياسية كبرى على الساحة العالمية، إذ لا توجد منطقة على خريطة العالم هي عذلة عما يجري على الساحة الدولية من مجريات

وتقلبات. وكما هي الحال في السياسات التي تنتهجها الدولة، فإن التقلبات سعتا ودنوا في الاقتصاد العالمي. لابد أن ننتقل عن مولى «سياسات جديدة» بطريقة تبدل الكثير من المرمى والمواقف بالنسبة إلى سكان المحليات. ولربما كان صحيحاً أن الشفقات المحلية الرأسمالية تساعد في التخفيف من حدة هذه التقلبات والسياسات الحديثة. ولربما وجدت هذه السياسات الحديثة لها ما يبررها من خلال الشفقات المحلية. حفاظاً على ماء وجه الاستمرارية، إلا أن واقع الأمور يوضح عن تحولات كبيرة في محريات السياسة المحلية. وبصفة لا يمكن أن نستغنى عن الاستمرارية في أنماط الاقتراع عند الانتخابات إنما تنعكس بالضرورة استمرارية سياسية، ذلك لأن الأحزاب قد تنتهج سياسات محتمة من حين إلى آخر، وذلك وفق متطلبات الأوقات. وكما قد عالما هذه النقطة هي الفصل السادس عند الحديث عن «السياسات الجديدة» على المستوى القومي. ولا نستبعد قيام سياسات جديدة أيضاً على المستويين الإقليم والمحلي. ويتحدث سافيج (١٩٨٧ ب) عن المسارات المتباينة للمحليات، حيث تنهاى بعض النماذج الراديكالية في محلية ما لتنعش في محليات أخرى.

إن المفهوم الأساسي في ربط المحليات بمجريات الأحداث على الساحة الدولية يكمن في فهم درجة الشفافية في مجال التنمية من بلد لآخر. وليس هذا مصطلحاً بديلاً للمفهوم الجغرافي التقليدي عن الفروق بين مساحات الدول، الذي يختص بقضايا التباين من حيث المساحة والحجم، وإنما هو توصيف لدرجة الشفافية في التنمية، بحيث تندرج المساحة في ترتيب هرمي حسب درجتها في سلم التنمية. وهذه الهرمية سمة عامة، كما هو واضح في مفاهيمنا لدول المركز ودول الأطراف. وهي أيضاً سمة قائمة داخل الدولة نفسها، حيث نجد تفاوتاً في التنمية يؤدي إلى وجود أقاليم أو محليات غنية وأخرى فقيرة. وعلى هذا الأساس فإن انعاش أو انهيار المكان يتوقف على عمليات الاستثمار حينما ترتبط بموجات كوندراتيف للسوفيات. وخير نموذج يوضح هذه الصلة هو التصور الذي وضعتة دوبرين ماسي (١٩٨٤) على طريقة الجيولوجيين من علماء طبقات الأرض؛ فحيث إن كل مرحلة انعاش في الاقتصاد العالمي تمثل دورة في

المعارضة، تنصح هي أيضا على ضوء هجرة الاديبي المعارضة عنها إلى مكان آخر، أما «الولاء» فهو ينشئ بقبول العاملين ولو على محض للظروف الحرجة التي يمر بها الموضع. ولا يرجع الولاء هنا لأسباب أيديولوجية أو ثقافية تعمل إلى الاعتدال وإنما لأنه الخيار العقلاني بالبقاء حيث هم نعوها من الإحباط في مكان آخر، ونوحنا من العقاب الوحيدة إن هم سلكتا سلوكا مغايرا. ويصر هذا الموقف من تقييم العاملين لحريات الأمور فيها واقعا هي مواجعة المواقف المماراة أو انحرجة.

ما مفهوم هيرشمان عن الاحتجاج العلني؟ غالبا يطوي على المعارضة الجهرية سميا وراء التعبير إلى الأفضل. ويصوب جيسون (١٩٩٢: ٣٦٦ - ٣٧٠) ثلاثة أشكال للمعارضة المحلية: الاحتجاج من خلال القنوات الرسمية، كالإدلاء بشهادة أمام لجان نقصي الحقائق في بريطانيا، أو من خلال التظلم لدى ساحة القضاء في الولايات المتحدة، أو الاحتجاج المظلم، بمعنى توسيع دائرة المعارضة لتشمل الرأي العام، من خلال تنظيم التماسات عدة للجهات المسؤولة أو عقد الاجتماعات العامة للتعبير عن الشكوى. أو تعظيم المسيرات الفاعية والمظاهرات، ثم مائد رد الفعل المباشر للنصدي لأذى وقع بالفعل، أو للحيلولة دون ضرر قادم. وذلك من خلال الانضمام داخل موقع العمل، أو احتلال المساكن العالية من السكان والمصانع مغلقة الأبواب، وما شاكل ذلك. وهذه الأشكال من الاعراض المباشر عرضة للتبدل والتحول مع مرور الوقت واختلاف المواقف.

ويقدم سافيج (١٩٨٧) صورة لهذه السياسات العملية من ضروب المعارضة في إنجلترا، في الفترة السابقة لتسود قوانين الصمصان الاجتماعي. وهو يركز على أهم المشكلات التي يعاني منها أبناء الطبقات العمالية. وعلى رأسها عدم الشعور بالأمان على مستقبلهم ولقمة العيش لهم ولذويهم. وفي بعض الأحيان كان أرباب العمل يقدمون دعما ماديا للعمال في شكل حصص من الخضراوات والفاكهة، ولكن الأسر العمالية كانت تعتمد أساسا على الأجور التي يتحالبون بها على سد حاجاتهم اليومية الملحة. ولهذا فإن السياسة العملية قد انحصرت في قضية الأجور، لأنها الضمان الوحيد الثابت لهم ولذويهم.

مجال الاستثمار. فإن هذه الدورات الاستثمارية لا تتوزع على مساحة محدودة، لأن المستثمرين عادة ما يبتازون أماكن جديدة لشرطتهم، تدعو لهم هي توقيت معين أفضل من أماكن سابقة لاستثماراتهم. وهكذا يأتي احتياض المستثمرين لأماكن تعجب مع كل دورة من دورات الاستثمار. تماوتا مع دورات كيندراتيف بين انعاش وكساد اقتصادي، وهذه الصورة تبدو قل محلية من المحليات كأنها تشكك. وهو المصطلح الجبولوجي. أماما متعددة من الطبقات، الصالحة للاستثمار تحاونا مع وقع وبخشات الاقتصاد العالي. وعلى سبيل المثال غالبا نجد في مناطق صناعية تقليدية في شمال بريطانيا العديد من هذه الطبقات (مراحل استثمار)، التي نعصح عن دورات من الرجاء والانعاش في دورات معينة ثم دورات هتور وتقلص أو كساد في دورات أخرى. ومعنى ذلك أن المسار الاقتصادي قد تتلب بهذه المحليات ما بين «الازدهار» و«المعاناة المشككة».

إن أهم الأكبر هي سياسة المحليات هو الكيفية التي يتمكن من خلالها المساسة والأهالي في هذه المحليات من مسابرة ما بين لهم من تقلبات في الاقتصاد العالي، ومردود ذلك على أحوالهم المحلية. ونحن إذ نفر بالتفاعل بين الثقافات السياسية المحلية ومتغيرات الاقتصاد العالي، فإنه يتوجب علينا أن نعتش عن الممارسات الفعلية والعملية للسياسات في المحليات، كي تكتمل أمامنا الصورة تماما.

إستراتيجيات عملية

وصع هيرشمان (١٩٧٠) نموذجا بين فيه سبيل المعارضة في المحليات في شكل ثلاثية من: هجرة المكان، أو الاحتجاج العلني، أو الولاء على محض، وهي جميعا استجابات متشابهة كردود فعل للمشكلات التي يلهاها الأهليون في المحليات. ونعني الهجرة الانسحاب من المكان بحثا عن العمل في موقع آخر، وهو الأسلوب الأكثر شيوعا في إنعاش موقع جديد أو إعادة الإنسان إلى موقع آخر. ويمكن الاستئدلال على مناطق الانسحاب الاقتصادي وفق مستويات الهجرة العالية إلى هذه المناطق، كما أن مناطق

وهناك ثلاث طرق يعبر بها العمال عن عدم شعورهم بالأمن (سافيج ١٩٨٧).

(١) سياسة عميلة يشترك فيها أصحاب العمل والعمال معا في إقامة هيئات جماعية لتمثيل العمال ضد الكوارث. وتصدر لفئة العيش اليومية، ويشمل ذلك إقامة الجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن.

(٢) قيام النقابات العمالية بدورها في مواقع العمل لمباشرة تنفيذ هذه الضمانات والتأمينات. ولا يعني هذا مجرد المساومة من أجل رفع الأجور. وإنما الأمر يتجاوز ذلك بحيث تتمكن النقابات من الإشراف الكامل على مواقع العمل والعمال فيه، ويشمل هذا النشاط الاتفاق على شروط الانسحاب بالوظائف، وتوصيف الوظيفة لوضع الشخص المناسب في الموقع المناسب.

(٣) الضغط على الدولة كي تتدخل وتقوم بواجبها نحو تأمين العمال من خلال شيكات الضمان الاجتماعي. وقد تمخض عن هذه السياسات العميلة في نهاية المطاف أن اضطلعت الدولة بكفاءة الرعاية الاجتماعية للعمال بصفة رسمية.

ويخلص سافيج إلى أن هذه البدائل من السياسات العميلة تبيّن أن مجرد الاعتماد على أنماط الانتخابات لاستقطاب أشكال السياسات المحلية قد يكون مبهما مضللا. ففي العشرينات من هذا القرن - على سبيل المثال أصبحت مناطق جنوب ويلز وشغبل معازل محلية قوية تؤيد حزب العمال. ولكن هذا التأييد كان ينسحب على سياسات عميلة مختلفة تماما. فعندما صدر قانون الإمكان سنة ١٩١٩ لتشجيع إقامة مساكن شعبية بإشراف مجالس المدن، قوبل هذا القانون برود فعل متباينة. ففي مدينة شغبل تبنت الدولة بناء المساكن الشعبية بإيجارات منخفضة تدفعها الدولة، أما في جنوب ويلز فقد بُنيت المساكن الشعبية بواسطة فنادي الإسكان نتيجة لمفاوضات ثنائية بين أصحاب العمل والعمال أنفسهم. وقد جاءت هذه الخطوة في جنوب ويلز بمنزلة «الحلول الذاتية لمشكلة الإسكان».

إن هذه السياسة من تحليل «ثاقية» إلى جانب حجة «عمال إلى بعض مواقع العمل الأخرى في عشرينيات هذا القرن تكلمت عن أن تغير مجالس المدن في إعادة توزيع حكر وتحسين الإيجار» ذلك على رغم هذا دورا قاصرا وغير شامل. ولهم هذا المجال لشعبية لأطروحة التدفع لحزب العمال قد انتهجت سياسات مختلفة لعدم. ولكن لماذا تشجع المحليات سياسات عميلة مختلفة؟ يعتقد سافيج (١٩٨٧) أن السبب الاجتماعي لعميلة لكل محلية غير حدة تصور سياسة محلية مختلفة من المحليات الأخرى. وتدخل في هذا «الآثار» عوامل تتعلق بالتركيبة السكانية للصناعات المحلية. فعلى سبيل المثال تشجع مجالات الحرف اليدوية الصغيرة في الوركين جوا من التضامن والتأثير بين العاملين فيها مما يقرب من منهج السياسة العميلة المتضامنة. في حين أن المواقع الصناعية الكبرى التي تكون فرص الإصابة في العمل فيها أمرا متكررا والوقوع. تدفع العاملين فيها إلى الاستعداد بالدولة لتأمين حياتهم.

وفي جميع الأحوال فإن هذه الطرق الثلاث من استجابات العمال لمشكلات التي تواجههم، تتأثر أيضا بالعلاقات القائمة بين الذكور والإناث في المحليات الصناعية. فعندما تعتمد الأسرة على الأجر الذي يتقاضاه العمال الذكور، يتشكل الكساح المبني على طريق التضامن العمالية. أما عندما يكون أفراد الأسرة من ذكور وإناث من العاملين. كما في الحال في مواقع صناعة النسيج فإن الأوضاع تتطلب تدخل الدولة لضمان الرعاية الاجتماعية للأسرة العاملة ككل.

إن هذا التداخل والتفاعل في البنية الاجتماعية للمحليات وما ينتج عنه من سياسات يرسم لنا صورة مركبة أشبه ما تكون بتشكيلة انفسيماء (الموازن) من سياسات متنوعة ومتباينة على مساحة جغرافية من المحليات. وقد خرج سافيج (١٩٨٧) بهذه الصورة من واقع دراسة أجراها على الطبقة العمالية في صناعة النسيج بمدينة بريستون في مقاطعة لانكشاير الإنجليزية. وهناك شقان مهمان في هذه الصورة، يتصلان بموضوع بحثنا في المحليات. ففي أواخر القرن التاسع عشر تحولت مدينة بريستون عن راديكاليها القديمة لتصبح معقلا من معازل التأييد لحزب

كان هذا الصوت في "رحمة الرخاء بين محبة وإحري. الأمر الذي يصيب
 في السياسة تحية مضاعفات جديدة، وإن سكان المناطق خضيرة
 يتعصرون. سياسة - صلاح أحوالهم في مجالات العمل والإسكان ومن ثم
 هذا السياسة العمدة في المحليات تلقي مع توجيهات حزب العمال
 تحركه. في المناطق الأبعد خطا. فإن "خدمة العاملة، وكذا" الطلبة
 توظف من مصالح. تحذرات تستفيد التي الكثير من دورة الانشغال
 الاقتصادي في مواقعهم. الأمر الذي يجعلهم متعاطفين مع سياسة لمؤيد
 "نحن" التي سادها حزب المحافظين. وينتج عن هذا التناقص في التصويت
 ما يهدد - يتوارى - السطح القديم من الحزب الطغتي عند الانتخابات.
 لتتولد سياسة جديدة من السياسات المتقنة العملية. وحيث أن المناطق
 المضطربة كانت في السابق تتنازع إلى حزب العمال، والمناطق الغنية تنحاز إلى
 حزب المحافظين. فإن التحول الجديد القائم على ركيزة المحليات يضي إلى
 نمط جديد من آثار التحاور (بما في ذلك المعامل التي تؤيد العمال والأخرى
 التي تؤيد المحافظين) دون الحاجة إلى افتراض تطوير لعملية غامضة عن
 آثار التحاور في خلق السياسات المحلية.

ومع أن النتائج التي توصل إليها سافنتج مستفظة من واقع الأمور في
 بريطانيا، إلا أن المفاهيم التي يستخدمها فائقة للتطبيق على نطاق واسع في
 بلدان أخرى غير بريطانيا.

سياسات بدئية للمحليات

حتى هذا المتعلق من النقاش كما نولي اهتماما خاصا بالأسرة أو
 الهيريات على أرض الواقع في السياسة العملية للمحليات، وهذا أمر طبيعي
 لأن الأمر يعتمد على المحليات اعتمادا كاملا في حياتها المعيشية من يوم إلى
 آخر. على أن هنا سوف ندخل على هذه السياسة المحلية عنصر رأس المال
 حتى تكتمل الصورة. إن أصحاب رأس المال لا بد من أن يضعوا المحليات في
 اعتبارهم. لأنهم يستثمرون أموالهم في تلك المحليات. ونختصر
 الاستراتيجيات العملية لرأس المال في ثلاثة اختيارات (هارفي ١٩٨٥).

المحافظين الذين دعم صوتا عالية "خضرة" لخدمة عيها لمصلحة عد
 التحرر. لميس مرشحو حزب العدل عيها تحية من كبيرة ولا يغير
 صدق هذا التحول نوا من أنوار التسامح و لغيرية من جانب الخسنة
 العمالية. وقد برز فيه رد فعل "طبيعي" شعوره بعدم الأمان على
 مستقبله ودوييه في وقت صهت عيه لخدمة لصناعية في أليمه
 ماثمهم. وفي هذه الأونة تخرجه حرج حزب المحافظين على الناس
 بأحدة سياسية عرفت باسم "ميت في الامكازات الجديدة، التي تفتت
 تأييدا واسع لدى "تلفعات العمالية عن الراديكالية القديمة" إلى الأولا.
 لحزب المحافظين في صميمه الاستراتيجية الاقتصادية الليبرالية، بمعنى
 أن برنامج حزب المحافظين قد إلتقى عند هذا "المتعلق مع سياسات
 الواقع على أرض المحليات. ولم يقدر لحزب العمال أن يستعيد مصوده
 الصانع في مدينة بريستون إلا في العشرينيات. بعد أن تبنى سياسة عملية
 الصانع في الصمان الاجتماعي والكفالة الاجتماعية تحت مظلة الدولة
 كما أن لحزب العمال في الثلاثينات سارعت في تنفيذ هذا النهج
 الاشتراكي. الذي يتناقض مع السياسات العملية المحلية. وهذا سجع حزب
 العمال في استعادة ثقة العاملين في مدينة بريستون، وصادوهو النجاح
 المرموق في المعركة الانتخابية.

ونجح حزب العمال في الوصول إلى الحكم في أعقاب سنة ١٩٤٥ بفصل
 برنامجا السياسي الجديد، الذي تضمن قوانين الصمان الاجتماعي. وتعد
 هذه الخطوة لبنة مهمة في بناء قواعد السياسة المتأظمة للدولة
 الديموقراطية الليبرالية الاشتراكية، والتي عرضنا لها في الفصل السادس.
 وفي السنوات الأخيرة توجلت زيادة في نسبة استقطاب أصوات الناخبين
 على ساحة عريضة للتورع الجماعي، وذلك مع تساؤل أثر التكتل الطبيعي
 القديم في نتائج الانتخابات (جونستون ١٩٨٥). ويستخدم ساليح (١٩٨٧
 ب) نظرية سياسية للمحليات لشرح هذه الظاهرة. مطلقا لدورات
 كوندراثيف في موجات الموفقيات، يتم التحول في مناطق العالم على
 درجات متفاوتة. ويسحب هذا أيضا على البلد الواحد، في بريطانيا مثلا

(١) مواجهة الناجمين الآخرين من أصحاب رأس المال مزيدة استثمارهم في محلية معينة، للحصول على منح علمي أكثر كفاءة وجودة
(٢) نقل الاستثمار إلى محلية جديدة تمتاز بظروف أفضل من سابقتها (وقد حصل جوردون هذه النقطة كما رأينا).

(٣) إقامة اختلاف وأصناف في المحلية القائمة بالفعل التي قد استند فعاليتها الإنتاجية وبعد كركس ومير (١٩٨٨: ٣٠) هذا الاحتجاج الثالث معزلة اقتصاد القرصنة مؤثمة عندما تتعرض جديده في محلية معينة، وهذه الاستراتيجية هي «تدخلة في الولايات المتحدة، حيث يتم تشجيع استثمارات رأس المال في تحييد عن طريق سن قوانين التي تحرر دون احتكارات، وذلك عن طريق خلق سوق ومرافق وخدمات عامة محلية لطابع تاماً، ويعتقد كركس أن هذه الاشتراكات الاستثمارية تمثل أحد معضلات من أمثلة «مياسات التمايق، كما يطلق عليها. أما ما يعرف باسم سياسة الشرائح الاجتماعية في المحليات، فإنها لا تظهر إلا عندما تكون الأولوية في تمويل احتياجات الطبقة العاملة من سلخ استهلاكية وغيرها فوق الاعتبارات الربحية لرأس المال المستثمر ويعتمد هذا، وبطبيعة الحال، على التغيرات التي تدور على ميزان القوى بين رأس المال والعمالة ويعبر النموذج الذي قدمه جونت (١٩٨٦) عن سياسة ميسنجر ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٩ ممثلة لسياسة الشرائح الاجتماعية في المحليات، وتتصب سياسات المحليات على المستوى الإقليمي على تعينة الرأي العام في المحليات وتبينتهم ليصبحوا مستهلكين محليين، بمعنى الاعتماد الكامل على السلع المنتجة محلياً. وبهذا تنشأ الاشتراكات المحلية بين رأس المال المستثمر في المحلية والأسر التي تمتلك العقارات ومع الجهات المسؤولة عن التعليم وغيره من الخدمات. وينتج عن هذه الاشتراكات المحلية ما يعرف باسم سياسة «التصاهر من أجل الانتعاش» وهي وصمة لهذه السياسة الجديدة في ميسنجر بعد عام ١٩٧٩، يقول جونت إن حاكم الولاية نفسه يقوم بدور الداعية لإقامة التبركات العملاقة. ويورد ديفيز (١٩٨٨: ١٩٩١) صورة لسياسة التماسك الإقليمي في مجال الاستثمار من واقع ما يجري في مدينة تالينساند بإتلاندا، حيث تحول مجلس بلديتها «الاشتراكي» إلى مجلس بلدية رأسمالي».

ويعتقد كركس (١٩٨٨) أن ما يجري الآن ما هو إلا صورة من صور «هجرة تسييسات الإقليمية» هي محليات وهي جميعاً «الأخرى» من سياسة محليات وقف على التفتتات وما فعله شوايف من ضرورة مدء على لصعيد محلي أو العالمي. ويلاحظ أن السياسات الإقليمية «كش شيوخا في الولايات المتحدة» هي في بلد الغرب (الأمريكي) راجع إلى ديفيز في ذلك (١٩٨٨: ١٥٤١) هي بريديها - على سبيل مثال - سعت السلطات المحلية إلى اعتماد مبادرات اقتصادية على المستوى المحلي تعبر عن توجهات للشمرخ الاجتماعية في تلك المحليات (نودي ١٩٨٠: ١٤٨). وهذه السياسات المحلية تقوضها في نهاية المطاف إلى لخطوط هي الممارسات السياسية الأكثر رسمية، والدولة المحلية.

الدولة المحلية

تتوزع المؤسسات في الدولة القومية العصرية على أكثر من نطاق جغرافي واحد، إذ تدجر كل دولة إقليمية بمؤسسات تعمل على مستوى المحليات في مجالات متعددة، من تعليم، وإسكان، ووسائل نقل، واستقلال للأراضي، وما شاكلها. ويشار إلى هذه الأنشطة جميعاً على أنها «الدولة المحلية» تمييزاً لها عن أنشطة الدولة على المستوى الشامل لأرضها والتي يشار إليها عادة «بالدولة المركزية».

على أن مفهوم هذه «الدولة المحلية» مشوب بالكثير من الغموض، مع ملاحظة أن استخدام مصطلح «الدولة» في هذا السياق لا يعني في أي حال «السيادة» التي هي خصيصة الدولة فقط، ولهذا السبب يميل بعض الكتاب إلى التشكيك في هذا الاستخدام لهذا المصطلح، واقتراحوا، مصطلح «الحكم المحلي» كبديل دون أن يؤثر هذا في المعنى المقصود (تكتان وهوردون ١٩٨٢). ولو أننا نتصاع لهذا التحفظ، فإننا سوف نخسر الشيء الكثير، ذلك لأن مصطلح «الحكم» أو الحكومة لا يعني أكثر من تطبيق السلطة في المحليات، في حين أن مصطلح «الدولة» يعني سلسلة من العلاقات الأكثر شمولاً، تتضح من خلالها السياسية الرسمية للعلاقات.

كانت كوكبيرن (١٩٧٧) هي أول من أدخل مصطلح «الدولة المحلية» إلى ساحة الفكر، وذلك من خلال بحث أجريته على الممارسات السياسية في واحدة من صرحي مدينة لندن. ولقد استحدثت هذا المصطلح لتؤكد على حقيقة مفردة هي أن الحكم المحلي الذي تصدرت لدراسته يمثل جزءاً متممياً لدولة الرأسمالية، وهي مستخدم في ذلك نظرية ماركسية عن الدولة. حيث تبرز الدولة المحلية من خلال ما تزوده من مدام ونشطة، خاصة في نواصل «الناتج الاجتماعي» بمعنى أن الدولة المحلية هي الأداة التي تتمكن الطبقة الحاكمة من خلالها من الإشراف على الاحتياجات الاجتماعية للأسر والبيوتات، بما يعود في نهاية الأمر بالعادة على رأس المال نفسه.

على أن كلا من ديكان وجودوين (١٩٨٨: ٢٤) ينتقدان هذا التفسير لأنه «مندرج من أعلى إلى أسفل» في رؤية أحادية، ولذا فإنهما يتساءلان: إذا كان الأمر كذلك، فلم إذن نجد تاريخاً طويلاً من التوتر بين المركز والمحليات داخل الدولة الواحدة، ما دامت الدولة المحلية هي بالدرجة الأولى مجرد وكيل للسلطة المركزية؟

أما سوندرز (١٩٨٤) فقد طور رؤية كوكبيرن ليلو نظرية عن «ثنائية الدولة»، حيث تعمل الدولة على المستوى العام والدولة المحلية على المستوى الآخر في مساقين متمايزين من الناحية السياسية، فهي المركز تحد سياسة الطبقة الحاكمة وقوامها قضايا الإنتاج، أما في الدولة المحلية فتحد سياسة الحد من الاستهلاك عبر المواصلات المطبقة، وحيث إن الدولة المركزية تسي بمخططات تراكم رأس المال، فهي حين تركز الدولة المحلية على مشروعية هذه المخططات، فلا مفر إذن من قيام التوتر بين المستويين (المركزي والمحلي). ولكن هذا الرأي قد فُيل أيضاً بالنقد الشديد: فمن الناحية العملية يصعب أن نجد ما يعزز هذه القسمة بين رأس المال ومشروعية الاحتياجات، ففي كل من المستويين (المركزي والمحلي) تحد قضايا الإنتاج والاستهلاك متلازمة واحدها بالآخر، سواء على مستوى المركز أو على المستوى المحلي. وعلى هذا فإن هذا التقسيم إلى مستويين يصبح من الناحية النظرية نمطاً إستراتيجياً متحجراً للعلاقات

وعلى ثقل هذا المعنى وضعت أدبيات المحلية في مكانها الثلاث في سيطرة الجديدة لسياسات المحليات، وهذا ما سوف نستكشفه في العرض التالي.

طبيعة الدولة المحلية

إذا كانت السلطة الرسمية هي تحصيلها لتكري الدولة الضمنية، فهذا إذن لا ينظر إلى هذه الدولة القومية كبنية تحكمها واحدة، بل يوقع غير الساحة الدولية بشعر إلى أن الدولة على هذه الشاكلة أمر غير ذي في منظومة العالم الاقتصادية، لأن هناك أطرافاً أخرى مهمة داخل هذه الدولة ذاتها وبخاصة الدولة المحلية هي إطار هذه الدولة القومية، وينحصر في هذا عندما نتحدث جانين مهمي في الدولة العصرية.

(١) إن مؤسسات الدولة تتألف من بيروقراطية واسعة المجال وتنشيط في طول البلاد وعرضها، والتي تعمل معشائنها من خلال دوائر محددة في بنية هرمية، ويرجع ذلك إلى أن اللامركزية في الإدارة أكثر كفاءة وصاعية من سياسة إصدار القرارات من مركز الدولة البعيد، حيث تتحوّل السلطة المركزية، وعلى سبيل التندر نقول إلى العاصمة - مثلاً - ليست في حاجة إلى أن تشهر على المدن الإقليمية وغيرها من المحليات بكعبية النخلص من القمامة فيها.

(٢) تحتاج الحكومة هي كل الدول لكي تقوم بواجبها إلى الشرعية، ولا تتأتى لها هذه الشرعية إلا مع تسليم الدولة بدور المحليات - على اختلاف تقاليدها - في الاصطلاح بإدارة شؤونها نفسها، وهذه المشاركة في الحكم سمة قوية نلاحظها في الولايات المتحدة وإن كانت فكرة أن يكون للأهلين في المحليات رأي في تسيير أمورهم قد نالت مفضولة في أغلب دول العالم، وهذه الصيغة التي تجمع بين الكفاءة في الإدارة وشرعية الحكم هي ما سببه بالدولة المحلية. ومن الطبيعي أن ينهائ التوازن بين الإدارة والحكومة من مكان لآخر ومن وقت لآخر أيضاً، ولذا فإنه من الناحية العملية يكون شكل الدولة المحلية وقفاً على هذين الميادين من مكان وزمان، أما من الناحية النظرية فإن طبيعة الدولة المحلية تبقى ثابتة كما هي.

لا اجتماعية وللدولة نفسها - ومن هنا نسمح هذه الطريقة "السياسية"، عبر تاريخية، ولأن لنا من تحدث عن رؤية أكثر - حدة للدولة المحلية، تتجاوز النمط المسامح هي "عصب الدرامات التي أحدثت حول هذا الموضوع - وكان وجوديين (١٩٨٨).

ولعل أنه ما يميز الدولة المحلية هو العنصر الذي يكتسب دوراً رئيسياً في صياغة - حتى أن كيربي (١٩٨١: ٣٠) قد وصف هذا الدور بأنه "وضع سياسي غريب، ومرجع المرحه هذا في الدولة المحلية - عمل - من حيث - حراً من جهاز الدولة، ومن جانب آخر قد تصبح أداة المعارضة ضد الدولة. ويرجع ذلك إلى وجوديين هذه الصيغة إلى ملباند (١٩٦٩)، ومهما يستلهمان بشيء، أدائية للدولة المحلية. ولكنهما "يصفان دوراً حاداً (يكون وجوديين ١٩٨٨: ٤١ - ٤٦)، ومرة أخرى لابد من التأكيد على أن التفاوت في التنمية من محلية لأخرى داخل الدولة هو الذي يدفع الدولة المركزية إلى تنظيم وكلاء محليين يتولون إدارة شؤون محلياتهم وفق متطلباتها المتباينة. ويعني هذا التباين أن المصالح الملحة في المحليات، والتي تختلف عن المصالح السائدة لدى حكومة المركز، هي التي تملئ على المحليات انتهاج سياسات مختلفة عن سياسة المركز. ومن البهي أن يؤدي هذا المسلك إلى تبني الدولة المحلية لدور متمايز لتوجهات السلطة المركزية، يتجاوز مجرد الاطلاع بمهمة وفيلسوفية أو إدارية، وتلك المناهضة بالذات هي التي تعبر مفهوم الدولة المحلية على وجه التحديد (دندان وجوديين ١٩٨٨).

الدولة المحلية كدولة

إن التوازن بين دور الدولة المحلية كأداة للدولة من ناحية، و دورها كأداة للمحليات يختلف بالدرجة وفق ملاسات الأمور السياسية، وسوف نعبر هنا المثاليين متناقضين، قبل أن نخوض في قضية الصراع أو الصدام بين المستويين ومتغيراته ذلك الصراع أو الصدام، لقد كان التوتر بين الدولة المركزية والدولة المحلية من الملاح الواضحة في السياسة البريطانية

منه الثعالبات، فقد حصل حرب تحافظ على نفوذه من التناخيز بأن تقوم الحكومة بتخصيص الانفاق الحكومي العام في الوقت نفسه الذي تست فيه محليات الحكم المحلي "الشامخة" حرب العمال سياسة مقاومة هذا التخصيص - الحد من الخدمات تقدمه للشعب - وقد أدى هذا الموقف إلى شوب صرع كلاسيكي بين المركز والمحليات، داخل أجهزة الدولة، ووقع الصدام بين تمثيلين في جميع القطاعات الخدمية، مثل التعليم، الإسكان، والنقل، والتخصص.

وجاءت يد عمال الحكومة المركزية في شكل مختلفة كانت أبرز السبل أن تتخذ الحكومة بعض التسلحات من أيدي السلطة المحلية إلى السلطة المركزية كما حدث في مجال التعليم مثلاً، عندما قامت الحكومة المركزية بوضع "منهج تعليمي قومي" للدولة ككل، مع تحفيز المدارس على أن "تتحرر" من قسصة السلطة المحلية، وذلك بأن تلتزم تمويلها مساندة من العاصمة. ومن الحلول الأخرى أيضاً قيام الحكومة المركزية بنقل اختصاصات بعض القطاعات العامة إلى هيئات أو لجان تدير طاقمها من قبل الحكومة المركزية، مثلاً حدث في قطاعات التنمية، واستغلال الأراضي في بعض المدن، كذلك لجأت الحكومة إلى نقل بعض القطاعات العامة، كالنقل والمواصلات والإسكان، إلى قطاعات خاصة، وبهذه "الخصخصة" فسدت الحكومة المركزية إلى أن تقلم أظفار السلطة المحلية وأيضاً تخطت الحكومة المركزية الدولة المحلية، عندما راحت تحافظ أولياء الأمور والأهالي في المحليات بطريقة مساندة في قضايا التعليم والإسكان، ومن دون الاكثريات برأي وموقف السلطات المحلية. ويتضح تدخل الحكومة المركزية في شؤون المحليات بشكل مساهم في فرض رقابتها على ميزانيات الحكم المحلي، حتى تقل بذلك يد السلطة المحلية في مجال الإنفاق، ومعرض صراخ جديدة على الأهالي، وأخيراً قد تلجأ الحكومة المركزية إلى إلغاء الحكم المحلي نهائياً، وهذا ما نه بالفعل في إنجلترا، إذ ألغيت السلطة المحلية في سبع مدن كبرى في المقاطعات، التي كانت تمثل ساحة المعارضة لسياسة حكومة المحافظين.



ولقد فُتحت سبباً حكومية لمخاطبة هذه المعارضة، حتى من جانب بعض سياسيين لمخاطبة أنفسهم عن تحليلات، التي قدمت معارضة حزب العمال لطبيعة الحال. ولكن الأمر عن بريطانيا تجعل السلطة الرسمية للدولة المركزية غير كل الاعضاء، بل لا فرق. كما أن مجلس العموم على استعداد دوماً لاستبدال نموذجت حكومية، فهو على كل حال عاصمة العاصمة البريطانية.

وهي الولايات المتحدة فإن سوف مختلف نماء. ولقد أنه هي أغلب الاحياء تكون المنطقة المحلية هي بدني الطبقة الوسطى وديونهم، لتحلولة من تحريك السياسة المركزية بسبب سعة تحليات. ويتضح عما بشكل خاص في قضايا التعليم والسكان داخل التمتع الكبرى، التي تنقسم إلى وحدات حكم محلي متعدد ومستقلة. مستقلة نيويورك أو شيكاغو - على سبيل المثال - تحوي أكثر من ألف وحدة حكم محلي مستقلة. ولقد أحصى جونستون (١٩٨٢ ص)، عدد ٨٠٠٠ وحدة من مجالس بلدية ومجالس أحياء في الولايات المتحدة، بمعنى وجود مجلس لكل ٢٠٠ نسمة من السكان، ويرتبط هذا التفكيك السياسي بمكرة تصريح مناطق المدن الكبرى إلى عدد من الضواحي والأحياء. ونحن أهم فائدة نحس من هذا التقسيم هي ضمان دقة الإشراف على الأراضي وطرق استغلالها فهي قطاع كينديك التابع لمدينة نيويورك - مثلاً - حصلت نسمة ٧٥٪ من الأراضي للإسكان، بواقع ١٠٠٠ متر مربع أو يزيد لكل واحدة سكنية. وقد وضعت هذه السياسة خمسيناً لتعبر عن واقع الفصل الاجتماعي الذي هو من سمات الصراع الطبقي في الولايات المتحدة. وهذا الفصل المكاني نفى الصداحي الغيبة نفسها من أي مساهمة في تمويل الخدمات الخاصة بوسط المدينة الفقيرة. كما أنه يخفف من عبء المدينة في تبخير عجلة الخدمات العامة (كوكس ١٩٧٢). وقد نجحت هذه الضواحي (الدول المحلية) في أن تحافظ لنفسها على هذا التمايز والعنصري، في القصاصا التي رجعت إلى ساحة الفضاء ضدها كاحزمة محلية، (جونستون ١٩٨٤). وقد أصبح هذا التمييز في المدن بالولايات المتحدة بشكل صارخ في مجال التعليم، على أن الحكومة المركزية وجدت لزاماً عليها أن تتدخل، وقد

نجحت من خلال الفضاء أن تحبس الدول المحبة عن الانصياع لتدعيم عدم التفرقة على أساس عنصري وفي الآس سات هذه التفرقة في الولايات الجنوبية على أساس الفصل العنصري. جزء "تيوس والسود" أما في الشمال فإن الفصل في الإحياء السكنية كدر يصوي ضمناً عن فصل في المدارس أيضاً، ولكن الحكومة المركزية تحدث مرة أخرى إلى ساحة القضاء، واستقر الأمر على استبدال مدارس الإحياء (المفصلة) بمدارس مختلطة، ينتقل إليها التلاميذ من مختلف الأحياء سببوات المدرسة. وقد نتج عن هذا أن نادر الكثيرون من السكان البيض إلى الهروب إلى المدارس في أحياء بعيدة للتحلولة دون دخول أولادهم في هذه المدارس المختلطة. وهي سنة ١٩٧٤ حاولت مدينة ديترويت التغلب على هذه المشكلة بتبشير خطوط من الأوتوبهيمات تعطي جميع الأحياء فيها، ولكن القضاء رد هذا المشروع على اعتباره (جونستون ١٩٨٤).

يتضح من هذا أن الممارسات من خلال السياسات الدستورية قد مكنت للدولة المحلية من أن تصبح الأداة الأولى للأمر والهيئات في حماية استقلاليتها والإعلان عن هويتها المحلية. على أن ما يحل أهل الضواحي في الولايات المتحدة هي تحفيظ لهم مناحا لأهل الضواحي في بلدان أخرى، لأن هذه الخاصية (التقسيم إلى كوميرنات أو صواحي) إن هي إلا ترجمة للتأثيرات السائدة في المجتمع الأمريكي وقد مكن هذا الوضع للمحليات في الولايات المتحدة من أن تلعب دوراً مهماً وفعالاً في المجتمع، كما أنها مثال واضح يصرح أهمية الدور السياسي الذي تلعبه المحليات.

الاحتمالات المتغيرة للصراع

يؤكد دتكان وجودوين (١٩٨٨) على أن الصراع الحالي القائم بين الدولة على المستوى المركزي والدولة على المستوى المحلي في بريطانيا يعكس حلقة من سلسلة طويلة في هذا الصراع. وعلى حد تعبيرهما: "ينبغي ألا ينظر إلى هذه المجموعة من التشرعات التي شنتها حزب المحافظين على



الحكمة المحلي، فيما عرفت باسمه، الاختصاصية الشعبية (برانسون ١٩٨٩) ملقّد عمدة الأعضاء المنتخبين لحكمه انحصري في الإعراف في توزيع الدعم لعضدء المصاحبة شكل آثار حصصية الحكومة المركزية... ولهمدء همار برلمان صمد فدينا حديد يحد من همدء الأشخاص، الذي اعتمد به الحكومة راسدا عن الحد وتنع همدء ال رُسيت حدود جديدة للاحياء، كما وثقت بعض إدارات السلطة المحلية المتحمدة عن العمل، لبحس محلها مضمود من مضمود عن قس الحكومة المركزية وأخيرا في سنة ١٩٦٣، هي الحصة التي كان شعار "سياسة فيها والصالح القومي هو كل عتبارء قامت الحكومة بالها- هذه السلطات المحلية كعمل أحبر، للحصاط على المصحة القومية العليا، لمرطابها وحلت خطة جديدة للرعاية الاجتماعية يشرف عليها موظفون من قبل الحكومة المركزية محل السلطات المحلية، وهكذا حل نظام حديد موحد تصرف عليه الحكومة المركزية، في منأى عن الخلاصات المندمة بين الأحزاب (رانسيمس ٧٨ : ١٩٦٦ - ٧٩). ومعنى هذا أنه قد صُحفي بالسياسات المحلية من أجل الصالح القومي، كما هي الحال كما احتدمت الأزمة الاقتصادية.

ويبقى التساؤل قائما عن حجم القوة التي تمنع بها الدولة المحلية ضمن الناحية الشكلية يمكن القول بأن الدولة المركزية قادرة على التخلص من سلطات الحكم المحلي عند الضرورة في الدول ذات السيادة، ويؤيد التعليل الذي قام به كلارك (١٩٨٤) عن قضية الاستقلالية الدانية للمحليات هذا الرأي، وهو يحدد مصمدين مهمين للسلطة المحلية: المبادرة في انتهاج سياسات جديدة، ثم الحصانة من تسلط هيئات أعلى عليها. وسواء أكانت جميع المحليات تمتلك هاتين الخاصيتين أم لا، إلا ألها تقارن أربعة أنماط من الحكم الذاتي:

- (١) فقيهما لا توجد المبادرة ولا الحصانة، فإن المحليات لا تملك إلا أن تخضع لنظام إدارة الحكم المحلي وفق سياسة المركز، من خلال وكلاء الحكومة المركزية، نفس النظر عن موقف المحليات.

أما حدث مقدر هرض سسه امتددة للأزمة الاقتصادية الحالية، أو كمعدت أيدولوجية مبرر ناشر (النشرية)، وإنما كعقبة أخرى فريسة ممد من مريحة طويلة حدثت فيها الحكومة المركزية إعادة هيكلة العلاقات مع المركز والمحليات. (ديكان وحيوي ١٩٨٨ : ٣). ويلاحظ أنه مع كل مرة من فودات كويدرانيف للمركبة الاقتصادية تعداد شبكة لدولة المحلية في الثلاثين من القرن التاسع عشر صدر «نظام الشراء لإعادة هسة توزيع الدعم عن مستوى لأحب الصنفرة هي شكل تحاديات انغسية» بدلا من النظام القديم عن مستوى الأروتسية (المصاحبة) لكبرى، وذلك لوقف الضمار لشرأي لثفود المحلي. وفي الثمانينيات من القرن خمسة العهد رسم خارطة الحكم المحلي مع لأخذ في الاعتبار المشكلات المتزايدة في المدن، وهي عشرينيات الفرو لعشرين، هي السياسات المبكرة لوفد الأزمة، والتي ناقشناها في الفصل السادس، ثم أصدرت بعض القوانين الجديدة للحد من النشاط المتنامي لسلطات الحكم المحلي. وهكذا فصل إلى الهيكل الجديدة للحكم المحلي هي التسييميات التجارية حاليها، لإصدار تشريعات لخلق حر من التعاون والتضام بين الحكومة المركزية وسلطات الحكم المحلي أو دول المحليات.

وتمثل مقارنة آخر مرحلة من مراحل الكساد الاقتصادي مع الأوضاع الراهنة أهمية خاصة في مناقشتنا، ذلك أن سياسات أوقات الأزمة، التي تنتها الحكومة البريطانية قد تزامنت مع قيام حزب العمال كحزب كبير في بريطانيا. ومع أن هذا الحرب لم يحرز نجاحا مرموقا على المستوى الشعبي آنذاك، إلا أن التنمية غير المتكافئة في المحليات كانت تمنح أن حزب العمال سوف يكسب إلى صموفه أصوات السلطة المحلية. ثم نشد الصراع بين المركز والمحليات، لأن حزب العمال قد بنى برنامج الإنسان في وجوه الرعاية الاجتماعية الذي كان وقتها لا يتفق مع سياسة الدولة المركزية من تقشف وحد من الإنفاق العام (ماكنير ١٩٨٠). على أن التعدي الأكبر للدولة المركزية قد جاء من واحدة من ضواحي لندن (London Borough) في شكل «مرد شعبي توازن» سلطة

(٢) وحيثما توجد المبادرة والخصصة تحدّد مساهمة الدولة لدولة المضيف ولكي هذا النموذج المثالي لا يوجب به إلا هي شكل دولة مستقلة مثلاً هي الحال في سعادته فيلادلفيا - هناك مستعمرات من الحكم التي هي الخطيئة في حق الدولة للاضمية، إذا تم من أحد العاملين من مساهمة أو خصصة

(٣) وحيثما لا توجد مبادرة وإحدى شئ من الكيفية يتسبب في تشييد مسببات الحكومة المركزية بما يعود عليه في تحديات، بالضرورة، وقت الحاجة إلى صلاح الخصائص ويمتد إلى يوصف هذا بالحكمة الذاتي المنسوخ من أعين إلى أمش

ويخضع كلارك (١٩٨٤) هذه المعايير الأربعة على النحو التالي في الولايات المتحدة، ويخلص إلى القول إنه من الناحية الشكلية يمكن اعتبار هذه المحليات أقرب إلى نظام الحكم الذاتي في الإدارة المحلية، لأنها لا تملك شعباً من المبادرة أو الحصانة. ويعتقد كلارك أنه يمكن تطبيق هذه النتائج التي توصل إليها على الأوضاع السائدة في بريطانيا أيضاً.

ولكن هذه الرؤية «العثمانية» عن سلطة الدولة المحلية غالباً للتفسيه في
سبيل، وعلى الرغم من غلبة الاستقلالية الذاتية الرسمية في الدولة
المحلية، إلا أنها تملك بالفعل إمكانيته الماوراء التي تجعل منها أداة قوية
ومفاعلة، كما بينا في مناقشتنا السابقة. والدخول على ذلك ما قمنا برصده
من تنوع في الإنفاق العام على الخدمات في مختلف هيئات الحكم المحلي،
وعلى هذا، فإنه لا يمكن التعميم في الأحكام، إذ لا يوجد انسجام بين
وحدات الحكم المحلي يمكن القول بعموميته. ويوجد في كل من الولايات
المحددة وسريقتها كما هنالك من الكتابات عن المتغيرات والتنوع في
معطيات الحكم المحلي (نيوتون ١٩٨١)، مما يشير إلى وجود «تباينات»
كثيرة أمام المحليات، تصاحب بها سياسة الدولة المركزية الرسمية في
محاولاتها الحد من سلطات الحكم الذاتي.

وفجرح من هذا بأن درجات التنمية المتفاوتة هي المتطلبات، سوف تؤدي بالضرورة إلى لجوء الحكومة المركزية إلى مباشرة نفوذها على أراضي الدولة كلها، من خلال نوع أو آخر من صور الحكم المحلي أو الذاتي، أما

المحيط في إلقاء الدولة المحلية، فله يطلع ما هي هص الشؤون الفائقة من العلاقات بين المركز والمحليات، وهي لأمانة لتي مضاعفا بدافا، جاء حل التليم، محضرا في حر، من المنظمة المحلية فقط، أما لإلغاء الكامل للدولة، محبة بهذا من غير وارد بعد، وحس لو لحأت الدولة إلى الإلغاء التكمي لتحكم المحلى على نفس البند ووضع نهاية لضعفها البعث السبب بامت المحلية، وقد فتح الأمر لـ "السلطة المركزية" غسعا نقد على غساع المحليات من صلاحياتها وإهانتها، فهي بذلك إنما تعمي نفسها كدولة مركزية من الصلاحيات نفسها، وهذا يكس الوضع المتعمر على عدة وجوه عمي وقت الأزمات لن نجد الحكومة المركزية من تنفي عليه اليوم والشمعة، وفق التمثل الهرمي هي أحر المظاف، سوى الدولة المحلية (بدر ١٩٨١)، كما أن إلقاء المحليات، لو تم، فكم سوف يترك الحكومة المركزية هي شبه عرلة عن أطرافها، فظهر الدولة مشكلة غير مكتملة مما يفقدها الشيء الكثير من مشروعيتها، كما أن إلقاء المحليات قد يعطوي على ردود فعل بالغة الخطورة، فنهدد السطام والوضع القائم بعواقب وخيمة، لا وجود لها هي ظل منظومة واحدة من مركز ومحلية.

لقد انتهينا من هذا القسم من المناقشة بنقطة خلاصة قد يُستفاد منها شيء من التناقض، ولا غموض في ذلك أمدا، وعلى كل حال، فإن الدولة المحلية ليست مجرد وكالة للدولة المركزية، ولا هي أداة من أدوات المعارضة للمنظمة في العاصمة، وإنما هي تمثل هذين للعديد معا، ولكنه هي السمة الكبرى التي تميزها. ويلاحظ أن النظرية السياسية الجديدة للمحليات تستوعب تناقضات أخرى عديدة، فالمحليات تتسابق مع منظومة الاقتصاد العالمي بصفة عامة، كما يبينها في الحصول المضافة، إن عالمنا ليس كالألة الميكانيكية البسيطة، التي يمكن لنا إدارتها بمجرد معرفتنا لبعض من الحطوات والمعادلات، وإنما هو منظومة مركبة تتألف من الكثير من التناقضات الجذوة، التي تنفجح عن نفسها في شكل أزمات تصيب وحال السبلات بالأرض والحدود، وعليه فإن الجغرافيا السياسية لهذا العالم

المستند. لابد من أن تكون هي أيضا مريكة ومتشاككة - مثل غي أنه هي مشهور جغرافية سياسية من مجتد - لاقتصاد المدني غي أساس التفتتات «الجغرافية» على «الساحة» لغنية - أن تبتدع هذا «تضادك»، وأن نحن نعدنا المعاصر ثلاثة ومضى من دون أن تعيب على غيا الطبيعة المركبة - رغنا الذي نعبر فيه - لما كبر الفلاس أو «ب» - هو العامل الجغرافي هي صميمه - يبتدع فظل حين من سخرته هذا - شرح هو تلك الطابع «جغرافية» التي - تبتدع خاصية «الغنية» والغنية هي أن واحد، ولكنه هي من العالمية

الحضارة السياسية للمدن العالمية

تقدم حضارتنا عن المحليات على مبدأ «التنافس بين الأماكن أو المواقع». وهي أطر منظومة الاقتصاد العالمي - نجد أن مجموعات من هذه الأماكن هي الرابع الأكبر في هذه المنافسة، حتى أنها أصبحت مراكز التحكم للراسمالية العالمية، وهذه المحليات الخاصة التي تصطلح على تسميتها «المدن العالمية»، فمستمرات جميعها هي خمس الصفات (كج ١٩٩٠) هي جميعها تمتلك مراكز إدارة الشركات العالمية الكبرى، وهي أيضا مراكز النظام المالي العالمي، كما يتضح من عدد المصارف الأجنبية التي تعمل فيها - كما أنها مقر إقامة النخبة العالمية من المهنيين - هي قطاع خدمات الإنتاج عابرة القارات (هي محلات الفانزون، والإعلان، والتأمين، والحاسبة ... إلخ)، والمدن باحتصار هي المراكز الرئيسية للمكاتب العالمية، وينضج هذا من واقع سوق عشاراتها المحلية. وإلى جانب هذه الصورة الباهرة نجد صورة أخرى شائعة تتمثل في الأجور المنخفضة للعاملين والمستخدمين. مما يفرز هي النهاية نية حضورية ذات «حوة» صممة بين الغنى الفاحش والضرر المدقع. إن المدن العالمية تمثل قمة التطور «العالم الأول»، ولكنها أيضا تحمل الكثير من ملامح «العالم الثالث» لما نموج به شوارعها من تشرد، وسوق سوداء لنشاط اقتصاد خفي.

نجد نحن غريته صغيرة تصح بين حياها شرائح من يملكون ومن لا يملك هي لغوي صريح، وما يستتبع ذلك من مظهر غني وأرقص هي معدلات «حرية» - الأمر «بني» يعكس صراحة «فائقة» من عدم الاستقرار هي غنى - تبتدع - نحن هم - حين أنس نقتطع كمطبات ذات خصوصية - وتبتدع

نجد ريتت متحدة - هي موضع نصف - مع ظهور نظرية «المدن العالمية» التي فلتسبه حين غيا - سان (١٩٨٦)، وهي تمثل الإطار العام لمبحثه مدل لرويت من الحضرة «عونة» أو - وهذا للمصطلح الذي نشاء - بين المحبت ومصنوعه للاقتصاد لغني، وقد قدم هريمان سان سبع نظريات يستكشف هذا بعض من

١ - نظرية التكامل، التي تقول بأن الترسر والمحددات (المعوقات) التي تراخه كل مدينة (أو محلية) تتوقف على طبيعة تكاملها مع نظام تقسيم العمل على الساحة الدولية، وقد استخدمنا هذه القاعدة كأساس لمطريتنا «الغنية» فيما سبق.

٢ - نظرية الهرمية، بمعنى أن خمس المدن قد أصبحت تقاطع «مراكز» لرأس المال في نشاطه هي الأسواق والإنتاج، وهذه المدن العالمية تندرج هي ترتيب هريمان كمراكز تحكم و«عونة».

٣ - نظرية الانتاجية، بمعنى أن وظيفة المدينة على المستوى العالمي تتمثل هي نية هذه المدينة الاجتماعية - المكانية، من حيث وضعها كمحطة من المحليات.

٤ - نظرية التراكمة، بمعنى أن المدن العالمية قد أصبحت مراكز كبرى لتراكم وتراكم رأس المال العالمي.

٥ - نظرية الهجرة، التي يفودها صارت المدن مثل المغناطيس الذي يجذب إليه المهاجرين من مختلف بقاع العالم. الأمر الذي يؤدي إلى صور من التشرد العرقي في المدينة العالمية.

٦ - نظرية الاستقطاب، بمعنى أن هذه الأخطال من الأعراق تتفاعل مع النشاط الاقتصادي للمدينة، لتفرز محبتات خاصة. لها خواصل مكانية بين هذه الأعراق المتباينة.

البحر الأبيض المتوسط في حد كبير عن قرارات التي يتخذها ملك سويسرا Bundesbank في سويسرا هاتكوتش ولا تحرك الحكومة الألمانية عنها عن تدخل في قرارات هذا البنك عملاق

ويشكل القرن 20 خريطة لمنطقة الهرمية في تاريخها (البحر الأبيض المتوسط) هي الأهمية من الخريطة السياسية لدول لغتهم، من حيث أهمية السياسة المالية في مؤسسة المالية.

وهذه الحاتمة تدور حول ثلاث دالة خاصة، كما أنها تتناسب موقعها في هذه كتمان هذا لقد انظر تحليلات في مجملته من أساس وجود نظام اقتصادي عربي حديث، تلعب فيه الدولة دوراً أساسياً في كتمان به المنظمة. وقد خصصنا فصلاً كاملاً من هذا الكتاب للتدليل على أهمية الدولة في أحوال شتى المعاصرة. ومن المهم أن نشير إلى أن النظام الرأسمالي العالمي ما هو إلا نظام تاريخي، ولن يقدر له أن يستمر مهيماً على الساحة إلى الأبد، خاصة مع ما تلاحظه من استعمال لموارد العالم الطبيعية، وما يجره ذلك من كوارث التلوث البيئي في الكرة الأرضية.

ومع سحب المساهم من تحت أقدام الدول الإقليمية، ربما يكون هذا مضيعة أمل في أننا نقول على دايات قلة جديدة هيمنة متقلبة عالمية جديدة لها بالضرورة سياساتها الجديدة (تيلور 1993).



١- نظرية التكلفة الاجتماعية معني أن هذا الاستقطاب الجديد يتخذ تكلفة باهظة لا تحملها الأمكنات المالية المحلية (النسبية)، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الأزمات وتشرذم التلال، التي يترتب رأس المال الهيم في ماني عتب

المدن العالمية

وكيف هو واضح من هذا النموذج بعد بحرية من خليط من الخصائص يحل من المدن العالمية معنوها مساهمة اقتصادية، حيث أن السياسة والاقتصاد عنصران متساويان لا ينفصلان. ومع ذلك فإنه في الأماكن رسم صورة لتشتات السياسي لهذه المصنوعات الخاصة التي تمثل أهمية كبرى لمستقبل نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ويحدد هيرود مان (1986) المدن العالمية بأنها صاحبة موقع «بيني» يجمع بين منظومة الدولة ومنظومة رأس المال العالمي. وهي بهذا تعد تعبيراً عن التناقض القائم بين الساحة المالية المتواصلة العالمية التي يمارس عليها رأس المال نشاطه، والساحة الإقليمية لسياسة الدولة. وكما بينا في الفصل الرابع فإن الدولة الإقليمية قد «ظهرت على الساحة في القرن السادس عشر الطويل». عندما انتهى عصر المدينة كوحدة سياسية تقليدية وبصفت برود (1986) المدن العالمية على أنها قد أصبحت «مراكز» بيوت المال العالمية مع بدايات العصر الحديث. أولاً هي مدينة إنترنور، ثم في شتوة، ومن بعدها هي أمستردام. وفي حالة أمستردام كانت المدينة العالمية تعمل حرراً من الدولة الإقليمية الناشئة التي قدر لبطانها السياسي أن يتمتع ويتنامى. وحتى مطلع القرن العشرين كان العالم يشهد قيام مدن عالمية جديدة، ولكنها كانت مرتبطة كلياً بتهيئة الدولة. مثلما كانت الحال مع مدينة لندن، العاصمة الإمبريالية، لبريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر.

ومع احتمال سعي المدن العالمية، إلى أن تكتسب أشكالاً جديدة من الاستقلالية عن الدولة الإقليمية، فإنها تدخل كذلك كعقد مهم في مجال جغرافيتها السياسية، على سبيل المثال، تتوقف الأحوال المالية في بلدان

8 أماكن تقديمية

عرفنا النظم الحضرية اليومية، باعتبارها المحلات التي يعيش فيها حياتنا اليومية. وكما رأينا في الفصل الأخير، فإنها، بمصاير الحضرية الميسية، هي ذلك المكان الذي نذهب فيه معيشتنا، ونعتمد على تغييرات محلية، ونبحث على سياساتنا المحلية ونجابه الحكومة المحلية. وفي هذه الممارسات السياسية تمثل البيئة اليومية أكثر بكثير من مجرد مساحات تتكيف فيها السياسات. ويمكن القول إن الحضرية تبقى كاتمة في هذه الحضرية السياسية المحلية.

إن كل نظام حضري يومي هو مكان، وعندما نسميها أنظمة فإننا نؤكد على تماثلها. إنكار علماء الاجتماع مصطلحات ميسية مثل حي تجاري مركزي، ومدينة داخلية وضواحي من أجل تلك المقارنات العامة. لكن كل نظام حضري يومي يختلف عن النظام الآخر، ويتفرد في تاريخه وجغرافيته، مما يشتمل تحتلف تماثرا عن ليبريول، وتشارلوت تختلف تماما عن أتلانتا، وينطوي هذا التحديد الجلي على

تكتف حضرية الصراع في المحلات عن هضبات محلية تعمل على تعبئة التماثل في مواجهة الميسر والسماني عالي منسوب وحيث إن هذه التماثلية المحلية تتغير جماعات ميسية متعددة فإنها تمثل تماثلي التضررات الميسية التقليدية.

المؤلفان



مخاضها عدة هتلى التفتيش من علماء الاجتماع، منهم الناس العاديون هذه الاختلافات يترككون فيها. ههههه الناس يرسلون بالمكان الذي ولدوا فيه او اتو منه او يعيشون فيه. ويعبر هذا الشعور بالمكان عن مصصه هي الولاء للمكان. واتو فع أن صعود الدولة - الأمة انطوى على محاولات حسابية لإزالة تلك الارتباطات "الحبية" - عشارها تهديدات محتملة للأمة. ونس رغم نظير أهميتها في عملية سياسة الرسمية طانه لا يمكن أبداً بساطة العده "ولاءات" الحبية - ونستمر في النقطة. كاتج للحبسة اليومية بعض نشر عن ممرسدت الدولة. وإلى جانب ارتباط الشخص بوطه، فإنه توجد أيضا ارتباطات قوية بمسقط رأسه. وهي سياسة محتلمة بمعيار خيراتنا وقد أسماها كوت (١٩٩٦) الهوية هي المكان

كيف نعرف المكان Place. وعلى وجه الخصوص كيف نعيظه عن الحيز space؟ يمثل جانب من مشكلة الإجابة عن هذا التساؤل في أن كلا من اللغة اليومية والعلوم الاجتماعية تستخدم التعبيرين أحياناً أحدهما محل الآخر. غير أنه يمكن التعبير بهما على نحو مفيد. ونستند هنا إلى مناقشة بي فو نوان (١٩٩٧) للعلاقة بين الحيز والمكان. وتتمثل نقطة انطلاقه في أن الحيز أكثر تجريداً من المكان. ويمكننا القول إن الحيز هو كل مكان، لكن المكان شعة معينة.

ولم يكن المحطوطون فقط هم الذين حاولوا، بإزدراء إن لم يكن بعدائية، استبعاد السياسة المعتمدة على الارتباط المحلي. وتعرض تلك السياسات للهجوم عادة باعتبارها غشة أمام التقدم. وهو ما يجعلها عرضة لانتقاد أوسع بكثير. وعادة ما ينظر إلى السياسات المعتمدة على المكان على أنها رجعية متأصلة بطبيعتها. فمن خلال توحيد تحالفات مكانية، يسهل تولد سياسة ابتزاز الجار: وهي السياسة المعروفة باسم متلازمة "ليس هي حديقتي الخلفية، not my backyard syndrome". التي تتجنب الاعتبارات العامة للمساواة والعدالة. لكن السياسة المعتمدة على المكان تحتاج إلى ألا تكون هكذا هي "طبيعتها". وبوسعنا أن نأخذ وجهة نظر أكثر نقاشاً بكثير، وهو ما يتبدى في عنوان هذا الفصل.

شبهات ونظريات الجغرافيا الحضرية

مع أن مديوح نظائاً المدينة الذي وضعه في ١٩٠٠ يرحب به كثير المعادح شهيرة هي مدرسة شيكاغو. لأن الرائدة في هذه المدرسة تهي لن روبرت بارك الذي كن قد انضم إلى قسم الاجتماع فيها سنة ١٩٠٠. حيث نشر بحث بعنوان "المدينة: اقتراح" نشرت في المبره الاحدس في السنة الحضرية (بارك ١٩١٦). وفي هذا البحث، طرح بارك مبرسده في أن يستخدم النمبة كعمل يتفحص من خلاله السبب الإنساني في السنوات التالية عمل بيركس ورهاقه عن تطوير هذه الأفكار إلى سبباً لمخصص في الدراسات الحضرية. وقد وصف بارك نفسه هذا المنطلق الأسري في جملة حفظت له بقول: «أعتمد أنني قطعت شوطاً طويلاً وقد ضوف على أرض المدن بشدتي هي محتلم بنوع العالم أكثر من أي مخلوق آخر. ومن كل هذه الأسعار خرجت بأشياء كثيرة، أهمها مفهوم عن المدينة والمجتمع. والإقليم. لا كمجرد طواهر جغرافية وإنما كفضيلة من الكائنات المعصوية الاجتماعية» (رابسمان ١٩٦٤: ٩٥).

ولقد تعززت خيرات بارك الواسعة بالمعدي من البحوث الميدانية التي اضطلع بها طلاب جامعة شيكاغو تحت إشراف بارك وبيركس. وتمحصت هذه الدراسات عن كم هائل من البحوث حول مدينة شيكاغو لا نجد لها نظيراً في أي مدينة أخرى في العالم. ولذا هابز من المستبعد أن المعديين من طلاب الجغرافيا قريبي العهد يبرهون عن شيكاغو هي عشرينيات هذا القرن أكثر مما يبرهونه عن مدتهم اليوم

النظرية الحبيبية: البعد السياسي الغائب

إن الشيء الممتع في أفكار بارك أنه ينفذ إلى ما هو أبعد من مجرد الوصف، ليصل بنا إلى مشروع نظرية يجعل المدينة هيها «كالكاكن العضوي الاجتماعي». وقد بلور الرجل أفكاره في فترة كانت فيها نظرية داروين هي «النظوره» تتمتع برواح في العديد من التطبيقات الفجة بل والغشيمة. من ذلك استخدام الأسس البيولوجية لداروين في إخراج مفهوم

والدورانية الاجتماعية. لتوفير تلك الاجتماعي نشأ بالتفاوتات الحديثة. وذلك استناداً إلى حرية دارون هي نشأ للأقرب. سناً لها. في. من أشد الأحب. عقداً هي المدينة قد حصر على من دورية سكب. ثورانية. وتغل هم تشايع التي توفيت فيها عدسة شيدعو من حرم. تحريرية أن هذه لاجباء يفيض على حنا (كماسف) سناً عند سرحس حتى مع وهو. غير في مختلفة وحسبت مهاجرة ليد. مارس ١٩٦٠. وعليه من مشكلة هذه الاحب. شديدة الضرر حيث سبب رغبة نشر الدين بمسبب فيها. وإلغا هي نصيفة مائس. مسه هي أي وقت. وعند أي مضطرب رمي. وقد أدى هـ. لراي إلى تعيد هرنوجي سبب. نقل التركيز من الإزهار إلى المكان. في من الورثة إلى سبب. والواقع. الأفكار البيئية قد تولدت عن البيوروجيا الدوائية كدراسة للعلاقة بين الكائن العضوي والوسط البيئي المحيط به. وهذه العلاقة هي التي تحدد «تسيخ الحياة». حيث تتداخل كائنات عضوية متعددة معاً. من نبات وحيوان. لتخلق ما نسميه «البيئية» (Ecology). لقد ولدت نواحيس الطبيعة العديد من أنماط التوازن بطريقة «عضوئية». وهذه النواحيس أو العمليات لم تكن «قصدية» أو محطماً لها قسلاً. ولكنها على رغم ذلك. قد برزت في شكل أنماط واضحة المعالم ومستقرة من الكائنات الحية. وما فعله نارك هو أنه قام بنقل هذه الأفكار البيولوجية ليطبقها على الأنماط البشرية في المدن.

ويوضح الجدول (٨ - ١) بعض المفاهيم البيئية مع أمثلة من عوالم الحيوان والنبات والبشر. ويرتبط كل محيط بمعيشة بالضرورة بعضه ببعض لتوليد وحدة بيئية متوازنة. وحبر مثال يشرح هذا الوسط هو المنطق المائع. ونجد مثال هذه الوحدات في المحيط البشري على نطاق واسع. سواء في الدولة أو الإقليم أو المدينة. مع أن الأخيرة هي واقع الأمر هي الوحدة البيئية الأساسية. لأن البيئة البشرية كانت بحق بيئة حضرية. هي المدينة تسيخ العمليات «الطبيعية» في جو من المناسبات حول الموارد المحدودة. بالطريقة نفسها التي تتم فيها العمليات نفسها في بيئات أخرى. من تكيف بيئي. وانتقاء. وغبرها كسبل عامة تستعمل من خلالها الموارد

الجدول (٨ - ١): المفاهيم والنسيات في البيئة البشرية

مثال من الإيكولوجيا البشرية	مثال من الإيكولوجيا البشرية	الظواهر الإيكولوجية
تخليق ينتشر على الحليات	البيئة	مستقبات الملح
عمليات السوق هي عمليات كوية وحتمية	التنافس على موارد محدودة	التنافس البيولوجي على موارد محدودة
نظام المجموعات هو نوع من الانتقاء المتبدل للمجتمع	جماعات السكان وأنساب الأراضي في المناطق الطبيعية.	أنواع مختلفة في ظروف سببية مختلفة
الطبقات الميمنة تافعة مشها مثل الأشجار الضخمة	التجارة والصناعة في مجتمع المدينة	الأشجار في مجتمع الغابات

مشاحة في حصص نقسه - الجماعة. وهذا ما يحدث في البيولوجيا بين
سنة - عرق عظماء يحدث بين البشر من خلال مجموعات العنصر
والجيني. يملك الاراضي ولا يتساوى الحس في هذه الحصص. لان
نوع - عنفة معينة سوف تتحكم في المجتمع منطما تتحكم الاشجار
الوان - على ضوء. وكما يتحكم رجال الاعمال في المدن من خلال موقعهم
في شبكة بسيط. وهكذا من المدينة تتفكك حد مقنة المركز حيث يمش
رجال - لشغل - كما يمشل برجس - ثمان مثل نظام الشجيرات الصغيرة
والعشب وتطاحل حول الاشجار العظيمة.

عش - شارك لم يعتقد حال أن هذا الطرح يفي كل ما ينبغي
رصد عن شبكة المدينة. المكونات الثقافية للمدينة ليس لها ما يثابها في
مبات مسكني الحيوان والنبات، ولذا فإن يارك قسم دراسته للمجتمع إلى
مستويين - مستوى البنية البيولوجية التي يمكن وصفها بالبنية. ثم مستوى
البنية الثقافية التي تتضمن نظاما معنويا يتجاوز المحيط البيئي.
ويعتمد المستوى البيولوجي على الحاجات الأولية فقط للبقاء على قيد
الحياة. ويعبر هذا السعي عن نفسه بالتنافس من أجل البقاء. وهذه الفكرة
هي تفسير يارك لنظرية دارون في البقاء للأقوى أو الأصلح. ولا ينبغي
الخلط بينها وبين القاعدة الماركسية الكلاسيكية ونموذج البنية الثقافية. ففي
حين أن الاقتصاد هو القاعدة عند الماركسيين، التي تتعدد على أساسها
البنية التي تحكم مجتمعا معينه، وفق نمط الإنتاج. نجد نظرية يارك البنية
تتطور على عمليات طبيعية لا نهائية. وبهذا يكون يارك قد طرح مبررات
جديدة لتفاوتات في المستويات المادية في المدينة بتفسير يسمح لنظرية الوارثة
التي كانت قد نفيت استهجانا واسعا بمرور الوقت على أن كاستلر (1977)
هاجم قاعدة التنافس التي ذهب إليها يارك، ووصفها بأنها ليست من
«البيئية» هي شيء، وإنما هي مجرد تغيير خاص عن سياسة «الناج المتشوق»
في النظام الرأسمالي. وبين العمود الأخير من الجدول (8 - 1) بعض
الدلالات السياسية التي تتمحور عن استخدام المفاهيم البيئية على مجتمع
المدينة. ولعل الضارئ قد أدرك عند هذا المنعطف من المناقشة أننا نؤمن بأن
فرصية (علمية) السلوك البشري إن في إلا نهير وتوسيع لواقع راين

معينه. الا وهو ما تنتجه الطبقات الثمينة من ممتلك. ولا يمكن بحال تشبيه
هذا الترفق من الثمينة بالبحار العامة الضخمة بأي حال إن سلوكيات
ومسعى الطبقات الثمينة - رتبة مصالحها ليست أمورا «طبيعية»
أو غير قصدية كما يرد العنصرين!

البنية كهيكل مكانية - دراسات حضرية - لاسياسية

له يندر لهذا الفصل من الحذل السياسي أن يدخل ساحة جغرافية
الحضر عن المسببات عن هذا الضرر. فاند قولت مسافات البيئية،
الحضرية منذ البداية بالهجوم من مطلق امبريوي بالتساؤلات الأتية هل
التفاوتات قيد الحذل حقا دائرية الشكل؟ ثم هل يجوز لنا أن يفصل بين
ما هو «بيولوجي» وما هو «ثقافي»؟

لقد حامت هذه التساؤلات لنفوس النظرية البيئية من أساسها، ولكن
بعض الأفكار المتضمنة في هذه النظرية - فيما يتصل بالهيكلية المكانية -
قد بقيت على الساحة وقد دخلت هذه الأفكار في صيغتين إلى ساحة علم
الاجتماع شكل منظور الصيغة الأولى هي فكرة التواصل في سكان المدن،
عند روبرت ردهيلد (1961)، وهو زوج ابنه يارك الذي استخدم البنية
البشرية ليحدد النهاية الحديثة لتتابع المجتمعات. وهنا بعد مهم يدخل
في نظرية التحديث التي ناقشناها في الفصل الأول. أما الصيغة الثانية
فهي التأكيد الجديد على العوامل الاجتماعية في مقابل العمليات البيئية
لتحجور بتعليل اجتماعي لساحة المدينة (شمكي، ويل 1965).

وهذا التحليل الأخير يمثل أهمية خاصة، لانه من ناحية يمثل
خمساما واضحا مع الطرح البيئي لدمر داخل المدينة في معزل عن
المجتمع ككل. وعني عن التبيان أن تيارات التحديث تنظر إلى المجتمع ككل
متكامل بطول المدينة نفسها، ومن ناحية ثانية فإن عمليات التحضر
والتمسك تؤدي إلى عمليات نوعية تتمثل في التمييز بين المهارات
والوظيفية الجديدة للأسرة، والتي تنعكس جميعا على انماط الحياة في
المدينة كمساحة اجتماعية.



إن هذه الأفكار التي انطوتها جغرافيو الحضر في الشيء يمكنهم من إيجاد المعادلة بين التمثيل الاجتماعي للساحة والسبة البيئية (موردي ١٩٦٩). وذلك باستخدام ثغريات معامل التمثيل في «المعاملات البيئية». وبهذا المنهج حلت جغرافية الحضر من أثر التتميم في عملية التحديث

ومع أن نظرية «البيئية» قد عني عليها الزمن لا سيما لا تظل ناقية من خلال إحلال النطاقات الاجتماعية محل النطاقات الطبيعية. كما أنزاحت فكرة العشوائية أو المصادفة لتحل محلها فكرة مسؤولية البيئات الاجتماعية في اتخاذ القرار الهادف لمقر مكانها. و خير مثال يوضح ذلك نموذج «الفاصلة» الذي قدمه أونسو (١٩٦١). حيث نجد الأثرياء يفضلون إنفاق أموالهم في التفتل والمواصلات. ولذا فإنهم يختارون السكن في الضواحي. أما فقراء القوم فإنهم يختارون السكن في قلب المدينة المكتظ بالسكان. حتى يوفروا نفقات المواصلات والتفتل. ولكن كيربي (١٩٦٦) لا يتقبل هذا النموذج. لأنه يجعل المحددات التي تحكم البيئة كأنها اختيارات فردية. بينما لهم هناك اختيارات للأفراد أمام عوائق ليس فيها «مفاضلة». ولقد تناول جوي (١٩٧٥) هذه النقطة التي أثارها كيربي ليقول بأن جغرافية المدن قد دخلت في متاهات أسطورية وملغزة يناكدها على فكرة الاختيار في تفسيرها للنبة المكانية للمدينة. وعليه فإن النطاقات التي قال بها بيرجس قد لا ترجع إلى عمليات بيئية طبيعية. ولا هي نتيجة لقرارات تتخذها البيئات أو الأسر في مكانها. ومعنى هذا أن النظرية التقليدية المحافظة على الطبيعة قد استبدلت بنظرية محافظة أخرى. وإن كانت هذه المرة لبرالية التوجه. إذ إن النظريتين تعبران عن مضامين سياسية واحدة. ألا وهي تهمير الوضع القائم (Status quo).

إن التماثل في المعيشة الذي نشهده في الأحياء شديدة الفقر ليس نتاجاً لقوى طبيعية حتمية. ولا هو بسبب جاذبية هذه الأحياء للبشر الذين يعيشون فيها. وإنما السبب بيمسالة هو أن هؤلاء القوم حتى وإن كانوا لا يحبون السكن في هذه الأحياء - ليس لديهم خيار. لأنهم

لا يشعرون على تكبد العيش في أحياء أخرى. والواقع أن هذا الخلط الذي وقع فيه أصحاب هذه النظريات يرجع إلى أن جغرافية المدن التي يصرحونها هي جغرافية يعيد عليها السعد السياسي (جوي ١٩٧٥). و- خصار يقول إن سياسة القوة هي العامل الأساسي الذي يمكن الطبقات سيطرة من أن تحر كل شيء. تاركة الأحياء الفدرة غفراً. المدينة. وهذا عدل السياسي هو العامل المهيمن. ليس فقط في هذا السياق عن المدن. رما أيضا في عالم المثالي المعاصر!

ولدت السياسة ضمن الدراسات الحديثة عن المدن من خلال فئات. ففي الجغرافيا السياسية. أدى تحليل الصراع القائم حول عملية استعمال الارض إلى ظهور جغرافيا جديدة عن الصراعات المحلية. ومن ناحية أخرى في العلوم الاجتماعية بشكل عام. أخذ الاهتمام بفصبة القوة والسياسة في دراسة الحضر بجعل مكانه اللائق. وفي الحالتين أدى إدخال السعد السياسي في التمثيل إلى بروز أهمية المكان. ولقد توصل الباحثون سواء في مجال الجغرافيا السياسية أو في حق العلوم الاجتماعية بشكل عام إلى النتيجة نفسها. ألا وهي أهمية الدور الذي تلعبه المحيطات في القضايا السياسية. وسوف نعالج فيما يلي كلا من المصافين على حدة لاستكشاف هذا الدور السياسي للمحيطات:

جغرافيا الصراع في المحيطات

أصبحت دراسة الصراعات في المحيطات فكرة أساسية في جغرافية المدن السياسية في أوائل السبعينيات بظهور كتاب حوليان ولبرت ورهافه (ولبرت وآخرين ١٩٧٢). ثم دراسات كيشن كوكس أيضا (١٩٧٢). وفي البداية ركز هؤلاء الباحثون على صراعات متفرقة. في محاولة للخروج بأنماط مترابطة أو غير مترابطة عن حالات الكسب والخسارة الناتجة عن الصراعات المحلية. ثم اتسع مجال الدراسة فيما بعد ليطفي نطاقا أكبر من الصراعات المحلية. لوضع خارطة جغرافية متكاملة عن الصراع في المحيطات. ولقد استقى الباحثون مادتهم من الصحافة المحلية لفترة

بصورة محددة تحصر جميع الصراعات التي نه التعرف عليها.. وبهذا أصبح أمكن رصد جغرافية الصراع المحلي في كل من لندن و وسترنيو. من بين عامي ١٩٩٠-١٩٧٧ (حدين وملورد ١٩٩٦). ثم من ١٩٧٠-١٩٧٣ (جانبيل ١٩٧٧) أنه في فانكوف، ولاية كولومبيا البريطانية - كندا) من ١٩٧٥-١٩٨٣ التي وميرسر ١٩٩٥) أنه في كولومبس (ولاية أوهايو) من ١٩٧٨-١٩٩٠ كركس ومكارثي (١٩٨٣). ولعل هذه ما بلغت النظر في جميع هذه الدراسات، أنها قد حرجت نتائج مثبته عن جغرافية الصراع في التحليلات، وإن كانت في الوقت نفسه تكشف عن العديد من التفسيرات التي تغطي أغلب النضاب التي سبق لها ماضيتها في بداية هذا الفصل.

تعد حصرت هذه الدراسات ما يقرب من ألف حالة من حالات الصراع المحلي. وهي حالات ليست متساوية في التوزع ولا هي عشوائية، ولقد ظهرت من التحليل بية واحدة في ثلاث مناطق تتمثل في تقاطع المركز ودواخل المدن المتضامة حول تقاطع المركز، ثم مناطق العمران الجديدة على حواف المدن. وهذه المناطق الثلاث كانت في السبعينيات هي مناطق التحولات الاجتماعية في مدن أمريكا الشمالية، التي انعكست بدورها على جغرافية الصراع. ويبقى علينا أن نجد تفسيراً لهذه البنية.

من التفسير البيئي إلى التعددية في التفسير

يقدم لنا جانيل وملورد (١٩٧٦) تفسيراً «بيئياً» للصراع المحلي، وهما بهذا يبتلان من أثر النطاق الجغرافي وتخطيط المدن، لأن هذه الجغرافيا - في رأيهما - هي بمنزلة «إخضاع بيئة المدينة لمطالب البشر المتغيرة وطموحاتهم» (جانيل، وملورد ١٩٧٦، ١٠٣). ثم ينتقل الكاتبان بعد هذا إلى تحديد أنماط مختلفة من القضايا المتعلقة باستغلال الأرض على يد شرائح معينة من مجتمع المدينة، اعتماداً على معاملات التحليل، ويخرجان من هذا التحليل بنمطين فقط من الصراع: النمط الأول يتصل بموازل

الانتقل، بما هي ذلك خصائص الإسكان، والشار والخصائص عن الأرض. والنمط الثاني يتصل بموازل التوسع، بما هي ذلك إقامة حي لأعمال في وسط المدينة وإعادة تطوير مناطق الأطراف ومساكن المدارس. وينتقل من تصف هذه الجغرافية الصراع مع نموذج بيرجس-نيمركز، والذي يدرس فنوناً من التفاضل تحت مظلة اقتصاد السوق الحرة (جانيل، وملورد ١٩٩٦، ١٠٤).

أما دراسة جانيل التي تلت ذلك (١٩٧٧)، فإنها تبعد عن التعميد الإجمالي للعمليات البيئية، وتركز بدلاً من ذلك على أطراف كال صراع على حدة في حالة الصراع حول تغيير أشكال استعمال الأرض في المدينة، نجد مريضاً يؤكد التغيير، وآخر يعارضه. وباستخدام هذا المنهج المعدل، تمكن جانيل من تحديد شرائح أساسية في الصراع، تتجاوز مجرد الاستدلالات البيئية البسيطة. ولقد خلص جانيل إلى أن دعاة التغيير في المقام الأول هم رجال القطاع الاقتصادي، من دعاة التوسع لإقامة الشركات العملاقة، ويأتي في المرتبة الثانية رجال القطاع العام (من مخططين وأمنار إقامة المؤسسات العامة). ثم يأتي في المرتبة الثالثة «قطاع السكان، وهم الشريحة الفقيرة في المجتمع. وفي حالة المعارضين للتغيير نجد عكس الترتيب السابق: إذ يأتي قطاع السكان في الترتيب الأول (يمثلون ثلثي المعارضة)، يليهم أنصار القطاع العام (ثلث المعارضة): ثم قطاع الاقتصاد الذي لا يكاد يبدي معارضة تذكر للتغيير. وهذه النتائج يكون جانيل (١٩٧٧) - خلافاً لرأيه السابق - قد أكد تعدد وتداخل أطراف الصراع في قضية تغيير طرق استعمال الأرض، بمعنى أن التفسير «البيئي» البسيط قد استبدل بنموذج من التعددية في التفسير لجغرافية الصراع.

المحلية والاقتصاد السياسي

يقدم «لي» وميرسر (١٩٨٠) تفسيراً للصراع المحليات أكثر قرباً من المساحة السياسية، فبالنسبة إليهما يمثل هذا الصراع تحدياً لتوازنات السوق. وتشتمل دراستهما على بعدين جديدين: فهما من

بدأت في أحدها "قطاع العربي" المندمية لمقاومة القوة المتزايدة لطبقة التجار. وبعد ذلك، أصبح لي وميرسر أيديهما على حصارها سياسية حقيقية قضية الصراع.

وأخيرا، يتر كوكس ومكارثي (١٩٨٢) ليمضي -لنوضح خطوة أخرى إلى الأمام، فلقد كشف في دراستهما عن النوع، مثل مقدمة السكان للتجار، حيث أصبح أن ملات القمار والاسر التي تعمل أطقمها في المدارس كانوا على صلات تجاور منتهى جمعت سببه في الرأي الواحد، أكثر من المستأجرين والأسر التي لا تعمل أطقمها في المدارس ويوحى هذا بموقف يشبه حلقة سباق الحيل، حيث تقتل المراهقات، وفق توصاع الأمر هي كل من فصاعات المدينة، ولكن كوكس لا يكتفي بهذا الشرط في رصد الصراع كظاهرة محلية، فبعد أن بحث في صلة التجاور، اكتشف أن أكثر من ثلثي السكك كانوا في حال من العداء -بين فريق يقادي بصوررة التوسع في اليتية التحتية للمدينة، وتقسيم الأرض بطريقة تؤدي إلى حال امتللال أكثر وحية ومائدة- وبين فريق آخر يؤمن بضرورة الحفاظ على نية المدينة كما هي؛ لأنها تمثل قيمة في حد ذاتها (كوكس ومكارثي ١٩٨٢: ٢١١). وتعمل هذه النتيجة ما كان قد توصل إليه كل من لي وميرسر، في تفسير اقتصادي سياسي، حيث تصبح سياسة «حطة مهاب الخيلة» هي الرابطة بين القطاعين الخاص والعام في إعادة هيكلة المكان سعيا وراء تراكم رأس المال. أما الضحايا فهم أهل التجاور، وهكذا، تكتف حرقافية الصراع في المحليات عن خبرات محلية تعمل على تبينة أثارها في مواجهة اقتصاد رأسمالي عالمي متغير، وحيث إن هذه التبينة المحلية تتضمن جماعات مهتمة متعددة، فإنها بذلك تناهض التحيزات السياسية التقليدية، حتى أن كاستلر (١٩٧٧) يصفها بأنها بمنزلة حركات اجتماعية تتحدى الأنظمة القائمة.

خاتمة: ما بعد الثورة

مع وصولنا إلى نهاية الكتاب، حان الوقت للتفكير في المضامين السياسية لتطورنا المادي. فقد كان هدفنا هو تقديم منظور يساعد القراء على فهم النقيرات الدرامية، والمريكة أحياتا، على مستويات جغرافية عدة، بينما

بداية يفرز من الصراعات التي يمكن تحديد "ن" هي "لا تنحاز" للصراعات المختلفة في الأعداء السياسية. ولقد ذهب قدماء حارطة متمية من خلال رصد عتبة من التصاريح التي تصدرها حكومة المدينة لتعريف أساليب "استغلال الأرض داخل المدينة" الذي يد -علما واضحا من تمركز يعكس سياسة المدينة داخل نطاقها ككل -وحاشية هذا التمهيد حصارها الصراع -حد انفسا أمام موقف متناقض -تجد الصراعات في المدينة صورة حقائق متعددة ونفس صورة التفرق الواحد عمقلا -حد في مدينة فانكوفر، وكدها أنه في حين أن التصريح التي تصدرها انشئة بالواقعة على تغيير استغلال الأرض توزع ماضية بين القطاعين شرقي والعربي في المدينة، نجد أن عدد الصراعات في القطاع العربي يبلغ ثمانية أضعاف عدد الصراعات في القطاع الشرقي (لي، وميرسر ١٩٨٠: ١٠٠). ثم يصير "لي" وميرسر هذه الظاهرة بالبعد الثاني، وهو "صلة بين هذه الصراعات والتعريفات الاجتماعية له السياسية التي تشهدها المدينة" ويعكس هذا الصراع حالة التجزؤ الاجتماعي والسياسي التي كانت في أوجها في فانكوفر وقت قياس هذه الصراعات، فهي أواخر الستينيات اشتعل الصراع السياسي بين حزب جديد للإصلاح يعرف باسم "حركة نشاط الكاخيوي" TEAM وبين الحزب الحاكم المعروف باسم "الرابطة اللاتينية"، والذي كان يتمتع بسياسة السوق الحرة لمصلحة رجال الأعمال. وقد تقدم الحزب الجديد ببرنامج مثالي يدعو إلى إقامة "مدينة صالحة للعيش" كبدل لسياسة "الإفراط الصناعي" والتوسع الحضري. وفي سنة ١٩٧٢ نجح الحزب الجديد في الوصول إلى حكم مجلس المدينة، وبذلك انتقلت رئاسة المجلس من أيدي رجال الأعمال إلى المهنيين الجدد من أساتذة الجامعة، والمعلمين، والمحامين، والمهندسين المعماريين... إلخ. وكان مقر هذا الحزب الجديد في القطاع الغربي العتيق لمدينة فانكوفر، ويصنف "لي" وميرسر (١٩٨٠: ١٠٧) هذا الحزب بأنه "إفراز لينة حضرية مرمية متميزة" وباحتصار نتائج لصلات التجاور. لقد كان الصراع في مدينة فانكوفر جزءا من عمليات سياسية أكبر من تحول شامل في سياسة المدينة ككل، والتي

الضخمة المربعة التي عريت هؤلاء القاموس بسهم. الذين كان من المفترض أن تساعدده. وبالمسبة إلى الكتيرين. أصححت الدولة جزءا من المشكلة وليس حلا لها.

وتعرضت المطافقات الجغرافية أيضا للتغيير. فتخليل هيرود (١٩٩٧ب) لفضاء عمال الموانئ كان مقسمة منطوية لشاء نطاقات جديدة للمساومة الجماعية، التي مكنت عمال الموانئ من تأمين ظروف عملهم برغم صعوبة المولة. وقد كانت سياسة الحركة العمالية مهمة بمعيار الحرمان من أجل إبراز حدود الإصرامات المضيدة والمفاوضات في المصنع الواحد. وكما رأينا في الفصل الرابع فقد شروعت الحكومة البريطانية قيصودا على محاولات الاتحاد الوطني لعمال المناجم تكوين فريق حملي للإضراب على مستوى الوطن خلال أحداث إضراب عمال المناجم في العام ١٩٨٤.

ومنذ مولدها، أدركت الحركة العمالية أن النطاق العالمي هو المساحة الأكثر فعالية لتضالها. هـ «البيان الشيوعي» الصادر في العام ١٨٤٨ ينتهي بهذه العبارات الرنانة: «إن البروليتاريين ليس لديهم ما يفقدونه سوى قيودهم. وأمامهم عالم ليكسبون. يا عمال العالم اتحدوا» (ماركس وإنجلز: ١٠٣).

والواقع أن التصريح بهذا النهم كان دائما أصعب من ممارسته، خاصة عندما وضعت الحداثة الاستغلاكية أن يكون لدى العمال، رجال ونساء، مما يفقدونه ما هو أكثر بكثير من «قيودهم». والنقطة الرئيسية هي أنه منذ ميلاد الاقتصاد العالمي الرأسمالي، كان رأس المال قادرا دائما على التنقل عبر العالم، والمولة ليست سوى تعزيز لعنبة مستمرة منذ زمن بعيد. والمسألة ببساطة هي أنه يمكن إزاحة تنظيمات العمال على النطاق المحلي من خلال الاستثمار في أماكن أخرى داخل حيز الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ووفقا لفكر ماركس، فإن رد العمال هو بناء نطاق تعاون ونشاط من خلال تنظيمات العمال الأممية. وفي العام ١٨٦٢، نظم نقابيون فرنسيون وإنجليز «الرابطة الدولية للعمال». وكان أحد أهداف هذه الرابطة الأممية هو توفير دعم عبر وطني كاستراتيجية ضد العمال

فهمه الاستعانات السياسية للجمهير أيضا من خلال الإشارة إلى الهيكلية المعتمدة على المكان. وقد وضعنا عنوانا عدا «الخاتمة ما بعد المولة» لأننا نشعر بأن المولة أيديولوجية تترع في الضعف في مواجهة الفكر العنصري. ويصغر الفطر عما أتحزنه في هذا الكتاب. فإننا نأمل أن يفرد الثراء أنه على رغم كل المولة التجارية حونا، فإن الهياكل الأساسية للاقتصاد العالمي الرأسمالي بقيت كما هي. وبالتالي عادت مولة عبر متكافئة. حيث حقت بعض الأماكن المكاسب. بينما تعرضت أماكن أخرى للسياق الفعلي. وأصبحت جغرافية هذه الأماكن أكثر تعقيدا من الماضي لكن التفاوتات الاقتصادية أصبحت اليوم أوسع وأكثر بكثير من مثالها هي أي لحظة من لحظات تاريخ النظام العالمي الحديث. ونشكاه أي تفسيرات مطلقة للمولة، فإننا سنركز على توتر المكان - الحيز. ليس كيف أن الفراغات السياسية حول المكان والحيز وبناء نطاق جغرافي هي كلها مكونات تشكل جزءا لا يتجزأ من النضالات المستقبلية المتعلقة بمسار الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

والواقع أن تعريف النطاقات الجغرافية وكل من المكان والحيز هو دائما فعل سياسي. وتلك هي المقدمة المنطقية الأساسية للجغرافيا السياسية. وعلى سبيل مثال نشأت الدولة كحيز سياسي مع ما ينضم من سلطة محردة. وتدير الدولة هذا الحيز من خلال أساطير القوة والحلال التي تعود للمصور الوسطى، مع إضافة القوة العسكرية. وبالنسبة إلى معظم سكانها، ثم تكن الدولة ليستحق أي ولاء. وبدا من ذلك، كانت الدولة مؤسسة مائية تطالب بدفع الضرائب والمكسوس. وخلال القرنين الماضيين، تحولت الدولة إلى «مكان» عوضا عن «حيز». وقد دمج بناء الأمة الدولة بين «حيز» الأراضي ذات السيادة وبين «مكان» الوطن المقدس. وكان ذلك تضالا سياسيا أصبح فيه «حيز» الدولة هو «مكان» الأمة - الدولة. وأصبح «الرعابا» «مواطني». وأصبح بوسع المواطنين تقديم المطالب إلى الدولة. الأمر الذي أدى إلى ظهور دولة الرضاء. ونصوبير هذه الأنفة الطبيعية لهذا المكان الجديد، كان على دولة الرضاء أن ترعى مواطنيها «من المهد إلى اللحد». لكنها في سياق هذا، أنتجت بيروقراطيات الدولة

غير أن الحقائق تصدقها. فقد أمنت الولايات المتحدة الأمريكية دورها المهيمن من خلال أيديولوجية الاستهلاك والحيوة الحديثة التي تدنو بها الولايات المتحدة بثينة العالة هي حياة الضواحي. فهل يمكن أن يتحقق هذا الوعد منذ عدة سنوات قدر (١٩٨٢، ١١٤)، أن طاقة احتمال العالم وهذا لمعايير الحياة الأمريكية هي ٦٠٠ مليون نسمة. وهو رقم تم تجاوزه في العام ١٩٧٥. ضل قرن من وجود الولايات المتحدة الأمريكية. والآن يتجاوز تعداد سكان العالم سنة البلايين المتحدة الأمريكية. ويمتدح إلى رقه يتراوح بين ١٠ بلايين و١٤ بلايين في القرن القادم. ومن السهل أن نذكر الآن لماذا يذهب البعض إلى أن الاتحاضات الراضة لا يمكن احتمالها نهيا.

ويكفي مثل واحد هنا للدلالة على خطورة الوضع. فقد سقطت الصين الشيوعية أمام الإغراء الذي لا يقاوم للحدانة الاستهلاكية، وحاليا نعتمد مدينا، إلى حد بعيد، على مريح من الدراجات الخاصة وشبكة نقل عام رخيصة، وبالنسبة إلى المدن الكبيرة جدا، وهي حال العديد من المدن الصينية، يتمتع نظام النقل هذا بكفاءة نسبية باعتبارها حلا قليل التلوث لمشكلة المرور. وعلى النقيض من ذلك، فإن المدن الغربية، بكثافة سياراتها العالية، أصبحت يؤرق تلوث، ناهيك عن عدم كفاءتها في تحقيق انسيابية المرور. ومع ذلك، فإن نموذج المرور الأخير - تحديدا - هو الذي نحاول الحكومة الصينية فرضه على مدينا. والواقع أن إحدى مفارقات هذا المثال أن معظم مخططي المدن في الغرب قد بدأوا في الترويج للتدخل بالدراجات، ويتوقعون عودة ضرورية إلى وسائل النقل الجماعي في سياق التلوث غير المشبول والاختناقات المرورية. ومع ذلك فإن السيارة تحل قلب الحدانة الاستهلاكية المعاصرة، وبالتالي ترى الحكومات «التحدينية» هي تحويل الكثير من مدينا إلى «مدن سيارات» ضرورة لـ «الحلق» بـ «الغرب». وتخطط الصين لأن تسمح بحلول العام ٢٠١٠ ثالث أكبر مصنع للسيارات في العالم، مع وجود أكثر من ٤٠ مليون سيارة في ضواحيها (سميت ١٩٩٧). وهذه مجرد بداية، فاللحاق بالولايات المتحدة سيعني إنتاج عشرة أضعاف هذا الرقم من السيارات.

اللائقابين وكامري الإضرابات (نيلور ١٩٩٧، ١٠٢). وسلازة أخرى، فإن الأممية كانت نشاطا للسلطة السياسي برمي «سياسة عمالية فعالة داخل حيز الاقتصاد العالمي الرأسمالي ومع ذلك، كان تاريخ الأممية قصيرا ففي العام ١٨٧٥، انتهت الأممية لاوتس وحلت محلها الأممية الثانية في العام ١٨٨٩، وكانت تلك نوعا محسنا تماما من التثمينات، مظلة تجميعية لأحزاب عمالية وطنية وخزائن الإضرابات عبر الحدودية (أو العاصرة للدولة) إلى إضرابات بين الدول لأحزاب وطنية تحول حيز الدولة القومية إلى مكان أفضل مصفوفة العالة. وعلى رغم أن كلا من التعديين العاصر للدولة وبين الدول تعرض للدمار في الحرب العالمية الأولى، عندما حارب العمال بعضهم ضد بعض باسم دولهم. فإن النجاح المحلي قد تحقق في نهاية المطاف مع إنشاء دول الرفاه في قلب الاقتصاد العالمي هي منتصف القرن العشرين. ودول الرفاه هذه كانت الأهداف الرئيسية لأنصار العولة الراضة. وهكذا، فإن التنظيم «الأممي» دخل إلى جدول أعمال الحركة العمالية محددا. فقد ساعد بناء حيوز رأسمالية جديدة، مثل «اتحادية التجارة الحرة» لأمريكا الشمالية، على إطلاق تعاون عمالي عابر للحدود في عملية ترمي إلى «إعادة تسييس الاقتصاد العالمي» (زويرت ١٩٩٥). وكما كانت الحال في العام ١٨٦٢، فإن الحركات العمالية الدولية هي محاولة لناء مكان كوني لسياسة ديموقراطية ومتكافئة بدلا من الحيز الرأسمالي الكوني.

وكما قد بدأنا هذا الكتاب بمناقشة العولة الراضة، والتي تصمتت نصنفا موجزا لـ «عولمة» عدة، وقد أسبنا إدخالها «العولة الإيكولوجية»، التي نزع أنها تختلف كينها عن العولمة الأخرى. وبداية يؤكد أن الاهتمامات الإيكولوجية تسبق صعود العولة بعتدين أو ثلاثة. ولكن الأهم من هذا أن «الإيكولوجيا» من المنظور الجغرافي، هي الطريق الرئيسي الذي يغم من خلاله الكوني كمكان. «وكوكنا الوطني»، «وطن البشرية» هو الذي نطاطر بتدميره. وعلى النقيض من ذلك، نعامل كل العولمة الأخرى العالم باعتباره حيزا للعمل، ساحة مجردة تعمل من خلالها، على سبيل المثال، الحيز المالي للعدن العالمية على مدار الساعة.

بليوجرافيا

وهذا هو النموذج الأساسي للأمركة: أصعب ظهور منسوق عادي آخر للمعحر الكبير الذي هو السوق العالمي (زهاو ١٩٩٧). ويعتقد 'نفاذة الصبيهيون أنهم يعمدون خلق الصين كمكان تقدمي جديد، لكن شيئاً لا يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من هذا الطن. ففي صحرهم السياسي عن رؤية مستقبل آخر غير المستقبل الأمريكي، أظهروا سطح السياسة المعاصرة بالنسبة إلى مستقبل الأرض كموطن مستدام للإنسانية

وهكذا يعود مجدداً إلى ما اسماء بيل «سياسة» فرعية» sub-politics والتضال الخديد الذي يتجاش السياسة التقليدية. وهكذا، هان «حقراها» سياسة فرعية تهدأ للو هي الظهور في الممارسة. وهي بصمونة لا توجد إلا هي محبنتا. لكن هذا سيكون كتاباً آخر.



- Ablee, R., Adams, J. S. and Gould, P. R. (1971) *Spatial Organ: a new* Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.
- Abraham, D. (1986) *The Collapse of the Roman Republic*, Cambridge University Press, New York.
- Abraham, P. (1978) 'Towns and economic growth: some theories and problems' in P. Abraham and E. A. Wright (eds) *Towns in Society*, Cambridge University Press.
- Agnew, J. A. (1982) 'Socializing the geographical imagination: spatial concepts in the world-systems perspective', *Political Geography Quarterly* 1: 159-86.
- Agnew, J. A. (1983) 'An excess of "national exceptionalism" towards a new political geography of American foreign policy', *Political Geography Quarterly* 2: 151-66.
- Agnew, J. A. (1981a) *Place and Politics*, Allen & Unwin, London.
- Agnew, J. A. (1981b) 'Place anyone? A comment on the McAllister and Johnston papers', *Political Geography Quarterly* 6: 39-40.
- Agnew, J. A. (1985) '"Home thieves than Reds": The nationalization thesis and the possibility of a geography of Italian politics', *Political Geography Quarterly* 10: 301-22.
- Agnew, J. A. (1991) 'The dramaturgy of the horizons: geographical scale in the "Reconstruction of Italy" in the new political parties, 1982-95', *Political Geography* 16: 99-121.
- Agnew, J. A. and Corbridge, S. (1995) *Measuring Space: Hierarchy, Territory and International Political Economy*, Routledge, London.
- Agnew, F. (1978) 'The global logic of the neoconservatives', *World Politics* 30: 450-68.
- Alavi, H. (1979) 'The state in post-colonial societies' in H. Gellulourne (ed.) *Politics and Society in the Third World*, Macmillan, London.
- Almond, G. A. and Verba, S. (1963) *The Civic Culture*, Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Almy, T. A. (1973) 'Residential location and electoral cohesion: the pattern of urban political conflict', *American Political Science Review* 67: 914-23.
- Alonso, W. (1964) *Location and Land Use*, Harvard University Press, Cambridge, MA.
- Amis, S. (1987) 'Democracy & national strategy in the periphery', *Third World Quarterly* 9: 1129-36.
- Anderson, B. (1983) *Imagined Communities*, Verso, London.
- Anderson, J. (1986) 'Nationalism and geography' in J. Anderson (ed.) *The Rise of the Modern State*, Wheatsheaf, Brighton, UK.
- Appadurai, A. (1991) 'Global ethnoscapes: notes and queries for a transnational anthropology' in R. G. Fox (ed.) *Rescuing Anthropology*, School of American Research Press, Santa Fe, NM.
- Arblaster, A. (1984) *The Rise and Decline of Western Liberalism*, Blackwell, Oxford, UK.

- Brian, J. M. (1967) *The National Question*. Zed Books, London.
- Blochman, B. M. and Kaplan, S. S. (1978) *Fence without Walls: U.S. Armed Forces in a Political Dimension*. Brookings Institution, Washington, DC.
- Bloemley, N. K. (1984) *Law, Space and the Geography of Power*. Ginn Press, New York.
- Blondel, J. (1958) *Polynesia: Paris, Tahiti and Home*. London.
- Blount, B. W. (1965) 'The political career of Sir Halford Mackinder', *Political Geography Quarterly* 6: 31-46.
- Boddy, M. (1986) 'Local economic and employment strategies' in M. Roddy and C. Fisher (eds) *Local Systems*, Macmillan, London.
- Bogdanor, V. (1982) 'Founding elections and regime change', *Parliamentary Studies* 9: 241-54.
- Bond, L. (1991) 'Scaling urban politics', in M. Keah and S. Pels (eds) *Place and the Possibilities of Identity*. University of Minnesota Press, Minneapolis.
- Borgman, J. C. (1978) 'The reason d'être politician Johan de Witt', *The Law Quarterly Review* 147: 51-75.
- Booth, K. (1961) 'Socialist and anarchist inspiration in theory and practice', *International Affairs* 6: 42-42.
- Borah, J. (1974) *The Imperial Subcontinent*. Secker & Warburg, London.
- Bowman, I. (1929) *The New World*. World Book Company, New York.
- Bowman, I. (1948) 'The geographical situation of the United States in relation to world politics', *Geographical Journal* 112: 129-42.
- Brandt, W. (1980) *North-South: A Programme for Survival*. Pan, London.
- Bramson, N. (1959) *Population 1919-1979*. Lawrence & Wishart, London.
- Brass, F. R. (1975) 'Ethnic cleavages in the Prakash party system 1952-1972', in M. R. Barnett et al. (ed.) *Electoral Politics in the Prakash party system 1952-1972*.
- Brandel, F. (1952) *Capitalism and the Indian State*. Manohar, Delhi.
- Brandel, F. (1984) *The Persistence on the World*. Collins, London.
- Brautemuhl, C. von (1978) 'On the analysis of the bourgeois nation state within the world market context', in J. Holloway and S. Pessens (eds) *State and Capital*. Arnold, London.
- Breunlich, J. (1993) *Nationalism & the State* (2nd edition). Manchester University Press, Manchester, UK.
- Brewer, A. (1980) *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*. Routledge & Kegan Paul, London.
- Briggs, A. (1965) *Intervenor Case*. Penguin, London.
- Briggs, A. (1988) *Victorian Times*. Basil Black, London.
- Briggs, E. and Deacon, A. (1973) 'The creation of the Unemployment Assistance Board', *Policy and Politics* 2: 43-62.
- Broughton, M. (1959) 'From South Africa', in F. M. Joseph (ed.) *41 Orators for US*. Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Brown, L. K. (1973) *World without Borders*. Vintage, New York.
- Brown, P. G. (1981) 'Introduction', in F. G. Brown and H. Shute (eds) *Boundaries: National Autonomy and its Limits*. Totowa, NJ: Rowman & Littlefield.
- Bruce, S. (1981) 'The strategy of development in Eastern Europe', *Bruce* 5: 95-112.
- Bruce, S. D. (1981) 'Geopolitics in a shrinking world: a political geography of the twenty-first century', in A. D. Burton and P. J. Taylor (eds) *Political Studies from Spatial Perspectives*. Wiley-Blackwell, UK, and New York.
- Bruce, W. (1993) *The Logic of End: The Social Origins of the Nazi Party, 1915-1933*. Yale University Press, New Haven, Conn., and London.
- Bulchman, K. (1972) *The Geography of Empire*. Spokesman, Nottingham, UK.
- Bulchman, K. (1972) *Imperialism and the World Economy*. Merlin, London.
- Bull, H. N. (1977) *The Anarchical Society: A Study of World Order*. Macmillan, London.
- Archer, F. M. and Archer, J. C. (1994) 'Some geographical aspects of the American mainland election in 1992', *Political Geography* 13: 17-39.
- Archer, J. C. and Taylor, P. J. (1991) *Politics and Place: Political Geography of America*. Prentice-Hall, New York.
- Armitage, G. (1993) 'The short but long history of American imperialism', *Review* 18: 39-40.
- Armitage, G. (1994) *The Long Term in American History*, *Review* 18: 39-40.
- Armitage, G. (1994) 'Canadian imperialism: shared and divergent alliances and integrated borders', Paper presented at the Pacific Northwest Study Meetings, Seattle.
- Baerbach, P. and Baratz, M. (1962) 'Two faces of power', *American Political Science Review* 56: 94-102.
- Banks, A. S. and Tector, R. B. (1972) *1971 Crisis*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Bank, M. (1961) 'The inter-panther debate', in M. J. J. and A. J. R. Ginn (eds) *From National Relations: A Handbook of Current Theory*. Clarendon Press, London.
- Barker, C. (1976) 'The state in capital', *International Journal* 31: 1109-27.
- Barnet, R. J. and Muller, R. E. (1974) *Global Realities*. Schuster, New York.
- Barnet, R. J. (1993) *The World: A History* (3rd edition). Times Books, London.
- Barnett, Brown, M. (1974) *The World of Imperialism*. Pegasus, London.
- Bartlett, C. J. (1984) *The Global Context 1800-1975*. Longman, London and New York.
- Bartlett, L. (1959) 'From Irish to U.S.', in F. M. Joseph (ed.), *41 Orators for US*. Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Basin, M. (1987) 'Race conflict: the conflict between German nationalism and National Socialism', *Political Geography Quarterly* 6: 115-34.
- Basin, Z. (1989) *Modernism and the Holocaust*. Cornell University Press, Ithaca, NY.
- Beard, C. A. (1918) *An Economic Interpretation of the Constitution of the United States*. Macmillan, New York.
- Beaverstock, J., Smith, R. G. and Taylor, P. J. (1999) 'The long arm of the law', *Environment and Planning* 31 (in press).
- Beck, U. (1994) 'The reinvention of politics towards a theory of reflexive modernization', in U. Beck, A. Giddens and S. Lash (eds) *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Modernity in the Modern Social Order*. Stanford University Press, Stanford, CA.
- Beck, U., Giddens, A. and Lash, S. (1994) *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Modernity in the Modern Social Order*. Stanford University Press, Stanford, CA.
- Bennett, S. and Earle, C. (1983) 'Socialism in America: a geographical interpretation of failure', *Political Geography Quarterly* 2: 31-56.
- Bergesen, A. and Schoenberg, R. (1980) 'Long waves of colonial expansion and contraction, 1415-1969', in A. Bergesen (ed.) *Studies of the World World System*. Academic Press, New York.
- Bergman, E. F. (1975) *Modern Political Geography*. William Brown, Dubuque, IA.
- Berman, M. (1983) *All that is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity*. Simon & Schuster, New York.
- Berry, B. J. L. (1985) 'Review', *Geographical Review* 59: 450-1.
- Best, A. C. G. (1970) 'Gaborone: problems and prospects of a new capital', *Geographical Review* 60: 1-14.
- Bhabha, H. (1990) *The Nation and Narration*. Routledge, London.
- Billig, M. (1985) *Nationalism*. Sage, Thousand Oaks, CA.
- Billington, J. H. (1980) *Five in the Shade of Man*. Temple Smith, London.
- Black, C. (ed.) (1987) *Marxism, Socialism and Other Resources*. Croom Helm, London.
- Blair, J. M. (1975) 'Imperialism: the Marxist theory and its evolution', *Asiatic* 7(1): 1-19.
- Blair, J. M. (1980) 'Notes on Nationalism', *Asiatic* 12(3): 1-17.

- Cohen, S. (1992) 'Global geopolitical changes in the post Cold War era', *Annals Association of American Geographers* 81: 551-80.
- Colby, L. (1992) *Britain: Politics*. London.
- Colby, R. (1996) Englishness & the political culture in R. Colby and P. Dodd (eds) *Englishness: Politics and Culture 1880-1970*. Croom Helm, London.
- CONATE (1989) *Los comuneros indígenas en el Ecuador: desde la protesta agraria hasta la 2da edición*. Abya-Yala, Quito.
- Cooke, P. (1985) 'Radical regions' in G. Riees (ed.) *Political Action and Social Identity*. Macmillan, London.
- Cooke, P. (1989) *Labour Unions*. Hyman, London.
- Cope, M. (1998) 'Writing the every day: identity, space, and power in Lawrence Mowbray, 1920-1979', *Cohen Geography* 17: 119-204.
- Cope, M. (1997) 'Responsibility, repression and retrenchment: the end of welfare' in L. A. Stæbel, J. E. Kogut and C. Flint (eds) *State Development in Britain: Implications for a New Society*. Sage, Thousand Oaks, CA.
- Corbridge, S. (1997) 'India, 1947-1997: Editor's Introduction', *Environment and Planning A* 29: 2891-8.
- Coulter, P. (1975) *Social Mobilization and Liberal Democracy*. Lexington, Lexington, MA.
- Cox, K. R. (1969) 'The voting decision in a spatial context', *Progress in Geography* 1: 81-117.
- Cox, K. R. (1973) *Conflict, Power and Politics in the City: A Geographic View*. McGraw-Hill, New York.
- Cox, K. R. (1979) *Location and Public Problems: A Political Geography of the Contemporary World*. Macmillan, Chicago.
- Cox, K. R. (1980) 'The politics of turf and the question of class' in M. Dear and J. Wolch (eds) *Territory & Reproduction*. Sage, Beverly Hills, CA.
- Cox, K. R. (ed.) (1996) *Spaces of Globalization*. Guilford Press, New York.
- Cox, K. R. (1997) 'Spaces of dependence, spaces of engagement and the politics of scale, or looking for local politics', *Political Geography* 17: 1-23.
- Cox, K. R. and Mair, A. (1988) 'Locality and community in the politics of local economic development', *Annals Association of American Geographers* 78: 307-325.
- Cox, K. R. and McCarthy, J. J. (1982) 'Neighbourhood networks as a politics of turf: a critical analysis' in K. R. Cox and K. J. Johnson (eds) *Conflict, Politics and the Urban Scene*. Longman, Harlow, UK.
- Cox, K. R. and Nantwice, F. Z. (1985) 'Jurisdictional fragmentation in the American metropolis: alternative perspectives', *International Journal of Urban and Regional Research* 4: 196-209.
- Cox, M. (1986) 'The Cold War as a system', *Critique* 17: 17-32.
- Cox, R. (1981) 'Social forces, states and world orders beyond international relations theory', *Mediterranean* 18: 126-55.
- Crewe, I. (1973) 'Politics of "affluence" and "traditional" workers in Britain: an aggregate data analysis', *British Journal of Political Science* 3: 29-52.
- Crewe, I. and Payne, C. (1978) 'Another game with nature: an ecological regression model of the British two-party vote ratios in 1970', *British Journal of Political Science* 8: 42-81.
- Dalby, S. (1960) *Greening the Second Cold War*. Pinter, London.
- Dalby, S. (1990) 'American security discourse, the persistence of geopolitics', *Political Geography Quarterly* 9: 171-88.
- Dalby, S. and O'Tuathail, G. (1996) 'Editorial introduction: the critical geopolitics constellation', *Political Geography* 6/7: 451-6.
- Davies, J. G. (1988) 'From municipal socialism to municipal capitalism? Local Government Studies, March-April 19-22.
- Burch, K. (1994) 'The processes of the state system and global capitalism' in S. Rowland (eds) *The Global Economy and Political Space*. Lynne Rienner, Boulder, CO.
- Bunge, W. (1968) 'Understanding, geography and grouping', *Geographical Review* 38: 27-63.
- Bunzl, W. (1987) *The New New World: Subject for Human Exploitation*. Victorville, Quebec.
- Burger, J. (1985) *Notes from the Frontier*. Zed Books, London.
- Burgin, A. (1986) 'The core concept, in political geography: a denotation of terms', *Geographical Research* 23: 349-53.
- Burghardt, A. I. (1971) 'The bases of territorial claims', *Geographical Research* 6: 225-45.
- Burnett, A. and Taylor, P. J. (eds) (1981) *Political Space from Spatial Form*. In M. Witter, Chichester, UK.
- Burnham, W. D. (1961) *Parties and the political process*, in W. N. Chatterjee (ed.) W. D. Burnham (eds) *The American Party System*. Oxford University Press, New York.
- Burnham, W. D. (1970) *Critical Elections and the Management of American Politics*. Norton, New York.
- Bursted, M. A. (1973) *Geography and Society*. Blackwell, Oxford University Press, London.
- Burton, D. E. and Swales, D. E. (1969) *Political Change in Britain: Forces Shaping the Total Choice*. Macmillan, London.
- Canovan, M. (1981) *Fighting Junction*. London.
- Castells, M. (1972) *The Urban Question: A Marxist Approach*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Castells, M. (1984) *City, Class and Power*. Macmillan, London.
- Castells, M. (1986) *The Rise of the Network Society*. Blackwell, Oxford.
- Ceaser, J. W. (1959) *Presidential Selection: Theory and Development*. Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Chase-Dunn, C. K. (1981) 'Imperial system and capitalist world-economy: one logic or two?' in W. L. Hollist and J. N. Rosenau (eds) *World System Structure*. Sage, Beverly Hills, CA.
- Chase-Dunn, C. K. (1982) 'Socialist states in the capitalist world-economy' in C. K. Chase-Dunn (ed.) *Socialist States in the World-System*. Sage, Beverly Hills, CA.
- Chase-Dunn, C. K. (1989) *Global Formation*. Blackwell, Oxford.
- Chase-Dunn, C. and Hall, T. D. (1997) *Rise and Demise: Comparing World-Systems*. Westview Press, Boulder, CO.
- Christaller, W. (1966) *Central Places in Southern Germany* (trans. C. W. Baskin). Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.
- Clark, G. L. (1988) 'A theory of local autonomy', *Annals Association of American Geographers* 78: 195-208.
- Clark, G. L. and Dear, M. (1984) *Social Space*. Allen & Unwin, Boston.
- Claval, P. (1984) 'The coherence of political geography: perspectives of its past evolution and future relevance' in P. J. Taylor and J. W. House (eds) *Political Geography: Recent Advances and Future Directions*. Croom Helm, London.
- Clake, P., Pato, C. and Sadler, D. (1991) *Approaching Human Geography: An Introduction to Contemporary Theoretical Debates*. Guilford Press, New York.
- Cones, D. (1975) *The Labour Party and the Struggle for Socialism*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- Cobbarr, A. (1989) *The Nation State and National Self-determination*. Collins, London.
- Cock, J. (1985) *Home and War in South Africa*. Pinter Press, Cleveland, OH.
- Cockburn, C. (1977) *The Local State*. Pluto, London.
- Cohen, S. (1993) *Geography and Politics in a World Divided* (2nd edition). Oxford University Press, New York.
- Cohen, S. (1982) 'A new map of global political equilibrium: a developmental approach', *Political Geography Quarterly* 1: 221-42.

- Dias, B. D. (1979) *President's Rule in India*. Chand: Varanasi.
- Duncan, S. S. and Goodwin, M. (1981) The local state: urbanisation, autocracy and class relations in Cochabamba and Sucre. *Political Geography Quarterly* 1, 11-36.
- Duncan, S. S. and Goodwin, M. (1988) *The Local State and Local Development*. Policy Press, Cambridge, U.K.
- Dunleavy, P. (1979) 'The urban base of political alignments: social class, domestic property ownership and state intervention in consumption processes'. *British Journal of Political Science* 9, 409-43.
- Dunleavy, P. (1980) *Other Political Animals*. Macmillan, London.
- Durverger, M. (1944) *Political Parties*. Methuen, London.
- Easton, D. (1965) *System Analysis of Political Life*. Wiley, New York.
- Edwardes, M. (1975) *Playing the Great Game: A Victorian Cold War*. Hamledon, London.
- Emmanuel, A. (1972) *Unequal Exchange: A Study of the Implications of Trade*. Monthly Review Press, New York and London.
- Engels, F. (1952) *The Condition of the Working Class in England in 1844*. Allen & Unwin, London.
- Enloe, C. (1983) *Does Khaki Become You? The Militarisation of Women's Lives*. South End Press, Boston.
- Ehringston, N. (1984) *Theories of Imperialism*. Croom Helm, London.
- Fair, R. E. L. (1967) *Chicago Sociology 1920-1952*. Chandler, San Francisco.
- Fawcett, C. B. (1961) *The Princess of England*. Hutchinson, London.
- Featherstone, M., Lash, S. and Roberson, R. (eds) (1995) *Global Modernism*. London: Sage.
- Federacion de Centros Shuar-Achuar (1992) *Shuara Achuara Nunka, Tierra Shuar-Achuar*, mimeo, Sucua (July).
- Fifer, J. V. (1976) 'Unity in secession: core area and federal state at American independence', *Geographical Journal* 142, 402-10.
- Fifer, J. V. (1981) Washington, D.C.: the political geography of a federal capital', *Journal of American Studies* 15, 5-26.
- Filkin, C. and Weir, D. (1972) 'Locality', in E. Giris (ed.) *Key Variables in Social Research*. Vol. 1. Heinemann, London.
- Finner, S. E. (1974) 'State-building, state boundaries and border control', *Social Science Information* 13, 79-86.
- Fiszon, M. (1973) 'Neighbourhood and zoning: a sociometric explanation', *British Journal of Political Science* 3, 445-7.
- Flint, C. (1997) 'Coexistence: regional collective memories and the ideology of state restructuring' in L. A. Szebel, J. E. Kudras and C. Flint (eds) *State Devolution in America: Implications for a Diverse Society*. Sage, Thousand Oaks, CA.
- Flint, C. (1998) 'Forming electorates: shaping spaces: the Nazi Party vote and the social construction of space', *American Behavioral Scientist* 41, 1282-303.
- Flint, C. and Shelley, F. M. (1996) 'Structure, agency and context: the contributions of geography to world-systems analysis', *Sociological Inquiry* 66, 496-508.
- Fockelm, D. (1982) 'Explains for the pursuit of sub-Saharan Africa, 1880-1900', *Tydschrift voor Economische en Sociale Geografie* 13, 138-48.
- Forrest, E. (1965) 'Appropriation by computer', *American Behavioral Scientist* 7, 23-35.
- Forssell, M. (1980) *Power/Knowledge*. New York: Pantheon.
- Fraser, J. (1974) *Class Struggle and the Industrial Revolution*. Woburnfield & Nicholson, London.
- Frank, A. G. (1967) 'Sociology of underdevelopment and the underdevelopment of sociology', *Catalpa* 3, 20-72.
- Frank, A. G. (1977) 'Long live transological enterprise! The socialist economy in the capitalist division of labour', *Review* 1, 91-140.
- Darwin, J. G. (1997) Letter from T. Maudslayi to the secretaries of the session. A UK experience. *Review* 14, 451-50.
- Davis, H. B. (1979) *Towards a Marxist theory of Nationalism*. Monthly Review Press, New York.
- Deaton, A. and Bragg, J. (1974) 'Local democracy and central policy', *Policy and Planning* 1, 347-64.
- Dear, M. (1981) A theory of the local state in A. D. Burnett and F. J. Taylor (eds) *Political Studies from Spatial Perspectives*. Wiley, Chichester, U.K.
- Dear, M. and Clark, G. (1989) 'The state and geographic processes: a critical review', *Environment and Planning* 4, 10, 173-83.
- Deleuze, G. (1979) *The Geopolitics of French Local Government in Cambridge University Press*, Cambridge, U.K.
- De Blij, H. J. (1962) *State and political geography*. Wiley, New York.
- De Blij, H. J. (1982) 'Political geography of the post Cold War world', *Progress in Geography* 44, 16-19.
- Deighton, A. (1987) 'The "frozen front": the Labour governments the decline of Germany and the origins of the Cold War, 1945-7', *International Affairs* 63, 449-65.
- Delaney, D. and Lerner, H. (1977) 'The political construction of scale', *Politics and Geography* 16, 93-7.
- Delpin, H. (1981) *Red and Blue, The Liberal Party in Colombian Politics, 1862-1976*. University of Alabama Press, University, Alabama.
- Dent, M. (1995) 'Ethnicity and territorial politics in Nigeria', in G. Smith (ed.) *Ethnicity and the Multinationals*. Challenge, London: Longman.
- Deutsch, K. W. (1961) 'Social mobilization and political development', *American Journal of Science* 259, 494-505.
- Deutsch, K. W. (1981) 'The crisis of the State', *Governance and Oppression* 16, 331-43.
- Dijkink, G. (1990) *National Identity and Geographical Vision: Maps of Trade and Power*. Routledge, London.
- Dikshitar, R. (1971a) 'Geography and federalism', *Annals Association of American Geographers* 61, 97-110.
- Dikshitar, R. (1971b) 'The failure of federalism in central Africa', *Professional Geographer* 23, 27-38.
- Dikshitar, R. (1975) *The Political Geography of Federalism*. Macmillan, Delhi.
- Dikshitar, R. D. and Sharma, J. C. (1982) 'Electoral performance of the Congress Party in Punjab (1952-1977): an ecological analysis', *Transactions Institute of Indian Geographers* 4, 1-13.
- Dix, K. H. (1984) 'Intensification and electoral turnover in Latin America', *Journal of Interamerican Studies* 26, 435-46.
- Dixon, R. G. (1968) *Democratic Representation: Reapportionment in Law and Politics*. Oxford U.P., London and New York.
- Dixon, R. G. (1971) 'The court, the people and "one man, one vote"', in N. W. Polsky (ed.) *Reapportionment in the 1970s*. University of California Press: Berkeley, CA.
- Dodd, P. (1986) 'Englishness and the national culture', in R. Collins and P. Dodd (eds) *Englishness: Politics and Culture 1880-1920*. Croom Helm, London.
- Dodds, K. (1997) *Geopolitics in America*. John Wiley & Sons, New York.
- Douglas, N. and Sharlow, P. (1998) 'People in conflict in place: the case of "northern Ireland"', *Political Geography* 17, 125-8.
- Dowler, L. (1998) '"And They Think I'm Just a Nice Old Lady" Women and War in Belfast, Northern Ireland', *Gender, Place and Culture* 5, 159-76.

- Grano, G. (1981) 'External influences and internal change in the development of Geography' in D. R. Hodder (ed.) *Geography: Ideology and Social Change*. Blackwell, Oxford, U.K.
- Grant, R. and Agnew, J. (1986) Representing Africa: the geography of Africa in world trade 1960-1992. *Annals of the Association of American Geographers* 80: 724-44.
- Grant, R. and Napman, J. (1997) 'Historical changes in U.S. and Japanese food aid in the Asia-Pacific region'. *Annals of the Association of American Geographers* 87: 32-51.
- Greys, F. (1973) 'Non-explanation in urban geography'. *Area* 7: 275-14.
- Green, D. (1996) Latin America: neoliberal failure and the search for alternatives'. *Third World Quarterly* 17: 109-22.
- Gregory, R. (1968) *The Rural and British Politics 1900-1914*. Oxford University Press, London.
- Gregory, D. (1982) *Russian Transformation and Industrial Revolution: a Geography of the USSR since World War II*. MacMillan, London.
- Griffiths, M. J. and Johnson, R. J. (1991) 'What is in a place'. *Annals* 25: 185-213.
- Griffin, G. and Taylor, P. J. (1979) *Sea, Land and the Spatial Organization of Economic Plan*. London.
- Hagerman, J. (1975) *Logistics and Cities*. Beacon Press, Boston.
- Hagerstrand, T. (1982) 'Dynamics, path and process', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 73: 323-339.
- Hall, P. (1981) 'The geography of the film *Kundhaan* (sic)'. *New Society* 26th March: 335-7.
- Hall, P. (1982) 'The new political geography: seven years on', *Political Geography Quarterly* 1: 63-76.
- Halliday, F. (1983) *The Making of the Second Cold War*. Verso, London.
- Harrison, R. (1982) *The Land for Haiti?* Princeton University Press, Princeton, N.J.
- Harrison, S. and Prall, G. (1995) *Gender, Work, and Space*. Routledge, London.
- Hartnett, F. J. (1988) *The Iron Curtain, Churchill, America and the Origins of the Cold War*. Oxford University Press, New York.
- Hartgrave, R. L. (1914) *India: Government and Politics in a Developing Nation*. Harcourt Brace & World, New York.
- Harding, T. (1971) 'The new imperialism in Latin America: a critique of Cesar Chavez/Officer' in K. T. Fann and D. C. Hodges (eds) *Readings in US Imperialism*. Porter Sargent, Boston.
- Hartmann, H. (1988) *Political Parties in India*. Metelich Prakash, New Delhi.
- Hartshorne, R. (1950) 'The functional approach in political geography', *Annals, Association of American Geographers* 40: 95-130.
- Hartshorne, R. (1954) 'Political geography' in P. E. James and C. F. Jones (eds) *American Geography: Introductory and Prospects*. Syracuse University Press, Syracuse, NY.
- Harvey, D. (1973) *Social Justice and the City*. Arnold, London.
- Harvey, D. (1985) *The Urbanization of Capital*. Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- Hawkes, S. (1976) *The Death of British Democracy*. Elek, London.
- Hawkins, A. (1986) 'The discovery of rural England' in R. Colls and P. Dodd (eds) *Englishness: Politics and Culture 1880-1970*. Croom Helm, London.
- Hawden, D. (1981) *The Grand Domestic Revolution*. MIT Press, Cambridge MA.
- Hocher, M. (1975) *Internal Colonization: The Color Frontier in British Natural Development 1326-1966*. University of California Press, Berkeley, CA.
- Hocher, M. and Brostrom, W. (1980) 'Regional modes of production and patterns of state formation in Western Europe', *American Journal of Sociology* 85: 1061-94.
- Holm, R. A. (1967) 'The volatile administrative map of Kutchana', *Annals, Association of American Geographers* 57: 481-502.
- Henderson, G. and Lebow, R. N. (1974) 'Czechoslovakia' in G. Henderson et al. (eds) *Divided Nations in a Divided World*. McKay, New York.
- Frank, A. G. (1978) *Dependency, Development and Underdevelopment*. Monthly Review Press, New York, Macmillan, London.
- Frank, A. G. (1984) *Capitalism and Development*. Praeger, New York.
- Freeman, J. (1959) *From Switzerland* in F. W. Joseph and J. G. O'Brien (eds) Princeton University Press, Princeton, NJ.
- Fried, R. C. (1975) 'Communism: urban performance' in E. G. Greenstein and N. Puklis (eds) *The Handbook of Politics*. Walter, Addison-Wesley, Reading, MA.
- Friedmann, J. (1983) 'The world city hypothesis', *Development and Change* 15: 89-94.
- Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man*. The Free Press, New York.
- Gaddis, J. L. (1967) *Strategy of Containment*. Oxford University Press, New York.
- Galbraith, J. K. (1967) *The Affluent Society*. Peterson, London.
- Galbraith, J. K. (1982) *The Culture of Consumerism*. Houghton Mifflin, Boston.
- Gallagher, J. and Robinson, R. (1933) 'The imperialism of free trade', *Foreign Affairs & Trade* (2nd series) 6: 1-15.
- Gallrang, J. (1971) 'A structural theory of imperialism', *Journal of Peace Research* 8: 81-117.
- Galtung, J. (1979) *The Four Harbors*. Free Press, New York.
- Gamble, A. (1974) *The Conservative Vision*. Routledge & Kegan Paul, London.
- Garcia Gonzalez, I. (1992) *Resistencia y Conciencia*. Anagrama, Barcelona.
- Gellner, E. (1984) *The Spiral and Change*. University of Chicago Press, Chicago.
- Gellner, E. (1988) *Nations and Nationalism*. Blackwell, Oxford.
- Giddens, A. (1981) *A Contemporary Critique of Historical Materialism Vol. I: Power, Property and the State*. Macmillan, London.
- Giddens, A. (1990) *The Consequences of Modernity*. Stanford University Press, Stanford, CA.
- Giddens, A. (1994) 'Living in a post-traditional society' in U. Beck, A. Giddens and S. Lash (eds) *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Modernity in the Modern Social Order*. Stanford University Press, Stanford, CA, 56-109.
- Gillespie, C. and Schellhas, B. (1994) *Contract with America: The Bold Plan by Rep Newt Gingrich, Rep. Dan Rostenkowski, and the House Republicans to Change the Nation*. Times Books, Random House, New York.
- Glasner, M. I. (ed.) (1986) 'The new political geography of the sea', *Political Geography Quarterly* 7: 2-71.
- Gleditsky, A. and Smith, N. (eds) (1994) *Geography and Empire*. Blackwell, Oxford.
- Gold, D. A., Lu, C. Y. H. and Wright, E. O. (1975) 'Recent developments in Marxist theories of the capitalist state', *Monthly Review* 27: 20-42 and 28: 36-51.
- Goldfrank, W. I. (1979) 'Introduction: bringing history back in' in W. L. Goldfrank (ed.) *The World-system of Capitalism: Past and Present*. Sage, Beverly Hills, CA.
- Goldring, P. and Harris, P. (1987) *Beyond Cultural Imperialism*. Sage, London.
- Goldstein, J. S. (1988) *Long Cycles: Prosperity and War in the Modern Age*. Yale University Press, New Haven, CT.
- Gordon, D. M. (1976) 'Capitalist efficiency and socialist efficiency', *Monthly Review* 28: 19-39.
- Gordon, D. M. (1978) 'Class struggle and the stages of American urban development' in D. G. Perry and A. J. Watkins (eds) *The Rise of the Sunbelt Cities*. Sage, Beverly Hills, CA.
- Gordon, D. M. (1980) 'Stages of accumulation and long economic cycles' in T. K. Hopkins and E. Wallerstein (eds) *Processes of the World System*. Sage, Beverly Hills, CA.
- Gottmann, J. (1951) 'Geography and International Relations', *World Politics* 3: 153-73.
- Gottmann, J. (1952) 'The political patterning of our world: an attempt at analysis', *World Politics* 4: 512-19.
- Gottmann, J. (1973) *The Significance of Territory*. University Press of Virginia, Charlottesville.
- Gould, P. R. and Leibach, T. R. (1966) 'An approach to the geographic assignment of hospital services', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 57: 203-6.

- Apoculpo, C. O. (1986) Politics and regional politics: the issue of state creation in Nigeria. *Political Geography Quarterly* 3: 127-40.
- Indele, A. (1973) The emerging social structure of the world. *World Politics* 27: 467-95.
- Isaacs, A. (1948) *International Trade, Tariffs and Commercial Policies*. Irwin: Chicago.
- Jackson, R. H. (1990) *Quasi-states, Sovereignty, International Relations and the Third World*. Cambridge University Press: New York.
- Jackson, W. A. D. (1984) *Politics and Geography: Relationships*. Prentice-Hall: Englewood Cliffs, NJ.
- Jackson, P. and Penrose, J. (1993) 'Introduction: placing "race" and nation in P. Jackson and J. Penrose (eds) *Constitutions of Race*. Princeton University: Princeton.
- Johnson, T. P. (1951) 'Critical elections and social change'. *Politics* 3: 463-500.
- Jones, A. (1984) 'Sovereignty: ground rule or gibberish?'. *Review of International Studies* 10: 1-18.
- Janelle, D. (1977) 'Structural dimensions in the geography of location analysis'. *Canadian Geographer* 21: 311-28.
- Janelle, D. G. and Hillward, H. A. (1976) 'Locational conflict patterns and urban ecological structure'. *Tydskrift over Economske en Sociale Geografie*, 87: 102-15.
- Jefferson, M. (1939) 'The law of the private city'. *Geographical Review* 34: 226-32.
- Jessup, B. (1974) *Traditionism, Conservatism and British Political Culture*. Allen & Unwin: London.
- Josop, B. (1982) *The Crapshot State*. Robertson: Oxford, UK.
- Johnson, W. T. and Young, T.-D. (1994) *French Policy Towards N.ATO*. US Arms War College: Carlisle Barracks, PA.
- Johnson, R. J. (1973) *Spatial Structures*. Methuen: London.
- Johnson, R. J. (1977) 'The electoral geography of an election campaign'. *Swedish Geographical Magazine* 93: 98-108.
- Johnson, R. J. (1979) *Political, Electoral and Spatial Systems*. Oxford University Press: London and New York.
- Johnson, R. J. (1980a) 'Political geography without politics'. *Progress in Human Geography* 4: 439-46.
- Johnson, R. J. (1980b) 'Electoral geography and political geography'. *Australian Geographical Studies* 18: 37-50.
- Johnson, R. J. (1980c) *The Geography of Federal Spending in the United States of America*. Wiley: Chichester, UK.
- Johnson, R. J. (1982a) *Geography and the State*. Macmillan: London.
- Johnson, R. J. (1982b) *The American Union System*. Longman: Harlow, UK.
- Johnson, R. J. (1983) 'The neighbourhood effect won't go away: observations on the electoral geography of England in the light of Dunbar's critique'. *Geoforum* 14: 161-8.
- Johnson, R. J. (1984) *Residential Segregation: the State and Constitutional Conflict in American Urban Areas*. Academic Press: London.
- Johnson, R. J. (1985) *The Geography of English Politics. The 1983 General Election*. Croom Helm: London.
- Johnson, R. J. (1986a) 'Placing politics'. *Political Geography Quarterly* 5 (Supplement): 63-78.
- Johnson, R. J. (1986b) 'The neighbourhood effect revisited: spatial science or political regionalism?'. *Environment and Planning D: Society and Space* 4: 41-55.
- Johnson, R. J. (1987) 'The geography of the working class and the geography of the Labour vote in England, 1985'. *Political Geography Quarterly* 6: 7-16.
- Henige, D. P. (1970) *Colonial Government from the Fifteenth Century to the Present*. University of Wisconsin Press: Madison.
- Hensel, W. B. (1983) *Cascadia: a state of (current) mind?*. *Change Review* 39: 110-18.
- Henrikson, A. K. (1950) 'The geographical mental maps of American foreign policy makers'. *International Political Science Review* 1: 495-530.
- Henrikson, A. K. (1982) 'A small, core town: global in scope'. Washington, D.C., *Etica* 30: 123-45.
- Heppie, L. (1986) 'The revival of geopolitics'. *Political Geography Quarterly* 5 (Supplement): 21-36.
- Hered, A. (1991a) 'Back to the future in labor relations: from the New Deal to Newt's deal in L. A. Seidlich, J. E. Hodras and C. Flinn (eds) *State Development in America: Implications for a Diverse Society*. Sage: Thousand Oaks, CA.
- Hered, A. (1991b) 'Labor's spatial praxis and the geography of contract bargaining in the U.S. east coast longshore industry, 1953-80'. *Political Geography* 16: 142-69.
- Hertz, J. H. (1951) 'Rise and demise of the territorial state'. *World Politics* 9: 473-91.
- Heide, H. (1956) 'German geographic research in the Nazi period'. *Political Geography Quarterly* 5: 267-82.
- Henske, H. (1987) 'Karl Haushofer: his role in German geopolitics and Nazi politics'. *Political Geography Quarterly* 6(1): 35-44.
- Hewitt, R. (1987) *The Heritage Industry: Britain in a Climate of Decline*. Methuen: London.
- Hinsley, F. A. (1968) *Sovereignty*. Watts: London.
- Hinsley, F. A. (1982) 'The rise and fall of the modern international system'. *Review of International Studies* 8: 1-8.
- Hirschman, A. O. (1970) *Exit, Voice and Loyalty*. Harvard U.P.: Cambridge, MA.
- Hobbs, E. J. (1977) 'Some reflections on "The Breakup of Britain"'. *New Left Review* 105: 3-24.
- Hobbs, E. J. (1987) *The Age of Empire, 1875-1914*. Guild: London.
- Hobbs, E. J. (1990) *Nation and Nationalism since 1789*. Cambridge University Press: Cambridge.
- Hobson, J. A. (1902) *Imperialism: A Study*. Allen & Unwin: London.
- Hobson, J. A. (1968) 'Sociological interpretation of a general election' in F. Abrams (ed.) *The Origins of British Sociology 1834-1914*. University of Chicago Press: Chicago.
- Hodder, S. (1994) 'From American hegemony to pan-regional dominance? The changing geography of the western and regime, 1960-1990'. *Tydskrift over Economske en Sociale Geografie* 85: 236-48.
- Holloway, J. and Picciotto, S. (eds) (1978) *State and Capital. A Marxist Debate*. Arnold: London.
- Holm, H.-H. and Sorenson, G. (1993) *Was World Order? Unravel Globalization and the End of the Cold War*. Westview Press: Boulder, CO.
- Horsfield, J. F. (1942) *An outline of Political Geography*. N.C.I.C. Publishing Society: Tisbury, Scotland.
- Hoyle, B. S. (1978) 'African socialism and urban development: the relocation of the Tanzanian capital'. *Tydskrift over Economske en Sociale Geografie* 70: 207-16.
- Hudson, B. (1977) 'The new geography and the new imperialism 1870-1918'. *Antipode* 9: 12-19.
- Hunt, A. (1980) 'Introduction: taking democracy seriously' in A. Hunt (ed.) *Marxism and Democracy*. Lawrence & Wishart: London.
- Huntington, S. P. (1991) *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. University of Oklahoma Press: Norman, OK.
- Huttenback, R. A. (1976) *Reason of Empire*. Cornell University Press: Ithaca, NY.

Bibliography

- Laard, R. (1995) *French Security Policy in Transition: A System of Constraints and Change*. Institute for National Strategic Studies, National Defence University, Washington, DC.
- Langhorne, R. (1981) *The Collapse of the Concert of Europe*. Macmillan, London.
- Leki, R. W. (1991) State restructuring, political opportunism, and capital mobility, in J. A. Stacheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Development in America: Implications for a Diverse Society*. Sage, Thousand Oaks, CA.
- Laslett, H. J. (1955) *The State in Theory and Practice*. Allen & Unwin, London.
- Laslett, H. J. (1948) *The Rise of European Liberalism*. Allen & Unwin, London.
- Lawrence, E. (1994) *Growth and Trade*. Allen & Unwin, London.
- Lee, L. H. (1982) 'Structures and the urban hierarchy in English industrial towns, 1842-1901', in J. F. Coomes and J. Scheer (eds) *Social Conflict and the Political Order in Modern Britain*. Croom Helm, London.
- Leib, J. (1995) Heritage versus hate: a geographical analysis of the Georgia Confederate flag debate. *Southeastern Geographer* 35: 37-51.
- Leitman, C. (1980) *18th-Century Bibliography*. Harlow, UK.
- Letz, J. S. (1983) *War in the Modern Great Power System 1695-1971*. University Press of Kentucky, Lexington, KY.
- Levin, P. F. (1995) 'Impact of negro migration on the electoral geography of Flint, Michigan 1952-63: a cartographic analysis', *Annals, Association of American Geographers* 85: 1-25.
- Key, D. and Mercer, J. (1980) 'Locational conflict and the politics of consumption', *Economic Geography* 56: 89-109.
- Libby, O. G. (1994) 'The geographical distribution of the vote of the thirteen states of the federal constitution, 1787-1788', *Bulletin of the University of Wisconsin* 1: 3-116.
- Lichtheim, G. (1971) *Imperialism*. Penguin, London.
- Liebman, N. (1966) '1914: the great schism', *Sociological Register* 1964: 283-92.
- Lieberow, R. D. (1983) 'Federalization: an analysis of the Soviet Union's domination of Finland', *Political Geography Quarterly* 2: 275-88.
- Lipshart, A. (1971) 'Class voting and religious voting in European democracies', *Acta Politica* 6: 159-71.
- Lipshart, A. (1982) 'The relative salience of the socio-economic and religious issue dimensions: coalition formation in ten western democracies, 1919-1979', *European Journal of Political Research* 10: 201-11.
- Lockwood, D. (1966) 'Sources of variation in working class images of society', *Sociological Research* 14: 249-67.
- Lowenthal, D. (1958) 'The West Indies chooses a capital', *Geographical Review* 48: 336-64.
- Luard, E. (1986) *War in International Security*. Tetra, London.
- MacGregor, I. (1986) *The Ennals House: The Story of the House's Struggle 1984-5*. Collins, London.
- McIntyre, S. (1980) *Little Mermaid*. Croom Helm, London.
- MacKenzie, R. T. and Silver, A. (1985) *Angels in Marble: Working Class Consciousness in Urban England*. Heinemann, London.
- MacKenzie, S. and Ross, D. (1983) 'Industrial change, the domestic economy and home life', in J. Anderson et al. (eds) *Industrial Spaces in Cities and Regions*. Academic Press, London.
- MacKinder, H. J. (1904) 'The geographical basis of history', *Geographical Journal* 23: 421-42.
- MacKinder, H. J. (1919) *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction*. Constable, London, Holt, New York.
- MacKinder, H. J. (1943) 'The rural world and the winning of the peace', *Foreign Affairs* 21: 395-405.
- Mann, M. (1986) *The Sources of Social Power, Volume 1*. Cambridge University Press, New York.

- CONTEMPORARY TRENDS IN POLITICAL SCIENCE. In M. J. Hechter (ed.) *The Logic of Statecraft*. Springer-Verlag, Munich.
- Johnston, R. J., Shelley, F. W. and Taylor, P. J. (1991) *Development in Ethical Geography*. Routledge, London.
- Jones, B. D. (1986) Government & business: the entrepreneur industry and the public sector in Michigan. *Political Geography Quarterly* 5: 568-80.
- Jones, S. H. (1914) 'A unified field theory of political geography', *Annals, Association of American Geographers* 44: 111-23.
- Jones, S. H. (1939) 'Boundary concepts in the setting of place and time', *Annals, Association of American Geographers* 49: 241-55.
- Kabban, R. (1986) *Europe's Myth of Origin*. Pandora, London.
- Kaldin, M. (1979) *The Development of the State*. Penguin, London.
- Kamath, P. M. (1985) 'Politics of defection in India in the 1980s', *Asian Survey* 25: 1019-44.
- Kaplan, S. S. (1981) *Diplomacy of Power*. Brookings Institute, Washington, DC.
- Kashyap, S. C. (1969) *The Politics of Defection*. National, Delhi.
- Kassam, R. E. and Mingin, J. V. (eds) (1969) *The New State of Politics*. Aldine, Chicago.
- Kennedy, P. (1980) *The Rise and Fall of the Great Powers*. Random House, New York.
- Kerr, C. and Siegel, A. (1954) 'The inner-industry propensity to strike', in A. Keimhusen (ed.) *Industrial Conflict*. Wiley, New York.
- King, A. D. (1990) *Global Cities*. Routledge, London.
- Kirby, A. (1976) 'Housing market studies: a critical review', *Transactions, Institute of British Geographers* NSI: 2-9.
- Kirby, A. (1987) 'State, local state, context and spatiality: a reappraisal of state theory', Working Paper 87-07, Institute of Behavioral Science, Boulder, CO.
- Kirby, A. (1997) 'Is the state our enemy?' *Political Geography* 16: 1-12.
- Kleppner, P. (1970) *The Third Electoral System, 1813-1832*. University of North Carolina Press, Chapel Hill.
- Knight, D. B. (1982) 'Identity and territory: geographical perspectives on nationalism and regionalism', *Annals, Association of American Geographers* 72: 514-31.
- Knight, D. B. (1988) 'Self-determination, for indigenous peoples: the context for change', in R. J. Johnston, D. B. Knight and E. Kolman (eds) *National Self-determination and Political Geography*. Croom Helm, London.
- Knox, P. L. (1995) 'World cities and the organization of global space', in R. J. Johnston, P. J. Taylor and M. J. Watts (eds) *Geographies of Global Change*. Blackwell, Oxford, 232-48.
- Kodras, J. E. (1997a) 'Restructuring the state: development, privatization, and the geographic redistribution of power and capacity in governance', in L. A. Stacheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Development in America: Implications for a Diverse Society*. Sage, Thousand Oaks, CA.
- Kodras, J. E. (1997b) 'Globalization and social restructuring of the American population: geographies of exclusion and vulnerability', in L. A. Stacheli, J. E. Kodras and C. Flint (eds) *State Development in America: Implications for a Diverse Society*. Sage, Thousand Oaks, CA.
- Kolko, J. and Kolko, G. (1973) *The Limits of Power*. Harper & Row, New York.
- Kolomoj, V. A. (1990) 'The geography of elections of USSR People's Deputies', *Soviet Geography* 31: 753-66.
- Koves, A. (1981) 'Socialist economy and the world-economy', *Review* 5: 113-34.
- Kropot, L. D. (1959) 'The nature of frontiers and boundaries', *Annals, Association of American Geographers* 49: 269-82.

- Modelski, G. (1987) *Long Cycles of World Politics*. Macmillan, London.
- Modelski, G. and Thompson, W. R. (1993) *Leaders, Systems and World Powers*. University of South Carolina Press, Columbia.
- Mohun, G. (1996) 'Adjustment and decentralization in Ghana: a case of diminished sovereignty', *Political Geography* 15: 75-94.
- Monsen, J. H. and Townsend, J. (1987) *Geography of Gender in the Third World*. Hutchinson, London.
- Morley, D. (1992) *Telecommunications and Culture Studies*. Routledge, London.
- Morrill, R. L. (1973) 'Ideal and reality in seaport development', *Annals, Association of American Geographers* 63: 463-7.
- Morrill, R. L. (1976) 'Reorienting yourself', *Annals, Association of American Geographers* 66: 467-77.
- Morris, I. (1968) *Far Britannia*. Faber & Faber, London.
- Morris, G. L. (1975) *The Neoplatonism of the Nazis: Political Symbolism and the Mass Movements in Germany from the Napoleonic Wars through the Third Reich*. Howard Fertig, New York.
- Morse, G. L. (1993) *Constructing the Nation: Jewish and Western Nationalism*. Brandeis University Press, Hanover and London.
- Mouton, N. P. (1986) *Politics on the State Periphery*. Macmillan, London.
- Muir, R. (1981) *Modern Political Geography* (2nd edition). Macmillan, London.
- Murnford, L. (1938) *The Culture of Cities*. Secker & Warburg, London.
- Murdoch, K. A. (1969) 'The factorial ecology of metropolitan Toronto, 1951-1961', Department of Geography Research Paper, University of Chicago.
- Murphy, A. B. (1990) 'Historical justification for territorial claims', *Annals, Association of American Geographers* 80: 531-48.
- Nagar, R. (1996) 'The South Asian diaspora in Tanzania: a history retold', *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 16: 62-80.
- Nagar, R. (1997) 'The making of Hindu communal organizations, places and identities in postcolonial Dar es Salaam', *Environment and Planning D: Society and Space* 15: 707-30.
- Nairn, T. (1977) *The Break-up of Britain*. New Left Books, London.
- Nesiri, C. (1981) 'The origins of the nation-state' in L. Tiry (ed.) *The Nation-State*. Robertson, Oxford, UK.
- Nelund, C. (1978) 'The national world picture', *Journal of Peace Research* 15: 273-8.
- Newby, H. (1977) *The Differential Worker*. Allen Lane, London.
- Newton, K. (1975) 'American urban politics: social class, political structure and public goods', *Urban Affairs Quarterly* 11: 241-64.
- Newton, K. (ed.) (1981) *Urban Political Economy*. Pinter, London.
- Nielsson, G. P. (1985) 'States and "nation-groups": a global taxonomy' in E. A. Tiryakian and R. Rogowski (eds) *New Nationalisms of the Developed West*. Allen & Unwin, London.
- Nijman, J. (ed.) (1992a) 'The political geography of the post Cold War world', *Professional Geographies* 44: 1-29.
- Nijman, J. (1992b) 'The dynamics of superpower spheres of influence: US and Soviet military activities, 1948-1979' in M. D. Ward (ed.) *The New Geopolitics*. Gordon & Breach, Philadelphia.
- Nugent, N. (1991) *The Government and Politics of the European Community*. Duke University Press, Durham, NC.
- Oakes, T. (1997) 'Place and the paradox of modernity', *Annals, Association of American Geographers* 87: 509-531.
- O'Brien, C. C. (1971) 'Contemporary forms of imperialism' in K. T. Faun and O. C. Hodgson (eds) *Readings in US Imperialism*. Porter Sargent Books, Boston.
- Ormerod, N. (1949) *The Coming of the First World War: A Study in the European Balance, 1878-1914*. Longman, London.
- Mark-Lawson, J. and Ward, A. (1985) 'Industrial restructuring and the manufacturing of a local political environment', *Sixth Urban Change & Conflict Conference Proceedings*. University of Kent, Canterbury, UK.
- Osborne, D. D. (1996) 'National development and the globalization discourse', *Third World Quarterly* 17: 875-901.
- Marshall, H.-P. and Schumann, H. (1997) *The Global Trap*. Zed Books, London.
- Martin, H.-P. and Schumann, H. (1997) *The Global Trap: An Attack on Free Trade and Free Press*. St Martin's Press, New York.
- Massey, B. (1975) *Location of Space in Social Interaction*. World, London.
- Massey, D. (1984) *Spatial Divisions of Labour*. Macmillan, London.
- Massey, D. (1993) 'Power, geometry and a progressive sense of place' in J. Bird et al. (eds) *Allegory, the Future*. Routledge, London.
- Mattes, D. (1994) *Space, Place and Gender*. University of Minnesota Press, Minneapolis.
- Mayhew, D. R. (1971) 'Congressional representation: theory and practice in drawing the districts' in N. W. Polsky (ed.) *Reapportionment in the 1970s*. University of California Press, Berkeley.
- McAllister, L. (1997) 'Social context, context and the vote: Australian and British comparisons', *Political Geography Quarterly* 16: 17-30.
- McColl, R. W. (1969) 'The insurgent state: territorial bases of revolution', *Annals, Association of American Geographers* 59: 613-31.
- McCormick, R. P. (1967) 'Political development and the second party system' in W. N. Chambers and W. D. Burnham (eds) *The American Party System*. Oxford University Press, London and New York.
- McCormick, R. P. (1974) 'Ethno-cultural interpretations of American voting behaviour', *Political Science Quarterly* 89: 351-77.
- McKay, D. V. (1938) 'Colonialism in the French geographical movement, 1871-1881', *Geographical Review* 33: 214-32.
- McPhail, I. R. (1971) 'Recent trends in electoral geography', *Proceedings of the 6th New Zealand Geography Conference* 1: 7-12.
- Mellor, B. (1975) 'Urban sociology in an urbanized society', *British Journal of Sociology* 26: 276-93.
- Mend, L. P. de (1977) *Who speaks for Europe? The Vision of Charles de Gaulle*. Weidenfeld & Nicolson, London.
- Mercer, D. (1993) 'Terra nullius, Aboriginal sovereignty and land rights in Australia', *Political Geography* 13: 399-418.
- Mercer, D. (1997) 'Aboriginal self-determination and indigenous land title in post-Mabo Australia', *Political Geography* 16: 189-212.
- Mikesell, M. W. (1983) 'The myth of the nation state', *Journal of Geography* 82: 257-60.
- Miliband, R. (1961) *Postwar Socialism*. Allen & Unwin, London.
- Miliband, R. (1969) *The State in Capitalist Society*. Quartet, London.
- Miliband, R. (1977) *Marxism and Politics*. Oxford University Press, London.
- Minghi, J. V. (1963) 'Boundary studies in political geography', *Annals, Association of American Geographers* 53: 407-23.
- Modelski, G. (1978) 'The long cycle of global politics and the nation state', *Comparative Studies of Society and History* 20: 214-35.
- Modelski, G. (1981) 'Long cycles, Kondratieffs and dominating innovations' in C. Klegley and P. McGowan (eds) *The Political Economy of Foreign Policy Behaviour*. Sage, Beverly Hills, CA.

- Parker, W. H. (1982) *Marxism's Geography in the United States*. Clarendon, Oxford, U.K.
- Parkin, F. (1967) Working class conservatism: a theory of political distance? *British Journal of Sociology* 18: 278-90.
- Parkin, F. (1971) *Class Inequality and Political Order*. Holt, Rinehart & Winston, New York.
- Patterson, J. H. (1987) 'German geopolitics revisited', *Political Geography Quarterly* 6: 107-14.
- Peck, J. (1986) *Off-site: The State's Regulation of Labor Markets*. Guilford Press, New York.
- Pepper, D. and Jenkins, A. (eds) (1985) *The Geography of Peace and War*. Blackwell, Oxford.
- Phillips, P. D. and Wallerstein, I. (1986) 'National and World systems and the inter-state system', *Humanities* 14: 149-51.
- Pipe, A., Prior, R. and Box, A. (1969) 'The location of the proletarian and deferential worker', *Sociology* 3: 219-44.
- Polanyi, K. (1971) 'The economic fallacy', *Review* 1: 8-30.
- Pons, O. (1985) 'Capital relocation in Africa', *Geographical Journal* 151: 182-96.
- Ponsness, N. (1969) 'The problem of the capitalist state', *Van Leer Review* 38: 119-53.
- Ponsness, T. M. (1951) 'Administration and regional structure in semi-central and semi-unit Europe', in G. W. Hoffman (ed.) *Foreign Europe*. Methuen, London.
- Ponsness, N. J. G. (1951) 'The origin of the idea of natural frontiers in France', *Annals Association of American Geographers* 41: 146-57.
- Ponsness, N. J. G. (1954) 'France and "les limites naturelles" from the seventeenth to the twentieth centuries', *Annals Association of American Geographers* 44: 51-62.
- Found, N. J. G. (1963) *Political Geography*. McGraw-Hill, New York.
- Found, N. J. G. and Ball, S. S. (1964) 'Core areas and the development of the European state system', *Annals Association of American Geographers* 54: 24-40.
- Prentiss, J. R. V. (1965) *The Geography of Frontiers and Boundaries*. Hutchinson, London.
- Prentiss, J. R. V. (1969) 'Electoral studies in political geography', in R. Kasperian and J. V. Maughan (eds) *The Structure of Political Geography*. Aldine, Chicago.
- Rachefille, S. (1958) 'Frontiers and popular nationalism: geographies of identity in the 1950s Ecuador-Pern border dispute', *Political Geography* 17: 273-93.
- Randall, V. (1982) *Human & Political Macmillan*, London.
- Rapkin, D. P. (ed.) (1990) *World Leadership and Hegemony*. Lynne Rienner, Boulder, CO.
- Ratzel, F. (1969) 'The laws of the spatial growth of states', in R. E. Kasperian and J. V. Maughan (eds) *The Structure of Political Geography*. Aldine, Chicago.
- Reagan, R. (1988) 'National security strategy of the United States', Department of State Bulletin 88 No. 2133: 1-3.
- Read, D. (1964) *The English Presence: 1769-1960. A Study in Influence*. Arnold, London.
- Redfield, R. (1941) *The Fiftieth Gate of Yacuma*. University of Chicago Press.
- Ritch, R. (1998) 'When Nagorno is Over', *New York Times Magazine*, 25 January 1998: 32-4.
- Reisman, L. (1964) *The Urban Process: Cities in Industrial Societies*. Free Press, New York.
- Renshon, S. A. (1977) 'Assumptive from works in political socialization', in S. A. Renshon (ed.) *Handbook of Political Socialization*. Free Press, New York.
- Research Working Group (1979) 'Cyclical rhythms and secular trends of the capitalist world-economy: some premises, hypotheses and questions', *Review* 2: 483-590.
- Reynolds, D. R. and Archer, J. C. (1969) 'An inquiry into the spatial basis of electoral geography', Discussion Paper 11. Department of Geography, University of Iowa.
- Richardson, B. H. (1992) *The Caribbean and the Wider World, 1492-1992*. Cambridge University Press, New York.
- O'Brien, R. (1992) *Global Financial Interrelation: the End of Geography*. Pinter, London.
- O'Connor, J. (1973) *The Fiscal Crisis of the State*. St Martin's Press, New York.
- Ohman, K. (1969) *The End of the Nation-State: The Rise of Regional Economies*. Free Press, New York.
- O'Loughlin, J. (1984) 'Geographical models of international conflict', in P. J. Taylor and I. W. Hoare (eds) *Political Geography: Review, Research & Future Directions*. Croom Helm, Lund.
- O'Loughlin, J. (1986) 'Spatial models of international conflict: extending current theories', *Research in Human Geography* 6: 63-80.
- O'Loughlin, J. (1992) 'Ten scenarios for a new world order', *Professional Geographer* 46: 22-8.
- O'Loughlin, J. (1995) 'Economic globalization and income inequalities in the United States', in L. A. Soebeli, J. E. Hodras and C. Flinn (eds) *State Development in America: Implications for a Diverse Society*. Sage, Thousand Oaks, CA.
- O'Loughlin, J. and van der Wurten, H. (1986) 'Geography, war and peace: notes for a contribution to a revised political geography', *Progress in Human Geography* 10: 484-500.
- O'Loughlin, J. and van der Wurten, H. (1990) 'The political geography of parastates', *Geographical Review* 80: 1-20.
- O'Loughlin, J., Ward, M. D., Ladahl, C., Cohen, J. S., Brown, D. S., Reddy, D., Glodsch, K. S. and Shun, M. (1998) 'The Diffusion of Democracy, 1946-1994', *Annals Association of American Geographers* 88(4): 543-74.
- O'Sullivan, P. (1982) *Andromeda*, Political Geography Quarterly 1: 51-64.
- O'Sullivan, P. (1986) *Geopolitics*. St Martin's Press, New York.
- O'Toole, F. (1998) Letter from Northern Ireland. *The Messenger of Union*, New York 27 April and 4 May 1998: 54-61.
- O'Tuathail, G. (1986) 'The language & nature of the "new geopolitics" - the case of U.S.-El Salvador relations', *Political Geography Quarterly* 5: 53-86.
- O'Tuathail, G. (1992) 'Pinning Macdonald in his place: transnational transformations and states', *Political Geography* 11: 100-18.
- O'Tuathail, G. (1996) *Critical Geopolitics*. University of Minnesota Press, Minneapolis, MN.
- O'Tuathail, G. and Agnew, J. (1992) 'Geopolitics and discourse: practical geopolitical reasoning in American foreign policy', *Political Geography* 11: 199-204.
- Orridge, A. (1981a) 'Varieties of nationalism', in L. Tivy (ed.) *The Nation-State*. Robertson, Oxford, U.K.
- Orridge, A. (1981b) 'Uneven development and nationalism I and II', *Political Studies* 24: 1-3 and 181-90.
- Orridge, A. and Williams, C. H. (1985) 'Antinomies of nationalism', *Political Geography Quarterly* 1: 19-40.
- Osei-Kwame, P. and Taylor, P. J. (1984) 'A politics of failure: the political geography of Ghanaian elections, 1951-1979', *Annals Association of American Geographers* 74: 574-89.
- Paine, A. (1995) *Frontiers, Boundaries and Continuities. The Changing Geographies of the Finnish-Russian Boundary*. Hablot Press, New York.
- Paddison, R. (1983) *The Fragmented State. The Political Geography of Power*. Blackwell, Oxford, UK.
- Pape, B. (1997) 'FAIR or Foul? Reshaping Agricultural Policy for the 21st Century', in L. A. Soebeli, J. E. Hodras and C. Flinn (eds) *State Development in America: Implications for a Diverse Society*. Sage, Thousand Oaks, CA.
- Pahl, R. E. (1950) *Black City's Longman*, London.
- Park, R. E. (1914) 'The city: suggestions for the investigation of human behaviour in the urban environment', *American Journal of Sociology* 20: 577-612.

Sauer, C. O. (1918) *Geography and the germanization of the United States*. *Review* 12: 403-26.

Saunders, P. (1964) 'Rethinking local politics' in M. Boldin and C. Fudge (eds) *Local Systems*. Macmillan, London.

Savage, M. (1985) *The Dynamics of Working Class Politics*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.

Savage, M. (1987) 'Understanding political alienation in contemporary Britain: do localities matter?' *Politics & Geography Quarterly* 6: 51-76.

Sease, R. (1971) *Social Structures in Capitalist Societies*. Croom Helm, London.

Sease, R. (1980) *The State in Western Europe*. Croom Helm, London.

Schattschneider, E. E. (1960) *The Semi-Sovereign People*. Harmondsworth: Harmondsworth.

Schlesinger, F. (1942) 'Europeanization: A new cultural battlefield', *Isaiah* 3: 12-22.

Schmepeter, J. A. (1954) *Imperialism and Social Classes*. Collier, New York.

Schmitt, B. (1960) *Imperialism and Social Reform: English Social Imperialist Thought 1897-1914*. Allen & Unwin, London.

Seron-Warson, H. (1977) *Nations and States*. Methuen, London.

Sharpe, L. J. (1981) 'Does politics matter?' in K. Newton (ed.) *Urban Political Economy*. Pinter, London.

Shelley, F. M. and Archer, J. C. (1994) 'Some geographical aspects of the American presidential election of 1992', *Political Geography* 13: 137-59.

Shelley, F. M., Archer, J. C., Davidson, F. M. and Bruuns, S. (1996) *The Political Geography of the United States*. Guilford Press, New York.

Shelley, F. M. and Bell, W. (1955) *Social Area Analysis*. Stanford University Press, Stanford, CA.

Short, R. J. (1982) *An Introduction to Political Geography*. Routledge & Kegan Paul, London.

Sieffried, A. (1913) *Tableaux Politiques de la France de l'Ouest*. Colin Clark, Paris.

Skinner, Q. (1978) *The Foundations of Modern Political Thought Vol. 2*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.

Slater, D. (1977) 'Geopolitical imaginations across the North-South divide', *Political Geography* 16: 631-53.

Slater, G. R. (1988) *Geopolitics in United States Strategic Policy, 1890-1987*. Harvester Wheatsheaf, Brighton.

Small, M. and Singer, J. D. (1982) *War in Arms*. International and Social Sciences 1016-1989. Sage, Beverly Hills, CA.

Small, M. and Singer, J. D. (1995) *Intestate Wars 1816-1992: Correlates of war project data*. University of Michigan.

Smith, A. D. (1979) *Nationalism in the Twentieth Century*. Robertson, Oxford, UK.

Smith, A. D. (1981) *The Ethnic Revival in the Modern World*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.

Smith, A. D. (1982) 'Ethnic identity and world order', *Millennium: Journal of International Studies* 12: 149-61.

Smith, A. D. (1986) *The Ethnic Origins of Nations*. Blackwell, Oxford, UK.

Smith, A. D. (1995) *Nations and Nationalism in a Global Era*. Policy Press, Cambridge, UK.

Smith, D. (1978) 'Dominance and containment: an approach to modernization', *Comparative Studies in History and Society* 20: 177-213.

Smith, G. (1995) 'Mapping the federal condition: ideology, political practice and social justice' in G. Smith (ed.) *Federalism: The Multicultural Condition*. Longman, London.

Smith, G. E. (1985) 'Ethnic separation in the Soviet Union: territory, cleavage & control', *Environment and Planning C: Government and Policy* 3: 49-72.

Smith, N. (1984) 'Isaac Bowman: political geography and geopolitics', *Political Geography Quarterly* 3: 69-76.

Bibliography

Robertson, G. S. (1900) 'Political geography and empire', *Geographical Journal* 16: 447-57.

Robertson, R. (1990) 'Mapping the globe: condition globalization as the central concept', *Theory, Culture and Society* 7: 107-18.

Robertson, R. W. (1961) 'Sovereignty in a changing world', *Geographical Review* 5: 1-20.

Robinson, R. (1973) 'Non-European formalisms of European imperialism: sketch for a theory of collaboration' in R. Owen and B. Smith (eds) *Studies in the Theory of Imperialism*. Longman, London.

Robinson, R., Gallagher, J. and Dennis, A. (1962) *Empire and the World*. Macmillan, London.

Rodriguez, N. P. (1995) 'The real "New World Order": the globalization of racial and ethnic relations in the late twentieth century' in M. P. Smith and J. R. Fagan (eds) *The Changing Global Order: Economy and the Environment*. University of Minnesota Press, Minneapolis.

Rolsen, S. (1970) *Concepts, Elements, Patterns*. McGraw-Hill, New York.

Rolsen, S. (1975) 'Dimensions of state formation and nation building: a possible paradigm for research on transitions within Europe' in C. Tilly (ed.) *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton University Press, Princeton, NJ.

Rolsen, S. (1978) 'Territorial, ethnic and peripheral: towards a geocultural-geopolitical model of differentiation within Western Europe' in J. Gorman (ed.) *Centre and Periphery*. Sage, Beverly Hills, CA.

Rumley, D. (1979) 'The study of structural effects in human geography', *Topicality* 1979: *Economic and Social Geography* 70: 191-60.

Runciman, W. G. (1966) *Relative Deprivation and Social Justice*. Routledge & Kegan Paul, London.

Rupert, M. E. (1995) 'Rethinking the global economy: liberal common sense and ideological struggles in the US-NAFTA debate', *Review of International Political Economy* 2: 658-92.

Russell, B. M. (1967) *International Regions and the International System: A Study in Political Ecology*. Rand McNally, Chicago.

Russell, B. M. (1967) *World Handbook of Political and Social Indicators*. Yale University Press, New Haven, CT.

Russett, D. A. (1967) *A World of Nations: Problems of Political Modernization*. Brookings Institution, Washington DC.

Ryan, H. B. (1962) *The Future of Anglo-America*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.

Rybczynski, W. (1986) *Home: A Short History of an Idea*. Penguin, London.

Sack, R. D. (1981) 'Territorial basis of power' in A. D. Burton and F. J. Taylor (eds) *Political Studies from a Spatial Perspective*. Wiley, Chichester, UK, and New York.

Sack, R. D. (1985) 'Human territoriality: a theory', *Annals, Association of American Geographers* 75: 55-74.

Saddaivan, S. N. (1977) *Party Democracy in India*. Tan McGraw-Hill, New Delhi.

Said, E. W. (1979) *Orientalism*. Vintage Books, New York.

Said, E. W. (1981) *Covering Islam*. Routledge & Kegan Paul, London.

Sandner, G. (ed.) (1989) 'Historical studies of German political geography', *Political Geography Quarterly* 8: 511-600.

Sarason, W. (1976) 'The idea of social mix in town planning: an historical review', *Urban Studies* 13: 231-46.

Sassen, S. (1991) *The Global City*. New York, London, Tokyo. Princeton University Press, Princeton, NJ.

Sassen, S. (1994) *Cities in a World Economy*. Pine Forge Press, Thousand Oaks, CA.

Sassen, S. (1996) *Loose Citizens? Sovereignty in an Age of Globalization*. Columbia University Press, New York.

- Wambaugh, S. (1920) *A Monograph on Potomac* Oxford University Press, New York.
- Wambaugh, S. (1934) *Potomac and the World* Harp, Carnegie, New York.
- Watersman, S. (1984) 'Partitions - a problem in political geography' in P. J. Taylor and J. W. House (eds) *Political Geography: Recent Advances* Falmer, Chichester, London.
- Watersman, S. (1987) 'Partitioned states', *Political Geography Quarterly* 6: 151-70.
- Watersman, S. (1997) 'Environmental policy and government restructuring', in L. A. Stuehls, J. E. Kohn and C. Flair (eds) *State Development in America: Implications for a Deviant Society*, Sage, Thousand Oaks, CA.
- Watson, J. W. (1970) 'Image geography: the north in America in the American scene', *Advances in Science* 27: 11-9.
- Wern, K. E. F. (1982) *Understanding the Environment*, Allen & Bacon, Boston.
- Weber, E. (1916) *Principles of Political Economy*, Charvat & Wadsworth, London.
- Weber, N. (1987) 'Parties and party systems in Latin America', in M. J. Haller (ed.) *The Logic of Multiparty Systems*, Springer-Verlag, Munich.
- Wessner, R. (1982) *Democracy in Latin America*, Praeger, New York.
- White, S. (1992) 'Deterritorializing Eastern Europe', *Electoral Studies* 9: 227-87.
- Whitely, D. (1939) *The Earth and the State: A Study in Political Geography*, Holt, New York.
- Whitman, H. R. (1951) *Maps and Politics: A Review of the Ethnographic Cartography of Macedonia*, University Press, Liverpool.
- Wilder, P. (1978) *The Non-Aligned Movement*, Praeger, New York.
- Williams, C. H. (1980) 'Ethnic separation in Western Europe', *Geographical Review* 70: 142-58.
- Williams, C. H. (1981) 'Identity through autonomy: ethnic separation in Quebec', in A. D. Burnett and P. J. Taylor (eds) *Political Studies from Spatial Perspectives*, Wiley, Chichester and New York.
- Williams, C. H. (1984) 'Ideology and the interpretation of minority cultures', *Political Geography Quarterly* 3: 105-26.
- Williams, C. H. (1986) 'The question of national congruence' in R. J. Johnston and P. J. Taylor (eds) *World in Crisis*, Blackwell, Oxford.
- Williams, G. (1971) *Metropolitan Policy Analysis*, Free Press, New York.
- Wilson, C. (1958) *Alexander's Historical Association*, London.
- Wolpert, J., Mumpsey, A. and Seley, J. (1972) *Metropolitan Neighborhoods: Participation and Conflict over Change*, Association of American Geographers, Washington, DC.
- Wolpert, J. (1997) 'How federal contexts affect the charitable sector' in L. A. Stuehls, J. E. Kohn and C. Flair (eds) *State Development in America: Implications for a Deviant Society*, Sage, Thousand Oaks, CA.
- Yang, D. J. (1992) 'Mape mountains: attracted by pristine mountain beauty, the Pacific Northwest's high-tech wizards are aiming at conquering world markets', *The New Pacific* Autumn 19-23.
- Yates, M. H. (1963) 'Frontierland delimitation: a distance maximizing approach', *Professional Geographers* 15: 7-30.
- Young, C. (1982) *Identity and Development in Africa*, Yale University Press, New Haven.
- Zinn, D. (1980) 'Three puzzles in search of a research', *International Studies Quarterly* 25: 315-42.
- Zhao, B. (1997) 'Contemporary, Confucianism, contemporary: making sense of China today', *New Left Review* 222: 45-59.
- Zolberg, A. R. (1981) 'Origins of the modern world system: a missing link', *World Politics* 33: 223-41.
- Zurek, M. (1966) 'Towards a theory of urban public facility location', *Papers of the Regional Science Association* 21: 35-51.
- Tilly, C. (1973) 'Reflections on the history of European state-making' in C. Tilly (ed.) *The Formation of Nation States in History*, George Allen & Unwin, London.
- Tilly, C. (1978) *From Mobilization to Revolution*, Addison-Wesley, Reading, MA.
- Tracy, L. (1981) 'States, nations and economies', in L. Tracy (ed.) *The Nation-State*, Robertson, Oxford, U.K.
- Trevor-Roper, H. (1983) 'The influence of tradition: the highland tradition of Scotland', in E. Hobsbawm and T. Ranger (eds) *The Invention of Tradition*, Cambridge University Press, Cambridge, U.K.
- Tuan, Yi Fu (1977) *Space and Place*, Edward Arnold, London.
- Tufte, E. R. (1975) 'The relationship between seats and votes in two-party systems', *American Political Science Review* 69: 240-54.
- Lerry, J. (1981) 'Localities, regions and social class', *International Journal of Urban and Regional Research* 5: 435-73.
- Urry, J. (1986) 'Localist research: the case of Lancaster', *Regional Studies* 20: 233-42.
- Valderson, J. R. (1939) *Elements of Political Geography*, Holt, New York.
- Walker, R. B. (1993) *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*, Cambridge University Press, Cambridge, U.K.
- Wallace, W. (1991) 'Foreign Policy and national identity in the United Kingdom', *International Affairs* 67: 65-80.
- Wallerstein, I. (1974a) *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*, Academic Press, New York.
- Wallerstein, I. (1974b) 'The rise and future demise of the capitalist world system: concepts for comparative analysis', *Comparative Studies in Society and History* 16: 387-418.
- Wallerstein, I. (1976a) 'A world-system perspective on the social sciences', *British Journal of Sociology* 27: 345-54.
- Wallerstein, I. (1976b) 'The three stages of African involvement in the world-economy' in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein (eds) *The Political Economy of Contemporary Africa*, Sage, Beverly Hills, CA.
- Wallerstein, I. (1977) 'The tasks of historical social science: an editorial', *Review* 1: 3-8.
- Wallerstein, I. (1979) *The Capitalist World-Economy*, Cambridge University Press, Cambridge, U.K.
- Wallerstein, I. (1980a) *The Modern World-System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy 1600-1750*, Academic Press, New York.
- Wallerstein, I. (1980b) 'Maps, maps, maps', *Radiant History Review* 24: 155-9.
- Wallerstein, I. (1980c) 'The future of the world-economy' in T. K. Hopkins and I. Wallerstein (eds) *Process of the World-System*, Sage, Beverly Hills, CA.
- Wallerstein, I. (1985d) 'Imperialism and development' in A. Bergesen (ed.) *Studies of the Modern World-System*, Academic Press, New York.
- Wallerstein, I. (1982) 'Socialist states: internationalist strategies and revolutionary objectives' in E. Friedman (ed.) *States and Politics in the World-System*, Sage, Beverly Hills, CA.
- Wallerstein, I. (1983) *Historical Capitalism*, Verso, London.
- Wallerstein, I. (1984a) *The Politics of the World-Economy*, Cambridge University Press, Cambridge, U.K.
- Wallerstein, I. (1984b) 'Long waves as capitalist process', *Review* 7: 559-75.
- Wallerstein, I. (1986) 'European unity and its implications for the inter-state system' in B. Hesse (ed.) *Europe: Dimensions of Power*, Zed Books, London.
- Wallerstein, I. (1991) *Understanding Social Science*, Policy Press, Cambridge.
- Walters, R. E. (1974) *The Nuclear Trap: An Escape Route*, Penguin, London.

جدول المصطلحات

Authoritarian	الحكم الاستبدادي ويرجع بالحكومات العسكرية في العالم الثالث
Autonomy	الحكم الذاتي دون سيادة كاملة
Balance of Power	توازن القوى.
Bloc	كتلة سياسية أو اقتصادية
Boundary	الحدود
Bourgeoisie	الطبقة الوسطى من سكان المدن، وهي النمو الثقلدي للأرستقراطية الزراعية، والبرجوازية، من المطور الماركسي هي طبقة أصحاب رأس المال التي تملك وسائل الإنتاج
Capital city	مقر العاصمة، المدن الرئيسية.
Capitalism	النظام الرأسمالي.
Capitalist World - economy	الاقتصاد الرأسمالي العالمي
CENTO	حلف دول وسط آسيا أسس سنة ١٩٥٩م لمساعدة المد الشيوعي، وقد طوي هذا الحلف في صفحات التاريخ الآن.
Centralization	مركزية الحكم على حساب الأقاليم والمحليات.
Centre/Centris	أصراع حرب الوسط، لا هم من اليسار، ولا من اليمين، وليس لديهم أيديولوجية خاصة
Centrifugal forces.	القوى الطاردة المركزية
Centripetal forces	القوى الجاذبة المركزية
Christian democracy	أيديولوجية يعنيتها ترحع في أسوأها إلى الحركات الكاثوليكية، وهي سياسة المحافظين في أوروبا وأمريكا اللاتينية
Civil liberties	حقوق المواطن المدنية الأساسية
Classes.	طبقات المجتمع وصفها لسمع الإنتاج في النظرية الماركسية.

Democracy	الديمقراطية أو حكم الشعب لنفسه. وهي الديمقراطية المباشرة، أو عن طريق الناخب الحريري. وهي الديمقراطية غير المباشرة.
Dependency	التبعية حسب العنصر الاقتصادي أو السياسي.
Derivations	الاستقاصيون. أي الذين يشتقون طبيعته الدولة من نظريات ماركس عن الرأسمالية.
Détente	الوقاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة (١٩٦٩ - ١٩٧٩م).
Developmentalism	التنمية وتشمل الدول المعنية والدول النامية (المفردة).
Development of under development	المعاملات الاقتصادية التي تنهضها الدول الفقيرة في الأطراف وهي تعني لمعاملات التنمية في دول المركز. والمصطلح من صك صدر هولندا.
Diplomacy	الدبلوماسية أو فن التفاوض.
Disconnected politics	السياسات المنعزلة، عندما لا توجد رابطة بين إستراتيجية الدعم وإستراتيجية استخدام القوة.
Dominio theory	نظرية حجارة لعبة الدومينو ومزادها، عندما تضغط دولة في أيدي الشيوعية تتساقط تساقط دول أخرى معارضة لها مثلما تتساقط حجارة الدومينو.
Economism	الحجبة الاقتصادية، وهي من معطيات ماركس التي تقول بأن جميع الظواهر في المجتمعات يمكن إرجاعها إلى العامل الاقتصادي.
Elite	الصفوة أو طبقة المجتمع.
Empire	الإمبراطورية.
Error of developmentalism	خطأ القول أن التنمية هي جميع المراحل تنبع الحدس منه هي برامجها للتقدم.
European Community (EC)	المجموعة الأوروبية.
Executive	السلطة التنفيذية في الدولة.
Faction	العرق أو الطوائف، وهي التواء الأولى للأحزاب.

Cold war	الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة التي بدأت سنة ١٩٤٦م وانتهت سنة ١٩٨٩م.
Collective consumption	استهلاك - المصنع للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة خاصة في مناطق الحضر.
Colonialism	الاستعمار أو الاستيرالية.
Colony	مستعمرة.
COMECON	مجلس التعاون الاقتصادي السوفييتي، الذي أسس سنة ١٩٤٥م، وأجل سنة ١٩٩٠م وكان يشترك من طاجيكيا، تشيكوسلوفاكيا، الحضر، مموليا، كوريا الشمالية، مولدا، رومانيا، هيتام، ثم الاتحاد السوفييتي.
Common wealth	الكومنولث المؤلف من المستعمرات البريطانية السابقة.
Communism	الشيوعية.
Congruent politics	التطابق بين سياسة الدعم وسياسة استخدام القوة، وهي أساس الديمقراطية الليبرالية.
Consolation	التمنؤن.
Conservative	في الأصل أيديولوجية محافظة مضادة للتغير تستند الآن للدلالة على مواقف أحزاب اليمين.
Containment	م سياسة الاحتواء التي كانت تنصها الولايات المتحدة للحد من انتشار الشيوعية وقت الحرب الباردة.
Contradictory politics	الموقف حيث تتناقض سياسة الدعم مع سياسة استخدام القوة.
Core	دول المركز، تمهيرا لها عن دول الأطراف وأشباه الأطراف، وتتمتع دول المركز بأجور عالية للمعاملات، وإنتاج متقدم من الناحية التكنولوجية.
Core - area of states	النطاق الجغرافي الأصلي للدولة، انقلاب عسكري.
De - centralization	نظام اللامركزية في الحكم.
De - colonization	تسمية الاستعمار ومع الاستقلال للمستعمرات.

Gerrymander	التلاعب في الانتخابات خاصة في رسم حدود الدوائر الانتخابية لحماية أحد المرشحين
Governance	الحكومة - الإدارة - جهاز الحكم
Heartland - Rimland thesis	نظرية - رهن القلب - والحافة ومؤداها سمي القوة البحرية التي السيطرة على الارض الحاصلة بينها وبين القوة البحرية لخلق نوع من التوازن بين القوتين المتصارعتين
Heartland theory	نظرية رهن القلب صاحبها هو هالموردي ماكندر الذي جعل الفترة التي تهيمن على وسط آسيا صاحبة اليد العليا على القوة البحرية النافذة لها هي سباق الهيمنة على العالم
Hegemony	الهيمنة إما على مستوى الدول وإما على مستوى الطبقات
Households	البيوتات وهي واحدة من المؤسسات الأربع في تحليل الطبقة العالمية (إلى جانب الطبقات، والشعب، والدولة)، والبيوتات تمثل موافقة في هذه المنظومة كمتجمع صغير يعول نفسه.
Human rights	حقوق الإنسان
Iconography	الأيكونوغرافيا وتضم الشرائع والمشاعر الوطنية والأعراق والتقاليد، وهي عامل جذب هام في فلاحم الدولة.
Idealism	المثالية وهي من العلاقات الدولية دعوة إلى التعاون والتضامن السلمي بين شعوب العالم.
Ideology	الأيدولوجية مجموعة الأفكار والقواعد التي تدين بها بعض المجتمعات، وعالمها ما تكون الأيدولوجية قاعا زائفا لحقيقة جوائية.
Imperialism	الإمبريالية.
Informal imperialism	الإمبريالية غير الرسمية أو المعشورة عالما عن طريق الهيمنة الاقتصادية لا السياسية

Fascism	الفشية وهي أيديولوجية ترتبط بهوسوبير الذي كان يدعو إلى تجميع دولة وشخص لحكم وهي فكرية متطرفة ضد الشيوعي
Federation	اتحادية التي جميع من ولايات متعددة في حكوماتها المحلية ويحكمهم جميع من لحكومة المركزية
Feudalism	نظام الإقطاع الجرمي من المساواة أصحاب الارض والاعمال اتاح السيد من الإقطاع أو عبد لارض
First World War	الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) من معسكرين ألمانيا - روسيا - البحر - الامبراطورية النمساوية ضد فرنسا - بريطانيا - روسيا القيصرية - الولايات المتحدة التي انضمت للحلفاء في وقت لاحق
Finlandization	مصطلح ظهر وقت الحرب الباردة مؤلفا اقتراح سياسة مثل سياسة تحكم الاتحاد السوفيتي في شؤون فنلندا السياسية
Formal imperialism	الامبريالية الرسمية او المعلنة والمكتوبة.
Franchise	حق المواطنين في الانتخابات
Free trade	سياسة التجارة الحرة حيث لا تفرض تعريفه حمركية عالية تحول دون ورود بعض السلع
Frontier	التحوم بين حدود بلد وآخر.
Functionalism	الوظيفية أو الأداء سواء على مستوى المؤسسات أو الدول
Geopolitical code	القاعدة الجيوبولوتيكية التي تاتي في المرتبة بعد نظام الاستراتيجي طبقا لنظرية سول كوهين
Geopolitical region	التطابق الجيوبولوتيكية
Geopolitical transition	التقلد الجيوبولوتيكية من نظام عالمي معين إلى نظام آخر جديد.
Geopolitics	الجيوبولوتيكيا دراسة توزيع القوة بين ملدان العالم
Geostrategic region	التطابق الجيوبولوتيكيا الذي يضمه سول كوهين في شدة نظريته في الجيوبولوتيكيا.
Geopolitical World - order	نظام الاستقرار في العلاقات الدولية كما تحدده القوى العظمى في أحداثها السياسية.

Socialism	الاشتراكية
Sovereignty	تمتع دولة بالسيادة كاملة ذات سيادة عن ربح ومستمدة عن حقوق من ربح السيادة الطبيعية
State	السيادة - ممتلكات - شعب - دولة وضع دولة منحصر ضمن لسيادة الاقتصادية
Structural power	التي هي
Structuralist theories of the state	النظرية لشدة من الدول الحساسة من مفاهيم من الطوائف
Suffrage	حق الاقتراع من الانتخابات
Super power	القوى العظمى (الولايات المتحدة + الاتحاد السوفييتي سابقا)
Territoriality	السياسة الإقليمية بعض البلدان الصغيرة تغييرا لها عن العالم الأول (الغربي)، والثاني (الشيوعي)
Third world	العالم الثالث
Thirty years war	حرب الثلاثين عاما (1618 - 1648)، وقد نجح عنها انهيار اسرة هابسبورج المساوية واسمراطوريتهما، ظهرت فرنسا كقوة اوروبية مهمة، واستقلال هولندا عن الاتحاد الهسباتي.
Treaty of Tordesillas	معاهدة توردسيلاس سنة 1494م، التي بمقتضاها قسمت العالم البرعاني المستعمرات خارج أوروبا بين إسبانيا والبرتغال.
Treaty of Westphalia	معاهدة وستفاليا سنة 1648م بعد انتهاء حرب الثلاثين عاما، ويصغر إليها كأول معاهدة في القانون الدولي
Truman Doctrine	مبادئ الرئيس الأمريكي ترومان سنة 1947م، لتناهضة المد الشيوعي. تُعد تاريخيا لمدد الحروب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي

Relative autonomy of the state	الاستقلال النسبي للدولة بمعنى استقلالية كل دولة عن 'حزب' مسار الاقتصادي الذي يربطها.
Right wing	حزب - يمين - الحاشية للشيوعية
Scope of conflict	مجموعة مصالح بدولة ما التي تصنع موضوع صراع مع الآخرين
SEATO	منظمة دول جنوب شرقي آسيا لمقاومة الشيوعية - تأسست 1954م وانتهى أمرها الآن.
Secession	انفصال جزء من الدولة عن الولا، للدولة - حركة انفصالية
Second world war	الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945م) بين دول المحور (ألمانيا + إيطاليا + اليابان) ضد الحلفاء (بريطانيا + فرنسا + الصين + الاتحاد السوفييتي + الولايات المتحدة).
Sectionalism	تدمير منطقة معينة في الدولة لحزب معين وقت الانتخابات
Semi - periphery	دول أشباه الأطراف التي تجمع بين سمات دول المركز ودول الأطراف معا هي نمط الإنتاج.
Shattenbeit	منطقة الخضام المهتلك، بمعنى مجموعة الدول التي تحتل مواقع استراتيجية ولكنها لا تستمتع بالاستقرار السياسي، وهي محط أطماع القوى العظمى المتنافسة
Social Darwinism	الدارونية الاجتماعية تطبيق نظرية دارون عن 'البقاء للأصلح' لتبرير التفاوت المادي بين ألدول الغنية والدول الفقيرة
Social democracy	الديموقراطية الاشتراكية، حيث تقترن الدولة بسبعا، على الخدمات العامة، وتحتل صيغة تصاعدية من الأعتناء.
Social imperialism	الإمبريالية الاجتماعية، بمعنى استخدام هائلش رأس المال في المعاصرات الاستعمارية. للإعناق على الخدمات العامة لشعوب الدول الاستعمارية.

المؤلفان في سطور

بيتر كيلور

- أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة لوفبورو، بريطانيا.
- حاز جائزة «جيل» في العام ١٩٨٩، التي تقدمها الجمعية الملكية للجغرافيا، عن إنجازاته في حقل الجغرافيا السياسية.
- أستاذ وراهن تحرير مجلة «الجغرافيا السياسية» (١٩٨٢ - ١٩٩٨)، ومجلة «الاقتصاد السياسي الدولي» (١٩٩٢ - ١٩٩٧).

كولين فليت

- أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا في جامعة ولاية بنسلفانيا الأمريكية.
- له عدد من المؤلفات والدراسات والأبحاث في مجالات الجغرافيا السياسية ونظريات الإحصاء وتحليل النظم الدولية.

المرجمان في سطور

عبد السلام رضوان

- ليساكن آداب جامعة عين شمس، قسم الفلسفة ١٩٦٩.
- ترجم كتباً عديدة منها «الإخوان المسلمون» ريتشارد ميتشيل ١٩٧٦ - ١٩٨٤ - مكتبة مدبولي، القاهرة، «مسرح الشارع في أمريكا» هنري ليمسلك ١٩٧٩ - دار الفكر المعاصر، القاهرة، «الوحد

Unequal exchange

تسوية غير متكافئة بمعنى التنازع على حصص سعر في مجال الأرباح في مقابل منتج عالية الأرباح في سوق دول ولسبب حركتها الرأسمالية هي الأرباح في مقابل لأخر تدعى في مركز

Unitary state

دول جديدة لحكومة حيث المركزية مستندة على

United Nations

هيئة الأمم المتحدة المنظمة د. ١٩ في صلب الحرب العالمية الثانية

Warsaw Pact

حلف وارسو أسس سنة ١٩٥٥م كإمسية حلف الأطلسي، حل الحلف سنة ١٩٩٩م

World cities

المدن العالمية، وهي مدن ذات روابط عالمية تتحكم في رأس المال - المنتج من صفك جون هريد مان

World economy

منظومة الاقتصاد العالمي بناء على النظام الرأسمالي

World empire

إمبراطورية عالمية، حيث تتحكم البيروقراطية في حكم واستغلال طبقات عريضة من المنتجين الزراعيين

World market

السوق العالمية التي تحدد أسعار السلع

World system analysis

تحليل من منظور المنظومة العالمية، حيث تدرس النظم التاريخية والأنظمة والمؤسسات، خاصة الحديثة منها

والرأسمالية

الكتاب
القادم

أديب الأسطورة

تأليف: هاروق خورشيد

وخصوصة. مريض فيب ١٩٨١. مؤسسة عربية للأبحاث بيروت
«شعاعين منقول» هيرت شيلر العدد ١٠٦ من سلسلة «عالم المعرفة» -
أكتوبر ١٩٨٦. «مخاض الإنسان الأسامي» في «معرض العربي» (١-٢) مع
الأهم المتعددة للسيرة) - العدد ١٥٠ من «عالم المعرفة» - ديسمبر ١٩٩٠
الإنسان ومراحل حياته. ١٩٨٩. «رأى لعالم الحبيب» - نوفمبر ١٩٩٠
عدد الافتتاح - العدد ٢٣١ من سلسلة «عالم المعرفة» - مارس ١٩٩٨

- راجع ترجمة كتب «النهاية» العدد ١٩١ من «عالم المعرفة» - نوفمبر ١٩٩٥. «جبران في عالم واحد» العدد ٢٠١ من «عالم المعرفة» - سبتمبر ١٩٩٥. «ثورة الإنعوميديا» العدد ٢٥٣ من «عالم المعرفة» - يناير ٢٠٠٠. «اللغة والاقتصاد» العدد ٢٦٣ من «عالم المعرفة» - نوفمبر ٢٠٠٠.
- تولى إدارة تحرير عدد من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، منها مجلة «عالم الفكر» وه «إبداعات عالمية». ثم تولى إدارة تحرير سلسلة «عالم المعرفة» منذ عام ١٩٩٨ وحتى وفاته في عام ٢٠٠١.

د. إسحق عبيد

- يحمل درجة الدكتوراه في التاريخ الأوربي الوسيط. جامعة نوتنجهام بإنجلترا.
- رأس قسم التاريخ في كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- من أهم مؤلفاته: الإمبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية ١٩٧٢، انفرسان والأقنار في مجتمع الإقطاع ١٩٧٥، محاكم الضمير ١٩٧٩، روما وبيزنطة، من الآرك إلى جستنيان ١٩٧٧، الدولة البيزنطية في عصر باليولوغوس ١٩٧٥.
- من أعماله المترجمة: المعوز والبحر لإرنست همنجواي. صنعاء ١٩٨٥، بروميثيوس في الأغلال. أسفولوس. القاهرة ١٩٩٢.